ديفيد راي غريفين
DAVID RAY GRIFFIN

11 أيلول وحجارة الدومينو المتساقطة

THE FALLING DOMINOES OF SEPTEMBER:
Global Peril in the Wake of 9/11

خطر عالمي كبير غداة أحداث 9/11
ونظرية المؤامرة والأدلة القاطعة



Interlink Books

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

11 أيلول
وحجارة الدومينو المتساقطة

:THE FALLING DOMINOES OF SEPTEMBER

Global Peril in the Wake of 9/11

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

:The Falling Dominoes of September

Global Peril in the Wake of 9/11

by David Ray Griffin

Interlink Books

Originally published in the USA by Olive Branch Press,

an imprint of Interlink Publishing Group, Inc,

ديفيد راي غريفين

DAVID RAY GRIFFIN

11 أيلول
وحجارة الدومينو المتساقطة

:THE FALLING DOMINOES OF SEPTEMBER

Global Peril in the Wake of 9/11

خطر عالمي كبير غداة أحداث 11/9
ونظرية المؤامرة والأدلة القاطعة

ترجمة

حسان البستاني

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2018 م – 1439 هـ

ردمك 978-614-02-3420-8

منحة الترجمة
Translation Grant
صندوق منحة الشارقة للترجمة
Sharjah Translation Grant Fund

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أب‌ـجد غرافيكس، بيروت – هاتف (+961-1) 785107

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف (+961-1) 786233

فاتحــة

وُضِع هذا الكتاب في محاولة لتقليص تأثير حركة المحافظين الجدد برئاسة ديك تشيني، والتي كانت المصدر الرئيس للعنف والتغيير غير القانوني للأنظمة والقتل وإرباك ملايين الأشخاص منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وبالرغم من التبعات الكارثية لسياسات المحافظين الجدد التي أُقِرّ باستنادها إلى أكاذيب في شأن أفغانستان، والعراق، وليبيا، وسوريا تُواصِل هذه السياسات هيمنتها على المتنفِّذين في واشنطن والصحافة السائدة.

أثناء وضعي هذا الكتاب، افترضتُ نشره قبل انتخابات العام 2016 الرئاسية، كما افترضتُ تولّي هيلاري كلينتون منصب الرئاسة (ما لم يتمكن برني ساندرز من تخطّي تقدّمها عليه بفارق الأصوات الخمسمئة التي منحتها إيّاها مُسبَقًا اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي). وعلى ضوء تحالفها الواضح مع المحافظين الجدد البارزين، كان انتصارها سيعني أن الحزب الديمقراطي، بالإضافة إلى الحزب الجمهوري، سيتبعان بشكل كامل، وأكثر مما كان عليه الحال إبّان إدارة باراك أوباما، قواعدَ اللعبة المتَّبعة من قِبَلِ المحافظين الجدد، لا سيّما وأن أوباما لم يدعم رغباتهم من دون تحفُّظات.

لكن نشر هذا الكتاب أُرجئ، ولم يرَ النور إلا بعد دخول ترامب البيت الأبيض. ونظرًا للأعمال العدائية والمخاوف الهائلة التي أحدثتها إمكانية تولّي دونالد ترامب منصب الرئاسة، بدأت واشنطن ووسائل الإعلام السائدة بالتركيز على هذه المسألة كلّيًا، محوِّلين – كما يبدو – النتائج الكارثية لإدارة بوش – تشيني إلى مجرد اهتمامات من الماضي أقل أهميةً من مخاطر المستقبل. أعتقد أن هذا الأمر خطأ كبير.

وبعد خسارة هيلاري كلينتون، أدخلتُ تعديلات طفيفة على هذا

الكتاب لأسباب حملتني على الاعتقاد بأن المحاولة الأميركية لإزاحة الأسد عن السلطة – بهدف منع سوريا من إيقاف الحملة الأميركية التوسعية – ستتراجع مع دخول ترامب، وليس كلينتون، البيت الأبيض. وأوحت رئاسة ترامب أيضًا بتراجع الخطر الأكبر والمتمثّل بأن يؤدي السلوك الأميركي إلى حرب مع روسيا قد تتطور لتصبح نووية. في الواقع، يتمثل السبب الرئيس لتنامي عداء واشنطن ووسائل الإعلام لترامب في رغبته الصريحة في إرساء علاقات أفضل مع روسيا.

لكن هذه الفائدة المحتمَلة من رئاسة ترامب قد لا تؤدّي إلى تراجعِ خطرِ محرَقةٍ نووية على خلفية عداء ترامب لإيران، حليفة روسيا، وعدم إمكانية توقّع خطواته.

هذه التغيرات في أميركا والعالم – منذ تفكيري في هذا الكتاب للمرة الأولى – لم تستدعِ تراجع القلق من حركة المحافظين الجدد؛ وذلك بسبب عدم ظهور ما يشير إلى تخفيفهم من حملتهم مع زوال الاتحاد السوفياتي، بهدف إنشاء إمبراطورية شاملة تهيمن عليها الولايات المتحدة.

صُمِّم هذا الكتاب لاستكشاف بعض المفاعيل الأكثر كارثية على أميركا والعالم، والناجمة عن هذه الحملة التوسعية. وأحد تلك المفاعيل هو انتخاب دونالد ترامب نتيجة السعي الحثيث لواشنطن وأعضاء الحزب الديمقراطي إلى وضع السياسة الخارجية الأميركية بين يدَي هيلاري كلينتون، وبشكل متوافق مع حملة المحافظين الجدد، لدرجة تجاهلهم الاحتمال الكبير بأن يتمكّن برني ساندرز من إلحاق الهزيمة بترامب.

بالإضافة إلى تركيزه الانتباه على الكوارث الناجمة عن هذه الحملة، يحاول هذا الكتاب أيضًا إضعاف نفوذ المحافظين الجدد في تحديد أُطُر السياسة؛ وذلك عبر التشديد على أن هذا النفوذ قائم على أكاذيب أُطلِقت قبل الأكاذيب الشهيرة التي استُخدِمت لمهاجمة العراق.

مقدّمـــة

في السنوات القليلة الماضية، كان هناك إجماع مطّرد على أن هجمات 9/11 استهلّت سلسلة عمليات شهدت أميركا والعالم ككل في إثرها تحوّلات مدمِّرة. ووفقًا لهذا الإجماع، ردّت إدارة بوش – تشيني التي أخفقت في تجنّب هجمات 9/11 باعتمادها سياساتٍ متطرفة لا مبرِّر لها، أوصى المحافظون الجدد بالكثير منها.

تضمّنت السياسات شنّ "حرب على الإرهاب" أدّت إلى زيادة الميزانية العسكرية الضخمة في الأساس، وتبنّي سياسةِ الحرب الاستباقية، وتغيير الأنظمة، ومهاجمة أفغانستان والعراق كخطوتين أولَيَين للتحكم بالشرق الأوسط الكبير، وتشجيع الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام)، وبدء برنامج اغتيالات باستعمال طائرات من دون طيار، وإقرار قانون "يو أس أيه باتريوت أكت" الداعي إلى "توحيد أميركا وتقويتها من خلال توفير أدوات ملائمة لاعتراض الإرهاب والتصدي له"، واستهلال حملة لتغيير النظام في روسيا، وإيقاف كل تقدّم في عملية إبطاء الاحتباس الحراري العالمي.

تصريحات تعكس الإجماع

على سبيل المثال، في ما يتعلق بالتغيرات في أميركا، نشر مركز الحقوق الدستورية مقالاً بعنوان "9/11 وانحدار الديمقراطية الأميركية في عقد"، وجاء فيه:

> ردًا على هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، مزّق جورج دبليو بوش الدستور الأميركي، وداس على شرعة الحقوق، ونبذ اتفاقات جنيف، وهزئ بقانون التعذيب الداخلي... ردًا على الهجمات، خطّطت إدارة بوش لأطول فترة انحلال دستوري

في التاريخ، وأشرفت عليها.

بالنسبة إلى العالم، كتب الموظف السابق في وزارة الخارجية، بيتر فان بورن، مقالاً في العام 2015 بعنوان "كيف دمّرت الولايات المتحدة الشرق الأوسط"، وقد استهلّه بالسؤال: "ماذا لو لم تجتح الولايات المتحدة العراق عام 2003؟". وقبل الاجتياح، أشار إلى أن:

> **ليبيا كانت مستقرة، ويحكمها الرجل القوي نفسه منذ اثنينِ وأربعينَ عامًا. وفي مصر، كان حسني مبارك يتولى السلطة منذ العام 1983. أما عائلة الأسد فتدير شؤون سوريا منذ العام 1971، فيما تولى صدام حسين مسؤولية العراق في الأساس منذ العام 1969، وأصبح الرئيس الرسمي له في العام 1979. وبين الأتراك والأكراد وقف إطلاق نار غير مستقر ولكنه عملي، في حين أن اليمن هادئ؛ عدا عن الهجوم على المدمِّرة الأميركية "يو أس أس كول" في العام 2000.**

ولكن اليوم، بالإضافة إلى تدمير العراق فعليًّا، وانتشار العنف في سوريا إلى حد كبير لدرجة هجرة ملايين الأشخاص،

> **أصبحت ليبيا دولة عاجزة تنزف عنفًا في اتجاه شمال أفريقيا، وسقطت مصر في اختبار الربيع العربي وصارت تعتمد على الولايات المتحدة لدعم حكومتها العسكرية المناهضة للديمقراطية (والمناهضة أيضًا للأصولية الإسلامية)، أما اليمن فصارت دولة عاجزة على نحو كارثي.**

وفي الذكرى الرابعة عشرة لهجمات 9/11، كتب توم إنغلهارت مناقشًا شؤون أميركا والعالم:

> **أربعةَ عشرَ عامًا من الحروب، والاغتيالات،**

والتعذيب، والخطف، والمواقع السوداء، ونموّ وزارة الأمن الداخلي الأميركية بدرجة كبيرة، وانتشار التطرف الإسلامي في جزء كبير من الشرق الأوسط الكبير وأفريقيا. أربعةَ عشرَ عامًا من الإنفاق الهائل، ووفرة في حملات القصف، وانهزامات متكررة لسياسة خارجية عسكرية في المقام الأول، وخيبات، وكوارث. أربعةَ عشرَ عامًا من ثقافة الخوف في أميركا، وإنذارات وتحذيرات لامتناهية، علاوةً على توقعات مريعة بحدوث هجماتٍ إرهابية. أربعةَ عشرَ عامًا من دَفن الديمقراطية الأميركية... أربعةَ عشرَ عامًا من انتشار السِرّية، وتصنيف كل مستند في متناول اليد، والمقاضاة الشرسة لكل من يُحدِث صفيرًا بفمه... أربعةَ عشرَ عامًا من حروبنا المنتقلة إلى الوطن على شكل اضطرابٍ كَرْبي يلي الصدمة النفسية، وإضفاء الطابع العسكري على الشرطة، وانتشار تكنولوجيا مناطق العنف الشديد كالطائرات من دون طيار وأجهزة مراقبة الهواتف الخلوية، لتطال الوطن... أربعةَ عشرَ عامًا من توسُّع تقنيات المراقبة من كل نوع، وتطوير نظام مراقبة عالمي صعقت قدراته اللامحدودة أولئك الذين يُديرون شؤون الدول التوتاليتارية العائدة للقرن العشرين.

وتتجلّى بشكل عام النزعة التدميرية الملحوظة في أميركا والعالم في ردّ الحكومة الأميركية على 9/11 بعناوين مقالات مثل:

- "استغلت هجمات 9/11 لشيطنة العالم الإسلامي، وتبرير تجسّس وزارة الأمن الداخلي على المواطنين الأميركيين".

- "9/11 بعد ثلاثةَ عشرَ عامًا: حرب متواصلة، دولة بوليسية،

أكاذيب لامتناهية".

- **"طغيان 9/11: لُبناتُ الدولة البوليسية الأميركية من الألف إلى الياء".**
- **"منذ 9/11، خضنا أربع حروب في الشرق الأوسط، وقد كانت كلها كارثية".**
- **"ألحقت 9/11 الأذى بأميركا، ولكنّها دمرت الشرق الأوسط".**
- **"أجل، ساعد بوش في ظهور الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (تُعرَف بالدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش")، وفي تهيِئة الشرق الأوسط لجيل من الفوضى".**
- **"خمسةَ عشرَ عامًا بعد 9/11، حرب لا تنتهي أبدًا".**

بالرغم من استخدام بعض المقالات الآنف ذكرها كلمة "بوش" أو عبارة "إدارة بوش"، إلا أن الكتاب يعتمد عبارة "إدارة بوش – تشيني".

بوش، تشيني، وإدارتهما

هذا المصطلح ملائم لأن ديك تشيني – وهو أقوى نائب رئيس شهده البلد يومًا – اعتُبِر على نطاق واسع الرئيس الفعلي، ولا سيما في الولاية الأولى للإدارة. على سبيل المثال، نشر جون نيكولز عام 2004 كتابًا بعنوان ديك: الرجل الرئيس. وقد قال خلال الولاية الأولى للإدارة إنه قد يكون من الملائم دعوة إدارة بوش "بإدارة بوش – تشيني".

ولفهم كيف صار ديك تشيني الرئيس الفعلي، والسبب الذي جعل إدارة بوش – تشيني كارثية إلى هذا الحد، من الضروري فهم هذين الرجلين، والعلاقة المتبادَلة بينهما.

جورج دبليو بوش

كان جورج دبليو بوش الشخص الأقل قدرة ووضوحًا واستعدادًا الذي بلغ سُدّة الرئاسة الأميركية. فقد كان طالبًا مُريعًا في الكلّية،

وربما مدمن كحول. وبعد نشوب حرب فييتنام، استخدم بوش معارفه للتملّص من الخدمة العسكرية. علاوةً على ذلك،

> تقدّم بوش بجهدٍ كبير، ومؤلم في غالب الأحيان، في اللغة الإنكليزية... ولا خبرة دولية لديه. ولا خبرة له في شؤون واشنطن، ولا خبرة عسكرية أيضًا... كانت خبرته في ميدان الأعمال سجلاً مأساويًا من الإخفاقات المتتالية... وكحاكم، تسبّب في أزمة مالية غامرة".

لم يغدُ بوش رئيسًا إلا لعوامل ثلاثة. أولاً، كان الابن البِكر لجورج دبليو إيتش (هربرت واكر) بوش الذي اعتُبِر بشكل عام رئيسًا جيدًا ومقبولاً. ثانيًا، ساهم ديك تشيني الذي عُيِّن شريكًا سياسيًا لبوش أثناء حملته الانتخابية في مقاطعة إحصاء الأصوات في فلوريدا؛ الأمر الذي كان سيُظهر – لو استُؤنف – حصول قائمة مرشَّحي غور – ليبرمن في انتخابات الحزب الجمهوري على معظم الأصوات. ثالثًا، أوقفت المحكمة العليا – نزولاً عند رغبة القاضي أنتونين سكاليا، صديق تشيني – إحصاء الأصوات، وأعلنت فوز بوش وتشيني.

ديك تشيني

في الكلّية، كان تشيني يُسرِف في معاقرة الكحول، كما كان طالبًا سيِّئًا، حتى إنه رسب مرتَين. وعلى غرار بوش، أظهر حِذقًا في التملّص من الخدمة العسكرية. وبعد حصوله في وقت لاحق على درجة ماجستير في العلوم السياسية (قالت المرأة التي أراد الزواج بها، لين فينسنت، إن هذا الأمر ما كان ليحدث لو اعتمد على جهوده الخاصة)، لجأ إلى معارفه ليصبح مساعدًا لعضو الكونغرس الأميركي دونالد رامسفيلد. وعندما أحضر الرئيس ريتشارد نيكسون رامسفيلد إلى البيت الأبيض كمستشار، جاء تشيني معه. وبالصُّدفة، كان رامسفيلد وتشيني خارج الإدارة عندما أرغمت فضيحة واترغيت نيكسون على الاستقالة، لذلك ضُمّ رامسفيلد ومساعده إلى إدارة جيرالد فورد، وأصبح رامسفيلد رئيسًا للأركان وتشيني نائبه. وعندما عُيِّن فورد

رامسفيلد وزيرًا للدفاع، ارتقى تشيني إلى منصب رئيس الأركان. لم يكن تشيني الذي عُيِّن مديرًا لحملة فورد لانتخابه لولاية ثانية على مستوى الآمال المعقودة عليه، واعتُبِر مسؤولاً إلى حدٍّ كبير عن خسارة فورد أمام كارتر في السباق الرئاسي للعام 1976.

بالرغم من ذلك، وبعد فوزه بمقعد في الكونغرس كنائبٍ عن ولاية وايومنغ بدأ تشيني بالترقّي، وأصبح مسؤول الانضباط في البرلمان عن الحزب الجمهوري في العام 1988. وبعد عُدُوِّه محافظًا متطرفًا، أظهره سجلّه الانتخابي إلى يمين نيوت غينغريش ورونالد ريغان. وإلى جانب معارضته قانونَي الأجناس المهدَّدة بالانقراض والمياه النظيفة اللذين اقترحهما نيكسون، اقترع تشيني ضد تشريعٍ يدعو لإطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن؛ داعيًا الكونغرس الوطني الأفريقي بالمنظمة الإرهابية".

كشفت المدة التي قضاها تشيني في الكونغرس عن الصفة الأكثر خطورة في مواقفه؛ ألا وهي التزامه المتطرف بنفوذ الفرع التنفيذي في الحكومة. فعلى سبيل المثال، وبعد بلوغ خبر انتهاك إدارة ريغان حَظرًا فرضه الكونغرس على منح مساعدة مالية للمقاومة الوطنية "الكونترا" الساعية إلى الإطاحة بالحكم الماركسي الساندينى في نيكاراغوا، انتقدَ معظمُ الجمهوريين بالإضافة إلى أعضاء ديمقراطيين في الكونغرس الإدارةَ. ولكنّ تشيني وقَّع إلى جانب سبعة جمهوريين فقط تقريرَ أقليّة جاء فيه أن محاولة إسناد دورٍ رئيس إلى الكونغرس في الشؤون الخارجية تُضعِف الرئاسة.

وبعد تسلُّم جورج دبليو إيتش بوش منصب الرئاسة عام 1988، عَيّن بشكل مفاجئ تشيني وزيرًا للدفاع بعد عدم التمكن من المصادقة على تعيين مرشحه الأول. أيّد تشيني استخدام القوة "لحماية مصالحنا، وحماية مصالح أصدقائنا وحلفائنا"؛ بالرغم من انتهاء الحرب الباردة. وعندما سنحت له أول فرصة لاستخدام القوة الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خطّط تشيني لعملية اجتياح باناما بهدف الإطاحة بالدكتاتور مانويل نورييغا.

وحلّت الفرصة الثانية لتشيني عندما قام العراقُ – في ظل الحكم الدكتاتوري لصدام حسين – باجتياح الكويت لحماية نفط بلده. فعندها، اعتبر تشيني أنه يُفترَض بالولايات المتحدة استخدام الاجتياح العراقي أساسًا لخوض حرب مع العراق. وتطلّب منه القيام بذلك الحصول على إذن لوضع جنود أميركيين في المملكة العربية السعودية بجانب الحدود مع الكويت استعدادًا لاجتياح هذا البلد. وقد حصل تشيني على الإذن من خلال الادعاء زيفًا – بالاعتماد على صورِ أقمار صناعية معدَّلة – أن العراق على وشك اجتياح المملكة العربية السعودية.

وإلى جانب تشجيع بوش على مهاجمة العراق (باعتماد أكاذيب)، حثّه تشيني على القيام بذلك من دون الحصول على موافقة الكونغرس. وفي كتابه الاستيلاء، علّق تشارلي سافاج:

> من خلال حثّ بوش على تجاهل قرار صلاحيات الحرب عشية أول حرب برّية رئيسة ما وراء البحار – بما أن الكونغرس هو الذي سنّ القانون – حاول تشيني إرساء سابقة في مسألة الصلاحيات، وذلك من خلال منح الرؤساء حقّ استهلال حروب بمفردهم.

وبعد قيام القوات الأميركية بإخراج المقاتلين العراقيين من الكويت، شجّع تشيني بوش على مواصلة الجيش الأميركي تقدمه نحو بغداد لتغيير النظام؛ عِلمًا أن هذا الأمر كان يعني الخروج عن التفويض الممنوح من الكونغرس.

وقد عكس تأييدُ تشيني الهجمات على باناما والعراق رغبته في تحرير الإنفاق من قيود الميزانية العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة، بدلاً من استخدامه في برامج اجتماعية محلية يكرهها. وبهذه الطريقة، وفّر تشيني المال لرؤياه المُتمثِّلة بالهيمنة على العالم، والمُفصَّلة في إرشاده سيّئ السُمعة حول مخطَّط الدفاع العائد للعام 1990، وفي مشروع القرن الأميركي الجديد الموصوف في الفصل الثاني.

بعد تنحية إدارة جورج دبليو إيتش بوش عن الحكم بانتخاب بيل كلينتون عام 1992، بدأ تشيني جولة في البلاد لتعزيز تأييد محاولته الانتخابية، ولكنّه تراجع عن الأمر لأنّه مرشَّح غير مُلهِم.

ولكن، سرعان ما تولّى معارفه رئاسة شركة النفط والغاز هاليبرتن – التي وفّر لها بلايين الدولارات نظرًا لكونه وزيرًا للدفاع – وتمّ تعيينه مديرًا تنفيذيًا أول. وأثناء السنوات الخمس التي أمضاها في هذا المنصب، ازدادت مداخيل الشركة عِدة بلايين من الدولارات. ولا يرجع سبب ذلك إلى إجادته عقد الصفقات، بل إلى معارفه الذين سمحوا له مثلاً بعقد صفقات مع صدام حسين ودكتاتوريين آخرين؛ وهي صفقات برَّرها تشيني بالقول: "لم يكن من المناسب وضع النفط والغاز حيث توجد أنظمة ديمقراطية صديقة للولايات المتحدة".

مع ذلك، كان تشيني لا يزال راغبًا في ممارسة مهامّ القيادة الرئاسية. ونظرًا لإدراكه أن الناخبين لن يقترعوا له أبدًا لتولّي هذا المنصب، أمِل أن يصبح القوة الداعمة للعرش. بناءً على ذلك، واعتقادًا منه أن الرئيس بوش السابق سيكون قادرًا على إيصال أحد أبنائه إلى البيت الأبيض، التحق تشيني بأحدهم. بدا أن جيب بوش هو الأكثر قدرة، ولكنه أيضًا الأكثرُ تعقيدًا؛ الأمر الذي منعه من خوض الانتخابات عام 2000. ولهذا السبب، دعم بوش الأب ابنه الآخر، جورج دبليو الذي فاز بترشيح الجمهوريين. وبسبب إدراكه عيوب ابنه، استنتج بوش الأكبر أن "العثور على الشريك السياسي المناسب هو المهمة الأساسية التي يجب القيام بها قبل تمكّن ابنه من خوض الانتخابات".

ونظرًا للمعايير المتنوعة التي يعتمدها بوش الأكبر، كان الخيار يضيق ويقع على تشيني ورامسفيلد. وبما أن تشيني أثبت فائدته، كلّمه جورج بوش الأصغر عن الأمر. وعندما سُئل تشيني عمّا إذا كان راغبًا في اعتباره مرشَّحًا لمنصب نائب الرئيس، قال مؤكّدًا: "لا". عندئذٍ، طُلِبت منه قيادةُ عملية الاختيار.

وفي تلك العملية، قال كثيرون إنه اختار نفسه. في الواقع، قال بارتون غلمان – مؤلّف الماكر: نيابة رئاسة تشيني – "اختاره بوش،

ولكنّ تشيني ناور". وأثناء مناورته، قام بالكثير ليبدو الأمر كما لو أنه يتفحص كل المرشحين بدقة، طالبًا منهم ملء استمارة طويلة جدًا ومفصَّلة على نحو غير عادي، ومُوفِّرًا معلومات عن خلفياتهم. ولكنّ أيًا من تشيني أو بوش لم يُجرِ أي مقابلة مع أيٍّ من أولئك المرشَّحين. علاوةً على ذلك، لم يملأ تشيني الاستمارة بنفسه، أو يقدّم أنواع المعلومات العادية (ملفات طبية، ضريبة، وسجلات الشركات).

فبعد اتخاذ بوش خياره، قال: "تدريجيًا، أدركت أن الشخص المؤهّل أكثر من سواه ليكون مرشَّحًا لنيابة الرئاسة كان يعمل إلى جانبي". وبالتأكيد، وجد بوش في تشيني الخيار الأفضل بسبب شغله مناصب مهمّة عدة في الحكم – مسؤول انضباط في الكونغرس، رئيس أركان، وزير دفاع – ولأنه قويٌّ في مجالاتٍ كان بوش ضعيفًا فيها بصفةٍ خاصة. وربما يكون هناك عامل آخر. فوفقًا لخبر ورد في الواشنطن بوست في تشرين الأول/أكتوبر 2001: "عندما فاجأ بوش الأُمّة باختياره تشيني غير المُتمتِّع بشخصية محبَّبة شريكًا سياسيًا لخوض الانتخابات، أسرَّ لأحد معاونيه بإمكانية حدوث أمر مجهول يُبرر اختياره تشيني".

على أي حال، كان بوش مُحِقًا بالتأكيد في شأن المنفعة التي سيوفرها له تشيني. وفي الواقع، أثبت تشيني فائدته قبل انتخابه وبوش؛ لأن إدارة بوش – تشيني ما كانت لِتظهر لولا مناورته في عملية إحصاء الأصوات في فلوريدا، ولولا صداقته مع قاضي المحكمة العليا أنتونين سكاليا.

إدارة بوش – تشيني: السنوات الخمس

على ضوء تاريخه، من غير المفاجئ أن "يكون بوش" في السنوات الأولى من إدارته "رئيسًا بالاسم فقط. إذ كان تشيني هو المسؤول". وقد اتّضح هذا الأمر في النشاطات الرئيسة الأولى التي قامت بها الإدارة، والتي تمثّلت بلقاءات سِرية مع وحدةٍ مهماتية في ميدان الطاقة. وإلى جانب كونه مسؤولاً عن اللقاءات، اختار تشيني كل أعضاء الوحدة المهماتية الستةِ والثلاثين. وخلال الأشهر السبعة

السابقة لأحداث 9/11، وبعد لقائه الوجيز مع مجلس الأمن القومي لإعلا
قيام كوندوليزا رايس بإدارة اللقاءات، لم ينضمّ تشيني إلى المجلس
مجددًا حتى 9/11.

وقد اتضح الدور الثانوي لبوش أكثر فأكثر في ردّ فعل البيت الأبيض على هجمات 9/11. إذ كان تشيني يمارس المسؤولية طوال اليو بسبب وجود بوش في فلوريدا أثناء وقوع الهجمات. وعندما أراد بوش العودة إلى واشنطن، طلب منه تشيني البقاء بعيدًا. ووِفقًا للكاتب جيمس مان: "كان تشيني الشخص المهيمن في 11 أيلول/سبتمبر". وقالت يونايتد بريس إنترناشونال إن هذه الهيمنة "أعادت طرح أسئلة مُعيبة حول هُوية المسؤول الحقيقي في البيت الأبيض إبّان إدارة بوش".

هذا الدور المهيمن لتشيني مهمّ؛ لأن معتقداته، وغاياته، وغرائزه مختلفة تمامًا عن معتقدات بوش وغاياته وغرائزه. ولو اختار بوش شخصًا آخر لمنصب نائب الرئيس، لكانت تأثيرات إدارته على الأرجح أقل تدميرًا.

يعالج القسم الأول من هذا الكتاب الطرائق المتنوعة التي اعتمدتها إدارة بوش – تشيني للردّ على 9/11، والتي ألحقت ضررًا بالغًا بأميركا والعالم بشكل عام، ولا سيما الشرق الأوسط وأوروبا. ويناقش القسم الثاني علاقة إدارة بوش – تشيني بـأحداث 9/11 ذاتها، ويبدأ الكتاب بمناقشة عدم تجنّب إدارة بوش – تشيني هجمات 9/11.

القسم الأول

كيف دمّرت إدارة بوش – تشيني أميركا والعالم

1- الإخفاق في تجنب 11/9

كما تشير عناوين المقالات المذكورة في المقدمة، إن الآثار المؤذية لإدارة بوش – تشيني متجذرة بشكل ملحوظ في 9/11. يُقال عا إن هذه الآثار المؤذية لم تنجم عن هجمات 9/11 نفسها بل عن كيفية رد الإدارة عليها. هناك حقيقة في وجهة النظر هذه، ولكنّ الصحيح أيضًا أن الهجمات نفسها أدت إلى آثار سلبية؛ ولا سيما في ازدياد الإسلاموفوبيا كثيرًا. وقد شكّل ارتفاعُ وتيرة الخوف والنفور من الإسلام والمسلمين عاملاً أدى إلى معظم الآثار الهدّامة الأخرى التي تلت أحداث 9/11. يناقَشُ هذا الازدياد في الإسلاموفوبيا في الفصل الخامس، أمّا الفصل الحالي فيتطرق ببساطة إلى إخفاق إدارة بوش – تشيني في تجنّب الهجمات.

سجال دونالد ترامب/جيب بوش

بالرغم من وضوح هذا الإخفاق، إلا أنه في الواقع أصبح نقطة خلاف أثناء سعي ترامب للفوز بترشيح الحزب الجمهوري له في السباق الرئاسي لعام 2016. فأثناء المناظرة في 16 أيلول/سبتمبر 2015، وجّه دونالد ترامب انتقادًا لجورج دبليو بوش، فقال جيب بوش إث ذلك: "أعرف أمرًا واحدًا مؤكَّدًا؛ لقد حافظ على سلامتنا". فأجاب ترامب: "قل ما تشاء، ولكنّ مركز التجارة العالمي دُمِّر في فترة رئاسته".

وقد اتخذت هذه الحادثة طابع السجال عندما وضع جيب بوش وبعض المعلِّقين تصريح ترامب في إطار لوم جورج بوش على أحداث 9/11، في حين أن تصريح ترامب في الأساس أشار إلى عدم تجنّب الرئيس الهجمات. وقد قال ترامب: "كان رئيسًا، اتفقنا؟ وسواء ألُمناه أم لا، كان رئيسًا. وقد دُمِّر مركز التجارة العالمي أثناء حُكمه". وكما أشار الكثير من المعلِّقين، كان ترامب مُحقًا في هذه النقطة. وفي الواقع، سبق أن استُخدِمت وجهة النظر هذه في العام 2013 مثلاً،

عندما نشرت دايلي كوس مقالاً بعنوان "لا تنسوا أبدًا: أخفقت إدارة بوش في تجنّب هجمات 11 أيلول/سبتمبر".

مع ذلك، وبالرغم من إمكانية إبداء وجهة النظر هذه من دون أن تعني ضِمنًا توجيه اللوم، واصل كُتّاب عديدون القول إن الإخفاق في تجنُّب الهجمات يحمل معه بعض اللوم. ففي العام 2003، ظهرت مقالات تحمل عناوين مثل "9/11: كان بالإمكان تجنب الهجوم". كما أشارت مقالات عديدة إلى أنه بالرغم من تلقّي تحذيرات من قيام القاعدة بالتخطيط للهجوم على الولايات المتحدة، ومدينة نيويورك بصفة خاصة، لم تحرّك إدارة بوش – تشيني ساكنًا. وأكثر تلك التحذيرات شهرةً هو الموجَز الرئاسي اليومي في 6 آب/أغسطس 2001 الذي يحمل العنوان: "بن لادن عازم على توجيه ضربة إلى الولايات المتحدة".

وبالرغم من الشعور بالصدمة لدى معرفة أن بوش وتشيني قد أعدّا هذا الموجز، اعتبر مقال في نيويورك تايمز عام 2012 أنه لم يكن صادمًا بقَدر الموجزات التي سبقته، والتي بدأت بالصدور في ربيع العام 2001. ولدى قراءته على ضوء التحذيرات السابقة، استنتج الكاتب أن "غياب رد الفعل على موجز 6 آب/أغسطس يعكس تجاهلاً أكبر مما كُشِف عنه".

وفي العام 2015، ردًّا على الجدال بين ترامب وجيب بوش، قال بيتر بينارت في أتلنتك:

> **لا وسيلة للتأكد مما إذا كان باستطاعة بوش إيقاف هجمات 11 أيلول/سبتمبر. ولكن هذا ليس السؤال الصحيح. فالسؤال الصحيح هو: هل بذل بوش قُصارى جهده لإيقافهم استنادًا إلى ما يملكه من معلومات آنذاك؟ كلا، لم يفعل، حتى إنه كاد ألا يبذل أي جهد. وعندما تسلّمت إدارة بوش الحكم في كانون الثاني/يناير 2001، حذّر كل من مدير السي آي أيه جورج تينيت، ورئيس مركز**

مناهضة الإرهاب في مجلس الأمن القومي [القيصر] ريتشارد كلارك، مسؤوليه الوافدين من أن القاعدة تمثل تهديدًا كبيرًا.

علاوةً على ذلك، تابع بينارت قائلاً إن تينيت وكلارك، بالإضافة إلى رئيس مركز مناهضة الإرهاب في السي آي أيه – كوفر بلاك – واصلوا مناشدة البيت الأبيض، لكنّ إدارة بوش – تشيني لم تتخذ أي إجراء. واستنتج بينارت: "لم يكن بوش متيقظًا بما يكفي. الدليل ساطع".

دليل جديد

بعد شهر تقريبًا من نشر مقال بينارت، بات الدليلُ أكثر سطوعًا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عرضت شوتايم فيلمًا، أرباب التجسس: السي آي أيه في وسط المرمى، كتبه كريس ويبل. وإلى جانب جولز وجديون نوديت، مُخرجَي الفيلم، جمع ويبل أكثر من مئة ساعة من المقابلات مع تينيت ومديري السي آي أيه الآخرين الأحياء. وانطلاقًا من المقابلات، عَلِم صانعو الفيلم أن الموجز الرئاسي اليومي في 6 آب/أغسطس لم يكن التحذير الأول والأكثر إثارةً للقشعريرة بين التحذيرات التي وُجِّهت لإدارة بوش – تشيني.

فبحلول أيار/مايو 2001، أخبر كوفر بلاك – رئيسُ مركز مناهضة الإرهاب في السي آي أيه آنذاك – ويبل بأنه "من الواضح جدًا حدوث ضربة ما، وأننا سنُهاجَم بشدة وسيموت عدد كبير من الأميركيين". وقال رئيس بلاك، جورج تينيت، لويبل:

بدا العالم على شفير الانفجار. في هذه الفترة من حزيران/يونيو وتموز/يوليو، تواصلت وتيرة التهديد بالارتفاع. كان الإرهابيون يتوارون عن الأنظار [كما لو أنهم يختبئون استعدادًا للهجوم]. وكانت المعسكرات تُقفَل، وتزداد التقارير حول التهديد.

في 10 تموز/يوليو، اندفع ريتشارد بلي – رئيس وحدة القاعدة في الوكالة – إلى داخل مكتب بلاك وقال: "أيها الرئيس، الأمر يحدث. السقف ينهار". وقال لبلاك إن المعلومات التي جمعها مُقنِعة، ومتعددة المصادر. وبناءً على ذلك، أسرع بلاك وبلي إلى مكتب تينيت، واتفق الثلاثة على ضرورة عقد اجتماع طارئ في البيت الأبيض. فاتصل تينيت بمستشارة الأمن القومي لبوش، كوندوليزا رايس، وقال: "عليّ أن ألتقيك. سنأتي في الحال. علينا الوصول إلى هناك". وأثناء اللقاء، قال بلي:

> ستحدث هجمات إرهابية خطِرة ضد الولايات المتحدة في الأسابيع أو الأشهر القادمة. ستكون الهجمات غير مألوفة. وربما ستكون متعددة.

وعندما سألتْ رايس عما يُفترض بهم القيام به، قال بلاك إن عليهم الاستنفار في الحال كما في زمن الحرب. وكان بلاك وتينيت قد وضعا خطةَ "وثيقة السماء الزرقاء"، واقترحاها على فريق الأمن القومي لبوش. ودعت الخطة إلى تخفّي عناصر سي آي أيه، والقيام بحملة عسكرية لإنهاء تهديد القاعدة؛ "دخول ملجأ الأفغان، وإطلاق عملية شبه عسكرية، وإقامة جسر مع أوزبكستان".

لكنّ شيئًا لم يحدث، فقال بلاك لويبل: "بالنسبة إليّ، يبقى الأمر غير مفهوم. أعني، كيف يمكن أن تُحذِّر أشخاصًا ذوي رتب عالية عدة مراتٍ من دون أن يحدث أي شيء في الواقع؟!". يبدو أن تحذير 10 تموز/يوليو أثار فقدانًا للذاكرة؛ إذ قالت رايس في مذكراتها: "تَذَكُّري اللقاء ليس واضحًا جدًا". ولم يَذكر تقرير أحداث 9/11 شيئًا عن ذلك اللق

ختام

يقول مُبرِّرو سياسة بوش إن الادعاء بأن جورج بوش قد "حافظ على أمننا" يتناول فقط فترة ما بعد هجمات 9/11. ولكن، كما جاء في ترويسةِ مقال لكونر فريدرسدورف في أتلنتك، "لم يحفظ جورج دبليو بوش أمن الأميركيين قبل 9/11 أو بعده". وتناقش الفصول المتبقية من القسم الأول مسألة عدم محافظة بوش على أمن الأميركيين،

وحلفائه، ودول أخرى.

2- الحرب على الإرهاب وحرب أفغانستان

في 11 أيلول/سبتمبر 2001، واجه كل من الرئيس جورج دبليو بوش ونائب الرئيس ديك تشيني يومًا مليئًا بالأحداث (يناقَش بعضها في الفصل 11). وفي اليوم التالي، قال بوش:

> الهجمات المتعمَّدة والقاتلة التي شُنّت يوم أمس ضد بلدنا كانت أكثر من أعمال إرهابية. إنها أعمال حربية... سيكون هناك صراع هائل بين الخير والشر.

في 14 أيلول/سبتمبر، أُقيمت صلاة وطنية في واشنطن قال بوش أثناءها: "مسؤوليتنا حيال التاريخ واضحة: الرد على هذه الهجمات والتخلص من عالم الشر". وفي ذلك اليوم نفسه، أقرّ الكونغرس تفويضًا باستخدام القوة العسكرية؛ أي "استخدام القوات المسلحة الأميركية ضد أولئك المسؤولين عن الهجمات الأخيرة ضد الولايات المتحدة". وبصفةٍ خاصة:

> فُوِّض الرئيس باستخدام كل القوة الضرورية والملائمة ضد تلك الأمم، أو المنظمات، أو الأشخاص الذين يُقرَّر أنهم خطّطوا للهجمات التي حدثت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أو فُوِّضوا بالقيام بها، أو ارتكبوها، أو ساعدوا في حدوثها، أو آووا أولئك الأشخاص أو المنظمات؛ وذلك بهدف تجنّب أي أعمال إرهاب دولية في المستقبل ضد الولايات المتحدة من قِبَل أولئك الأشخاص أو المنظمات أو الأمم.

وفي 15 أيلول/سبتمبر، وأثناء حديثه إلى المراسلين، قال بوش: "هذه الحملة [حملة صليبية، حرفيًا]، هذه الحرب على الإرهاب، ستدوم

لوقت قصير". وبالطبع، أثارت هذه العبارة افتراضًا بأن الحرب على الإرهاب ستكون حملات متواصلة؛ على غرار الحملات الصليبية في العصور الوسطى التي شنّها المسيحيون ضد المسلمين. وقد حرص بوش على عدم استخدام هذه العبارة مجددًا. وتُناقَش في الفصل الخامس مسألة ما إذا كانت حرب بوش – تشيني على الإرهاب حربًا على المسلمين.

بأي حال، وبالرغم من التفويض باستخدام القوة العسكرية لشن حرب ضد "الأمم، أو المنظمات، أو الأشخاص المسؤولين عن الهجمات"، وسّعت إدارة بوش – تشيني الهدف بشكل كبير. وكما كتب جوناثان شيل:

> **بإطلاق كلمة "حرب" على الحملة، استحضرت الإدارة الآلة العسكرية الأميركية الضخمة بتقنياتها الثورية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي افتقرت طوال عقدٍ من الزمن إلى وجود عدوٍّ واضح. وبالتعريف عن الهدف بالكلمة النوعية "إرهاب" بدلاً من "القاعدة" أو أي مجموعة أخرى أو قوائم مجموعات، أجازت الإدارة العمليات العسكرية في أي مكان في العالم.**

الحرب على الإرهاب بدأت في أفغانستان

لم تكن إدارة بوش – تشيني قد قررت بعد المكان الذي ستبدأ منه الحرب على الإرهاب. وكان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومساعده بول ولفويتز مهتمَّين بشكل رئيس بمهاجمة العراق؛ وهو أمر دأبا على مناقشته منذ بداية ولاية الإدارة. فقد أرادا مهاجمة صدام في الحال.

لكن وزير الدولة كولين باول ناقش المسألة، قائلاً إن الشعب الأميركي ودولاً أخرى تدعم هجومًا على أفغانستان للقيام بأمرٍ ما

حِيال القاعدة، وليس هجومًا على العراق؛ لا سيما وأنّه لا دليل على علاقة هذا البلد بأحداث 9/11. وأضاف باول إن حربًا على العراق ستصبح أكثر احتمالاً بعد حملة ناجحة على أفغانستان. متقبِّلاً الفكرة، وقّع بوش في 17 أيلول/سبتمبر على خطة للذهاب إلى الحرب في أفغانستان؛ طالبًا من البنتاغون الشروع بالتخطيط لخيارات عسكرية من أجل اجتياح العراق.

وفي 20 أيلول/سبتمبر، ألقى بوش كلمة دعا فيها إلى دورة مشترَكة للكونغرس؛ مشيرًا إلى الحكومة القائمة في أفغانستان، وقال: "من خلال المساعدة على ارتكاب عملية القتل والتحريض على ارتكابها، يرتكب نظام طالبان جريمة قتل". كما وجّه إنذارًا نهائيًا لطالبان: "سلِّموا سلطات الولايات المتحدة كلّ قادة القاعدة الذين يختبئون في أرضكم".

وفي هذا الشأن، تقول تقارير إخبارية عمومًا إن طالبان رفضوا ذلك. لكنّ السي أن أن أوردت أن "طالبان رفضوا تسليم بن لادن من دون برهان أو دليل على تورطه في هجمات الأسبوع الماضي على الولايات المتحدة". شارحةً موقف طالبان، قالت السي أن أن:

> سبق لبن لادن أن أنكر أي علاقة له بالهجمات، وكرر مسؤولو طالبان قولهم إنه لا يمكن أن يكون متورطًا في الهجمات.

من جهته، رفض بوش تقديم دليل وقال: "لم تكن المطالب مفتوحة على المفاوضة أو النقاش".

وبهذا الرفض، جعلت إدارة بوش – تشيني تسليم طالبان لبن لادن أمرًا مستحيلاً. كما نقلت واشنطن بوست عن خبراء أفغان، أن حركة طالبان كانت بحاجة إلى "صيغةٍ لإنقاذ ماء الوجه" كي تتمكن من تسليم مُسلِم إلى أمّة غربية "كافرة". وشرح ميلتون بيردن الذي كان رئيس عمليات السي آي أيه في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي الأمرَ، قائلاً إنه بينما كانت الولايات المتحدة تطالب: "سلِّموا

بن لادن”، كان زعماء الطالبان يقولون: “قوموا بأمر ما يساعدنا على تسليمه”. لكنّ إدارة بوش – تشيني رفضت ذلك.

وفي 23 أيلول/سبتمبر، قال كولين باول إنه يتوقّع “في المستقبل القريب الكشف عن مستند يصف بوضوح تام الدليل الذي نملكه، ويربط بن لادن بهذا الهجوم”. ولكنّ باول سحب هذا التعهد في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس بوش صباح اليوم التالي، مُبرِّرًا ذلك بأن “معظم محتوى الدليل سِرّي”. وقد قال المراسل الاستقصائي سيمور هيرش، مقتبسًا عن مسؤولين من السي آي أيه ووزارة العدل إن السبب الرئيس الذي دفعه إلى سحب التعهد هو “الافتقار إلى معلومات صحيحة”.

وفي الأسبوع التالي، نشر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مستندًا يُظهِر – كما فُهم – أن “أسامة بن لادن والقاعدة – الشبكة التي يرأسها – قد خططا للأعمال الوحشية التي حصلت في 11 أيلول/سبتمبر 2001 ونفّذاها”. لكنّ تقرير بلير استُهِلّ بما يلي: “لا يُراد بهذا المستند توفير قضية ضد أسامة بن لادن يُطلب من القضاء النظر فيها”. وبعد ذلك، شرحت بي بي سي سبب هذا التوضيح قائلةً: “لا دليل مباشَر في السياق العام يربط أسامة بن لادن بهجمات 11 أيلول/سبتمبر”.

ولكن، إن لم تكن إدارة بوش تملك دليلاً قويًا، فلماذا ادّعت أثناء توجيهها الأنظار إلى طالبان، معرفتَها أن بن لادن هو المسؤول عن الهجوم؟ في الواقع، من الواضح أن ادعاءها لم يكن صريحًا. وفي 16 أيلول/سبتمبر، سأل مراسل: “سيدي الرئيس، هل تصدّق إنكار أسامة بن لادن أي علاقة له بالأمر؟”. فأجاب بوش: “لا شك في أنه المشتبَه فيه الرئيس. لا شك في ذلك”. وفي اليوم نفسه، قال نائب الرئيس تشيني، متحدثًا في لقاء مع الصحافة:

> على حكومة أفغانستان أن تفهم أننا على ثقة بأنها تأوي رجلاً ارتكب، وكذلك منظمته، العملَ الأكثر فظاعة.

مع ذلك، وبعد الإشارة إلى أنه لا عِلم أكيد لهما بذَنب بن لادن، بدا بوش وتشيني كما لو أنهما يعلمان. فقد قال تشيني إنه يودّ الحصول على رأس بن لادن "على طبق"، وقال بوش إنه يريده "مَيتًا أو حيًّا".

وبعد شهر، كان بوش لا يزال يرفض تقديم دليل. وحين شرعت الولايات المتحدة بقصف أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر، طالبت حركة طالبان مرةً أخرى بدليلٍ، عارضةً تسليم بن لادن إذا أوقفت الولايات المتحدة القصف وقدّمت دليلاً يُثبِت ذنبه. لكنّ بوش ادعى معرفته الأكيدة بأن بن لادن هو الذي يقف وراء 9/11، قائلاً: "لا حاجة إلى مناقشة البراءة أو الذَنب. نعلم أنه مُذنب". ولم يقدّم الدليل الذي تستند إليه معرفته المزعومة.

وجاء رفض مماثل لطلب تقديم الدليل على ألسنة أعضاء آخرين في إدارة بوش – تشيني. وعندما سئل المسؤول الإعلامي في البيت الأبيض – آري فليشر – عن كيفية رده على تذمّر طالبان من عدم استلام أي دليل، أجاب: "لا أردّ على تذمّرات طالبان". وقالت مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس: "أوضحنا بالفعل لطالبان الذين يواصلون الطلب علانيةً... مسألة الدليل؛ وهي أننا لا نجد هذا النظام مهتمًا بمجموعة القوانين الغربية".

تقييم قرار بوش – تشيني في مهاجمة أفغانستان

بعد الإقرار على نطاق واسع بأن "الحرب على الإرهاب" التي اعتمدتها إدارة بوش – تشيني كانت كارثية على أميركا والعالم بصورة عامة، من الضروري تقييم التأثيرات الأولية لهجمات 9/11 عليها. هناك أربعة أسئلة جوهرية:

1– هل الحرب على أفغانستان قانونية؟ لا، هذا ما قالته البروفسورة ذائعة الصيت في القانون الدولي، مارجوري كوهن. فوفقًا للقانون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة، يجب عرض النزاعات على مجلس الأمن الدولي الوحيد المخوَّل قانونيًا بالتفويض باستخدام القوة. ومن دون هذا التفويض، تكون القوة العسكرية قانونية فقط

في إطار الدفاع عن النفس في حالتين:

*** مهاجمة دولة من قِبَل دولة أخرى. لكنّ هجمات 9/11 لم تشنّها أفغانستان أو تأذن بها.**

*** تكون لدى دولة ما عِلم أكيد بحدوث هجوم مسلَّح وشيك من قِبل دولة أخرى، هجوم وشيك جدًا لدرجة عدم التمكن من عرضه على مجلس الأمن الدولي. فالحاجة إلى الدفاع عن النفس يجب أن تكون "فورية وغامرة، وألا تترك خيارًا أمام أي وساطات، ولا وقت للمداولة في شأنها". وبالرغم من ادعاء الحكومة الأميركية أن عملياتها العسكرية في أفغانستان ضرورية لتجنّب هجوم ثانٍ، إلا أن هذه الحاجة – حتى لو كانت فعلية – ليست مُلِحّة؛ فقد انتظرت الولايات المتحدة قرابة شهر قبل شنّ هجومها.**

إذًا، الهجوم على أفغانستان غير قانوني.

وقد ادّعت إدارة بوش – تشيني أن حربها ضد أفغانستان تم تفويضها بها من خلال قانون مجلس الأمن الدولي الصادر في 20 أيلول/سبتمبر. وكرّر الرئيس أوباما هذا الادعاء عام 2009 قائلاً: "وافق مجلس الأمن الدولي على استخدام كل الخطوات الضرورية للرد على هجمات 9/11"، ولذلك توجّه الجنود الأميركيون إلى أفغانستان تحت راية "الشرعية الدولية". لكن، إليكم ما جاء في القرار المذكور:

> **يعبّر مجلس الأمن عن استعداده للقيام بكل الخطوات الضرورية للرد على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ولمحاربة كل أشكال الإرهاب؛ وِفقًا لمسؤولياته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.**

إذً، لم يفوّض مجلس الأمن الولايات المتحدة بالقيام بأي شيء، بل عبّر فحسب عن جهوزيته للقيام بمسؤولياته الخاصة.

2– هل من الملائم أخلاقيًّا مهاجمة أفغانستان؟ يجادل البعض قائلين إنه بوضع الشرعية جانبًا، حرب أفغانستان مُبرَّرة أخلاقيًا. ففي

العام 2009، الرئيس أوباما الذي انتقد الاجتياح الأميركي للعراق كخِيار حرب، قال عن التورط الأميركي في أفغانستان: "ليست حربًا اختيارية. إنها حرب ضرورية". لكن الحكومة الأفغانية لم تتورط في الهجوم. فأيٌّ من مختطفي الطائرات لم يكن أفغانيًا، حتى إن أسامة بن لادن لم يكن أفغانيًا. (فبعد أن أخذته السي آي أيه من المملكة العربية السعودية إلى باكستان عام 1979 لمجابهة المحاولة الروسية احتلال أفغانستان، انتقل بن لادن عائدًا إلى السعودية، ومن ثم ذهب إلى السودان عام 1992. وعاد بن لادن إلى أفغانستان عام 1996 تحت تأثير الضغط الأميركي على السودان لطرده). علاوةً على ذلك، حتى لو كانت لإقامة بن لادن في أفغانستان عام 2001 صِلة بطريقةٍ ما بما حصل في 9/11، إلا أن الولايات المتحدة لم تقدّم أي دليل يثبت مسؤولي عن الهجمات. ولذلك، لا أساس يستدعي أن تسلّمه طالبان للأميركيين.

3– هل كان من الملائم الرد على الهجمات بحرب؟ حتى لو لم تكن الحرب في أفغانستان مُبرَّرة، فقد يتبادر إلى أذهان البعض أنه من الملائم شنّ حرب على الإرهاب. ولكنّ الحرب لا تكون ملائمة إلاّ إذا كانت الدولة الأخرى هي التي خططت للهجمات. ففي العام 2007، كفّت الحكومة البريطانية عن التحدث عن "حرب على الإرهاب"، وبعد سنوات قليلة، أعطى الرئيس السابق لأم آي 5 (النظير البريطاني للسي آي أيه) سببًا مُقنعًا: هجمات 9/11 "جريمة، وليست عملاً حربيًا".

4– هل الهجوم على أفغانستان يُبرِّره الدليل اللاحق عن مسؤولية بن لادن؟ قد يتبادر إلى أذهان البعض أنه من الملائم لبوش وتشيني أن يثقا بحَدسيهما في ما يتعلّق بذَنب بن لادن؛ وذلك بسبب ثبوت صحة ذلك في ما بعد. لكنّ صفحة الويب التابعة للأف بي آي، "الإرهابي المطلوب أكثر من سواه" والخاصة بأسامة بن لادن قالت إنه مسؤول عن تفجير السفارتين الأميركيتين عام 1998، ولكنها لم تُدرِج أبدًا أحداث 9/11 على قائمة الأعمال الإرهابية التي جعلته مطلوبًا. ولدى سؤاله عن السبب، أرجع رئيس الإعلام الاستقصائي في الأف بي آي سبب ذلك إلى "عدم امتلاك الأف بي آي دليلاً قويًا يربط بن لادن

بأحداث 9/11".

لقد ادُّعِي أن ذلك الدليل لم يعد ضروريًا؛ وذلك بسبب اعتراف بن لادن في وقت لاحق عبر شريط فيديو. لكن الخبير الأكاديمي الرائد في أميركا في شؤون بن لادن، البروفسور بروس لورنس، اعتبر ذلك الشريط "مزيَّفًا"، مضيفًا أنه يعرف أشخاصًا في وزارة الأمن الداخلي مُكلَّفين بالعمل على كل ما يتعلق ببن لادن بدوامٍ كامل، "ويعرفون أيضًا أنه مزيَّف". وبالرغم من ترويج إدارة بوش – تشيني لشريط الفيديو، واعتبارها إياه الدليل الرئيس الذي يثبت مسؤولية بن لادن عن الهجمات، إلا أنه من الواضح أنه لم يُقنِع الأف بي آي لأنها لم تغيّر أبدًا صفحة الويب الخاصة بها "الإرهابي المطلوب أكثر من سواه".

بناءً على ذلك، هناك أسباب عديدة لعدم قانونية، أو عدم ملاءمة الهجوم الأميركي على أفغانستان. وببساطة، يمكن اعتبار هجوم بوش – تشيني على هذا البلد فصلاً جديدًا من الجهد الأميركي الطويل "لمحاولة إعادة تكوين أفغانستان بهدف خدمة الأهداف الأميركية"؛ كما قالت آن جونز.

هناك أيضًا مسألة سلوك الجنود الأميركيين في أفغانستان. ففي العام 2016، أعلنت محكمة الجنايات الدولية عن التخطيط لإجراء تحقيق حول جرائم حرب محتمَلة ارتُكبت في هذا البلد.

خلفية حرب بوش – تشيني على الإرهاب

بالرغم من أن فكرة "الحرب على الإرهاب" تُفهَم اليوم كردٍّ لإدارة بوش – تشيني على هجمات 9/11، إلا أن إدارة ريغان أعلنت عن حرب مماثلة في ثمانينيات القرن الماضي؛ كما أشار نوام شومسكي. وقد حذّر جورج شولتز، وزير خارجية ريغان، من "عودة البربرية" من خلال وباءٍ ينشره "المناوئون المفسدون للحضارة نفسها". وقال شولتز إن هذه البربرية شكل من أشكال الحرب يستدعي ردًا عسكريًا وليس فرضًا للقانون.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، اقتُرِحت أيضًا حرب على الإرهاب

من قِبَل بنيامين نتنياهو؛ وذلك عندما كان السفيرَ الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة. ففي عام 1984، نظّم نتنياهو مؤتمرًا لصُنّاع السياسة الإسرائيليين والأميركيين في معهد جوناثان. وكان نتنياهو قد أنشأ هذا المعهد لإقناع الحكومات الغربية بأن "معركته ضد الإرهاب"– أي معركته ضد منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرها كذلك – جزء من صراع "بين قوات الحضارة وقوات البربرية". وبالرغم من تعريف نتنياهو الصحيح للإرهاب بأنه هجمات على مدنيين أبرياء لاستلهام الخوف لغايات سياسية، إلا أنّه طبّق على الدوام – على غرار رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن – هذا التعريف على أعداء إسرائيل فقط. ففي مقال يعود للعام 2014 بعنوان "إسرائيل في عقود من الزمن – جهد طويل لتحويل كلمة "إرهاب" إلى سلاح أيديولوجي"، كتبت ريمي برولين: "استخدم مسؤولو إسرائيل المنتخَبون كلمة "إرهابي" بلا توقّف، وبطريقة هاجسية تقريبًا، للإشارة إلى عناصر منظمة التحرير الفلسطينية".

وباعتباره أحد المشاركين في هذا المؤتمر، ناقش شولتز مسألة "أعمال وقائية أو غير وقائية ضد جماعات إرهابية، وذلك قبل توجيهها ضرباتها". بعد ذلك، نشر نتنياهو كتابًا من وحي المؤتمر بعنوان الإرهاب: كيف يستطيع الغرب أن يفوز؟ وقد أصبح هذا الكتاب أحد كتب ريغان المفضَّلة. وهكذا، كلما ربط نتنياهو الإرهاب بما يرتكبه الفلسطينيون وأعداء إسرائيل الآخرون في الشرق الأوسط، ربطت إدارة ريغان الإرهاب بنشاطات الاتحاد السوفياتي؛ كما جاء في الكتاب الذي أصبح الكتاب المبجّل لإدارته؛ أي شبكة الإرهاب لكلير سترلينغ. فقد نسبت سترلينغ مسؤولية الإرهاب الدولي إلى "شبكة الإرهاب العالمي التي تتخذ من الاتحاد السوفياتي مقرًا لها بهدف زعزعة المجتمع الغربي الديمقراطي".

بالرغم من بذل حكومات إسرائيل والولايات المتحدة قُصارى جهدها كي يستحوذ الإرهاب على عقول شعبَيهما، إلا أن هذه الجهود قد أخفقت. إذ كانت هناك خشية من التعبير عن الإرهاب في الأوساط السياسية طوال ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، ولم يصبح هذا

الأمر مركز اهتمام الصحافة والرأي العام إطلاقًا؛ حتى حصول هجمات 11 أيلول / سبتمبر 2001.

المحافظون الجدد

طُوِّرت الأفكار التي تغذّي حرب بوش – تشيني على الإرهاب من قِبَل مجموعة سياسية أجنبية تُعرَف بالمحافظين الجدد. وقد كانت سياسة أولئك المحافظين الخارجية مُوجَّهة في الأساس لمعارضة الشيوعية، ولذلك تسبّبت نهاية الحرب الباردة عام 1989 بأزمة لبعض المحافظين الجدد، حتى إنّ عضوًا بارزًا، وهو نورمان بودوريتز، كتب مديحًا للمحافَظة الجديدة.

من جهة ثانية، رأى آخرون أن إنشاء سلام أميركي عالمي فرصة رائعة. ففي نهاية العام 1989، نشر الصحافي في واشنطن بوست، تشارلز كراوتهامر، مقالاً بعنوان "هيمنة عالمية"، وناقش فيه وجوب عمل أميركا لأجل "نتيجة جديدة في النوعية؛ عالم أحادي القطب". وفي العام 1990، قال إن أحادية القطب حلّت، ولذلك يُفترَض بالولايات المتحدة العمل من جانب واحد لتغدو "قوة عظمى لا تُقهَر".

وفي عام 1992، آن الأوان لتحويل هذا التفكير إلى سياسة رسمية. وكانت تلك السنة هي الأخيرة لرئاسة جورج إيتش دبليو بوش. وبالتالي، كانت تعني نهاية ولاية ديك تشيني كوزير للدفاع. وقبل مغادرته منصبه، طلب تشيني من ولفويتز، وكيل وزير الدفاع للشؤون السياسية، إعداد مسوَّدة – بالتعاون مع مساعده لويس "سكوتر" لبي – حول "توجيهات التخطيط الدفاعي" للبنتاغون. وقد ذكرت هذه المسوَّدة أن "الهدف الأول لأميركا هو تجنّب إعادة انبثاق خصم جديد". ووفقًا لتقييم أندرو باسفيتش: "في الواقع، إنها مخطط تفصيلي لهيمنة أميركية عالمية دائمة".

أثنت منشورات المحافظين الجدد على المسوَّدة، فأيّدت وال ستريت جورنال خطة المسوَّدة لتحقيق سلام أميركي. لكنّ معظم ردود الفعل جاءت منتقدة. فعلى سبيل المثال، شكا عضو مجلس الشيوخ

السيناتور آلن كرنستون من سعي إدارة بوش لجعل الولايات المتحدة "الإنتشيلادا العالمية الكبيرة". وقال السيناتور روبرت بايرد إن رسالة المسوَّدة هي "نُحِبُّ كثيرًا أن نكون القوة العظمى الوحيدة المتبقية؛ لدرجة أننا مستعدون لتعريض العافية الأساسية لاقتصادنا ورفاه شعبنا للخطر".

وبالرغم من إطلاق اسم "خطة ولفويتز" على المسوَّدة، إلا أن تشيني – وفقًا لغاري دوريين – "هو الذي وضع المخطط التفصيلي الأساسي أحادي القطب عام 1992". وبرأي نيكولاس لومان، من نيويوركرز، نشأت المسوَّدة عن فريق سرّي أسّسه تشيني في البنتاغون "للتفكير في سياسة أميركية خارجية بعد الحرب الباردة". لذلك، من الملائم لديفيد أرمسترونغ في هاربرز أن يدعو المسوَّدة "أغنية أميركا لديك تشيني". ومن الملائم أيضًا قيام المحافظين الجدد في ما بعد بدعوة نظرتهم للعالم "مدرسة تشيني الفكرية".

ساعيًا إلى التهدئة، أبعد جورج إيتش دبليو بوش إدارته عن هذه المسوَّدة، واصفًا إياها – بكلمات أندرو باسفيتش – "بتأملاتِ شخص مُعَيَّنٍ منخفضِ الرُّتبة يتصرف من دون إذن رسمي". وادّعى ولفويتز وتشيني عدم رؤيتهما المسوَّدة (عِلمًا أن ولفويتز هو الذي وضعها في الأساس، ويبدأ قسم طويل فيها بالإقرار التالي: "توجيهات نهائية من وزير الدفاع"). عندئذٍ، طلب تشيني من سكوتر لبي إعادة وضع الخطة بلغة مقبولة.

لكنّ إعادة كتابتها لا تعني أن تشيني ومحافظين جددًا آخرين قد تخلّوا عن الفكرة. ففي الواقع، قبل تركه منصبه، أصدر تشيني نسخة منقَّحة أخرى من "توجيهات التخطيط الدفاعي"، وقد عُدِّلت فيها بعض التعابير اللغوية للإمبرياليين الجدد. وفي العام 1996، اعتبر روبرت كاغان "الذي ظهر في تسعينيات القرن الماضي على أنه المحلل الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية والمنتمي إلى المحافظين الجدد"، أنه يُفترَض بالولايات المتحدة استخدام قوّتها العسكرية "للحفاظ على نظام عالمي يدعم الهيمنة الأميركية ويتكئ عليها". وفي العام

غدت وسيلة الإعلام الرئيسة لفكر المحافظين الجدد – "مشروع القرن الأميركي الجديد" بالتعاون مع كاغان، داعيَين إلى الإعداد "لقرن جديد ملائم للمبادئ والمصالح الأميركية".

1997، أسس وليام كريستول – الذي أطلق في العام 1995 ويكلي ستاندا

في أيلول/سبتمبر 2000، وقبل ثلاثة أشهر فقط من تولّي إدارة بوش – تشيني الحكم، نشر المشروعُ مستندًا يُدعى إعادة بناء دفاعات أميركا. وقد أعلن هذا المستند الذي جاء فيه أن "الولايات المتحدة لا تواجه في الوقت الحاضر خصمًا عالميًا" أنه "يُفترَض بالاستراتيجية الكبرى لأميركا" استخدام التفوّق لإنشاء إمبراطورية تشمل العالم كلّه؛ أي سلام أميركي عالمي. في الواقع، أعلن "الرئيس التالي للولايات المتحدة" أنه "يجب على هذا المستند زيادة الإنفاق العسكري للحفاظ على القيادة الجيوسياسية الأميركية".

قدرة عسكرية مُطلَقة

في الواقع، سبق للقوات الأميركية المسلَّحة أن طوّرت في تسعينيات القرن الماضي سياساتٍ لبلوغ تفوّق عسكري تام. وإحدى هذه السياسات هي "الهيمنة على نطاق كامل"؛ وهي كما قال باسفيتش محاولة "لتحقيق ما يقارب قوة عسكرية مُطلَقة". ويشير باسفيتش هنا إلى مستند بعنوان "رؤية مشترَكة للعام 2010" نشرته في بادئ الأمر هيئة الأركان المشترَكة عام 1996، والذي يحدّد "الهيمنة على نطاق كامل بالقدرة على الهيمنة على خصم عبر سلسلة عمليات عسكرية". ويقول هذا المستند إنها "ستكون الميزة الرئيسة التي نَنشدها لقواتنا المسلّحة في القرن الحادي والعشرين". ونظرًا لامتلاك القوات المسلحة الأميركية التفوّق البَرّي والبحريّ والجوّيّ تبقى هناك حاجة إلى امتلاك الهيمنة في الفضاء.

وُصِفت الهيمنة في الفضاء في مستند يعود للعام 1997 بعنوان "رؤية للعام 2020"، نشرته قيادة الفضاء الأميركية؛ وهي قسم من القوات الجوّية. ويقول المستند إن المهمة الوحيدة لقيادة الفضاء هي "الهيمنة على البُعد الفضائي للعمليات العسكرية". وبهذه الإضافة،

تحظى القوات المسلّحة الأميركية بهيمنة على نطاق كامل.

طُوِّرت هذه الفكرة أكثر فأكثر في "الرؤية المشتركة للعام 2020" والتي ظهرت في بادئ الأمر عام 2000، وتحدّثت عن هيمنة على نطاق كامل ليس عبر أربعة أبعاد بل خمسة: "الفضاء، البحر، البَرّ، الجوّ، المعلومات". وبالإضافة إلى ذلك،

نظرًا للطبيعة العالمية لمصالحنا والتزاماتنا، يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على حضور قواتها ما وراء البحار، والقدرة على بسط النفوذ في العالم بهدف تحقيق هيمنة على نطاق كامل.

ظهر مستند إعادة بناء دفاعات أميركا الذي وضعه "مشروع القرن الأميركي الجديد" في أيلول/سبتمبر من ذلك العام. وإلى جانب مناقشته مسألة زيادة الإنفاق في الخارج، يدعو هذا المستند بصفة خاصة إلى توفير تمويلٍ متزايد لقيادة الفضاء الأميركية. وبقوله إن "القدرة على ولوج بيئة الفضاء الجوّي، والعمل فيها، والهيمنة عليها باتت مفتاح النجاح العسكري في الحرب العصرية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة"، إنه لا يدعو إلى "دفاع صاروخي" فقط، بل إلى "وضع... سلاح في الفضاء" أيضًا. علاوةً على ذلك، لم تكن الأسلحة مُعَدّة لغايات دفاعية فقط، بل أيضًا "لامتلاك القدرة على توجيه ضربات من الفضاء"؛ ما يمنح القوات العسكرية الأميركية "قوة عالمية عبر توجيه الضربة الأولى".

بيرل هاربر جديد

بهدف الحفاظ على "التفوّق الأميركي الجيو سياسي"، سلّط مستند إعادة بناء دفاعات أميركا الضوءَ على الحاجة إلى "ثورة في الشؤون العسكرية". ولكنه حذّر من أن التحوّل المطلوب لن يحدث بسرعة، أقلّه مع استمرار الجوّ الحالي. وقال المستند "إن عملية التحوّل ستكون طويلة على الأرجح، وستغفل عن بعض الأحداث الكارثية والمحفِّزة؛ مثل بيرل هاربر جديد".

وبعد هجمات 9/11، استُجيب "لمشروع القرن الأميركي الجديد".

فكما كتب الصحافي الأسترالي جون بيلغر، "وفّرت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر بيرل هاربر الجديد". ووفقًا لواشنطن بوست، كتب بوش في مذكراته عن ليلة 9/11: "حلّ اليوم بيرل هاربر القرن الحادي والعشرين

عامل أعضاء بارزون في إدارة بوش "بيرل هاربر الجديد" هذا كما لو أنه استجابة لدعاء. وكما منح هجوم بيرل هاربر الولايات المتحدة الفرصة لدخول الحرب العالمية الثانية، منحها بيرل هاربر القرن الحادي والعشرين، كما قال رامسفيلد، "نوع الفرص التي وفّرتها الحرب العالمية الثانية لإعادة صياغة العالم". أما كوندوليزا رايس فقالت: "إذا شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي و9/11 بداية تحوّلٍ رئيس في السياسات الدولية، فلن تكون هذه الفترة محفوفة بخطر كبير فحسب، بل بفرصة ضخمة". وأفاد نيكولاس لومان أنه تبلّغ من مسؤول كبير في إدارة بوش (أَصَرّ على عدم الكشف عن اسمه) ما يلي:

> **لا يعود سبب ظهور 11 أيلول/سبتمبر 2001 كما لو أنه "لحظة تغييرية" إلى كشفه عن وجود تهديدٍ تَنَبَّه له المسؤولون في السابق بقَدْرِ قيامه بتحويل المقاومة المعتادة للشعب الأميركي إلى تورط عسكري أميركي ما وراء البحار.**

كما شجّعت هجمات 9/11 أيضًا محافظين جددًا متنوعين ليصبحوا أ… صراحة حيال تأييد استخدام قوة أميركا لغايات توسُّعية. ساخرًا من كلينتون بسبب اهتمامه بأن يكون "مواطنًا دوليًا صالحًا"، أثنى كراوتهامر على بوش لفهمه أن "الولايات المتحدة قادرة على إعادة تشكيل الواقع بمفردها، لا بل صناعته مجددًا"؛ لأن أميركا "هي القوة المهيمنة في العالم، وهي أكثر هيمنة من أي قوة أخرى منذ روما". وقد ناقش زميله روبرت كابلان المسألة قائلاً إنه يُفترض بأميركا استخدام قوّتها من جانب واحد متخطيةً "ما يُسمّى مجتمعًا دوليًا"، ولا سيما الأمم المتحدة "بصيغتها قديمة الطراز في توزيع النفوذ والصلاحيات".

و9/11 هو الذي سمح بتطبيق هذه الأجندا التوسعية. ففي كتاب بعنوان مشروع المحافظين الجدد إلى الواجهة مجددًا، قال كليس رين إن المحافظين الجدد "استفادوا تمامًا من صدمة الأمّة التي خلّفتها هجمات 9/11 لتوفير الدعم لحملتهم من أجل الإمبراطورية". وفي كتابهم أميركا فقط، قال ستيفن هالبر وجوناثان كلارك – وهما معجبان بريغان – إن هجمات 9/11 سمحت "بإنزال الأجندا الإيديولوجية الخاصة بالمحافظين الجدد عن الرف، وإعادة وصفها بأنها ردّ على الإرهاب". وقال ستيفن سنيغوسكي إن "الآثار الصادمة لهجمات 9/11 هي التي سمحت لأجندا المحافظين الجدد بأن تصبح سياسةَ الولايات المتحدة الأميركية".

الهجوم على أفغانستان جعل9/11 ممكنًا

تضمّنت أجندا المحافظين الجدد التي جعلتها هجمات 9/11 ممكنة خطةً موضوعة مُسبَقًا لمهاجمة أفغانستان. وتشمل خلفية هذا القرار دعمًا أميركيًا لخط أنابيب يَنقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين عبر أفغانستان وباكستان إلى المحيط الهندي. وقد عُلِّق هذا المشروع طوال تسعينيات القرن الماضي بسبب الحرب الأهلية الدائرة في أفغانستان منذ انسحاب الاتحاد السوفياتي عام 1989.

وفي أواسط التسعينيات، دعمت الحكومة الأميركية طالبان أملاً في أن تؤدي قوّتها العسكرية إلى توحيد البلد في ظل حكومة مستقرة. لكن إدارة كلينتون تخلّت عن طالبان في أواخر التسعينيات.

وعندما تسلّمت إدارة بوش – تشيني مقاليد الحكم، قررت منح طالبان فرصة واحدة أخيرة. وخلال لقاء في برلين في تموز/يوليو 2001 دام أربعة أيّام، أصرّ مندوبو إدارة بوش على ضرورة تشكيل طالبان حكومة "وحدة وطنية" من خلال تقاسم السلطة مع فصائلَ صديقة للولايات المتحدة. وكما ورد في التقارير، قال المندوبون الأميركيون لطالبان: "إمّا أن تقبلوا عرضنا على بساط من ذهب، أو سندفنكم تحت بساطٍ من القنابل".

لكنّ طالبان رفضوا هذا العرض، فردّ الأميركيون بالقول:

“سينطلق عمل عسكري ضد أفغانستان... قبل بدء الثلوج بالتساقط عليها؛ وذلك في أواسط تشرين الأول/أكتوبر على الأكثر”. وبفضل الهجمات التي حدثت في 11 أيلول/سبتمبر، تمكّن البنتاغون من الاستعداد للشروع بهجومه على أفغانستان في 7 تشرين الأول/ أكتوبر.

يوحي مجرى الأحداث أن هجمات 9/11 كانت عُذرًا لتنفيذ خطة موضوعة مُسبَقًا، أكثر من كونها سببًا لاجتياح أفغانستان. ومن هنا جاء رَفضُ بوش منح طالبان أساسًا لحفظ ماء الوجه لقاء تسليم بن لادن.

بأي حال، لا شك في أن الهجوم على أفغانستان صار ممكنًا بعد 11 9؛ وهذا ما أشار إليه كلٌّ من دونالد رامسفيلد وبول ولفويتز. ففي العام 2004، قال ولفويتز للجنة 9/11 إنه لو طلبت وزارة الدفاع من الكونغرس الإذن لاجتياح أفغانستان قبل 9/11 لَما نُظِر إلى هذا الطلب بجِديّة. وأخبر رامسفيلد اللجنة بأن الأمر “قد يتطلب مأساة على غرار 11 أيلول/سبتمبر لإيقاظ العالم على تهديدات جديدة، وحثّه على التحرك”. فلو قال ذلك قبل 9/11 لَما تمكّن الرئيس من إقناع الكونغرس بحاجة الولايات المتحدة إلى “اجتياح أفغانستان والإطاحة بطالبان”.

وكان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يرى الأمور بالطريقة نفسها، وقد قال لمجلس العموم: “صِدقًا، لم تكن هناك أي طريقة تُمَكِّننا من الحصول على موافقة الرأي العام على إطلاق حملة فجائية على أفغانستان لولا ما حدث في 11 أيلول/سبتمبر”.

خِتامًا: على ضوء هذا الواقع – إن ما حصل في 9/11 دون سواه هو الذي سمح بهجوم أميركي على أفغانستان كان قد خُطِّط له قبل أشهر عدة من هجمات 9/11– من الواضح أن حرب أفغانستان لم تكن قانونية أ ملائمة أخلاقيًا.

عواقب كارثية

ألحقت هذه الحرب غير القانونية وغير الأخلاقية الأذى بأميركا وأفغانستان، ولكنّ الضرر كان أكبر بالنسبة إلى أفغانستان. وفي

خطابه عن حالة الاتحاد، قال جورج دبليو بوش:

> في أفغانستان، ساعدنا في تحرير شعب مضطهَد. سنواصل مساعدتهم لضمان أمن بلدهم، وإعادة بناء مجتمعهم، وتعليم كل أبنائهم وبناتهم.

لقد تبيّن أن "تحرير" بوش – تشيني كان كارثيًا بالنسبة إلى شعب أفغانستان بطرائق شتى.

وفيات الأفغان

على الأرجح، إن الأكثر إثارةً لدهشة الأميركيين هو عدد الأفغان الذين قُتِلوا في الحرب. والأكثر إثارةً للدهشة أيضًا هو عدم نقل الحكومة ووسائل الإعلام أي معلومات قريبة إلى الحقيقة.

* وفقًا لبيان تقديريّ صادر عن جامعة براون ومُستشهَدٍ به على نطاق واسع، قُتِل ما مجموعه 450,000 أفغاني بين عامَي 2001 و2015. وقد كانت 92,000 حالة وفاة (وتشمل مقاتلين ومدنيين) نتيجة مباشرة لعنف الحرب، فيما الوفيات الأخرى كات لأسباب غير مباشَرة (العوز بصفة رئيسة).

* قال مارك هيرولد، وهو أستاذ التطور الاقتصادي في جامعة نيو هامبشاير، إن كل الأرقام التي نقلتها الصحافة منخفضة جدًا، حتى إن تقارير بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان لم تورد سوى ما بين 40 و70 في المئة من الوفيات.

* نشر الأستاذ الجامعي جدعون بوليا، وهو عالِم متقاعد في الكيمياء الحيوية في ميلبورن، كتابًا عام 2007 بعنوان إحصاء الجثث: معدل وفيات عالمي يمكن تفاديه منذ العام 1950. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011، وبمناسبة الذكرى العاشرة لبدء الحرب على أفغانستان، نشر بوليا مقالاً قدّر فيه وجود ما مجموعه 5,6 ملايين حالة وفاة على علاقة بالحرب، مع "نحو 1,4 مليون حالة وفاة من جراء العنف، و4,2 ملايين حالة وفاة بعيدة عن العنف وناجمة عن العوز المفروض من

قِبل المحتلّ والتي كان بالإمكان تفاديها"، وإنّ ما يقارب 2,9 مليون حالة من بين هذه الوفيات تشمل أطفالاً دون سنّ الخامسة.

علاوةً على ذلك، عاد معدل وفيات المدنيين للارتفاع عام 2015 بعد أن كان قد انخفض طوال سنوات عدة. وقد ذكر تقرير لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن عدد الوفيات في ذلك العام كان الأكبر منذ شروع الأمم المتحدة بمتابعة الأمر. وقال الموفد الخاص للأمم المتحدة إلى أفغانستان إن الإحصائيات "لا تعكس الرعب الحقيقي". وكتب:

> الكلفة الحقيقية التي نتكلم عنها في هذه الأرقام تمّ قياسها وفق الأجساد المشوَّهة للأطفال، والمجتمعات التي يتعيّن عليها العيش في المعاناة، وحزن الزملاء والأنسباء، والعائلات التي تتدبر أمرها من دون مُعيل، والأهل الذين يبكون أبناءهم الذين فقدوهم، والأبناء الذين يبكون أهلهم.

مواصلة تدمير أفغانستان

إلى جانب حصول أكثر من 5 ملايين حالة وفاة لأسباب مرتبطة بالحرب، دُمِّرت أفغانستان من قِبل أميركا؛ كما أوردت مقالات بعناوين مثل "أميركا تدمّر المهمّة في أفغانستان"، و"دمّرنا أفغانستان". لقد حدث الكثير من الضرر في العقود التي سبقت تسلّم بوش وتشيني مقاليد الحكم؛ وذلك عندما أضعفت أميركا التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي بلغته أفغانستان في سبعينيات القرن الماضي. فمعظم ذلك التقدّم تمّ تقويضه عندما سلّحت الولايات المتحدة – الراغبة في التخلص من الاتحاد السوفياتي – المجاهدين الأصوليين غير الديمقراطيين، ومَدَّتهم بالمال في الثمانينيات. بعد ذلك، حلّت حركة طالبان مكان المجاهدين، ولم تكن قِيم هذه الحركة وسياساتها مختلفة جدًا.

وهكذا، لا يمكن لوم إدارة بوش – تشيني بتاتًا على كل ما تواجهه أفغانستان من مشاكل، ولكنها واصلت التدمير الذي بدأ قبل عقود. وهناك أبعاد عديدة لهذا التدمير:

النساء: إن أحد الأسباب الرئيسة للهجوم – كما زُعِم – هو تحرير النساء. ففي العام 2005، ادّعى بوش تكرارًا أنه يهدف إلى تحرير النساء الأفغانيات، لكنّ أي تحرير لم يَدُم طويلاً. وبحلول العام 2010، تدهورت مكانة النساء كثيرًا؛ لدرجة ازدياد تضحيةِ النساء المُحبَطات بأنفسهنّ. كما انتشر أيضًا اغتيال النساء الفاسقات، وقالت آن جونز: "لم يُقاصَ أي أفغاني على أيٍّ من هذه الاغتيالات... ولا تحتفظ الحكومة بأي سجلات عن قتل موظفاتها أثناء تأديتهن الواجب".

التعليم: "افتخر قادة غربيون بالتّقدم المفترَض في التعليم الأفغاني منذ هزيمة طالبان عام 2001"، هذا ما كتبته آن جونز، وأضافت:

> **تفيد اليونيسف بأنّ نصف "المدارس" تقريبًا التي يُفتَرض أنها مَبنية أو مفتوحة لا تملك مباني فعلية... والمدرسون نادرون، وأقل من ربع أولئك الذين يعلّمون الآن يُعتبَرون "مؤهَّلين"... و10 في المئة فقط من الطلاب – معظمهم فتيان – أنهوا المرحلة الثانوية.**

العناية الصحية: ادّعى قادة غربيون أيضًا تحقيق تقدّم كبير في العناية الصحية. ولكن، تبيّن أن تلك الادعاءات مضلِّلة. فعلى سبيل المثال، أفادت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن 85 في المئة من الأفغان يستفيدون من العناية الصحية. لكنّ هذا يعني أن "85 في المئة فقط من الأقاليم في أفغانستان توجد فيها منشأة صحية أساسية واحدة على الأقل"، و"باستطاعة الإقليم تغطية مساحات جبلية واسعة، تاركًا المنشآت الصحية في المدن عَصِيّة على ملايين الأفغان". وفي الريف، هناك نِسب عالية جدًا من الوفيات في صفوف الأطفال.

الأفيون: لم يكن الاجتياح الأميركي لأفغانستان إخفاقًا كاملاً.

فعندما أطلقت أميركا حربها بالوكالة ضد الاتحاد السوفياتي، كان البلد يُنتِج 250 طنًا فقط من الأفيون. أما في السنوات الأولى من الاحتلال في مرحلة ما بعد 9/11، فقد ارتفع الإنتاج إلى 3400 طن. وبحلو العام 2007، بلغ الإنتاج 8200 طن. مُعلِّقًا على البحث الذي أجراه ألفرد ماكوي، قال توم إنغلهارت إن الشيء الوحيد الذي "حُرِّر" في أفغانستان هو نبات الأفيون. "فالإنجاز الوحيد والأوحد لواشنطن، هو مراقبة تَحوُّل البلد إلى أول دولة منتجة للمخدَّرات على كوكب الأرض".

العمالة: في حين لا تتأثر دول أخرى بالمشاكل التي تواجهها أفغانستان، يختلف الأمر في ما يتعلّق بالبطالة التي تبلغ نِسبتها في هذا البلد 40 في المئة. وقد أفادت آن جونز: "إنّ شبانًا أفغانًا مثقفين في الغالب، وزاخرين بالنشاط والطموح، يغادرون البلد كل يوم جماعات جماعات. فلا عمل لهم هناك، ولا مستقبل. ولا يجد الأكثر فقرًا بينهم ما يمكّنهم من توفير وجبة طعام واحدة لعائلاتهم". في السابق، كانوا يتوجّهون إلى باكستان أو إيران، ولكنهم الآن صاروا يتوجّهون إلى أوروبا (تركيا ضِمنًا) حيث حصل أكثر من 125,000 منهم على ملاذ لهم عام 2015.

الأمن: أنفقت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة من المال لتمكين الحكومة الأفغانية من حماية نفسها. غير أنه بعد إنفاق "أكثر من تريليون دولار على العمليات العسكرية، بالإضافة إلى مئة بليون أخرى أنفقتها على "إنشاء دولة وإعادة بنائها"؛ مُساعِدةً في حشد جيش من حلفاء الأفغان يبلغ تعداده 350,000 جندي، و"تمويل الجيش وتجهيزه وتدريبه"، لم يُحرَز سوى تقدم بسيط. وفي حادثة حصلت عند نهاية العام 2015 تقريبًا، تراجعت قوات الأمن البالغ عددها 7,000 تقريبًا أمام مئاتٍ قليلة من مقاتلي طالبان". وكتبت آن جونز:

> **بحلول العام 2015، تنامت قوة طالبان،**
> **ودخل أتباع الدولة الإسلامية العراق وسوريا،**
> **وانبثقت جماعات منشقة جديدة من مؤيِّدي**
> **داعش الأفغان، لا بل عاد من بقوا من تنظيم**

القاعدة للظهور. أجل، إن الطغمة نفسها التي أقنعنا بها الرئيس أوباما عام 2013 "لن يعود بإمكانها إنشاء ملاذ آمن" في أفغانستان.

وفي العام 2009، أوحت الإذاعة الرسمية الوطنية بوجود أوباما في "مأزق أفغاني". فمن جهة، بدا تحقيق فوز في الحرب أمرًا بعيدًا. ومن جهة ثانية، وصف أوباما في حملته الانتخابية للعام 2008 الحرب على العراق بأنها حرب سيّئة؛ وقد لقي هذا الأمر استحسان هيلاري كلينتون، وذلك بالمقارَنة مع الحرب في أفغانستان التي وُصِفت بأنها سليمة ويتعيّن على أميركا الفوز بها؛ لأنها بخلاف حرب العراق مرتبطة بـما حصل في 9/11 مباشَرةً.

على مَرّ السنين، بدت الحرب غير قابلة للفوز بها أكثر فأكثر. وبدءًا بالعام 2011، وضع أوباما خططًا متكررة لسحب الجنود الأميركيين من أفغانستان. وفي كل مرة، كان أمرٌ ما يحدث ويقنعه بمواصلة الحرب. وفي العام 2015، أعلن أن الحرب ستستمر؛ حتى عندما يقول: "لا أدعم فكرة حرب لا متناهية". وقبل فترة قصيرة من نهاية ولايته الرئاسية، قرّر أوباما في حزيران/يونيو 2016 توسيع رقعة الحرب في أفغانستان مجددًا.

في الواقع، بدا أوباما في مأزق. فبعد قوله إنه يجب الفوز في الحرب الأفغانية بسبب 9/11، كيف يمكنه أن يعترف بعجزه عن الفوز فيها؟

ختام

بالرغم ممّا يقال الآن على نطاق واسع بأن حرب العراق هي الخطأ الأكبر الذي ارتكبته أي إدارة أميركية يومًا بسبب عواقبها الأكثر كارثية، إلا أن هجوم إدارة بوش – تشيني على أفغانستان كان مخادعًا، وغير قانوني، وكارثيًّا. وقد علّق جيمس لوكاس على ذلك بالقول:

> يتحدّث مسؤولون أميركيون عن إنشاء دولة في أفغانستان، ولكن ما يتجاهلون قوله هو أن

> **الولايات المتحدة قامت في الواقع بعكس ذلك؛ فقد ساعدت في تدمير مساحة كبيرة من هذه الدولة.**

إلى جانب تدمير أفغانستان وقتل الملايين من شعبها، أدّى هجوم بوش – تشيني على هذا البلد الضعيف إلى حصول فوضى في المنطقة، ولا سيما في باكستان حيث قُتل 80,000 شخص على الأقل. وقد كتب عريف رفيق في هذا الشأن:

> **فرّ الملايين من العنف السائد في باكستان باتجاه الناحية الشمالية الغربية؛ الأمر الذي ساهم في تدفّق آلاف المهاجرين البشتون إلى كاراتشي، وإقامتهم في مستوطنات غير رسمية في المدينة الضخمة المكتظة، ووضع المشاكل الإتنية والاقتصادية والسياسية في المدينة تحت ضغط كبير.**

حرب أفغانستان – باكستان، كما تُدعى أحيانًا، مسؤولة عن جزء من الفوضى السائدة في الشرق الأوسط الكبير؛ وهو أمر يستفيض الفصلان الرابع والسادس في مناقشته.

3- إنفاق عسكري، حرب وقائية، تغيير النظام

إن القدرة على اجتياح أفغانستان من أوّل الأمور التي سمحت أحداث 9/11 لإدارة بوش – تشيني بالقيام بها. فبالإضافة إلى ذلك، لقد مكّنتهما تلك الأحداث من زيادة الإنفاق العسكري الأميركي، وتغيير سياستهما الخارجية حيث تتضمّن حربًا وقائية، واستخدام هذه السياسة لمهاجمة العراق.

إنفاق عسكري متزايد

إن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسة لإنجاح حملة تحقيق الإمبراطورية التي لطالما آمن بها المحافظون الجدد. وفي الواقع، بدأت حركة المحافظين الجدد – إلى حد كبير – ردًّا على وجهة نظر واسعة الانتشار بعد حرب فييتنام؛ والتي تمثّلت بضرورة عدم استخدام القوة العسكرية الأميركية أبدًا لغايات توسّعية. ففي أوائل الثمانينيات، ورفضًا للاستنتاج اليساري القائل إن القوة أصبحت "قديمة الطراز كأداة لتحقيق الغايات السياسية الأميركية"، جادل نورمن بودوريتز قائلاً إن القوة العسكرية تشكل "الأساس الضروري للسياسة الخارجية الأميركية"، مضيفًا أنه "من دون القوة، لا شيء نقوم به سيكون فعالاً".

وقد جاء في توجيهات التخطيط الدفاعي التي وضعها تشيني – ولفويتز عام 1992، أنّ "الهدف الأول لأميركا هو تجنّب إعادة انبثاق خصم جديد، وعلينا المحافظة على الآليات لردع منافسين مُحتمَلين عن الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي". وتشير هذه "الآليات" بالطبع إلى أنواع مختلفة من القوة العسكرية.

تمثّلت النقطة الرئيسة لمستند إعادة بناء دفاعات أميركا الذي وضعه "مشروع القرن الأميركي الجديد"– والذي نُشر عام 2000 بهدف

التأثير في الإدارة التالية – "بوجوب قيام الرئيس التالي للولايات المتحدة بزيادة الإنفاق العسكري للحفاظ على القيادة الجيوسياسية الأميركية". فهذا الإنفاق المتزايد ضروري لتمويل تحوّلٍ للقوات المسلحة بهدف استغلال "الثورة في الشؤون العسكرية" القائمة على تكنولوجيات معلوماتية جديدة.

من غير المفاجئ التشديد على استغلال هذه الثورة بهدف تغيير مقاربة البنتاغون، ومن غير المفاجئ أيضًا أن يكون أحد واضعي المستند هو بول ولفويتز الذي سحره منذ وقت طويل ألبرت ولستيتر (أحد لاعبي دور "الدكتور سترانغلاف"). فقد كان ولستيتر هو المُقترِح الرئيس الأول لأفكار دعاها أندرو مارشال "ثورة في الشؤون العسكرية"، وأصبح في ما بعد المؤيّد الرئيس لها. وقد اعتبَر مارشال الذي كان مرشد هذه الثورة في البنتاغون حتى تقاعده عام 2015 ولفويتز وتشيني ورامسفيلد من بين أتباعه.

وبالإضافة إلى سماحها لإدارة بوش – تشيني باجتياح أفغانستان، سمحت أحداث 9/11 أيضًا بتحقيق رغبة المحافظين الجدد في زيادة الإنفاق العسكري للأمّة؛ بما أن هجمات 9/11 قلّصت مقاومة الكونغرس لعملية توفير تمويل متزايد لبرامج البنتاغون. فعشيّة 9/11 بالذات، عقد رامسفيلد مؤتمرًا صحافيًا تناول الهجوم الذي تعرّض له البنتاغون، وطُرِح على السيناتور كارل لفين – رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ – السؤال التالي:

> أيّها السيناتور لفين، لقد عبّرتَ مع ديمقراطيين آخرين في الكونغرس عن خوفكم من ألا يكون لديكم مالٌ كافٍ للزيادة الكبيرة في الدفاع التي يسعى إليها البنتاغون؛ ولا سيما الدفاع الصاروخي... فهل يقنعك هذا النوع من الأمور بوجود حالة طارئة في هذا البلد لزيادة الإنفاق الدفاعي؟

وعلى الفور، رصد الكونغرس 40 بليون دولار إضافية للبنتاغون،

ومبلغًا أكبر في وقت لاحق من دون طرح أسئلة عديدة حول الموضوع.

علاوةً على ذلك، أدّت هجمات 9/11 إلى دعم مؤيِّدي إحداث تحوُّلٍ ف القوات المسلَّحة على أساس الثورة في الشؤون العسكرية. وفي الأسابيع التي سبقت 11 أيلول/سبتمبر، كتب أندرو باسفيتش: "بدا التحوّل العسكري مُستحيلاً"؛ لأن كبار المسؤولين العسكريين كانوا "متشبّثين بأنظمة الأسلحة الموجودة، وهيكلة القوات، والاستراتيجية". ولكنّ،

قرار الرئيس بوش بعد 11 أيلول/سبتمبر بشنّ حرب عالمية ضد الإرهاب عزّز مكانة الثورة في الشؤون العسكرية. وبعد 9/11، انتقل البنتاغون من وضع نظريات حول الحرب إلى شنّها في الواقع؛ ما أوجد فرصة مناسبة لمؤيّدي الثورة كي يُثبِتوا أنهم على حق. وأصبحت خطط الحرب هي الوسيلة كي يُثبِتوا للمرة الأخيرة فعالية الأفكار المُقدَّمة من قِبل ولستيتر ومارشال والتي بات رامسفيلد ونائبه بول ولفويتز يدعمانها.

أصبحت فكرة المحافظين الجدد المتمثلة بوجوب غُدُوِّ الولايات المتحدة "قوة عُظمى لا يمكن تحدّيها" سياسةً رسميةً؛ وذلك مع نشر إدارة بوش – تشيني، بعد عام من 9/11، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002 التي جاء فيها: "علينا بناء دفاعاتنا والحفاظ عليها بعيدًا عن متناول التحديات" كي نتمكّن "من "الحؤول دون ظهور أيِّ تحدٍّ عسكري مستقبليّ".

مُكررَّةً أحد مواضيع إدارة بوش – تشيني بعد 9/11 مباشَرةً، ورد في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002: "كشفت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001... عن فُرَصٍ جديدة وواسعة". وعقيدة الحرب الاستباقية – الوقائية هي أحد الأمور الرئيسة التي حظيت بفرصة.

حرب استباقية – وقائية

يُستخدَم هذا التعبير بهذا الشكل بهدف جعل المعنى واضحًا. والعقيدة ذات الصلة – التي تشمل مهاجمة بلد آخر بالرغم من عدم تشكيل هذا البلد أي تهديد مباشَر – تُدعى تقنيًّا "حربًا وقائية". ويتعيّن التمييز بين هذه العقيدة التي تنتهك القانون الدولي وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وما يدعى تقنيًّا "حربًا استباقية" تحدث عندما تهاجم الدولة (أ) الدولة (ب) بعد معرفتها بحدوث هجوم وشيك من الدولة (ب)؛ هجوم وشيك جدًا لدرجة عدم توفّر الوقت الكافي لتدخّل الأمم المتحدة. فالحرب الاستباقية قانونية بهذا المعنى. لكنّ هذين التعبيرين التقنيين يحتملان النقاش. فبالرغم من كون الحرب الوقائية غير قانونية وأسوأ من الحرب الاستباقية، إلا أن وَقْعَ كلمة "الاستباق" يبدو على مسامع البعض أسوأ من وَقْعِ كلمة "الوقاية". وبالنتيجة، يتحدث أشخاص عديدون عن "حرب استباقية" عندما يعنون حربًا وقائية. والتعبير "حرب استباقية – وقائية" يتجنّب هذه المشكلة بالرغم من كونه مُربكًا بطريقة ما.

فكرة الحرب الاستباقية – الوقائية قبل 9/11

أيّد المحافظون الجدد فكرة الحرب الاستباقية – الوقائية قبل 9/11 بوقت طويل.

* نصّت توجيهات التخطيط الدفاعي لتشيني – ولفويتز عام 1992 على وجوب استخدام الولايات المتحدة القوة "لاستباق التهديدات" و"منعها".

* في العام 1996، أعدّ ريتشارد بيرل وشخصان آخران من المحافظين الجدد يعملان لصالح مؤسسة استشارية موالية لإسرائيل بحثًا استراتيجيًا بعنوان "انحرافٌ تامّ" لبنيامين نتنياهو الذي انتُخب حديثًا رئيسًا لوزراء إسرائيل. وقد أوصى هذا البحث بقيام إسرائيل – أثناء انحرافها تمامًا عن استراتيجيات سابقة – بإرساء "مبدأ الاستباق" (الحالة التي يُراد بالاستباق بها الوقاية). وينتهي هذا البحث بتوفير مخطط تفصيلي للسياسة الخارجية لإدارة بوش – تشيني.

*** في العام 1997، ناقش "إعلان المبادئ لمشروع القرن الأميركي الجديد" مسألةَ حاجة أميركا إلى "تحدي أنظمة معادية لمصالحنا وقِيَمنا" كي تمارس الولايات المتحدة "قيادة عالمية".**

*** في العام 1998، حثّت رسالة من مشروع القرن الأميركي الجديد، مُوقَّعة من 19 عضوًا – بمن فيهم تشيني، بيرل، رامسيفيلد، ولفويتز – الرئيس كلينتون على "المباشرة بعمل عسكري" لإلغاء "احتمال قدرة العراق على استخدام أسلحة دمار شامل أو التهديد بذلك".**

بالرغم من قلق المحافظين الجدد، وشعورهم بضرورة اعتماد عقيدتهم المتمثلة بحرب استباقية – وقائية كسياسة وطنية، لم يحدث ذلك أثناء رئاسة كلينتون أو حتى أثناء الأشهر الثمانية الأولى لإدارة بوش – تشيني.

عقيدة الحرب الاستباقية – الوقائية بعد 9/11

بعد 9/11، أصبحت هذه العقيدة سياسة رسمية. وقد علّق باسفيتش على ذلك بالقول: "وفّرت أحداث 9/11 فرصةً مفصَّلة على القياس للتحر من القيود التي تَحول دون ممارسة النفوذ الأميركي".

وإنّ فكرة الحرب الاستباقية – الوقائية التي عُرِفت بعقيدة بوش تم التعبير عنها للمرة الأولى بشكل واضح في خطاب الرئيس في وست بوينت في حزيران/يونيو 2002 (وذلك عندما شرعت الإدارة بإعداد الشعب الأميركي نفسيًّا للهجوم على العراق). وبإشارته إلى أن "الرّدع لا يعني شيئًا" و"الاحتواء غير ممكن" في ما يتعلق "بالتهديدات الجديدة"، يكون بوش قد سدّد على المفهوم التقليدي للاستباق قائلاً: "إذا انتظرنا تشكُّل التهديدات بالكامل، فسنكون قد انتظرنا طويلاً". ومن ثم، باستخدام لغة الاستباق الذي يعني في الواقع الاستباق – الوقاية، قال إن أمن أميركا "يستدعي من كل الأميركيين... الاستعدادَ لعمل استباقي".

استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002: بالرغم من

توفير خطاب وست بوينت أول إعلان عن هذه العقيدة، أشارت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002، التي نُشِرت في شهر أيلول/سبتمبر ذاك، إلى أن العقيدة الجديدة مُفصَّلة إلى حدٍّ معيَّن. وتقول رسالةُ شرحِ العقيدة الموقَّعة من قِبَل الرئيس، إنه في ما يتعلق بجهود "أعدائنا" لاكتساب تكنولوجيات خطِرة، "ستتصرف أميركا دِفاعًا عن النفس ضد هذه التهديدات المتبدّية قبل اكتمال تكوُّنها". والمستند القائل "إن أفضل دفاع لنا هو هجوم ملائم"، يتابع:

> نظرًا لأهداف الدول والإرهابيين المارقين، لم يعُد بإمكان الولايات المتحدة الاتكال على الفعل ورد الفعل كما كان حالنا في الماضي. فالعجز عن ردع مهاجمٍ محتمَل، والتهديداتُ المباشَرة في هذه الأيام، وضخامة الضرر المحتمَل الذي قد يتسبب به امتلاك خصومنا مجموعة واسعة من الأسلحة، لا تُجيز ذلك الخيار. لا يمكننا السماح لأعدائنا بتوجيه الضربة الأولى.

ولتبرير هذه العقيدة، تُناقِش استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002 مسألةَ وجوب "تبنّي" الولايات المتحدة العقيدة التقليدية للاستباق – المعترَف بها كحق – لمواجهة الوضع الجديد من خلال تحويلها إلى حقّ استباقٍ توقُّعي (وقائي):

> طوال قرون، أقرّ القانون الدولي بأنه لا ضرورة لتعرُّض الدول إلى هجوم قبل أن تتمكّن من اتخاذ إجراء قانوني للدفاع عن نفسها ضد قوى تمثّل تهديدًا لها بشنّ هجوم وشيك... علينا تكييف مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات أخصام اليوم وأهدافهم... لطالما اعتمدت الولايات المتحدة خيار الأعمال الاستباقية لمواجهة تهديد كافٍ لتقويض أمننا القومي. وكلما كان التهديد أكبر... ازدادت القناعة بضرورة القيام بعمل

توقُّعي لندافع عن أنفسنا؛ حتى لو دامت الريبة
حيال زمان هجوم العدو ومكانه. لذا، لإحباط
أعمال عدائية مماثلة من قِبَل أخصامنا، أو
لتجنُّبها، ستتصرف الولايات المتحدة، إذا لزم
الأمر، بطريقة استباقية.

واعتمادًا على هذه الحجة، حاول كُتّاب استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002 الإيحاءَ بأنه لن يحدث تغيُّر كبير بما أن عقيدة الاستباق التوقُّعي تشمل ببساطة تكييف حقٍّ مُعترَفٍ به تقليديًا مع وضع جديد. فوفقًا للعقيدة التقليدية، سيكون المرء بحاجة إلى دليل مُقنِع بأن البلد الآخر سيشنّ هجومًا فوريًّا. وبخلاف ذلك، ووفقًا لعقيدة بوش، بإمكان الولايات المتحدة مهاجمة بلد آخر "حتى لو دامت الريبة"، لا بل أيضًا حتّى إذا علمت الولايات المتحدة بأن تهديد البلد الآخر لم "يتكوّن تمامًا" بعد.

والجديد هنا يطال العقيدة أكثر مما يطال الممارسة. فقد هاجمت الولايات المتحدة دولاً عدة لم تشكّل أي تهديد عسكري وشيك لها، ولكنها وصفت تلك الهجمات على الدوام بطريقة جعلتها فيها متوافقة مع القانون الدولي؛ كالهجوم على فيتنام الشمالية بعد الحادث المزعوم في خليج تونكين. وقد قال ستيفان هالبر وجوناثان كلارك: "لم يسبق لأي رئيس أن عرض لعقيدة رسمية تتناول الاستراتيجية الوطنية وتتضمّن استباقًا [وقائيًّا]". وهذه خطوة ذات معنى كبير؛ لأنها تتناول إعلان الولايات المتحدة بشكل صريح أن المبدأ الأساسي للقانون الدولي – وفقًا للأمم المتحدة – لا ينطبق عليها.

الواضع الرئيس لمسوّدة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002: وصف ماكس بوت – وهو محافظ جديد نال شهرةً بفضل ما ألّفه – الاستراتيجيةَ بأنها "مستند للمحافظين الجدد في الجوهر". أمّا وقد نُشِرت الأفكار الأساسية لهذا المستند، فقد صار بإمكان المرء رؤية دقة هذا الوصف.

وباستطاعة المرء أيضًا فهم أهمية اختيار فيليب زليكو الذي

أصبح في ما بعد المدير التنفيذي للجنة 9/11 من قِبَل مستشارة الأمن القومي في إدارة بوش، كوندوليزا رايس، ليكون الواضعَ الرئيس لمسوَّدة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002. ووفقًا لجيمس مان، بعد اطّلاع رايس على المسوَّدة الأولى لهذا المستند (الذي أعدّه ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية في عهد كولن باول)، "أمرتْ بإعادة كتابة المستند بكامله. وقد حوّلته رايس لزميلها القديم... فيليب زليكو". والإعلان عن أن زليكو ورايس "زميلان قديمان" يُعزى إلى هذه الوقائع:

*** عمل رايس وزليكو معًا في مجلس الأمن القومي إبّان إدارة الرئيس الأول بوش.**

*** عندما خرج الجمهوريون من الحكم أثناء فترة رئاسة كلينتون، وضعا كتابًا معًا.**

*** عندما عُيِّنت رايس مستشارةً للأمن القومي للرئيس بوش الثاني، أحضرت زليكو للمساعدة في الانتقال إلى مجلس الأمن القومي الجديد.**

على أي حال، نظرًا لمحتوى المستند الذي وضع زليكو مسوَّدته، ونظرًا للهجته، قد يفترض المرء أن تشيني أو رامسفيلد أو ولفويتز قد شارك في عملية وضعه. ولكن، وفقًا لمان:

> **لم يكن الصقور في البنتاغون وفي مكتب نائب الرئيس تشيني مشاركين عن كثب؛ عِلمًا أن المستند يتضمن الكثير من أفكارهم الأساسية. لقد تركوا التفاصيل والمسوَّدة بين أيدي رايس وزليكو، بالإضافة إلى نائب رايس ستيفن هادلي.**

وبما أن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002 كانت – كما قال ماكس بوت – "مستندًا للمحافظين الجدد في الجوهر"، يُظهِر إعلان مان كُلًّا من زليكو ورايس محافظَين جديدين متمتّعَين بخبرة كبيرة، ويظهر المعنى الكامل لهذه النقطة لاحقًا.

يكفي الآن النظر إلى الغاية الرئيسة للميزانيات العسكرية الكبرى وإلى عقيدة الحرب الاستباقية – الوقائية: تغيير الأنظمة.

تغيير الأنظمة

كما ورد سابقًا، ناقش "إعلان المبادئ" لمشروع القرن الأميركي الجديد حاجة أميركا إلى "تحدّي أنظمة معادية لمصالحنا وقِيَمنا". وتعني كلمة "تحدّي" في هذا السياق "الاستبدال"؛ أي استبدال حكومات دول بأخرى متوافقة مع المصالح الأميركية. ومن دون "تغييرات الأنظمة" هذه، يستحيل إنشاء إمبراطورية عالمية.

كما أُشير في الفصل السابق، أراد بعض أعضاء إدارة بوش – تشيني بدء الحرب على الإرهاب من خلال اجتياح العراق، لكنّ بوش تبع وجهة نظر كولن باول القائلة إنه يجب على الولايات المتحدة التركيز على أفغانستان أولاً بسبب وجود القاعدة هناك. وفي الوقت نفسه، يُفترَض القيام بالاستعدادات لاجتياح العراق. يناقَش الاجتياح في الفصل التالي.

على أي حال، خطّطت إدارة بوش – تشيني لإعادة تشكيل العالم بشكل كامل؛ كما جاء في مقال لنيوزويك في 22 آب/أغسطس 2002. وأفاد المقال بأن بعض مستشاري بوش لم يرغبوا في مهاجمة العراق فحسب، بل إيران وسوريا ومصر وكوريا الشمالية وبورما أيضًا، وحتى المملكة العربية السعودية. وقد أُعلِنت هذه الرغبة نفسُها، مع القليل من الاختلاف، من قِبَل الجنرال ويسلي كلارك؛ القائد الأعلى لقوات التحالف في الناتو آنذاك. فوفقًا لكلارك، أبلغه جنرالٌ بثلاث نجوم في البنتاغون، في أواخر العام 2001، أن وزارة الدفاع "ستسيطر على سبع دول خلال خمس سنوات"؛ بدءًا بالعراق وانتهاءً بإيران. والدول الأخرى هي سوريا، لبنان، ليبيا، الصومال، السودان (كان قرار مهاجمة أفغانستان قد اتُّخِذ حينها).

في العام 2008، أكّد المحافظ الجديد دوغلاس فيث الذي شغل منصب وكيل وزير الدفاع للشؤون السياسة في ذلك الوقت، أنّ

البنتاغون يفكّر بالفعل في تلك التفاهمات. وكشف فيث عن أنّ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وجّه بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2001، رسالة إلى الرئيس بوش قال فيها إنه يُفترَض بالولايات المتحدة السعي لإرساء "أنظمة جديدة" في تلك البلدان السبعة.

لم تتضمن القائمة التي ذكرها كلارك وأيّدها رامسفيلد، المملكة العربية السعودية، بخلاف القائمة الواردة في تقرير نيوزويك. لكن هذا البلد كان على قائمة الاغتيالات لدى بعض المحافظين الجدد على الأقل. وفي العام 2002، دعا خطيب دُعِي من قِبَل رئيس مجلس سياسة الدفاع المحافظ الجديد ريتشارد بيرل لإلقاء كلمة عن المجلس، إلى "وجوب السيطرة على حقول نفط المملكة العربية السعودية ومصادرة أصولها المالية الأخرى ما لم تقُم بما نرغب فيه". وفي العام التالي، كتب محافظ جديد آخر، وهو مايكل لدين: "يجب علينا إسقاط الأنظمة الإرهابية"، مُسمِّيًا إيران والعراق ولبنان.

دخلت إدارة بوش، بقيادة تشيني ورامسفيلد ومحافظين جدد آخرين، في مخطط تغيير الأنظمة؛ مع يقين تامّ بتحقيق السلام الأميركي من دون عناء. إذ كانوا واثقين بالقدرة العسكرية المطلَقة لأميركا، ولم يقلقوا على ما يبدو من أن تؤدّي جهودهم لتغيير الأنظمة إلى عواقب كارثية غير مقصودة.

4- حرب العراق

كما ذُكِر في الفصل الأول، ناقش وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومساعده بول ولفويتز معًا مسألة ضرورة مهاجمة العراق تحت حكم صدام حسين في الجولة الأولى من الحرب على الإرهاب. هناك تاريخ كامن وراء هذه الرغبة يُظهِر، من بين أمور أخرى، حقيقة تصريح جيمس مان: "كان اجتياح العراق حربَ ديك تشيني بطرائق عديدة، كما كانت إدارة جورج دبليو بوش إدارةَ تشيني في بعض الجوانب".

خلفيّة

كان محافظون جدد عديدون، ومنهم من غدوا أعضاء أساسيين في إدارة بوش – تشيني، راغبين في تغيير النظام في العراق منذ احتلال صدام حسين للكويت عام 1990. ومن بين القياديين المؤيّدين لهذه السياسة تشيني وولفويتز اللذان كانا آنذاك، وعلى التوالي، وزيرًا للدفاع ووكيلَ وزير الدفاع. لكنّ هذه الفكرة تمّت معارضتها من قِبَل رئيس هيئة الأركان المشترَكة الجنرال كولن باول، والقائد الميداني الجنرال نورمان شوارزكوف. وقد وافقهما الرئيس جورج إيتش دبليو بوش الرأي، قائلاً إن الذهاب إلى بغداد يتخطى التفويض الممنوح من الأمم المتحدة. وترك هذا الأمر عددًا كبيرًا من المحافظين الجدد مع إصرارٍ على تصحيح ما اعتبروه خطأً.

من 1991 إلى 2001

في العقد السابق لهجمات 9/11، اتخذ المحافظون الجدد خطوات عدة لمحاولة إزاحة صدام حسين عن الحكم (وعن الحياة ربما):

* في العام 1992، عبّر ألبرت ولستيتر – الذي ألهم ولفويتز ومحافظين جددًا آخرين – عن غيظه من عدم القيام بأي شيء حيال "نظام ديكتاتوري مُسيطر على ثاني أكبر حوضٍ في العالم منتِج لنفط منخفض التكلفة، وطامح للسيطرة على الخليج". (عكس تصريح

ولستيتر اقتناعه الذي عُبِّر عنه عام 1981 بحاجة أميركا إلى إنشاء قواتٍ، وقواعد، وبنية تحتية للتمتع بتفوّق لا منازع له في المنطقة).

* اقترح بحث العام 1996، "انحرافٌ تامّ"، قيام إسرائيل بإزاحة كل أعدائها في المنطقة عن السلطة؛ بدءًا بصدام حسين. وبرأي أرنو دو بورشغرايف، رئيس وكالة يونايتد بريس الدولية، "وفّر هذا المستند الأسس الاستراتيجية "لعملية حرية العراق" بعد سبع سنوات".

* في العام 1997، نشر ولفويتز ومحافظ جديد آخر، وهو زالماي خاليل زاد، بيانًا ناقش "ضرورة إزاحة صدام".

* في العام 1998، وفي مقالٍ نُشِر في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية في نيويورك تايمز بعنوان "قصف العراق غير كافٍ"، دعا وليام كريستول وروبرت كاغان إلى "إنهاء العمل غير المُنجَز عام 1991". وقال ولفويتز للجنة الأمن القومي في مجلس النواب إنه كان من الخطأ عام 1991 ترك صدام في سدّة الحكم، وكتب في نيو ريبابليك: "الإطاحة بصدام هي النتيجة الوحيدة التي يمكنها تحقيق المصلحة الأميركية الحيوية في منطقةِ خليجٍ مستقرة وآمنة.

* وفي العام 1998 أيضًا، وصلت رسالة مشروع القرن الأميركي الجديد إلى كلينتون، وحثّته على "اتخاذ الخطوات الضرورية؛ بما فيها الخطوات العسكرية، لإزاحة نظام صدام عن السلطة". وعند عدم الحصول على موافقة كلينتون، وجّه المشروع رسالة مماثلة إلى نيوت غينغريش وتنت لوت اللذين كانا آنذاك رئيسَي مجلسَي النواب والشيوخ على التوالي.

* في العام 2000، وبعد إشارة مستند إعادة بناء دفاعات أميركا، الصادر عن مشروع القرن الأميركي الجديد، إلى أن "الولايات المتحدة سعت طوال عقود للعب دور أكثر ثباتًا في الأمن الإقليمي للخليج"، أضاف: "في حين يوفّر النزاع غير المحلول مع العراق التبريرَ المباشَر، تتجاوز الحاجةُ إلى حضور قوة أميركية كبيرة في الخليج مسألةَ نظام صدام حسين".

إدارة بوش – تشيني

على ضوء هذه الخلفية، ممزوجة مع واقع استئثار تشيني ولبي ورامسفيلد وولفويتز ومحافظين جدد في إدارة بوش بالمناصب الرئيسة في إدارة بوش، من غير المفاجئ أن يكشف لنا عضوان سابقان في هذه الإدارة عن هدفها من وراء الحكم؛ ألا وهو مهاجمةُ العراق.

قال بول أونيل الذي كان وزير الخزانة وبالتالي عضوًا في مجلس الأمن القومي، إن صدام سيكون الموضوع الرئيس بعد أيام من التنصيب، ولن يُطرَح السؤال "لماذا صدام؟" أو "لِمَ الآن؟"، بل سيتم التركيز على "إيجاد طريقة للقيام بذلك". وأكد ريتشارد كلارك، الذي كان المنسق الوطني لشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب إبّان ولاية بوش – تشيني الأولى، قول أونيل، وأضاف: "بدأت إدارة جورج بوش الثاني، وقد وضعت مسألة صدام على أجندتها بالفعل".

ولكن حتى هجمات 9/11، لم يجد أحد "طريقة للقيام بذلك". وقد ق المحافظ الجديد كينيث أدلمان: "في مستهل ولاية الإدارة، كان الناس يتحدثون عن العراق من دون أن يكون الأمر قابلاً للتنفيذ... ولكن، تغيّر ذلك في 11 أيلول/سبتمبر". وجاء في كتاب بوب وودوارد بوش في الحرب: "وفّرت الهجمات التي حصلت في 11 أيلول/سبتمبر للولايات المتحدة نافذة جديدة للسعي وراء صدام". وكتب جون ميرشيمر وستيفن والت في مقالهما المهمّ "لوبي إسرائيل":

> **كان المحافظون الجدد عازمين على الإطاحة بصدام حتى قبل بلوغ بوش سدّة الرئاسة. وقد تسبّبوا بجَلَبة في أوائل العام 1998 بعد نشر رسالتَين مفتوحتَين لكلينتون تدعوان لإزاحة صدام عن الحكم... لقد واجهوا بعض العناء في إقناع إدارة كلينتون بتبنّي الهدف العام المتمثّل بطرد صدام. ولكنهم كانوا عاجزين عن الترويج لحرب تُحقِّق ذلك الهدف. لم يكن**

باستطاعتهم في الأشهر الأولى من إدارة بوش توليد الحماسة اللازمة لاجتياح العراق، وكانوا بحاجة إلى بلوغ غايتهم. وقد وصلت تلك المساعدة في 9/11.

لكنّ هجمات 9/11 لم تشكّل أساسًا كافيًا لحمل الشعب الأميركي على تأييد هجوم على العراق. وبدأ رامسفيلد وولفويتز على الفور بتحويل أحداث 9/11 إلى سبب لشنّ هذه الحرب. وفي مساء 9/11 بالذات رامسفيلد في مذكّرة وجّهها للجنرال ريتشارد مايرز – الرئيس بالنيابة لهيئة الأركان المشترَكة – إنه يريد "الأفضل وبسرعة. وتحديد ما إذا كان من الملائم بما يكفي ضرب صدام حسين في الوقت نفسه، وليس أسامة بن لادن فقط". وفي الأيام التالية، ناقش رامسفيلد وولفويتز مسألة ضرورة أن يكون عراق صدام – وفقًا لتعبير وودوارد – "هدفًا أساسيًّا للجولة الأولى في الحرب على الإرهاب".

ولكن، بالرغم من رغبة رامسفيلد وولفويتز في شنّ هذا الهجوم على الفور، توجّب تأخير الهجوم. وشرح ستيفن سنيغوسكي: "هيّأت اعتداءات 9/11 الوحشية الشعبَ الأميركي نفسيًّا للحرب على العراق. لكن هذه الأحداث المُروِّعة لم تكن كافية بحدّ ذاتها لدفع أميركا إلى مهاجمة العراق على الفور"، إذ كان القيام بذلك لا يزال بحاجة ماسّة إلى "حملةٍ دعائية طويلة".

الحملة الدعائية الطويلة للإدارة

شملت هذه الحملة الدعائية إقناع غالبية الشعب الأميركي بالتهديد الذي يشكّله صدام حسين عليهم، وأن صدام حسين قادر على مهاجمة أميركا، كما أنه راغب في ذلك.

وبالرغم من ضرورة هذه الحملة الدعائية لحمل الأميركيين على تأييد هجوم على العراق، إلا أن نجاحها اعتمد على هجمات 9/11. وكما ق هالبر وكلارك: "هجمات 9/11 هي التي وفّرت السياق السياسي؛ حيث يمكن تحويل فكر المحافظين الجدد إلى سياسة عملانية". وقد قال

سنيغوسكي مُوضِّحًا:

> جعلت هجمات 9/11 الشعب الأميركي غاضبًا وخائفًا. أراد الأميركيون العاديون ردّ الضربة للعدوّ؛ بالرغم من عدم وثوقهم تمامًا بهُويّة هذا العدوّ... علاوةً على ذلك، كانوا خائفين من هجمات إضافية، وعُرضةً لحملة الإدارة الدعائية المتمثلة بوجوب توجيه الولايات المتحدة ضربةً إلى العراق قبل أن يهاجمها بطريقة ما... لم يكن من الصعب توجيه الخوف والغضب الأميركيَّين نحو حرب ضد العراق.

أُعلِن جوهر هذه الحملة الدعائية في موجَزٍ لرئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، تلاه ريتشارد ديرلاف رئيس الأم 16 (الموازية للسي آي أيه)، في 23 تموز/يوليو 2002. وقد قدّم ديرلاف تقريرًا عن اللقاءات التي أجراها مع أعضاء إدارة بوش، ولا سيما رئيس السي آي أيه جورج تينيت.

أكّد تقرير ديرلاف التصريحاتِ التي اقتبسها أونيل وكلارك في وقت سابق، قائلاً إن إدارة بوش – تشيني بدأت بمناقشة الحاجة إلى إزاحة صدام عن الحكم. ولكنّ هذه التصريحات التي نُشِرت في كتب ظهرت عام 2004 لم تتناول حجّة إزاحته.

بخلاف ذلك، جاء في تقرير ديرلاف، إلى جانب كشفه عن تخطيط الإدارة لاستخدام القوة العسكرية للإطاحة بصدام، أنه يتعيّن "تبرير الحرب من خلال الجمع بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل". إذ إن امتلاك صدام هذه الأسلحة مُحظَّر من قِبَل مجلس الأمن الدولي بعد هزيمة العراق في حرب الخليج عام 1991.

وبالطبع، افترضت الخطة الأميركية مُسبَقًا رفع وكالات الاستخبارات تقريرًا عن امتلاك العراق بالفعل أسلحة دمار شامل. لكنّ ذلك التقرير، كما شرح ديرلاف، كان مضمونًا مُسبَقًا: "كانت

المعلومات الاستخباراتية والوقائع مركَّزة حول السياسة".

أُريدَ بالسياسة خطةَ الإطاحة بصدام على أساس الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، كما أُريد بالإرهاب اختزال قدرة صدام على القيام بأعمال كبيرة بسبب علاقته بالقاعدة، فيما عنت أسلحة الدمار الشامل أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية.

لسوء الحظ، لم تُعلَن هذه المذكّرة إلا بعد ثلاث سنوات؛ عندما نشرتها صانداي تايمز اللندنية التي تسرّبت المذكّرة إليها، في الأول من أيار/مايو 2005. ولو كانت قد نُشِرت في وقت سابق لَحالت دون السجال الطويل الذي حصل حول ما إذا كان العراق يمتلك أسلحة دمار شامل أو لا، وما إذا كانت المعلومات الاستخباراتية الخاطئة قد ضللت إدارة بوش – تشيني أم كذبت ببساطة. إذ تُظهِر المذكّرة اتخاذَ الإدارة قرارَها باجتياح العراق قبل وجود أي معلومات استخباراتية لديها عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، وعن أي صِلة بالقاعدة.

ولسوء الحظ أيضًا، لم تُعِر الصحافة في الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بهذه المذكّرة. فعلى سبيل المثال، لم تضع أي صحيفة أميركية الخبر على غلافها الخارجي الأمامي إلا بعد 17 يومًا. وأخيرًا، أوردت نيويورك تايمز وواشنطن بوست تقارير عن المذكّرة، ولكنها نشرتها في الداخل. حتى إن تايمز تجاهلت الواقع الأكثر لفتًا للأنظار؛ ألا وهو وجوب إصلاح المعلومات الاستخباراتية.

بأي حال، نظرًا للخوف والغضب اللذين أثارتهما هجمات 9/11، لم يكن من الصعب "توجيه الخوف والغضب الأميركيَّين نحو حرب ضد العراق"؛ كما جاء في ملاحظة سنيغوسكي الآنف ذِكرها. تولّى المحافظون الجدد خارج الإدارة مهمة القيام ببعض هذا التوجيه، "رابطين أجندتهم الموجودة مُسبَقًا (هجوم على العراق) بحدث منفصل (9/11)". وقال هالبر وكلارك إنه من خلال حملتهم الدعائية – المذكورة على نطاق أوسع ربما بالحرب على العراق: طُغيان صدام ومهمة أميركا للورنس كابلان ووليام كريستول – "اعتُبِرت القاعدة وصدام حسين العدوَّ نفسَه، وضمنت الحرب على الإرهاب والحرب على

العراق صيحات التأييد".

لكنّ معظم هذا التوجيه قام به أشخاص داخل إدارة بوش – تشيني، ولا سيما بوش وتشيني نفسيهما، بالإضافة إلى دونالد رامسفيلد. ويتناول ما تبقّى من هذا الفصل حملتهم الدعائية من أجل ادعاءَين رئيسين: (1) امتلاك عراق صدام أسلحة دمار شامل من الأنواع الثلاثة: بيولوجية، كيميائية، نووية. (2) تعاون عراق صدام مع القاعدة، لا بل أيضًا تورّطه بهجمات 9/11.

كانت الحملة الدعائية حول هاتين النقطتين متتابعة. ففي العام 2008، نشر مركز السلامة العامة تقريرًا حول تصريحات زائفة لأعضاءَ بارزين في إدارة بوش أثناء العامَين التاليَين لهجمات 9/11، تتناول عرا صدام حسين. وقد أحصى التقرير 935 تصريحًا مماثلاً، وسيتمّ اقتباس عدد قليل منها هنا.

ادعاءات حول أسلحة دمار شامل

كانت هناك تُهَم متعلّقة بأسلحة الدمار الشامل بشكل عام، وبالأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية بصفةٍ خاصة.

أسلحة الدمار الشامل بصورة عامة

"لا شك في أن صدام حسين يملك الآن أسلحة دمار شامل"، هذا ما قاله تشيني في آب/أغسطس 2002. "لا شك في أنه يجمعها لاستخدامها ضد أصدقائنا، وضد حلفائنا، وضدنا". وفي الشهر التالي، قال رامسفيلد: "لا جدال في العالم حول ما إذا كان العراقيون يمتلكون تلك الأسلحة. فكلّنا نعرف ذلك. قِرد مدرَّب يعرف ذلك".

أسلحة دمار شامل بيولوجية

يعود مصدر الادعاء بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل بيولوجية إلى مهندس منخفض الرتبة انشقّ وقصد ألمانيا. وقد قال الرجل الذي أطلق عليه جهاز الاستخبارات الألمانية اسم "كرة منحنية" إن صدام يملك أسلحة بيولوجية في مختبرات أسلحة متنقّلة. كانت هناك أسباب

عدة لتجاهل ادعاءات "كرة منحنية"، واعتبره عملاء الاستخبارات البريطانية والألمانية "مجنونًا" و"ربما مُلفِّقًا". كان تايلر درامهيلير، رئيس العمليات الأوروبية في السي آي أيه، كثير التشكيك؛ لدرجة إخباره جورج تينيت بوجوب إلغاء كل مراجع ادعاءات "كرة منحنية".

وبالرغم من هذه الدلائل، لم يتحدث العملاء الأميركيون إلى "كرة منحنية" أو يقوموا بأي تدقيق في ما يتعلّق بخلفيّته، ولكن ادعاءاته كرّرتها شخصيات بارزة في الإدارة. وفي عرض أمام مجلس الأمن الدولي قبل فترة قصيرة من بدء الحرب، قال كولن باول: "لدينا أوصاف من المصدر الرئيس عن مصانع أسلحة بيولوجية على عجلات وسكك حديد". وقال تايلر درامهيلير: "أقف فاغر الفاه عندما أرى كولن باول يستند إلى معلومات حصل عليها من "كرة منحنية"". بأي حال، قال بوش في اليوم التالي: "أبلغَنا شهود موثوقون بأن العراق لديه سبعة مصانع متنقلة على الأقل لإنتاج مكوِّنات بيولوجية، وتجهيزات موضوعة على عربات وسكك حديد كيلا يُكتشَف أمرها".

وكانت خشيةُ درامهيلير في محلّها؛ وذلك عندما تبيّن زيف ادعاء باول تمامًا. في الواقع، وبعد ثماني سنوات من كلمة باول، أقرّ "كرة منحنية"– واسمه الحقيقي رافد أحمد علوان الجَنابي – بأنه "اختلق القصة على أمل أن تساعد في الإطاحة بنظام صدام".

كيف يمكن ارتكاب خطأ مماثل؟! يكمن الأمر في أن الشخصيات البارزة في إدارة بوش، ولا سيما تشيني ورامسفيلد، وباستثناء باول، لم يكترثوا بالحصول على تقرير تَثبُت دقّته، بل انحصر اهتمامهم فقط بإقناع الناس بتأييد اجتياح العراق. لم يظهر هذا الواقع في استخدامهم شهادةَ "كرة منحنية" فحسب؛ بالرغم من وجود أسباب وجيهة تدعو لعدم الثقة بها، بل ظهر أيضًا في تقرير لهيئة الأركان المشترَكة بعنوان "العراق: وضع برامج أسلحة الدمار الشامل". ويعود جزء من سبب كون خطاب باول مُروِّعًا جدًا إلى إخفاء تقرير هيئة الأركان المشترَكة عن معظم الأشخاص في الإدارة؛ بمن فيهم باول.

تقرير هيئة الأركان المشترَكة حول أسلحة الدمار الشامل

أُعِدّ هذا التقرير ردًّا على سؤال رامسفيلد في آب/أغسطس 2002 لرئيس مديرية الاستخبارات في هيئة الأركان المشترَكة، حول "ما لا نعرفه" عن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي. في 5 أيلول/سبتمبر، سُلِّم هذا التقرير لرامسفيلد، بالإضافة إلى ريتشارد مايرز، رئيس الهيئة.

ونتيجةً لذلك، أرسل رامسفيلد ملاحظة جاء فيها: "رجاءً، ألقِ نظرة على هذه المادة التي تحتوي على ما نعرفه عن أسلحة الدمار الشامل. الأمر كبير". وبوصفه التقرير "بالكبير"، من الواضح أن رامسفيلد أراد القول إنه يتناقض مع القضية التي تُعَدّ لمهاجمة العراق. وفقًا لذلك، لم ينشر رامسفيلد ومايرز هذا التقرير للعلن. وبالرغم من قيام رامسفيلد بإرساله إلى تشيني – وهو أمر مؤكَّد – إلا أنه لم يرسله إلى باول أو أشخاص آخرين في الإدارة.

ونظرًا إلى كونه تصريحًا عامًّا، جاء في التقرير: "تعتمد تخميناتنا على افتراضات تحليلية واجتهادات وليس على دليل قاطع". ولو اطّلع باول على التقرير قبل مخاطبته مجلس الأمن الدولي لَما قال على الأرجح:

> **زملائي، كلّ تصريح أُدلي به اليوم مدعومٌ بمصادر؛ مصادر موثوقة وليست افتراضات. ما نسلّمكم إيّاه عبارة عن وقائع واستنتاجات مرتكزة على معلومات استخباراتية موثوقة.**

وبشكل مماثل، في حين تحدّث باول في كلمته بثقة عن دليل يُثبِت إخفاء العراق أسلحة بيولوجية في مختبرات متنقّلة، قال تقرير هيئة الأركان المشترَكة: "لا يمكننا تأكيد هُوية أي منشآت عراقية تنتج أسلحة بيولوجية، أو تختبرها، أو تملأها، أو تخزّنها".

أسلحة دمار شامل كيميائية

في حزيران/يونيو 2002، قال رامسفيلد: "لديهم أسلحة كيميائية مُعَدَّة للاستخدام، نحن نعرف ذلك". وفي شباط/فبراير 2003، قال

بوش: “قالت لنا مصادر إن صدام حسين قد فَوَّض القادة الميدانيين العراقيين، في الآونة الأخيرة، باستخدام أسلحة كيميائية؛ وهي الأسلحة نفسها التي يخبرنا الديكتاتور بأنه لا يملكها”. وفي بيانه لمجلس الأمن الدولي، قال باول: “بتقديرنا غير المتطرف، يملك العراق اليوم مخزونًا احتياطيًّا يقدّر بما بين 100 و500 طن من مكوِّنات الأسلحة الكيميائية”.

ومن جهة ثانية، جاء في تقرير هيئة الأركان المشترَكة الذي تمّ تجاهله: “لا ندري ما إذا كانت كل العمليات المطلوبة لإنتاج سلاح متوافرة، ولا يمكننا تأكيد هوية أي مواقع عراقية تنتج مكوِّنًا كيميائيًّا نهائيًّا”.

أسلحة دمار شامل بيولوجية وكيميائية

هناك تصريحات أيضًا تدّعي امتلاك العراق أسلحة دمار شامل بيولوجية وكيميائية. على سبيل المثال، في 26 أيلول/سبتمبر 2002، قال بوش: "يمتلك النظام العراقي أسلحة بيولوجية وكيميائية". وبعد يومين، أطلق ادعاءً أكثر إثارة للخوف:

> **يمتلك النظام العراقي أسلحة بيولوجية وكيميائية، ويُعيد بناء المنشآت لإنتاج المزيد. ووفق الحكومة البريطانية، باستطاعته شنّ هجوم بيولوجي أو كيميائي في غضون 45 دقيقة بعد إصدار الأمر.**

مُعيدًا الفضل بهذه المعلومات إلى الحكومة البريطانية، كان بوش يشير إلى مقدمة توني بلير التي أعدّها "لملف أيلول"، والذي يمثّل تقييم الحكومة البريطانية لأسلحة الدمار الشامل في العراق. وقد ورد في المقدمة أن "التخطيط العسكري لدى صدام يسمح بتجهيز بعض أسلحة الدمار الشامل في غضون 45 دقيقة من إصدار الأمر باستخدامها".

وأدّى هذا التصريح إلى عناوين مُسبِّبة للذُّعر، مثل عنوان ذي صن، أكثر الصحف البريطانية مبيعًا: "البريطانيون على بُعد 45 دقيقة من الهلاك"، كما أدّى أيضًا إلى سجالٍ حادّ بين الحكومة البريطانية وبي بي سي بعد نقل مراسلها لشؤون الدفاع، أندرو غيليغان، قولَ مسؤول بريطاني كبير لبي بي سي إن ملف أيلول مبالَغ فيه.

(عُلم في ما بعد أن هذا المسؤول هو الدكتور ديفيد كيلي، وهو مرجع في الحرب البيولوجية شغل منصب مفتش أسلحة في العراق. ففي شباط/فبراير 2003، قال كيلي إنه "على الأرجح سيُعثَر عليه مَيتًا في الغابة" إذا مضت الولايات المتحدة وبريطانيا قُدُمًا بالهجوم. وبعد كشف النقاب عن كونه المسؤول الذي أشار إليه غيليغان، مَثُل كيلي أمام لجنة برلمانية في 15 تموز/يونيو 2003، ولكن جوف هون، وزير

الدفاع، سعى لمنعه من التحدث عن أسلحة الدمار الشامل. وبعد يومين، عُثِر على كيلي ميتًا في الغابة مع تفسير رسمي بانتحاره عبر قطع معصمه).

أسلحة دمار شامل نووية

بالرغم من لعب التقرير المغلوط حول أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية دورًا في إثارة الخوف من عراق صدام، إلا أنّ الخوف الأكبر حدث بسبب ادعاءات عن وجود أسلحة نووية، وكانت هذه الادعاءات وافرة. على سبيل المثال:

*** في آذار/مارس 2002، تحدّث تشيني عن صدام وقال عنه إنه "رجلَ شرّ كبير يسعى بفعالية لامتلاك أسلحة نووية".**

*** في حزيران/يونيو من ذلك العام، قال رامسفيلد إن صدام حسين، إلى جانب امتلاكه أسلحة كيميائية، "لديه برنامج ناشط لتطوير أسلحة نووية"، مضيفًا أن إنكار صدام لهذا الواقع يُثبت أنه "كاذب عالمي".**

*** في أيلول/سبتمبر، قال بوش للجمعية العامة للأمم المتحدة: "نستطيع أن نكون واثقين تمامًا من امتلاكه أسلحة نووية عندما يستخدم أحدها، لا سمح الله".**

*** "مختبِرًا رُعب الحادي عشرَ من أيلول/سبتمبر، قال بوش في تشرين الأول/أكتوبر 2002، "يجب على أميركا عدم تجاهل التهديد المتزايد ضدها. وفي مواجهة دليل واضح على الخطر العظيم، لا يمكننا انتظار الدليل النهائي – الدليل القاطع – الذي قد يكون على صورة سحابة فِطرية الشكل".**

*** في آذار/مارس 2003، وقبل أربعة أيام من الهجوم على العراق، قال تشيني: "نعرف أن صدام حسين قد كرّس نفسه كلّيًّا لمحاولة الحصول على أسلحة نووية. في الواقع، نعتقد أنه أعاد تشكيل أسلحة نووية". (وبالتأكيد، كان تشيني يعني "إعادة تشكيل برنامجه للأسلحة النووية").**

هذه الادعاءات بالمعرفة لم يؤيّدها تقرير هيئة الأركان المشترَكة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد جاء فيه:

> **القاعدة البرهانية [لتخميناتنا] مبعثَرة بصفة خاصة لجهة الأسلحة النووية العراقية... تقوم معرفتنا ببرنامج الأسلحة النووية العراقية، وعلى نطاق واسع – 90 في المئة ربما – على تحليل معلومات استخباراتية غير دقيقة.**

وبتكتّم رامسفيلد على هذا التقرير، تمكّنت إدارة بوش – تشيني من تلفيق تقارير حول سعي العراق لتطوير أسلحة نووية. وتتكوّن هذه التقارير من ادعاءات تتناول امتلاك العراق (1) أنابيب ألومنيوم و(2) خام اليورانيوم من النيجر.

أنابيب الألومنيوم: في 8 أيلول/سبتمبر 2002، نشر مايكل آر غوردن وجوديث ميلر مقالاً في الصفحة الأولى لنيويورك تايمز بعنوان "الولايات المتحدة تقول إن حسين يركّز البحث عن أجزاء قنبلة ذَرّية". وجاء في بداية المقال:

> **بعد أكثر من عقد على موافقة صدام حسين على الإقلاع عن أسلحة الدمار الشامل، ضاعف العراق سَعيَه وراء الأسلحة النووية، وباشر بحثًا عالميًّا عن مواد لصنع قنبلة ذَرّية؛ كما قال مسؤولو الإدارة اليوم. وفي الأشهر الأربعةَ عَشَر الأخيرة، سعى العراق لشراء آلاف أنابيب الألومنيوم، فيما أعرب مسؤولون أميركيون عن قناعتهم بأنه سيستخدمها في الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.**

واستنتج غوردن وميلر: "قد تكون هذه أول علامة على "الدليل القاطع"؛ السحابة فِطرية الشكل".

"مسؤولو الإدارة" الذين أشار إليهم الكاتبان مؤيِّدون لتشيني،

ولا سيما سكوتر لبي. وبالتخطيط لاستخدام هذا المقال لبدء هجومهم عبر وسائل الإعلام بهدف إزاحة صدام، ظهر أعضاء عديدون في الإدارة في برامج المقابلات الصباحية ليوم الأحد؛ وهو اليوم الذي ظهر فيه مقال غوردن – ميلر. وكما علّق جيمس بامفورد: "كان مخطَّطًا ممتازًا؛ أي تسريب الأسرار قبل ليلة كي يكون بالإمكان الحديث عنها في صباح اليوم التالي". وقد سمح المخطَّط لهؤلاء المسؤولين نشر ادعاءاتهم على الملأ، ناسبين إيّاها لنيويورك تايمز الموثوقة:

*** قال تشيني في التقِ الصحافة: "أُعلِن الأمر. يسعى صدام لاكتساب... أنواع الأنابيب الضرورية لبناء جهاز للطرد المركزي من خلال هذه القناة الخاصة".**

*** على شاشة فوكس نيوز، تحدّث باول عن "أنابيب اليورانيوم المتخصصة" التي "نراها في تقارير هذا الصباح".**

*** قائلةً إن الأنابيب "هي الوحيدة الملائمة في الواقع لبرامج الأسلحة النووية"، أضافت رايس لمشاهدي وولف بليتزر: "لا نريد أن يكون الدليل القاطع سحابة فطرية الشكل".**

لكنّ ادعاء رايس كاذب. وقد استنتج خبراء وزارة الخارجية أن الأنابيب لا يُراد استخدامها في برنامجٍ عراقي للأسلحة النووية. وقال كلٌّ من محمد البرادعي – رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذَّرية – ووزارة الطاقة إن أنابيب الألومنيوم يراد استخدامها في صنع الصواريخ على الأرجح، وليس لأجهزة الطرد المركزي. وعلّق جوناثان لانداي في صحف نايت ريدر:

> **وجّه عدة مسؤولين كبار في الإدارة وضباط استخبارات، وكلهم تحدّثوا شريطة التكتم على أسمائهم، اتهامًا بأن قرار نشر تحليل عن أنابيب الألومنيوم وتجاهلِ الحالة المعاكسة مماثل لطريقة تعاطي الإدارة مع المعلومات**

الاستخباراتية حول العراق.

بالإضافة إلى ذلك، علّق لانداي:

> **قال ديفيد ألبرايت، مدير مؤسسة العلوم والأمن الدولي – وهي مؤسسة استشارية محايدة – إنه أُبلغ بعدم موافقة علماء في مختبر لورنس ليفرمور الوطني في كاليفورنيا ومنشآت أسلحة نووية أميركية أخرى على التخمين، ولكنهم أُمِروا بعدم قول أي شيء.**

وبوضع حدٍّ لهذا الشقاق، تمكّن بوش من التحدّث في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2003: "بلغنا من مصادرنا الاستخباراتية أنه حاول شراء أنابيب ألومنيوم بالغة القوة وملائمة لإنتاج أسلحة نووية".

خام اليورانيوم من النيجر: ادّعت إدارة بوش أيضًا أن العراق حصل على مئات الأطنان من خام اليورانيوم. ويعود أساس هذا الادعاء إلى مستندات تُظهِر قيام النيجر عام 2000 ببيع 500 طن من هذا المعدن. لدى معرفته بهذه الرواية، طلب تشيني من السي آي أيه التحقق من الأمر. وأُوكلت المهمة لسفير سابق، وهو جوزف ويلسون، الذي خدم في تلك المنطقة من أفريقيا.

عندما وصل ويلسون إلى النيجر، علِم أن رواية النيجر قد أنكرها جنرال بأربع نجوم، وكذلك السفير إلى النيجر، والسي آي أيه، ووزارة الخارجية، والفرنسيون الذين قالوا: "قلنا للأميركيين، هذا هراء. لا معنى لذلك". وعلِم ويلسون أيضًا من خبراء بأن صفقة البيع هذه غير محتمَلة، ومستحيلة على الأرجح.

وعندما عاد إلى واشنطن، أعدّ ويلسون تقريرًا تمّ تداوله بالطريقة العادية، فافترض أن الرئيس قد اطّلع عليه. وقد صُدِم عندما سمع بوش يلفظ هذه الكلمات في خطابه عن حالة الاتحاد: "علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين سعى مؤخَّرًا لشراء كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا".

قضى ويلسون المزيد من الوقت محاولاً تصحيح الرواية، ولكنه تخلّى عن الأمر أخيرًا، قائلاً لسيمور هيرش: "منحتُهم أشهرًا لتصحيح البيان... ولكنهم واصلوا الكذب". لذلك، كتب مقالاً نُشِر في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية في نيويورك تامز، "ما لم أعثر عليه في أفريقيا". ونتيجةً لذلك، جرى الكثير من النقاش حول كيفية دخول "الكلمات" تلك سيئة السمعة خطاب بوش. وقالت رايس في واجهِ الأُمّة: "لو كانت هناك لمحة عابرة عن عدم رغبة الوكالة في تلك العبارة، لَأُزيلت". ولكن، كان هناك أكثر من مجرد لمحة عابرة. تلقّى ستيفن هادلي، مساعد مستشارة الأمن القومي رايس، مذكَّرتَين من السي آي أيه تصفان المعلومات الاستخباراتية بالمشكوك فيها، ووُجّهت إحداهما لرايس مباشَرةً.

بعد فترة قصيرة، وقبل الهجوم على العراق، أظهرت الوكالة الدولية للطاقة الذَّرية أن المستندات التي تتناول بيع أطنان عدة من خام اليورانيوم مجرد تزييف واضح. على سبيل المثال، أشارت المستندات إلى مؤسسة لم تعُد موجودة عام 1989، كما كانت موقَّعة من قِبَل مسؤول ترك منصبه منذ عقد من الزمن. كانت المستندات مليئة بالأخطاء، وقال مسؤول في الوكالة الدولية للطاقة الذَّرية معلّقًا على ذلك: "لدرجة تمكّن شخصٍ يستخدم محرِّك البحث غوغل على الإنترنت من اكتشافها".

مع ذلك، وبالرغم من كون ويلسون الوحيد بين أشخاص عديدين أنكروا رواية خام اليورانيوم، شرع تشيني بتكذيبه عبر حَمْلِ لبي وكارل روف على إبلاغ صحافيين بأن ويلسون متزوّج من عميلة السي آي أيه المتخفّية فالري بالم ويلسون. وتمثّلت الفكرة بتكذيب جوزف ويلسون من خلال الادعاء زيفًا بأن زوجته قد خطّطت لرحلته إلى النيجر بهدف قضاء وقت مرِح. وبما أن الكشف عن هوية عميل متخفٍّ تُعتبَر جريمة فدرالية، انتهى الأمر بإجراء تحقيق خاص. أنكر البيت الأبيض طوال أشهر عدة مسؤولية لبي وروف عن التسريب، ولكن ثَبُتَ العكس في ما بعد. أُقنِع لبي بالكذب على هيئة المحلَّفين الكبرى. واستنتج جو وفاليري ويلسون أنه كذب لحماية تشيني.

بإيجاز: ثبُت زيف كل ادعاء لإدارة بوش – تشيني حول أسلحة الدمار الشامل.

ادعاءات حول القاعدة و9/11

بالإضافة إلى ادعاءات إدارة بوش – تشيني في شأن أسلحة الدمار الشامل غير القانونية، تناولت حملتُها الدعائية ارتباطاَ صدام بالقاعدة. وبالفعل، كانت هناك رغبة قوية بربط صدام بهجوم 9/11، كه يُظهر الاقتباس الآنف ذكره لدونالد رامسفيلد بعد فترة قصيرة من الهجوم على البنتاغون. فكما قال، أراد معرفة ما إذا كانت المعلومات "ملائمة بما يكفي لضرب صدام حسين في الوقت نفسه، وليس أسامة بن لادن فقط".

من دون ادعاء تورط صدام في هجمات 9/11، قالت إدارة بوش – تشيني زيفًا إنه مرتبط بالقاعدة. وأظهر الجمهوري هنري واكسمان أن إدارة بوش – تشيني أصدرت "237 تصريحًا مضلِّلاً حول التهديد الذي يشكّله العراق"، 61 منها "حَرّفت صِلات العراق بالقاعدة".

وفي ما يلي ثلاثة أمثلة:

*** قال بوش: "علِمنا أن العراق قد درّب عناصر من القاعدة على صنع قنبلة وسموم وغازات فتاكة".**

*** قال بوش أيضًا: "إننا على عِلم بإيواء العراق شبكة يرأسها مخطِّط كبير في القاعدة".**

*** قال تشيني: "إذا أردنا أن نكون ناجحين في العراق... يتعيّن علينا توجيه ضربة كبيرة إلى قلب القاعدة؛ القاعدة الجغرافية للإرهابيين الذين شكلّوا تهديدًا لنا طوال سنوات عدة، ولا سيما في هجمات 9/11".**

كانت الادعاءات حول وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق وعلاقة العراق بالقاعدة مهمة بشكل مماثل؛ فلولا الخوف من امتلاك صدام أسلحة دمار شامل، لَما نجم عن فكرة صِلاته بالقاعدة قلق كبير

لدى الأميركيين. وبالمستوى عينه، لَما كان الادعاء بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل مخيفًا جدًا للأميركيين، باستثناء فكرة استغلالهم من قِبَل القاعدة؛ المنظمة القادرة على التغلّب بالمَكر على نظام الدفاع الأكثر تطورًا في العالم، ومهاجمة البنتاغون، وتدمير مركز التجارة العالمي.

كما قال بوش: "تخيّلوا خاطفي الطائرات التسعةَ عَشَرَ أولئك مع أسلحة أخرى وخطط أخرى. هذه المرة، مسلَّحين من قِبَل صدام حسين". وعبّر رامسفيلد عن أهمية أسلحة الدمار الشامل والقاعدة عندما قال:

> أسلحة العراق للإرهاب الشامل، وشبكات الإرهاب التي يرتبط بها النظام العراقي ليست عبارة عن موضوعين منفصلَين، أو تهديدَين منفصلَين، بل هما جزء من التهديد نفسه.

تطلّب ربطُ العراق بالقاعدة بعض الجهد. فبعد عشَرة أيام من هجمات 9/11، سلّم بوش وتشيني موجَزًا لسي آي أيه يقول:

> لا دليل لدى جهاز الاستخبارات الأميركية يربط النظام العراقي لصدام حسين بالهجمات، ولا دليلَ مُقنِعًا بأن للعراق روابط تعاونية مع القاعدة.

للتعاطي مع المسألة، حاولت إدارة بوش – تشيني ابتكار الدليل المطلوب. وكانت هناك ثلاث محاولات رئيسة:

محمد عطا في براغ

أحد الادعاءات بوجود صِلة بين العراق والقاعدة هو تُورّط محمد عطا. فبعد شهرين من 9/11، سُئل تشيني في التقِ الصحافة عما إذا كان العراق متورطًا في هجمات 9/11. وردًّا على ذلك، أشار إلى رواية تدور حول التقاء عطا شخصًا عراقيًّا في براغ، وقال إن "الأمر مؤكَّد تمامًا... قصد محمد عطا براغ بالفعل، والتقى مسؤولاً كبيرًا في جهاز

الاستخبارات العراقي في تشكوسلوفاكيا في نيسان/إبريل الماضي، قبل أشهر عدة من الهجوم".

تَمثّل رفض تشيني للمعلومات الاستخباراتية التي تناقض سياسته بتأكيده على أن هذا التقرير "مؤكَّد تمامًا": في الواقع، وقبل يوم من مقابلة تشيني في التقِ الصحافة، تلقّت غرفة المؤتمرات ومركز إدارة الاستخبارات في البيت الأبيض هذه المعلومات من السي آي أيه: "لم يسافر محمد عطا خاطف الطائرة في 11 أيلول/سبتمبر إلى جمهورية التشيك في 31 أيار/مايو 2000". ولكنّ تشيني رفض الإقلاع عن الرواية.

وقد أدى هذا الرفض إلى سجال أثناء إعداد وزير الخارجية، كولن باول، كلمتَه لمجلس الأمن الدولي. وحثّ فريق تشيني باول تكرارًا على تضمين كلمته زيارة عطا لبراغ. غير أن باول، بخلاف الآخرين، أراد إخراج الإضافة من كلمته. وأخيرًا، رمى باول الورقة على الطاولة وقال: "لن أقول ذلك".

ابن الشيخ الليبي

في العام 2001، أُلقِي القبض في باكستان على عميل سِرّي في القاعدة، منخفض الرتبة، يدعى ابن الشيخ الليبي، وأُرسِل إلى منشأة الاعتقال الأميركية في قندهار. وباستعمال مزيجٍ من التعذيب والتهديدات، استُخلِصت من الليبي معلومات عن تولّي العراق مهمة التدريب على أسلحة كيميائية وبيولوجية. وأشارت وكالة الاستخبارات الدفاعية إلى عدم تضمُّن هذه "المعلومات" أي تفاصيل محدَّدة، معتبرةً أنه من المحتمَل أن يكون هذا الشخص قد تعمّد تضليل المستجوِبين".

لكنّ المعلومات كانت ملائمة لأهداف البيت الأبيض. فأثناء اقتراع الكونغرس على قرار الحرب على العراق، أعلن بوش: "عَلِمنا أن العراق قد درّب عناصر من القاعدة على صنع قنبلة وسموم وغازات فتاكة". ورغم أن كولن باول رفض رواية عطا، إلا أنه قَبِل هذه

الرواية؛ متحدثًا عن "خبر مشؤوم بالجمع بين العراق وشبكة القاعدة"، كما روى "قصة عميل سِرّي كبير كشف مسألة قيام العراق بتدريب القاعدة على أسلحة كيميائية وبيولوجية".

ووفقًا لراي ماكغوفرن، بفضل ادعاءات ابن الليبي، أصبح "فتى المُلصَق الإعلاني لنجاح نظام تشيني/بوش التعذيبي، أي أنه لم يتراجع عن أقواله ويشرح لمستجوِبيه ما يدور في خلده إلا ليوقف التعذيب". وبالنسبة إلى إدارة بوش، لم يكن هذا التراجع مهمًّا لأنه لم يحدث إلا أثناء اجتياح العراق.

طالما ناقش تشيني مسألة التعذيب؛ كالإيهام بالغرق. لكنّ معظم الخبراء يقبلون وجهة نظر الجنرال جون كيمونز، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الذي قال: "لا معلومات استخباراتية جيدة تتأتى من ممارسات مُؤذية". ومن جهة ثانية، اعتبر ماكغوفرن أنك "إذا كنت تسعى وراء معلومات استخباراتية غير موثوقة، فالتعذيب يعمل كالسِّحر"، أي أن التعذيب "يحثّ المستجوَبين على تلفيق إجابات يعتقدون أن المعذِّبين يريدون سماعها".

في الواقع، هناك دليل هامّ على أن السبب الأساسي لممارسة التعذيب بعد 9/11 هو الحصول على اعترافات مغلوطة. فعلى سبيل المثال، قال لورنس ويلكرسون، رئيس الأركان في عهد كولن باول، إن "الأولوية الرئيسة للاستخبارات في إدارة بوش – تشيني لم تكن استباق هجوم إرهابي آخر على الولايات المتحدة، بل اكتشاف دليل قاطع يربط العراق بالقاعدة".

وأشار الرائد بول بورني، وهو طبيب نفساني في الجيش الأميركي أُرسل إلى غوانتانامو عام 2002، إلى استخدام التعذيب في تلك المنشأة للحصول على التصريحات المرغوب فيها:

> في معظم الأوقات، كنا نركز على محاولة إنشاء رابط بين القاعدة والعراق، ولم ننجح في ذلك. وكلما عجز المحقِّقون المُحبَطون عن إنشاء

ذلك الرابط، ازداد الضغط أكثر فأكثر للّجوء إلى إجراءات يمكنها أن تؤدي إلى نتائج فورية.

طاهر جليل حبوش

في أوائل عام 2003، وقبل بدء الحرب، كان طاهر جليل حبوش، رئيس الاستخبارات العراقية، يُجري لقاءات أسبوعية سِرّية في الأردن مع مسؤول في الاستخبارات البريطانية. وقد أخبر حبوش هذا المسؤول بأن العراق لا يملك برامج أسلحة دمار شامل أو مخزونات احتياطية. وقال روب ريشر، رئيس قسم الشرق الأدنى في السي آي أيه، إن البيت الأبيض أراد الذهاب إلى الحرب، ولذلك تجاهل ببساطة تقرير حبوش، وأعطاه 55 مليون دولار لملازمة الهدوء، كما أعاد توطينه في الأردن. وبعد ذلك، كتب الصحافي رون سوسكيند، الحائز على جائزة بوليتزر، في حالة العالم:

> لفّق البيت الأبيض رسالة زائفة من حبوش إلى صدام، يعود تاريخها إلى الأول من تموز/ يوليو 2001، وقد جاء فيها أن رئيس العصابة التي قامت بهجمات9/11 محمد عطا تدرّب في العراق للقيام بمهمته؛ وقد فعل البيت الأبيض ذلك بهدف إظهار رابط بين صدام والقاعدة... كانت رسالة بخط اليد، تحمل اسم حبوش، صاغتها السي آي أيه، وحملها باليد عميل في السي آي أيه إلى بغداد للنشر.

ظهرت هذه الرسالة الزائفة في وقت متأخر جدًّا للمساعدة في الترويج لحملة الذهاب إلى الحرب، لكن نشرها يوم اعتقال صدام في كانون الأول/ديسمبر 2003، ساهم في تبرير الحرب. فعلى شاشة الأن بي سي مثلاً، وصف الصحافي كون كوغلين الرسالة بأنها "دليل ملموس على عمل القاعدة مع صدام".

فساد السي آي أيه

أيُّ نقاش حول كيفية تمكّن تشيني ورامسفيلد من الترويج لحربهما ضد العراق يكون ناقصًا من دون معالجة كيفية قيام تشيني بإفساد تخمينات السي آي أيه بإذعانٍ من مدير السي آي أيه جورج تينيت. فهذا الفساد عامل كبير في العرض غير الدقيق الذي تقدّم به باول.

أراد باول تقديم عرض جدير بالثقة لا يقوّض سمعته بقول الصدق. وبعد أن أُقنِع بإلقاء كلمة في مجلس الأمن الدولي، رفض كتابة كلمته تلك على أساس ملف أعدّه لبي وأعضاء آخرون من فريق تشيني. ومفترضًا أن السي آي أيه قد أجرى ذلك التحليل بطريقة مِهنية وخالية من تشويهات الغايات السياسية (كما كان الحال قبل 9/11)، قصد باول السي آي أيه للحصول على معلومات يعوَّل عليها. ولكنه وجد نفسه كما قال جيمس بامفورد يُلقي كلمة في الأمم المتحدة "مكوَّنة بالكامل تقريبًا، من تُهَمٍ مغلوطة". وتمثّلت المشكلة الأساسية في عدم إدراك باول كيفية قيام تشيني بإفساد تحاليل السي آي أيه المتعلقة بالعراق.

وعملاً بمخطَّطه لتبرير الحرب على أساس أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، شرع تشيني بزيارة مقارّ قيادة السي آي أيه للتحدث إلى محلِّلين. ونقلت واشنطن بوست أن "بعضهم قد شعروا بوطأة الضغط في سعيهم لجعل تخميناتهم ملائمة لأهداف سياسة إدارة بوش". حتى إن بعض أوصاف الضغط الممارَس كانت أكثر قسوة. وقد قال أحد مسؤولي السي آي أيه:

> كان هناك مقدار كبير من الضغط للعثور على سبب للذهاب إلى حرب مع العراق. ولم يكن الضغط بارعًا فحسب، بل وقِحًا أيضًا. وفي إحدى المراحل من كانون الثاني/يناير 2003، دعا الرئيسُ الموظفين إلى اجتماع، ووجّه لهم الأوامر قائلاً: "تعرفون أن بوش إذا أراد الذهاب إلى الحرب، فمن واجبكم إعطاؤه سببًا للقيام

بذلك".

وفي تقرير بعنوان "الدستور في أزمة"، كتب عضو الكونغرس جون كونيرز:

> **وصف محلل سابق في السي آي أيه الضغط المكثَّف الذي تمت ممارسته على الوكالة من قِبَل إدارة بوش بهذه العبارات: "هُزِم محللو السي آي أيه أثناء دفاعهم عن تخميناتهم، ووجّهوا اللوم لجورج تينيت"– مدير السي آي أيه –"لعدم حمايته إياهم... من ديك تشيني الذي زار برفقة صديقه آي لويس لبي مقارّ قيادة السي آي أيه مرات عِدة؛ لنقل التوجيهات المحدَّدة إلى محلّلي السي آي أيه، فضلاً عن الاستنتاجات التي يُفترض بهم الخروج بها".**

كان المحللون مُحِقين في لوم تينيت، وقد كتب جيمس بامفورد:

> **في العادة، يحمي مدير السي آي أيه مرؤوسيه من ذلك النوع من الضغط. ولكن... قرّر تينيت عدم التدخل مباشَرةً كلما أخبره موظَّفوه عن شعورهم بالضغط أثناء وضعهم بحوثًا تحليلية عن العراق... وأخيرًا، غَفل تينيت عن دوره الحقيقي، وبدلاً من أن يكون عيونَ البلد وآذانه اللاسياسية حول العالم... أصبح ببساطة قائد فريق مشجعي الرئيس.**

في الواقع، احتفظ تشيني وبوش بتينيت من إدارة كلينتون بسبب "تَأَقلُمه مع أي محيط كالحرباء"؛ وفقًا لما قالته عنه سيدني بلومنثال. هذا هو حال السي آي أيه الفاسدة التي قصدها باول للحصول على معلومات مخابراتية يعوَّل عليها في الكلمة التي سيُلقيها في الأمم المتحدة.

نجاح حملة بوش – تشيني الدعائية

نجحت حملة بوش – تشيني الدعائية إلى حد كبير. فقبل فترة قصيرة من إطلاق الحرب على العراق، كانت فكرة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل مقبولة من قِبَل 70 في المئة من الشعب الأميركي، فيما اعتقدت نسبة مماثلة أن للعراق صلة بالقاعدة، لا بل أن صدام حسين قد لعب أيضًا دورًا مباشَرًا في هجمات 9/11. وبالفعل، أظهر استطلاع للرأي حصل عام 2006 أن نحو 90 في المئة من الجنود الأميركيين في العراق أعربوا عن اعتقادهم أن الحرب "ثأر بسبب دور صدام في هجمات 9/11".

ونتيجة لذلك، أشار ستيفن هالبر وجوناثان كلارك إلى أن إدارة بوش – تشيني "تمكّنت من تحويل البيئة المحيطة بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 إلى منصة أخلاقية واسعة النطاق أُطلِقت منها ضربة استباقية".

كان بالإمكان توقّع نجاح هذه الحملة الدعائية، وذلك بالاستناد إلى تعليق هرمن غورينغ؛ وهو أحد المسؤولين النازيين الكبار: "قادة البلد هم الذين يحدّدون السياسة. وجَرُّهم الناس وراءهم أمر بسيط على الدوام. فكل ما يتعيّن عليهم القيام به هو إخبارهم بأنهم يتعرضون لهجوم".

وفقًا لذلك، حالما أدّت الحملة الدعائية ضد أسامة بن لادن والقاعدة وطالبان إلى قبولٍ شبه إجماعي للحرب في أفغانستان، تمكّنت الحملة الدعائية الموجَّهة ضد صدام حسين من تحويل هذا الخوف والقلق والرغبة في الانتقام إلى شعور واسع الانتشار بأن الحرب لإزاحة صدام مبرَّرة.

لكن هذه الحملة الدعائية كانت قائمة بالكامل على أكاذيب. وفي الصفحة الأخيرة من كتابه ذريعة للحرب، كتب بامفورد:

> حملة إدارة بوش الدعائية الضخمة القائمة
> على معلومات زائفة، والمحرَّضة من قِبَل صحافة

كسولة وجبانة، نجحت بشكل مثير للدهشة. وفي النهاية، إن سلطة الأكاذيب لا المنطق هي التي شكّلت العامل الحاسم.

وبالرغم من مواصلة الجمهوريين ووسائل الإعلام الادعاء بأن إدارة بوش قد تعرّضت للتضليل بسبب معلومات استخباراتية زائفة، قال بول كروغمان في مقالٍ نُشِر في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية بعنوان "أخطاء وأكاذيب"، إن اجتياح العراق "أسوأ من خطأ، إنه جريمة".

عواقب كارثية

على غرار حرب أفغانستان، كانت حرب العراق كارثية بالنسبة إلى الولايات المتحدة والبلد الذي هاجمته.

عواقب على الولايات المتحدة الأميركية

بالرغم من كون العواقب السلبية لحرب العراق أكثر خطورة على هذا البلد، إلا أنّ هذه الحرب ألحقت ضررًا كبيرًا بالولايات المتحدة.

وفيات وإصابات: تسبّبت الحرب بوفاة نحو 4,500 أميركي، فيما أُصيب مئات الآلاف إصابات خطِرة؛ ومن ضمنها 320,000 إصابة بالدماغ. وبالإضافة إلى ذلك، عانى 35 في المئة من المحاربين العائدين من اضطرابِ ما بعد الصدمة.

تكلفة اقتصادية: بالرغم من توقع إدارة بوش أن الحرب ستكلّف ما مجموعه 50 إلى 60 بليون دولار، بلغت تكلفة الحرب 4 تريليونات حتى العام 2014، وقد ترتفع إلى أكثر من 6 تريليونات في العقود التالية؛ مع احتساب الفائدة على الديون الوطنية.

تكاليف الفرصة المناسبة: إن تكريس هذه البلايين للحرب عنى عدم إمكانية استخدام هذا المال في عدة مسائل مهمّة، كمعالجة أمراض السرطان، وإعادة بناء البنية التحتية، ولا سيما مواجهة تغيّر المناخ (راجع الفصل 10).

كتب خوان كول: :

عشية اجتياح العراق واحتلاله، اعتُبرت الولايات المتحدة على نطاق واسع مشاغبةً دولية... وقد ألحق الاجتياح الأميركي للعراق واحتلاله الضررَ بالولايات المتحدة من خلال إثارته الشك بكفاءتها الأساسية كقائدة عالمية. كل ما قامت به الولايات المتحدة في العراق تقريبًا كان كارثة... لقد بدت مخادعة وخرقاء؛ إذ دخلت الحرب من دون خطط، والخطط التي وضعتها إدارة بوش على عجَل كانت في الغالب تفتقر إلى التمحيص وآيلة إلى الإخفاق.

: بالإضافة إلى تأثيرات 9/11، أسهمت حر العراق كثيرًا في رفع مستوى الخوف من الإسلام (يُناقَش في الفصل التالي).

العواقب على العراق

نجمت عن حرب العراق عواقب سلبية على الولايات المتحدة، ولكنها كانت كارثية بالنسبة إلى العراق بطرائق شتّى:

مقتل عراقيين: ربما يكون عدد العراقيين الذين قُتِلوا في الحرب – من دون إعلان الحكومة ووسائل الإعلام عن أرقام قريبة من الحقيقة – الأمرَ الأكثر إثارة لدهشة الأميركيين بصورة عامة. ولم يتم إطلاع الناس على أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد أطلقتا في الشهر الأول من الحرب 29,000 قذيفة وصاروخ قتلت عشرات آلاف المدنيين.

بالنسبة إلى الحرب ككل، اعتمدت وسائل الإعلام "إحصاء الجثث في العراق" الذي قدّر أن الحرب قد تسبّبت بوفاة 110,000 عراقي. لكنّ هذا الرقم تمّ التوصل إليه ببساطة، عبر جمع التقارير الإعلامية حول القتلى المدنيين. وفي العام 2006، نشرت لانست دراسة عِلمية جمعت

وفيات العنف مع الوفيات الناجمة عن الحرمان. وهذه الدراسة التي وافق عليها معظم علماء الأوبئة، قدّرت وفاة 655,000 عراقي عام 2006. وفي العام 2008، قالت دراسة بريطانية إن الرقم قد ارتفع إلى أكثر من مليون. أما في العام 2015، فقدّر جدعون بوليا الذي استخدم أرقام "الأمم المتحدة وسياسة الحرب المشروعة الأميركية"، وفاة 2,3 مليون عراقي بسبب الحرب.

قتل وإبادة جماعية: وفقًا لنيكولاس جاي أس ديفيس (الذي ألّف دماء على أيدينا: الاجتياح الأميركي وتدمير العراق):

> جنّدت الولايات المتحدة، ودرّبت، ونشرت 27 لواء على الأقل من كوماندوس الشرطة الخاصة العراقية التي اعتقلت عشرات آلاف الرجال والفتيان، وعذّبتهم، وقتلتهم في بغداد وأماكن أخرى عامَي 2005 و2006. وفي ذُروة هذه الحملة، كانت تُحمَل إلى مشرحة بغداد 3,000 جثة شهريًّا. وقالت مجموعة عراقية تابعة لحقوق الإنسان إن 92 في المئة من الجثث أُبلِغ عن اختطاف أصحابها من قِبَل قوات مدعومة أميركيًّا. كان ضباط الفرق الخاصة الأميركية في "الفريق الخاص بالشرطة الانتقالية" يعملون مع كل وحدة عراقية، فيما يتولى مركز قيادة يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، ويعمل فيه موظفون أميركيون وعراقيون، مهمةَ إدارة شؤون القيادة والتوجيه الأميركيين لهذه القوات عبر نشر الرعب... في عامي 2006 و2007، عملت القوات الأميركية جَنبًا إلى جَنب مع كوماندوس الشرطة الخاصة (باتت تُعرَف آنذاك بالشرطة الوطنية؛ إثر الكشف عن أحد مراكز التعذيب التابعة لها)... وذلك بهدف إتمام التطهير الإتني في بغداد. تعمّد الاحتلال الأميركي استهداف أقليّة السنّة العرب في

العراق، قاتلاً نحو 10 في المئة منهم، ومُخرِجًا نحو نصفهم من منازلهم. وينطبق هذا الأمر بوضوح مع تعريف الإبادة الجماعية في المعاهدات الدولية.

أزمة صحية: قالت الطبيبة مارغريت تشان من منظمة الصحة العالمية في العام 2015 إن "الوضع في العراق سيّئ، سيّئ جدًا، ويزداد سوءًا بسرعة". ووفقًا لمستشار الصحة العالمية، سيزار شلالا، الذي اقتبس ذلك التصريح:

> **2,9 مليون شخص فرّوا من منازلهم، و6,9 ملايين عراقي بحاجة إلى خدمات صحية أساسية فورية، و7,1 ملايين بحاجة إلى سهولة أكبر في الحصول على ماء ومساعدة في الصحة العامة. تدهورت المنشآت الطبية بشكل كبير بعد اجتياح العام 2003، علمًا أنها كانت في الثمانينيات من بين أفضل المنشآت في الشرق الأوسط. ونتيجة انهيار البنية التحتية الصحية، ازدادت الإصابة بالكوليرا والزُحار وحمّى التيفوئيد. وازداد أيضًا سوء التغذية والأمراض بين الأطفال... من الصعب جدًا العثور على أطباء عراقيين مستعدّين للعمل في بعض المناطق بسبب خوفهم على أمنهم... تأثّرت صحة الناس بشكل خطِر بسبب استخدام الفوسفور الأبيض واليورانيوم المستنفَد من قِبَل القوات الأميركية والبريطانية... نواجه ما يَرقى إلى مستوى تدمير بلد بشكل كامل تقريبًا بسبب اجتياح غير حكيم.**

التعذيب: كان التعذيب أكثر انتشارًا مما أوحت به التقارير الإعلامية حول أبو غريب. وقد وثّق تقرير مسرَّب من لجنة الصليب الأحمر الدولي عام 2004 التعذيبَ بأنواع مختلفة: إعدامات وهمية،

إيهام بالغرق، خنق، صدمات كهربائية، ضرب، حرق، جرح بالسكاكين، أنواع شنق قاتلة، استخدام مؤذٍ للأصفاد المرنة، حرارة وبرد شديدان، التضوّر جوعًا والعطش، الحرمان من النوم، حرمان حِسّي، اغتصاب ولُواط، إذلال جنسي، تهديدات ضد أفراد العائلة، الامتناع عن توفير العلاج الطبي.

جرى هذا التعذيب بحصانة فعلية: إذ كانت العقوبة الأكثر صرامة هي الحكم بالسجن لمدة خمسة أشهر. وبالرغم من إجازةِ أعلى مستويات التعذيب، لم توجَّه أي تُهمٍ جنائية ضد أي ضابط برتبةٍ أعلى من رائد.

تدمير الإرث الثقافي: في العام 2015، قال منتدى السياسة العالمي:

> **تجاهلت الولايات المتحدة وحلفاؤها تحذيرات منظمات وعلماء بضرورة حماية الإرث الثقافي للعراق؛ بما في ذلك المتاحف، والمكتبات، والمواقع الأثرية، ومستودعات قيّمة أخرى. وقد أُحرِقت المكتبة الوطنية، ونهب الناهبون المتحف الوطني، وألحقوا ضررًا بالنتاج الإنساني والمباني التاريخية، أو دمّروها... كما دمّرت قوات التحالف مناطق مدينية تاريخية عدة، أو ألحقت بها أضرارًا بالغة، في حين خرّب السارقون آلاف المواقع الأثرية غير المحمية التي لا تُضاهى.**

تمرّد وحرب أهلية: بالإضافة إلى الهجوم الأساسي على العراق، تسبّب القرار المغفَّل الذي اتخذته إدارة بوش – تشيني بعد ثلاثة أسابيع من ذلك الهجوم، بالكثير من العواقب المذكورة أعلاه. كما وصف دكستر فيلكينز من نيويورك تايمز:

> **في العام 2003، اجتاحت القوات الأميركية**

> المسلحة العراق بأوامر من الرئيس بوش، وبعد تسعةَ عشَرَ يومًا أطاحت بحكم صدام. وبعد أيام قليلة، أمر الرئيس بوش بحلّ الجيش العراقي... بين عشية وضحاها، أُذِلّ مئتان وخمسون ألف رجل عراقي على الأقل – وهم مسلَّحون وغاضبون ومتمتعون بتدريب عسكري – وباتوا بلا عمل. ربما يكون هذا القرار هو الأكثر كارثية للمغامرة الأميركية في العراق. فبجَرّة قلم، ساعدت الإدارة في نشوء التمرّد العراقي... رفع الكثير من أولئك الجنود العراقيين العاطلين عن العمل السلاح ضد الولايات المتحدة.

تمثّل قرار كارثي آخر لإدارة بوش – تشيني باختيارها نوري المالكي رئيسًا لوزراء العراق عام 2006. فقد كان شيعيًّا مواليًا، وجعل من الصعب على السّنّة العودة إلى العمل، وخصّهم بكهرباء أقل، وحوَّل بغداد إلى مدينة ذات أكثرية شيعية. وقد أدّى أسلوبه الطائفي إلى نزاع عنيف؛ حيث شكّل السنّة والشيعة فريقين خاضا حربًا أهلية. وأدّى هذا النزاع إلى نشوء مجموعات ثورية متنوعة؛ بما فيها القاعدة في العراق.

ختام

لم تكن حرب العراق قائمة على معلومات استخباراتية مغلوطة، بل على أكاذيب. هذا ما أعلنته عناوين الكثير من الكتب والمقالات مثل: "كِذبة تِلوَ الكذبة: جدول زمني لكيفية دخولنا العراق"، "9/11 والعراق: كذبة الحرب الكبرى"، الأكاذيب الخمس الكبرى التي أطلقها بوش حول العراق.

عندما يسود الاقتناع بأن إدارة بوش – تشيني كذبت علينا لدخول الحرب، قد يطرح المرء السؤال الذي طرحه جوزف ويلسون. ففي العام 2003، أشار ويلسون إلى كَذِب الإدارة في شأن مسألة جوهرية إلى حدّ كبير؛ ألا وهي الذهاب إلى الحرب، وسأل: "ما الذي يكذبون

في شأنه أيضًا؟".

بأي حال، أدّت الكذبة حول العراق إلى تدمير ذلك البلد فعلاً. وعلاوةً على ذلك، أدت أيضًا – وبالتزامن مع الحرب في أفغانستان – إلى فوضى في الشرق الأوسط؛ لأن القاعدة في العراق تحوّلت إلى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وهو ما سيناقَش في الفصل 6.

5- الخوف من الإسلام

في كتاب يعود للعام 2010 بعنوان الخوف من الإسلام: جَعلُ المسلمين العدوّ، اعتبر بيتر غوتسشوك وغابرييل غرينبرغ أن عبارة "الخوف من الإسلام" تلفت الانتباه إلى تمييز غير مبرَّر، كما لفتت مفردات وتعابير مثل "عِرقية"، و"تعصُّب لأبناء الجنس"، و"معاداة الساميّة" الانتباه إلى أشكال أخرى من التمييز غير المبرَّر. وفي كتابه المنشور الخوف من الإسلام/نزعة إلى الإسلام، كتب أندرو شريوك:

> أكثر ما يحتمل النقاش والجدل حول الخوف من الإسلام هو إلصاق الصبغة التمييزية والعالمية به؛ والتي تجعل منه ومن كل المسلمين أعداء حقيقيين ومحتمَلين بطريقة تبدو تضليلية في أفضل الأحوال، ومَقيتة في أسوأها، إذا طُبّقت بالطريقة نفسها على اليهود والمسيحيين.

وقد شرح ستيفن شيهي في كتابه الخوف من الإسلام، أن الحديث عن الخوف من الإسلام بصبغته العالمية يعني إلقاء اللوم على كل المسلمين بسبب تصاريح عدد قليل منهم.

جذور الخوف من الإسلام اليوم

"الخوف من الإسلام" عبارة جديدة إلى حدّ ما نشأت في بريطانيا في التسعينيات ردًّا على مَيلٍ مُعادٍ للمسلمين نما نتيجة تطورات مختلفة؛ بما فيها قضية رشدي وحرب الخليج الأولى. وأوّل منشور رئيس حول المسألة والذي كان بعنوان الخوف من الإسلام: تحدٍّ لنا كلنا ظهر عام 1997، وهو يحدّد الخوف من الإسلام بأنه "عداء للإسلام لا أساس له"، وهناك "عواقب عملية لهذا العداء كإبعاد المسلمين عن الشؤون السياسية والاجتماعية السائدة".

نشأ الاستخدام واسع النطاق لهذا التعبير في الولايات المتحدة

في وقت لاحق، وبعد 9/11 بصفة رئيسة. ولكن هذه الظاهرة ترجع إلى زمن أقدم بكثير.

جذور تعود إلى العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث

تعود هذه الظاهرة إلى الحرب الصليبية الأولى. على الأقل، إلى العام 1095؛ عندما صوّر البابا أوربانوس الثاني المسلمين "بعدوّ المسيحية والعالم المسيحي: عدوّهم المعياري، الرئيس، الجوهري، العالمي". وقد شرح توماس ماتسناك في زمن النزاع الداخلي والعنف، "بإمكان المسيحيين التوحّد بسلام. في الواقع،

> أصبح الفارق المؤدّي إلى خصومة بينهم كمسيحيين وبينهم وبين المسلمين، في هذه النقطة الفاصلة، عنصرًا مكوِّنًا للهوية الجماعية للمسيحيين اللاتين... وقد كان الرفض الجوهري لمسيحيي الغرب لوجود المسلمين كمسلمين هو الميزةَ المحدِّدة للنظام العالمي الجديد.

بعد أربعة قرون، نشأ شكل جديد من الخوف من الإسلام ردًّا على سقوط القسطنطينية بيد الأتراك عام 1453. وفي العام 1458، أعاد القائد الجديد لمسيحيّي الغرب، البابا بيوس الثاني، إحياء صورة المسلم العدوّ لتشجيع الوحدة الأوروبية.

> عندما أصبحت أوروبا النقطة المرجعية للحسّ بالذات الموجَّهة ضد الأتراك، أصبح المسلم عدوَّ أوروبا. وصرخة لمّ الشمل التي حوّلت العالم المسيحي إلى أوروبا، والمسيحيين اللاتين إلى أوروبيين كانت "حرِّروا أوروبا لتطردوا الأتراك إلى خارج أوروبا".

وفي القرون التالية، وُضِعت خطط عديدة للترويج للسلام والوحدة بين الأمم المسيحية؛ وذلك من خلال توحيد القوى ضد المسلمين. وإحدى الخطط الأولى في القرن السابعَ عشر كانت

"المخطّط الكبير" لدوق سالي الذي يهدف إلى "تحويل الحروب المتواصلة بين الأمراء الكثر إلى حرب دائمة ضد المُلحدين"؛ كان بالإمكان تسميتها "الحرب الصليبية الدائمة".

حتى إن مفكّرين بارزين في حركة التنوير تشاطروا هذا المزاج. ومنهم على سبيل المثال ليبنيتز الذي اعتبر الحرب داخل أوروبا مُعيبة، واقترح نظامًا جرمانيًّا جديدًا ينخرط في حرب دائمة لا تتوقف ضد الأتراك

بالرغم من استمرار الصورة السلبية للإسلام، حدثت تغيّرات كبيرة بعد الحروب الصليبية؛ فقد استُبدِل مفهوم أوروبا المسيحية بتركيز جديد على القومية، وبرغبة الأمم في استعمار أراضٍ أجنبية. وقد شجّعت هذه الرغبة على نشوء حقل دراسة جديد؛ "الاستشراق"، والذي يمكن من خلاله اكتشاف أسرار الشرق. واعتبر بعض العلماء المستشرقين أنفسهم عملاء التوسع، في حين أظهر آخرون تبحُّرًا غير مكترِث. لكنّ ديبا كومار قالت في كتابها الخوف من الإسلام وسياسات التوسع: "عن قصدٍ أم عن غير قصد، وفّر المستشرقون قَوامَ عملٍ ساعد مشروع الاستعمار".

بأي حال، واصل العلماء المستشرقون وضع صور سلبية عن الإسلام (بالإضافة إلى أديان مشرقية أخرى). وفي القرن التاسع عَشَر بصفة خاصة، شرعوا في التركيز على الفوارق بين الغرب والشرق. فبسبب جذوره العائدة إلى اليونان القديمة، اتّسم الغرب بميزات فريدة، ومنها "الحرية، القانون، العقلانية، العلوم، التقدم، الفضول الثقافي، روح الابتكار، المغامرة، العمل".

بخلاف ذلك، كانت كل حضارات الشرق أدنى مستوى، وامتاز عالم الإسلام – بصفة خاصة – بكونه في مرحلة ما قبل الحداثة.

وقد كانت إحدى نتائج هذا التباين ظهور موقف أبويّ؛ كما جاء في قصيدة روديارد كيبلينغ عام 1899، "عبء الرجل الأبيض". حيث وصف شعوب المشرق بأنها "نصف شريرة، ونصف بريئة"، وصوّرها

بأنها محتاجة إلى الحماية والتوجيه. ونشأت مهمة تمدين الشرق.

وفي العام 1980، ذكر إدوار سعيد – وهو ناقد الاستشراق الكبير – مَيل الكتابات الأميركية حول العالم المسلم إلى تقديم "سلسلة من الرسوم الكاريكاتورية الفظّة عن العالم الإسلامي؛ بطريقة تجعل ذلك العالم عُرضة لاعتداء عسكري". وهي صورة تعني ضِمنًا "شعور الغرب بمسؤوليته للتدخل في هذه المجتمعات الراكدة، وإحداث تغيير".

الخوف الأميركي من الإسلام في القرن العشرين

طالما شعرت المسيحية، ومن ثم أوروبا، بالحاجة إلى عدوّ. وينطبق الأمر نفسه على أميركا. وقد لُبِّيت هذه الحاجة في الأساس بخوض معركة انتزاع القارّة من الأميركيين الأصليين والأوروبيين، ولا سيما إسبانيا. وفي القرن العشرين، أصبحت الفاشيّة، ومن ثم الشيوعية، العدوَّين الجديدَين. وقد وصف العلماء المختصون بالخوف من الإسلام كيفية حلول الإسلام محل الشيوعية وتحوّله إلى العدوّ الأكبر. وفي "أكاذيب الخوف من الإسلام"، كتب جون فيفر:

> في لاهوت الحرب الباردة، حلّ الاتحاد السوفياتي مكان العالم الإسلامي باعتباره المُلحِد غير الجدير بالثقة. ومن جهة ثانية، وبشكل غير متعمَّد، تحوّلت الخرافات الصليبية القديمة عن الإسلام إلى افتراضات مهيمنة عن العدوّ الشيوعي.

وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة باختفاء الاتحاد السوفياتي عام 1990، تابع فيفر، لم تختفِ طريقة التفكير في تلك الحِقبة. "فقد عادت الخرافات السائدة ببساطة لتطال العالم الإسلامي". وكتبت شيهي:

> بسقوط الاتحاد السوفياتي ونشوء الولايات المتحدة كمهيمن عالمي من دون منازع، اندمجت الأشكال القائمة من الاستشراق والخوف من

الإسلام لتشكّل أنواعًا جديدة من الخوف السياسي من الإسلام...

قاد برنار لويس الذي جاء من إنكلترا إلى برينستون عام 1974 حملة التحول من الاستشراق إلى الخوف من الإسلام في أميركا. وبتطوّر حركة المحافظين الجدد، وضمّها إلى صفوفها محاربين متشدِّدين، وصهاينة أميركيين، وأعضاء من اليمين الإنجيلي، أصبح لويس أكاديميًّا من هذه المجموعة.

زوّدهم بحجة أخلاقية أعادت تجسيد المهمة التمدينية للاستعمار الأوروبي لتغدو أمرًا ضروريًّا يُبرّر التدخل العسكري والسياسي والاقتصادي المتزايد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبسبب لويس، إلى حد كبير، كما قالت شيهي: "نشأ الخوف من الإسلام كعامل إيديولوجي مهيمن وجّه السياسة الخارجية الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة".

في مقاله عام 1990، "جذور الغضب المسلم"، حذّر لويس من "صراع حضارات" وشيك روّج له صموئيل هانتنغتون في مقال وكتاب يحملان ذلك العنوان. وقد صوّر كلاهما الحضارة الإسلامية بأنها تهديد خطِر للغرب، ومهّد لويس وهانتنغتون الدرب للتعريف بالإسلام كعدوّ ما بعد الحرب الباردة.

وِفق لويس، إنّ غضب المسلمين ناجم عمّا تختزنه الثقافة العربية من "انزعاج شديد من تفوّق الغرب غير المسلم، والحسد من ذلك التفوّق". وبالنتيجة، ظهر "تيار متصاعد من التمرد ضد هذا السمُوّ الغربي، ورغبة في إعادة التأكيد على قِيَم المسلمين، واستعادة عظمة الإسلام".

وكما أن الخوف العدائي من الإسلام متجذّر بصورة عامة في الرغبات الاستعمارية، فهو متجذِّر أيضًا، وإلى حد كبير، في إمبريالية المحافظين الجدد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد أَمِل

المحافظون الجدد، كما ناقش الفصل الثاني، في ظهور أول إمبراطورية عالمية حقيقية. ونظرًا لإدراكهم حاجتهم إلى الفوز بالرأي العام الأميركي، أكّدوا على أن هيمنة أميركا على العالم ستكون خيِّرة ولمصلحة كل الأمم. وفي العام 1998، نشر المحافظ الجديد روبرت كاغان "الإمبراطورية الخيِّرة"، وفي حزيران/يونيو 2001، كتب تشارلز كراوتهامر: "لسنا مُهيمنين فحسب، بل نحن ندير إمبراطورية حميدة بشكل استثنائي".

وفي حين قاد لويس في الأوساط الثقافية والسياسية عمليةَ الانتقال من الشيوعية إلى الإسلام كعدوٍّ أكبر، تطلّب الترويج لذلك في أوساط الرأي العام أحداثًا دراماتيكية في العالم؛ مثل قيام طلاب إيرانيين باحتجاز موظفين في السفارة الأميركية في إيران عام 1979 لمدة 444 يومًا، ووفاة مئات جنود المارينز في لبنان عام 1983، وإصدار آية الله الخُميني عام 1989 فتوى بهدر دم سلمان رشدي بسبب كتابه آيات شيطانية، وتفجير مركز التجارة العالمي عام 1993. لكن، كان من الضروري حدوث أمر أكثر دراماتيكية يحمل الرأي العام الأميركي على تأييد ذريعة المحافظين الجدد بالحاجة إلى تدخلات كبيرة في العالم الإسلامي.

9/11: أساس جديد للاستعمار

"هل من طريقة للترويج لهذه الإيديولوجيا"، سألت ديبا كومار،

> أفضل من إيجاد عدوّ أكبر؛ كمسلمين يرتكبون الشرور... والذين يُفترَض بأميركا العظيمة والخيِّرة شنّ حرب ضدَّهم؟ وفّرت هجمات 11 أيلول/سبتمبر للمحافظين الجدد العدوَّ الذي يحتاجون إليه للترويج لرؤياهم.

في الواقع، كما ورد في الفصل الثاني، جاء في مشروع القرن الأميركي الجديد للمحافظين الجدد، وفي مستند العام 2000 إعادة بناء دفاعات أميركا، أنه بالإمكان تحقيق تلك الرؤية بسرعة أكبر لو كان

هناك "حادث كارثي ومحفِّز؛ على مثال بيرل هاربر جديد".

في الواقع، لقد اعتُبِرت هجمات 9/11 بيرل هاربر جديدًا. وكما ذُكِر في الفصل الثاني، كتب بوش في مذكَّراته ليلة الهجمات: "حلّ اليوم بيرل هاربر القرن الحادي والعشرين". علاوةً على ذلك، نشر المعلِّقون بسرعة أبحاثًا تدعم فكرة الردّ على هجمات 9/11 بوصفها بيرل هاربر جديدًا. فعلى سبيل المثال، بعد الخطاب الذي ألقاه بوش على مسامع الأمّة في 9/11 مباشَرةً، نشر هنري كيسنجر مقالاً على الإنترنت قال في

> يُفترَض تسليم الحكومة مهمة القيام بردٍّ منهجي يُؤمَل أن ينتهي كما انتهى الهجوم على بيرل هاربر؛ أي بتدمير النظام المسؤول عن ارتكابه.

وجاء رد فعل روبرت كاغان سريعًا أيضًا؛ وهو أحد المدراء المؤسِّسين لمشروع القرن الأميركي الجديد. ففي 12 أيلول/سبتمبر، وبدعوة 9/11 "التاريخ الذي سيعيش في سوء السمعة، يوم انتهاء حقبة بعد الحرب الباردة"، قال كاغان لقراء واشنطن بوست:

> يستطيع المرء أن يأمل تمكُّن أميركا من الردّ على هجوم أمس الوحشي على التراب الأميركي – هجوم أكثر فظاعة من بيرل هاربر – بالوضوح الأخلاقي نفسه وشجاعة أجدادنا... اذهبوا إلى الحرب لمواجهة أولئك الذين شنّوا هذه الحرب الفظيعة ضدنا.

وبالفعل، تطابق "بيرل هابر الجديد" مع المخطَّط باستخدام الخوف من الإسلام لتبرير تدخلٍ في الدول ذات الغالبية المسلمة. وكما قال غوتسشوك وغرينبرغ: "لا شيء قبل 9/11 بلور إلى هذا الحد المخاوف من المسلمين والإسلام". وبالإضافة إلى ذلك، أدّت هذه المخاوف إلى رغبات في الثأر. وقد ذكر مقال في تايم ماغازين في اليوم التالي لـهجمات 9/11: "كانت هناك حاجة إلى بيرل هاربر موحَّد

وموحِّد يُثير غضب الأميركيين؛ سخطًا ناريًّا لا يزول خلال أسبوع أو أسبوعَين". وبعد يوم، قالت آن كولتر:

> علينا اجتياح البلدان المسلمة وقتل قادتها، وتحويلها إلى المسيحية. لم نكن دقيقين في شأن تحديد مواقع هتلر وكبار قادته، ومعاقبتهم. لقد قصفنا المدن الألمانية ببساط من القنابل، وقتلنا مدنيين. تلك حرب، وهذه حرب.

بالتأكيد، تحقق توقّع مشروع القرن الأميركي الجديد القائل إن بيرل هاربر جديدًا سيوفّر رؤية مقبولة. وفي ما يلي تكرار لما قاله المسؤول الكبير في إدارة بوش – تشيني واقتبسه نيكولاس لومان في الفصل الثاني:

> لا يعود سبب اعتبار 11 أيلول/سبتمبر "لحظة تغييرية" إلى كشفه عن وجود تهديدٍ تَنَبَّه له المسؤولون في السابق، بقَدْرِ قيامه بتحويل المقاومة المعتادة للشعب الأميركي إلى تورط عسكري أميركي ما وراء البحار.

وفقًا لذلك، وبفضل 9/11، بات بالإمكان أخيرًا إطلاق "حرب على الإرهاب" لطالما ناقشها القادة الأميركيون والإسرائيليون؛ حرب ضد المسلمين والدول ذات الغالبية المسلمة. وبالرغم من إدمان لويس وآخرين على الإشارة إلى "التهديد الإسلامي" منذ الثمانينيات، علّقت ديبا كومار بالقول: "إلى أن حصلت هجمات 9/11، لم تصبح هذه اللغة المنمَّقة الوسيلةَ المهيمنة في الولايات المتحدة لتبرير إمبرياليتها".

9/11 والإرهاب الإسلامي

بهدف مهاجمة العراق ودول إسلامية أخرى، استندت الإيديولوجيا القائلة إن أميركا إمبراطورية خيِّرة إلى اعتبار الإسلام مُروِّجًا للإرهاب. وقالت كومار إنه بالرغم من التاريخ الطويل للذرائع التي تربط الإسلام بالإرهاب، "تمكّنت هذه الذرائع من دخول الوسط

الشعبي بطريقة ملحوظة بعد أحداث 9/11".

كان القبولُ واسعُ النطاق لهذه الحجج ضروريًّا؛ لأن الأميركيين ما كانوا ليَقبلوا بشنّ حروب لأسباب توسعيّة واضحة. وفي كتابه العائد للعام 1997، رقعة الشطرنج الكبيرة، قال زبيغنيو بريجنسكي:

> **السعي وراء النفوذ، ولا سيما التكاليف الاقتصادية والتضحية البشرية التي غالبًا ما تتطلبها ممارسة هذا النفوذ، لا تتلاءم بصورة عامة مع الغرائز الديمقراطية. فاعتماد الديمقراطية منافٍ للتعبئة الإمبريالية... دَعمَ الرأيُ العام تدخّلَ أميركا في الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير نتيجة تأثير صدمة الهجوم الياباني على بيرل هاربر. لكنّ السعي وراء النفوذ ليس هدفًا يثير المشاعر الشعبية إلا في حالتَي التهديد المباشَر أو تحدّي حسّ الرفاه الوطني لدى الشعب.**

وعلّقت كومار قائلة: "يوفّر التهديد الشامل للإرهاب الإسلامي غطاءً مفيدًا لطموحات أميركا التوسعية". كما قال أرونداتي روي إن "الحرب ضد الإرهاب في الواقع لا تتعلّق بالإرهاب، بل تتعلّق بالاندفاع الانتحاري لقوة عظمى في اتجاه التفوّق، والقبضة الخانقة، والهيمنة العالمية".

والفكرة واسعة الانتشار التي تم الترويج لها والمتمثلة بأن الإسلام دين إرهابي مُهدِّد ارتكزت على هجمات 9/11 في الأساس. ومنذ كتب غرينبرغ وغوتسشوك: "بات المسلمون مرادفين تقريبًا لكلمة [إرهاب] في أذهان الكثير من الأميركيين". لكنّ هذا الواقع لم ينجم ببساطة عن هجمات 9/11.

الخوف من الإسلام تروّج له إدارة بوش – تشيني

كانت هناك ادعاءات بأن إدارة بوش – تشيني لم تحاول الترويج

للخوف من الإسلام، ولكنها حاولت تفاديه. وقامت هذه الادعاءات على بعض التصريحات المقتبَسة أحيانًا، والقائلة إن الولايات المتحدة غير معادية للإسلام، بل للإرهابيين الذين يستخدمون الإسلام كذريعة ليمارسوا الإرهاب. وبعد أسبوع من 9/11، التقى بوش قادة مسلمين دينيين ومدنيين، وقال: "النساء اللواتي يغطّين رؤوسهنّ يجب عدم ترويعهنّ في أميركا. ليست أميركا التي أعرفها". وفي خطاب وجّهه للأمّة في الأسبوع التالي، قال بوش إن "أحدًا لا يُفترَض خصُّه من بين الآخرين بمعاملة جائرة أو كلمات غير لطيفة بسبب خلفيّته الإتنية أو ديانته".

كلمات مقابل سياسات فعلية

في العام 2015، حظيت تصريحات بوش التي أوحت بأنه لا يروّج للخوف من الإسلام، بثناء مُضيف الجزيرة مهدي حسن في مقالٍ نُشِر في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية في نيويورك تايمز بعنوان "لماذا أفتقد إلى جورج دبليو بوش". وبشكل مماثل، وأثناء نقاش رئاسي ديموقراطي، قالت هيلاري كلينتون إن الحديثَ الوِدّي "كان أحد الإسهامات الحقيقية – بالرغم من كل المشاكل الأخرى – التي قام بها جورج دبليو بوش بعد 9/11"؛ وذلك عندما قال أثناء زيارة مسجدٍ في واشنطن: "لسنا في حرب مع الإسلام".

لكنّ مسألة ترويج إدارة بوش – تشيني للخوف من الإسلام لا تعتمد على تصريحات قليلة لطيفة. فكما نعلم، يمكن أن يُطلَق الكلام جِذافًا. وتعتمد الإجابة عن هذا السؤال على سياسات الإدارة التي وُضِعت في الواقع موضع التنفيذ. وردًّا على تصريحات مهدي حسن وهيلاري كلينتون، كتب الصحافي لِن غرينوولد، قائلاً: "دَعونا لا نبيّض سجلّ جورج دبليو بوش الحقيقي الشائن حيال المسلمين في الولايات المتحدة". وبعد ذِكره بعض أعمال بوش خارج الولايات المتحدة، مثل غوانتانامو وأبو غريب وتدمير العراق، أشار غرينوولد إلى بعض أعماله على التراب الأميركي:

ارتكب مجموعة واسعة من الإساءات

> الراديكالية ضد المسلمين غداة 9/11. ففي الأسابيع التي تلت الهجوم، اعتقلت الأف بي آي أكثر من 1,000 مسلم وعربي من دون توجيه تُهَم إليهم. وفي معظم الأحيان، تمّت إساءة استخدام السلطات التي تسمح باعتقال "شهود مهمّين". ورُحِّل آلاف المهاجرين المسلمين من الولايات المتحدة في الأشهر التالية للهجوم. وطبّق بوش بسرعة وسِرّية مخطَّطًا غير قانوني للتنصّت المحلّي من دون الحصول على تفويض، يستهدف المسلمين إلى حد كبير... كما وجّهت وزارة العدل اتّهامًا أكبر لمبَرّة أميركية إسلامية في البلد (مؤسسة الأرض المقدسة)، وقاضتها، ومن ثم شوّهت للأبد سمعة أكبر منظمة إسلامية – أميركية للحقوق المدنية في البلد (CAIR) بنعتها رسميًّا "بالمتآمر المشارك غير المتهَم"؛ ما يعني أن لا قدرة لديها للاعتراض على الاتهام... إن السجل المحلّي الفعلي لبوش حيال المسلمين الأميركيين – مقابل لغته المنمَّقة الجميلة – شائن.

وتكرّر موقف غرينوولد في مقال لجون أوداي "القنابل أكثر إنباءً من الكلمات: جورج دبليو بوش والتلفيق الليبرالي مجدَّدًا". وفي مقطع تهكُّمي، كتب أوداي:

> برواج سياسة شيطنة المسلمين مرة أخرى في السياسات الانتخابية الأميركية، تنضمّ شخصيات ليبرالية إلى نداء العودة إلى الأيام القديمة؛ عندما كان الجمهوريون يرشحون أشخاصًا يخاطبون المجتمع المسلم البالغ تعداده أكثر من 1,5 بليون نسمة في أنحاء العالم بكلام معسول، وفي الوقت نفسه، يأمرون الطائرات الحربية بقصف عدد كبير منهم.

ذاكِرًا عددًا من السياسيين الليبراليين والمعلِّقين الذين أثنوا على عدوّهم الأكبر السابق بكلامه المعسول، أشار أوداي إلى أن سياسات بوش، التي يواصلها خلَفُهُ إلى حد كبير، "أبقت الأمّة في حالة حرب مع الشعوب المسلمة طوال 15 عامًا".

سياسة منبثقة من خوف شديد من الإسلام الأكاديمي

يمكن تقييم موقف إدارة بوش – تشيني إزاء الخوف من الإسلام من خلال النظر إلى طريقة التفكير الرئيسة التي استخدمتها الإدارة لتبرير سياساتها. عُرِف برنار لويس الذي نوقش مؤلَّفه العائد للقرن العشرين في الفصول السابقة، "بالوجه الأكاديمي لإدارة بوش". ودعا ستيفن شيهي لويس أيضًا "بالأيديولوجي شديد البراعة إزاء الخوف من الإسلام".

بعد 9/11 مباشَرةً، نظّم بول ولفويتز وديك تشيني وريتشارد بيرل اجتماعًا قياديًّا سِرّيًّا في البيت الأبيض حول "الحرب على الإرهاب". وقد ضمّت "هيئة الخبراء" في هذا الاجتماع ثلاثة أعضاء أكاديميين، ولويس العضو المركزي (مع فريد زكريا وفؤاد عجمي). صنّف الاجتماع اجتياحَ العراق وإزاحةَ صدام عن الحكم من بين الأولويات الأكثر أهمية.

ولفت شرح لويس حول "غضب المسلمين" انتباه تشيني؛ بسبب تضمّنه شرحًا لمظالم المسلمين لجهة كرههم الشديد وغير العقلاني للغرب؛ استنادًا إلى مَواطن ضعف في الدين والمجتمع الإسلاميَّين. بتعبير آخر، وبكلمات شيهي:

> أسباب "غضب" المسلمين من الولايات المتحدة لا تشمل القائمة الطويلة لإخفاقات السياسة الغربية في المنطقة، والدعم الأميركي اللامشروط لإسرائيل، ودعم واشنطن "المحدود" للأنظمة الاستبدادية وما ترتكبه من إساءات لحقوق الإنسان. ولا تكمن أصول هذا الغضب أيضًا في تاريخ مخططات الغرب حيال نفط

المنطقة،

بل "تنشأ أصول غضب المسلمين"– كما قال لويس – "من شعور المسلمين بالغضب والحسد والعجز حيال نجاح الغرب".

ووفقًا لذلك – قال شيهي – منحَ لويس تشيني ومحافظين جددًا آخرين ذريعةً أخلاقية للتدخّل الأميركي السياسي والعسكري المطّرد في الشرق الأوسط. وفي مآدب عشاء خاصة مع تشيني بعد هجمات 11/ حثّه لويس على شنّ حرب ضد المسلمين؛ مؤكّدًا له أن "أميركا تواجه حضارة مريضة يجب هزيمتها وإخضاعها".

الخوف من الإسلام في مرحلة ما بعد 9/11

كانت هجمات 9/11 مدموجةً بسياسات بوش – تشيني فعالةً جدًا للترويج للخوف من الإسلام في أميركا. وقد انعكس الخوف المتزايد من الإسلام – وبصورة عامة – في ازدياد عدد جرائم الكراهية ضد المسلمين، وقد قال شيهي:

> **بعد 11 أيلول/سبتمبر، شهد مستوى جرائم الكراهية وتشويه السمعة في الولايات المتحدة، لا بل أيضًا جرائم قتل العرب والمسلمين (وأشخاص آخرين يُعتقَد خطأً أنهم عرب أو مسلمون بسبب لون بشرتهم) ارتفاعًا حادًّا... وأشارت هيومن رايتس واتش إلى ارتفاع في نسبة جرائم الكراهية ضد العرب إلى 1700 في المئة.**

وصف تقرير للأف بي آي ازدياد جرائم الكراهية بعبارات مُطلَقة: "قبل 9/11، سجّلت الأف بي آي 28 جريمة كراهية فقط ضد المسلمين. وفي العام التالي ارتفعت إلى 481".

وبالرغم من عدم تسبّب أحداث 9/11 بحالة الخوف من الإسلام، إلا تلك الهجمات تسبّبت، كما قال شيهي، "بإطلاق نماذج من هذا الخوف والكراهية عبر الأقوال والأفعال، وبرامج سياسية، وسياسات

متمفصلة بمزاليج سياسية ومِرشحات أخلاقية".

أحيانًا، بدا ذَمّ المسلمين بلا حدود؛ كما يظهر في تصريح آن كولتر المقتبَس السابق ذِكره؛ وهو أنه يجب على أميركا اجتياح البلدان المسلمة، وقتل قادتها، وتحويلها إلى المسيحية. وأشار المضيف الإذاعي مايكل سافاج إلى العرب بأنهم "غير بشريين" و"متعصّبون عِرقيون، وفاشيون" يستحقون "تلقّي قنابل نووية".

في بعض الحالات، نشأ الخوف من الإسلام بوضوح من رد الفعل على هجمات 9/11 نفسها؛ وذلك بسبب ظهوره بعدها مباشَرةً. وتجلّى هـ الخوف الفوري في الهيجان القاتل لكولتر، بالإضافة إلى تصريح آخر في الشهر نفسه: "قد لا يكون كل المسلمين إرهابيين، لكنّ كل الإرهابيين مسلمون. على الأقل، كل الإرهابيين القادرين على التخطيط لمؤامرة قاتلة ضد أميركا قضت على 7,000 شخص في أقل من ساعتين.

وتجلّى هذا الخوف الفوري من الإسلام أيضًا من خلال الكاتب ذائع الصيت، كريستوفر هيتشنز، الذي حملته هجمات 9/11 على الإشارة إلى المسلمين "بالبرابرة الثيوقراطيين" و"الفاشيين الإسلاميين". وبعد فترة قصيرة من هجمات 9/11، كتب قائلاً إنه سيقاضي الإسلام – "العدو الأكثر إثارةً للخوف"– لبقيّة حياته. وبطريقة مماثلة، قال سام هاريس، وهو عضو آخر في ما يُدعى "مُلحِدون جدد"، إنه بدأ كتابه الأول المهاجم للإسلام بعد يوم من هجمات 9/11.

لكن، وبالرغم من تحوّل أميركيين عديدين إلى الخوف من الإسلام وكرهه بعد هجمات 9/11 مباشَرةً، إلا أن الخوف من الإسلام لم يكن في الأسابيع والأشهر التي تلت هذا الحدث مباشَرةً، لا بل في السنوات الأربع الأولى، قويًّا كما أصبح في السنوات التالية.

بعد شهرَين من هجمات 9/11، أظهرت استطلاعات الرأي أن 59 في المئة من الأميركيين يملكون انطباعًا مؤيِّدًا للإسلام أكثر مما كان عليه الحال قبل الهجمات. فبالرغم من شعور الأميركيين بتهديد كبير من

الأصولية الإسلامية، رُجِّحت كَفّةُ هذا الخوف "بالتعاطف مع مسلمين أبرياء شُوِّهت سُمعتهم بسبب أفعال المتطرفين، واستُهدِفوا بجرائم الكراهية الثأرية".

لكنّ رد الفعل هذا لم يَدُم طويلاً. ففي العام 2004، عبّر 25 في المئة فقط من الأميركيين عن رأيهم بالإسلام بشكل إيجابي، واعتبر46 في المئة منهم الإسلام أكثر تشجيعًا للعنف – على الأرجح – من ديانات أخرى.

وفي مقال يصف الشعور المعادي للإسلام في العقد الذي تلى 11 9، تحدّث كريستوفر سميث عن وجود "ازدياد تدريجي في العداء للإسلام في الفترة الممتدة بين عامَي 2002 و2010". وقد حدث هذا الازدياد في الأساس بين الناس الذين يملكون معرفة محدودة بالإسلام. "غير مُعربين عن موقف واضح إلى حد كبير عام 2003، بدا الجاهلون سلبيّين حيال الإسلام عام 2006".

قبل العام 2006، فاقت الإجابات "المؤيّدة" للإسلام تلك "غير المؤيّدة" في كل استطلاع عمليًّا. ولكن، في العام نفسه، فاقت الإجابات "غير المؤيّدة" تلك "المؤيّدة" بنسبة 50 في المئة، وواصلت الارتفاع. وشهد العام 2010 ارتفاعًا كبيرًا في نسبة العداء للمسلمين والإسلام. وكتب رضا أصلان، المؤلف الشهير لـكتاب :

> **بعد عشر سنوات من هجمات 9/11، بلغ الشعور المناهض للمسلمين مستوى قياسيًّا في أوروبا وأميركا الشمالية؛ متخطيًا بكثير ما كان عليه الحال غداة ذلك اليوم المأساوي عام 2001.**

لكن، سرعان ما انخفض ذلك المستوى القياسي. ففي العام 2015، نشرت الجزيرة هذا التقرير:

> **إن التعصّب الأعمى المعادي للإسلام والمسلمين اليوم أسوأ مما كان عليه في أميركا يومًا. إذ إن 73 في المئة من الأميركيين لديهم**

نظرة سلبية حيال الإسلام والمسلمين. فيما 27 في المئة فقط من الأميركيين لديهم رأي مؤيِّد للمسلمين، مقابل 35 في المئة عام 2010. وتُظهر استطلاعات الرأي أن نصف السكان تقريبًا في الولايات المتحدة وكندا لديهم نظرة غير مؤيِّدة للإسلام.

يبدو هذا التقرير منافيًا للحدس: قد يتوقع المرء أن يكون الخوف من الإسلام أكبر بعد هجمات 9/11 مباشَرةً، وأن ينخفض في السنوات اللاحقة. كيف يُفسَّر هذا الواقع المنافي للحَدس؟ كما قال ناثان لين في صناعة الخوف من الإسلام، إن زيادة المشاعر المناهضة للمسلمين "ليست نتيجة مُناخٍ طبيعي متطوِّر للشكوكية بل هي نِتاج مناخ غُذِّي بعناية ومنهجية".

صناعة الخوف من الإسلام

في سياق وصفه لصناعة الخوف من الإسلام، يشير لين إلى أنه نتيجة "تحالف مُحكَمُ الحَبك ومترابط، وهو مكوَّن من تجّارِ خوف يمينيين". فمنذ هجمات 9/11، اجتهد تجّار "صناعة الكره في إقناع مواطنيهم بأن المسلمين يكتسبون تأثيرًا خطِرًا في الغرب". ويتضمّن هذا التحالف منظمات عديدة مختلفة؛ كالمجموعات الصهيونية، وكنائس المسيحيين الأصوليين، ووسائل الإعلام اليمينية مثل فوكس نيوز. ويلتحق به أيضًا أنواع مختلفة من الأفراد.

مواطنون مبلِّغون

من بين أنواع الناس الفعّالين في الترويج للخوف من الإسلام "المواطنون المُبلِّغون" الذين ينقلون "حقيقة بشعة" عن الإسلام، انطلاقًا من خبرتهم الخاصة، كما يُزعَم.

آيان هيرسي علي: مواطنة مُبلِّغة تبيع في العادة كتبًا معادية للمسلمين. وهي من بين الكتّابِ الأكثر شعبية؛ إنها امرأةٌ من الصومال غيّرت اسمها إلى آيان هيرسي علي. بدءًا بكتابها الأكثر مبيعًا عام 2007

“الكافر”، والذي شرحت فيه سبب ارتدادها عن الإسلام، قدّمت مثالاً أوّليًّا عن كيفية تمكن الناس من الفوز بالشهرة والثروة من خلال اختلاق قصص زائفة عن أنفسهم.

بدأت قصة علي الشهيرة عام 1992؛ عندما مُنِحت حق اللجوء السياسي في هولندا بعد ادعائها فرارها من عنف الحرب الأهلية في الصومال. لكنّ هذا الدعاء لم يكن صحيحًا. فقبل اندلاع تلك الحرب، كانت قد انتقلت إلى كينيا؛ حيث عاشت بأمان بحماية الأمم المتحدة التي موّلت تعليمها في مدرسة جيدة للفتيات.

وبعد انتقالها إلى هولندا، أخبرت علي جمهورَها بأن والدَيها – وهما مسلمان متعصّبان كما قالت – أرغماها على زواج مروِّع، وقالت إنهما كانا سيقتلانها لو انتَهكت كرامتها الدينية. وهذه الادعاءات زائفة أيضًا. فبعيدًا عن كونهما مسلمَين متعصِّبَين، سبق لوالدَيها أن أرسلا شقيقها إلى مدرسة مسيحية.

مع ذلك، قُبِلت قصة علي وكسبت الاحترام في هولندا، حتى إنها انتُخِبت عضوًا في البرلمان عن حزب الحرية والديموقراطية الذي كان على عِلم بزيف قصتها، ولكنه غضّ الطَّرف عنها.

ولكن في العام 2006، كشف برنامج تلفزيوني زيفَ قصة علي برمّتها؛ مُحدِثًا فوضى في البرلمان؛ ما أدى إلى استقالتها. لكنّ مهنتها أُنقِذت على يد معهد المشروع الأميركي الذي دعاها للانضمام إليه؛ بالرغم من عِلمه بزيف قصتها.

وبعد وصولها إلى أميركا، احتضنها اليمين المسيحي (بالرغم من إلحادها)، لا بل جامعة هارفارد أيضًا. ونظرًا لكونها متحدّثةً وكاتبةً جميلة وبليغة أبدت قسوة في حديثها عن الإسلام، لا بد أن تكون هذه المُلحدة قد اعتُبِرت هِبةً من الله في أوساط المجتمع الذي يخاف الإسلام. وكان تصريحها حول هجمات 9/11 بأن “الحرب قد أُعلِنت باسم الإسلام” عاملاً مساعدًا للإمبريالية المعادية للمسلمين.

وليد شعيبات: نجم آخر في أوساط الخوف من الإسلام فلسطينيٌّ

يُدعى وليد شعيبات (ابن الكاتب تيودور شعيبات، وهو "فاشيّ فخور"). وقبل أن يصبح مسيحيًّا، قال شعيبات إنه كان مسلمًا متعصّبًا.

وعلى هذا الأساس، يقدّم شعيبات عرضًا بالاستناد إلى كتابه للعام 2007، لماذا نريد قتلكم: الفكر الجهادي وكيفية هزمه. وإلى جانب قوله إن الإسلاميين عنيفون بطبيعتهم، يدّعي أنّ المنظمات المسلمة السائدة، مثل المجتمع الإسلامي في شمال أميركا ولجنة العلاقات الأميركية – الإسلامية، تكتلات إسلامية.

أبدى الناسُ الاهتمام بشعيبات على أساس أنه يعرف الإسلام من الداخل؛ نظرًا لأنه كان مسلمًا في السابق. وقد قال وليد شعيبات لبرنامج السي أن أن أندرسون كوبر 360 درجة: "أن أكون مسلمًا متشددًا في السابق يعني أنني أفهم كيفية تفكير أولئك الأشخاص". والهجوم الوحيد الذي عرض له هو قصف بنك لومي الإسرائيلي في بيت لحم. لكنّ السي أن أن أو أي شخص آخر لم يجد أيّ دعم لهذه القصة. وتوحي عدة عوامل بزيفها بسبب عدم امتلاك المصرف أي سجل يثبت هذا الهجوم، وقد قال عَمُّ شعيبات إنه لم يحدث أبدًا. بصورة عامة، يُعتبَر ادعاء شعيبات مزيَّفًا. ورغم ذلك، كان يُدعى للتحدث في مناسبات تُموّلها الحكومة؛ على غرار مؤتمر الأمن الوطني السنوي الثاني في داكوتا الجنوبية الذي عُقِد في مدينة رابيد عام 2011.

إرغان كانر: مسيحي كاذب آخر هو إرغان كانر الذي غدا بعد هجمات 9/11 إنجيليًّا شهيرًا؛ على أساس قصة تَحَوُّله إلى مسيحي، بعد أ كان يَعيثُ في أميركا خرابًا وفوضى. وقد قال لجمهوره المسيحي: "كنت أكرهكم". وذاع صيته في الأوساط المسيحية اليمينية من خلال كتابه للعام 2002 الذي وضعه مع شقيقه أمير كانر، كَشْف النقاب عن الإسلام: نظرة من الداخل إلى حياة المسلم ومعتقداته، الذي باع مئات آلاف النسخات. وقد دُعِي ليصبح عميد المنتدى الأخلاقي في جامعة ليبرتي التابعة لجيري فولويل.

وفقًا لقصة كانر، لقد وُلِد في اسطنبول، وكان ابنًا لمسلمٍ متديِّن

ربّاه ليكون جهاديًّا مُعاديًا لأميركا. وقال إنه لم يأتِ إلى أميركا حتى بلوغه سِنّ الرابعةَ عَشرة.

لكن الحقيقة ظهرت عام 2010: فقد وُلِد في السويد، وجاء إلى أميركا في سنّ الثالثة، وقصد المدرسة في أوهايو حيث كان فتى أميركيًّا عاديًّا يشارك في المسرح، والنادي الفرنسي، والرياضات التي تُمارس بين الجدران. كان والده مسلمًا بالفعل، ولكنّ والدَيه مطلَّقان، وقد عاش مع والدته السويدية معظم الوقت. سرعان ما خُلِع كانر عن عُمديّته للمنتدى الأخلاقي في جامعة ليبرتي.

"مسجد 9/11"

كما ذُكر في السابق، أصبحت المواقف الأميركية من الإسلام عام 2010 أكثر سلبية؛ مع ارتفاع مستوى التعبير عن كره المسلمين، وازدياد الجرائم المرتكَبة بحقهم بشكل ملحوظ. ويكمن السبب الرئيس لذلك في الحملة الدعائية المدعوة "مسجد 9/11". لقد استُخدِم هذا الاسم من قِبَل أشخاص يخافون الإسلام؛ وذلك بهدف تأجيج غضب الشعب حيال التخطيط لإنشاء مركز اجتماعي إسلامي في مدينة نيويورك السُّفلى حصل على موافقة رئيس بلدية مدينة نيويورك ومجلس المجتمع.

طرح الإمام فيصل عبد الرؤوف – وهو زعيم ديني رزين ذو شخصية مُحبَّبة – فكرة المركز الاجتماعي، المدعو بارك 51، وقد أراد إنشاءه "لردّ المتطرفين عن غيِّهم". كان الهدف من المركز الاجتماعي أن يكون رسالة معاكسة لرسالة هجمات 9/11؛ على شكل مجمَّعٍ ذي أهداف عائلية، يحتوي على قاعة استماع، ومسرح أفلام، ومركز للفنون المسرحية، وبركة سباحة، ودار لرعاية الأطفال، ومطاعم، ومسجد. ويهدف المسجد إلى "تشجيع الحوار والتناغم والاحترام بين كل الناس؛ بغضِّ النظر عن العِرق أو الإيمان أو الجنس أو الخلفية الثقافية".

لكنّ الخائفينَ من الإسلام ادّعوا أن المسجد – الذي كان من المقرَّر بناؤه على عِقار يبعد مجمَّعَين سكنيَّين فقط عن مركز التجارة

العالمي – سيكون مركزَ قيادة للإرهاب الإسلامي مُشيَّدًا على أرض مبجّلة؛ حيث قُتِل آلاف الأميركيين على أيدي المسلمين.

بدأت باميلا غيلر حملةً دُعيت "أَوقفوا مسجد 9/11"؛ وهي التي استهلّت في العام 2005 مُدوَّنة معادية للمسلمين باسم "أطلس المستهجِن"، وأنشأت في العام 2010 منظمة تُدعى "أَوقفوا أسلمة أميركا".

تلقّت حملة غيلر الهادفة إلى عدم إجازة بناء المركز الاجتماعي دعمًا كبيرًا. وادعت نيويورك بوست زيفًا أن يوم افتتاح المركز سيكون 11 أيلول/سبتمبر 2011.

وقدّم بعض السياسيين القوميين الدعم، وقد قال نيوت غينغريش: "لا يملكون الحق في تشييد رمزٍ بجانب متحفِ الإبادة في واشنطن. هناك سبب للموافقة على وجود مسجد بجانب مركز التجارة العالمي". حتى إن الديمقراطي الليبرالي هوارد دين، وهو حاكم سابق ومرشَّح رئاسي، قال إن بناء مركز إسلامي على بُعد مجمَّعين سكنيَّين من مركز التجارة العالمي سيكون "إهانةً حقيقية للناس الذين فقدوا حياتهم" هناك في 9/11.

وقال ستيفن شيهي: "من اليسار إلى اليمين، من التديُّن إلى الإلحاد، يَعُمّ الخوف من الإسلام مستويات الحياة الأميركية كافة".

صناعة مُربِحة

بتحدّثه عن صناعة الخوف من الإسلام، يعني ناثان لين جزئيًّا أن الناس قد استغلوا هذا الخوف لكسب رزقهم، وربما أيضًا ليصبحوا أثرياء؛ كما هو موثَّق في تقرير للعام 2015 بعنوان "الخوف، شركة 2,0". وفي ما يلي بعض الأمثلة:

*** يتلقّى المحافظ الجديد فرانك غافني، وهو ضيف منتظم على فوكس نيوز، 300,000 دولار سنويًّا يدفعها لنفسه من حوالى 3 ملايين دولار يتلقاها سنويًّا مركز السياسة الأمنية التابع له.**

*** أعطِي ديفيد هوروفيتز، الذي دُعي "عَرّاب الحركة الحديثة المعادية للمسلمين"، راتبًا وقدره 525,000 دولار في العام 2013 على صورة إيصالات إجمالية، من أصل 7,2 ملايين دولار يتلقاها مركز الحرية التابع له.**

*** ألّف روبرت سبنسر 12 كتابًا (اثنان منها أصبحا من الكتب الأكثر مَبيعًا وِفقًا لإحصائيات نيويورك تايمز)، بدءًا بكتابه للعام 2002، الإسلام من دون نقاب. وأدار أيضًا "جهاد واتش"، بالإضافة إلى مشاركته في تأسيس منظمتين مع باميلا غيلر: "أَوقفوا أسلمة أميركا"، و"مبادرة الدفاع عن الحرية". وبالإضافة إلى طرائقه الأخرى لجني المال، خصّص له مركز الحرية التابع لهوروفيتز راتبًا وقدره 150,000 دولار لأجل "جهاد واتش".**

*** تلقّت باميلا غيلر نحو 200,000 دولار في العام لقاء منظمة "أَوقفوا أسلمة أميركا" (المدعوة أيضًا "مبادرة الدفاع عن الحرية")، والتي تلقّت عام 2013 مليون دولار تقريبًا على صورة إيصالات إجمالية.**

لماذا الخوف من الإسلام أقوى اليوم مما كان عليه بعد فترة قصيرة من 9/11؟ في ختام كتابه، قال لين:

> **إن صناعة الخوف من الإسلام عمل مزدهر يمتاز بحسن اطّلاعه على تأثيرات الخوف التدميرية على المجتمع، والمستعدّة لإنتاجه واستغلاله. ربما يقتصر الأمر على مجموعة صغيرة، لكنّ مدى قدرتها وعواقب برنامجها... لا يُستهان بها.**

ويتجلّى عدم الاستهانة بمنتجات صناعة الخوف من الإسلام في الهجمات الإرهابية للعام 2011 في النروج، كما يناقشه القسم التالي.

الإرهاب: إسلامي بالتعريف؟

يتمثّل أحد أسباب الصلة الوثيقة بين "الإسلام" و"الإرهاب"– كما شرح ماكس حسين – بأن "الإرهاب"، في اللغة المنمَّقة العامة لأميركا

وحلفائها، ”يعني فقط العنف المرتكَب من قِبَل المسلمين”. ولذلك قال:

> **لا يمكن للولايات المتحدة وحلفائها، بالتعريف، ارتكاب الإرهاب؛ حتى عندما لا يرقى إلى الشك أن الهدف من العنف هو ترويع الشعوب المدنية وإخضاعها.**

وباقتباسه تصريح حسين، يكون غرينوالد قد أيّده من خلال الإشارة إلى هجمات النروج عام 2011؛ حيث قُتِل 77 شخصًا وجُرِح الكثيرون. في بادئ الأمر، تعاطت الصحف الأميركية مع الحادث كعمل إرهابي، مُفترضةً أن الهجمات نفّذها مسلم. ولكن، عُلِم في ما بعد أن المهاجم يُدعى إندرز بريفيك، وهو نروجي أشقر، تأثّر بمدوَّناتٍ وكُتب تعبّر عن الكره تجاه المسلمين، بما فيها تلك الخاصة بروبرت سبنسر وباميلا غيلر (تم الحديث عنها سابقًا). إذًا، تبيّن أن الهياج القاتل – كما شرحت الصحافة – ليس إرهابًا بل مجرد تطرف. ووفقًا لذلك، قال غرينوالد، إن الإرهاب ببساطة هو “عنف يرتكبه مسلمون يكرههم الغرب”.

وإلى جانب عدم كون هجمات النروج عملاً قام به مسلم، عُلِم في وقت لاحق أنّ منفّذها مسيحي. ولدى سؤاله عن معتقداته الدينية، أجاب بريفيك: “أنا مسيحي محارب. من المهم جدًّا تجنّب إزالة الطابع المسيحي لأوروبا”. ووفقًا لذلك، بدا الأمر كما لو أنه إرهابي مسيحي. لكنّ هذا الاستنتاج المنطقي أدى إلى الكثير من النقاش في الصحافة، وقد طرح مقال في كريستشن ساينس مونيتر السؤال التالي: “هجمات النروج: هل كان بريفيك إرهابيًّا مسيحيًّا؟”.

هل يمكن أن يكون هناك إرهابيون مسيحيون؟

أعلن بعض صُنّاع الرأي أنه لم يكن إرهابيًّا مسيحيًّا البَتّة؛ وذلك بسبب قوله أمورًا غير مسيحية وقيامه بها. وقد جاء في عنوان مقال في غارديان: “إندرز بريفيك ليس مسيحيًّا، بل إنه معادٍ للإسلام”.

وأعلن بيل أوريلي من فوكس نيوز:

> بريفيك ليس مسيحيًّا. إنه أمر مستحيل. لا أحد يؤمن بيسوع يرتكب قتلاً جَماعيًّا. ربما يكون الرجل قد دعا نفسه مسيحيًّا على النِت، ولكنه لا ينتمي إلى ذلك الدين بالتأكيد.

إذا طُبِّق هذا المعيار بشكل متناغم، فلن تكون هجمات 9/11 التي أدّت إلى ارتفاع وتيرة الخوف من الإسلام إلى حدّ كبير مثالاً للإرهاب الإسلامي. فقد انتهك محمد عطا، المعروف بأنه زعيم خاطفي الطائرات في 9/11، مبادئ أساسية عدة في الإسلام (كما يناقَش في الفصل 15).

لكنّ محاولات رفع لقب "إرهابي مسيحي" عن بريفيك – كما أشار كتّاب عديدون – لا تنجح. على سبيل المثال، نشرت ميديا ماترز مقالاً بعنوان، "آسف يا أوريلي: إندرز بريفيك مسيحي". وشرح أستاذ الدين ستيفن بروتيرو قائلاً:

> أجل، شوّه بريفيك التقليد المسيحي في اتجاهات لا يؤيّدها معظم المسيحيين. ولكنّ كرهه وإرهابه راسخان في الفكر المسيحي والتاريخ المسيحي، ولا سيما تاريخ الحروب الصليبية في العصور الوسطى ضد المسلمين، والجهود القائمة لتجديد ذلك الصِّدام.

وقال أستاذُ دينٍ آخر، مارك جورغنسمير: "إذا كان بن لادن إرهابيًّا مسلمًا، فبريفيك وتيموثي ماكفاي بالتأكيد إرهابيان مسيحيان".

ويصحّ الأمر نفسه على رادوفان كاراديتش، قائد صرب البوسنة الذي أُدين في آذار/مارس 2016 بمسؤوليته عن الإبادة الجماعية – ما يقارب 8,000 قتيل – في مجزرة سبرينيكا عام 1995. هل كان كاراديتش مسيحيًّا؟ لقد وصف تلك الحرب "بالمبجّلة"، وأعلنه الأساقفة اليونان

"بطلاً مسيحيًّا".

معايير مزدوجة بتشجيع من الصحافة المتضامنة

مع ذلك، لا يحظى الرأي العام الأميركي بالكثير من تشجيع الساسة والصحافة كي يستخدم المنطق بطريقة مماثلة لدى الحديث عن الإرهاب، إذ تُعتمَد معايير مزدوجة بهدف إظهار الإسلام كدين عنف؛ وذلك من خلال التركيز على العنف الذي يرتكبه المسلمون، في حين لا تُستخدَم هجمات كو كلاكس كلان، أو الأمم الآريّة، أو أي من المجموعات الجديدة ذات الهوية المسيحية – مثل جيش الله، أو كهنوت فينياس... – لإظهار المسيحية كدين عنفيّ. وبالرغم من هذه المجموعات ومثيلاتها، والحروب الصليبية، وبريفيك، وكارادايتش، وأمثلة أخرى لا تُحصى ولا تُعَدّ عن مسيحيين ارتكبوا عُنفًا دينيَّ الطابع، يُفترض أن يكون "الإرهاب الديني" إرهابًا إسلاميًّا.

روّجت الصحافة لهذا الافتراض، بما فيها نيويورك تايمز. وفي العام 2016، أظهرت دراسة كبرى لعناوين تقارير الصحيفة بين عامَي 1990 و2014 أن الإسلام والمسلمين "مرتبطون بتعابير سلبية" في ثلثي الأوقات تقريبًا، فيما10 في المئة من تلك العناوين فقط إيجابية. وفي الواقع، وفقًا لتقرير عن الدراسة، "تقدّم نيويورك تايمز الإسلام بسلبية أكبر من السرطان والكوكايين".

واستنتجت الدراسة التي سألت، "هل المسلمون بالإجمال مسؤولون؟" أن "القارئ العادي لـصحيفة نيويورك تايمز يحمّل – على الأرجح – الإسلام/المسلمين بالإجمال مسؤولية أعمال العنفِ التي ارتكبها عدد قليل من الأشخاص". وبالرغم من تقديم عناوينِ الصحيفة الإسلامَ والمسلمين بطريقة سلبية أثناء العقد الذي سبق 9/11، ازداد المعدّل بعد ذلك. ففي حين كانت هذه العناوين تظهر في العام 1990 مرةً واحدة فقط كل خمسة أيام، بدأت بالظهور "مرةً واحدة كل يومين بعد الحادي عَشَر من أيلول/سبتمبر". وعلاوةً على ذلك، "منذ 11/ بدت زيادة العناوين في اليوم ثابتة وواضحة". ووفقًا لذلك، عمدت نيويورك تايمز إلى تعزيز صورة الإسلام كدين إرهابي.

تأثيرات الخوف من الإسلام على المسلمين

كانت سياسات إدارة بوش – تشيني المعادية للمسلمين – بالتزامن مع إخفاقها في تجنّب هجمات 9/11– ناجحةً جدًا في رفع وتيرة الخوف من الإسلام في أميركا إلى حد كبير. وبتشجيع الخوف من المسلمين والإسلام وكرههم، تمكنت الإدارة من الدفع بأهدافها إلى الأمام، ولا سيّما في ما يتعلق بحمل الرأي العام الأميركي على تأييد هجمات عسكرية على أفغانستان والعراق؛ عِلمًا أن هذه الهجمات غير قانونية. وقد كانت لهذا الخوف من الإسلام آثار سلبية جدًّا على المسلمين:

*** إلى جانب تدمير البلدين، أدى الاجتياحان الأميركيّان لأفغانستان والعراق إلى عدد ضخم من الوفيات.**

*** إلى جانب عدد الوفيات الكبير، أدى الخوف المتزايد من الإسلام إلى عدم مبالاة الرأي العام ووسائل الإعلام بعدد وفيات المسلمين. وفي العام 2015، كتب جاك بالكويل: "غطّت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الواقعَ الأكثر أهمية في الحروب الأميركية المستمرة؛ أي عدد الأشخاص المقتولين". ذاكرًا تخمين بوليا، كتب بالكويل: "لماذا يبدو القليلون مدركين لهذه الأرقام؟ بالرغم من كل شيء، كل من تسأله في الشارع باستطاعته أن يخبرك أن 6 ملايين يهودي ماتوا في الإبادة. لماذا لا يحظى 7 ملايين مسلم بالأهمية الكافية كي يلاحَظوا؟!".**

*** أثناء الحملة الرئاسية الجمهورية عام 2016، قال تِد كروز – أثناء التحدث عن تدمير الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ستناقَش في الفصل 6) – إنه سيكتشف ما إذا كان "الرمل سيتوهّج في الظلام". وقد عنى بذلك كما يبدو أنه سيستخدم أسلحة نووية في المدن التي تسيطر عليها "داعش". وبالإشارة إلى حالة عدم المبالاة بهذا التصريح الصادر عن الطبقة السياسية في واشنطن، علّق سكوت ماكونيل في أمريكان كونسرفاتيف: "إذا فكّر أحدهم في السؤال: هل حياة**

المسلمين مهمّة؟ فستكون إجابة واشنطن، ليس كثيرًا".

*** في العام 2015، نشرت صالون مقالاً بعنوان "ثلاثون في المئة من ناخبي الحزب الجمهوري يؤيّدون قصف أي دولة تبدو عربية؛ حتى الأراضي الخيالية". ويعود أساس الإشارة إلى "الأراضي الخيالية" إلى استطلاع للرأي أظهر أن "30 في المئة من الناخبين الجمهوريين الأوليين يؤيّدون قصف أغرابا"؛ المنزل المختلَق لعلاء الدين في والت ديزني.**

*** بصورة أكثر عمومية، ساء الانطباع الأميركي حول المسلمين بشدة. فلفترة وجيزة بعد هجمات 9/11، أوحت استطلاعات للرأي بأن ذل يزداد. وفي حين أظهر استطلاع لبيو ريسرتش قبل 9/11 أن 24 في المئ من الأميركيين لديهم نظرة سلبية حيال المسلمين (مقابل 31 في المئة لم يعبّروا عن أي رأي)، أظهر استطلاع لبيو بعد شهرين من 9/11 أ 17 في المئة فقط لديهم نظرة سلبية، ويرجع سبب ذلك إلى حد كبير إل دعوة الرئيس بوش إلى التسامح. لكن بحلول العام 2007، ارتفعت نسبة أولئك الذين لديهم نظرة سلبية حيال المسلمين إلى 29 في المئة. من ثم، أظهر استطلاع أجرته مجلة تايم عام 2010 أن النظرة السلبية حيال الإسلام قد ارتفعت إلى 43 في المئة. وفي العام 2015، ارتفعت هذه النسبة إلى 73 في المئة، كما ارتفعت نسبة جرائم الكراهية عما كانت عليه في العام الماضي حتى وصلت إلى 78 في المئة؛ وذلك بسبب الموقف من الإسلام الذي عزّزته الصحافة وصناعة الخوف، والمتمثل بتحميل الإسلام مسؤولية ما يرتكبه عدد قليل من المسلمين. هذه النسبة المئوية المرتفعة جدًا من الأشخاص الذين لديهم نظرة سلبية حيال الإسلام عزّزتها حملة دونالد ترامب المشجعة على الخوف من الإسلام.**

*** في حين يملك الأميركيون بصورة عامة مواقف سلبية من الملحدين، أظهر استطلاع العام 2016 أن المسلمين يتفرّدون بالحصول على تقييم أكثر سلبية من الملحدين.**

*** أظهرت استطلاعات العام 2016 في عدة ولايات أن ما يفوق 60**

في المئة من المقترعين الجمهوريين يؤيّدون دعوة دونالد ترامب لحظر دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة. وأظهر استطلاع لفوكس نيوز أن 45 في المئة من الديمقراطيين الذين شملهم الاستطلاع يؤيّدون الحظر ما لم يكن ترامب وراءه.

*** هذه النظرة السلبية حيال المسلمين الأميركيين حملت على الاعتقاد بأن الحقوق الدينية للمسلمين أقل أهمية من حقوق المنتسبين إلى أي ديانة أخرى. وقد قال شيهي إن هذا الأمر على درجة من الأهمية؛ لأن وسائل الإعلام "أتخمت الرأي العام الأميركي بتقارير وتحاليل كانت ستُعتبر عِرقية ومؤذية بشكل صارخ لو تناولت أي دين آخر". وفي حين فَقَدَ مضيفون تلفزيونيون شوّهوا سمعة يهود وسود برامجَهم، نجح معلّقون معادون للإسلاميين مثل آن كولتر ومايكل سافاج.**

*** يُنكِر البعض أن الإسلام دين. فقد أيّد ممثلٌ للإدارة المحلية في ولاية أوكلاهوما وجهات نظر رجل يدعى بول هولرا الذي قال: "الإسلام ليس دينًا يخضع للحمايات التي يوفّرها التعديل الأول، كما نفهم نحن الذين ننتسب إلى ثقافات غربية التعبير. في الواقع، إنه نظام سياسي، قانوني، اقتصادي، عسكري، اجتماعي، ثقافي كامل يحتوي على مكوِّن ديني. وبالرغم من كون 95 في المئة من المسلمين "معتدلين"، إلا أنّهم لن "يقيّدوا شقيقهم الراديكالي"، ولذلك لا خيار لنا سوى في منعهم من الإقامة في أي مكان من الدول المتحضرة على الأرض".**

*** اتّخذ تشويه سمعة الإسلام والمسلمين طابعًا أسوأ في المسلسلات التلفزيونية. وباتخاذ 24 والوطن كمثال، كتب أحد المعلّقين: "يبدو أن هوليوود لا تعرف حدودًا عندما يتعلق الأمر بنزع الصفة البشرية عن شعوب الشرق الأوسط وأنصار الإسلام". وتابع: "كيف يكون مستوى الصوابية السياسية في الولايات المتحدة عاليًا في غالب الأحيان، في اتجاه الأفضل أو الأسوأ، في حين توضَع الأفكار العنصرية المُسبَقة والافتراءات العِرقية الموجَّهة ضد العرب**

والمسلمين في خانة الأعمال كالعادة؟". وفقًا لذلك، باستطاعة المسلمين في أميركا مشاهدة التلفاز من دون تذكيرهم بأن لزملائهم المواطنين نظرةً سلبية حيالهم وحيال دينهم.

*** يؤدّي تشويه سمعة المسلمين هذا إلى معاملتهم بطريقة مروِّعة، وبصفة خاصة ربما على متن الطائرات. في نيسان/أبريل 2016، نُقِل رجل من طائرة بسبب تكلّمه العربية. وفي الشهر التالي، دنا راكب من راكبة وأمرها قائلاً: "اخلعيه! نحن في أميركا!". وعندما لم تستجب لأمره، "قام برفع حجابها بنفسه، تاركًا رأس المرأة مكشوفًا". ولكنّ هذا لم يحصل على متن الطائرات فقط. ففي 16 أيلول/سبتمبر، "أُضرِمت النار في امرأة في السادسة والثلاثين من العمر بزِيّها التقليدي في الجادة الخامسة بمانهاتن".**

*** زادت تأثيرات الخوف من الإسلام الشعبية والقانونية من انعدام أمن المسلمين. وقد كتب شيهي: "عاش الأميركيون العرب والمسلمون في حالة خوف في السنوات التي تلت 9/11". وأضافت كوه أن النظر إلى المسلمين كإرهابيين أدى إلى معاملتهم "كمذنبين حتى تثبت براءتهم". كما كتب عبد المالك مجاهد – قائد "الائتلاف المسلم للسلام"– مُعلِّقًا على مدى تسلّل المسؤولين القانونيين وتجسُّسهم على المسلمين: "يعيش المجتمع المسلم في الولايات المتحدة في معسكر اعتقال فعلي منذ 9/11".**

ختام

لعب الخوف البالغ من الإسلام الذي أطلقته إدارة بوش – تشيني دورًا أساسيًّا في تدمير أميركا والعالم وحياة المسلمين، وقد قال جوشوا ستانتون: "إن هذا كابوس للمسلمين كافة، وهو ناجم عما قامت به قِلّة قليلة منهم". والعيش في بلد تُسمّي أحزابه السياسية الكبرى شخصًا مُشجِّعًا على الخوف من الإسلام مُرشَّحًا لها لمنصب الرئاسة كابوس أيضًا. وقد بات الكابوس أسوأ عندما أصبح "الخوف من الإسلام" رئيسًا للولايات المتحدة.

أثناء إرسال هذا الكتاب إلى المطبعة، حدثت فوضى بسبب اقتراح الرئيس ترامب حظرَ دخول المسلمين إلى البلد. لقد أُلقي اللوم – عن حق – على ترامب بسبب سياسته الجاهلة والخطِرة. كما أن إدارة بوش – تشيني التي أضفت طابع الخطورة الشديدة على المسلمين لدرجة إساءة معاملتهم وإفلات من يفعل ذلك من العقوبة مُلامَةٌ بالدرجة عينها.

وبطريقة مماثلة، شكّل الخوف من الإسلام الذي أطلقته إدارة بوش – تشيني كابوسًا للدول ذات الغالبية المسلمة – على الأقل تلك الموجودة في الشرق الأوسط – كما سيُناقش الفصل التالي.

6- اضطراب عالمي

تَبيّن أن أفغانستان والعراق اللتين تعرّضتا لحربين مدمِّرتين كانا أول بلدين في حرب إدارة بوش – تشيني لأجل الشرق الأوسط الكبير؛ "رقعة شاسعة من الأراضي الممتدة من شمال أفريقيا وغربها إلى وسط آسيا وجنوبها"، كما جاء في كتاب أندرو باسفيتش عام 2016، حرب أميركا لأجل الشرق الأوسط الكبير. يمتد الشرق الأوسط الكبير من المغرب وليبيا في الغرب، مرورًا بتركيا وسوريا والعراق في الوسط، ووصولاً إلى إيران وأفغانستان وباكستان في الشرق.

حرب أميركا لأجل الشرق الأوسط الكبير: البدايات

يمكن القول إن حرب أميركا لأجل الشرق الأوسط الكبير بدأت عام 1953؛ وذلك عندما خطّطت الولايات المتحدة مع بريطانيا العُظمى لتغيير النظام في إيران عبر استبدال حكومة مُنتخَبة ديمقراطيًّا بديكتاتور، شاه إيران، الذي باع نفط إيران للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بأقل من الكلفة التي حدّدتها الحكومة المنتخَبة. بدا هذا الأمر حلًّا مُرضِيًا للقادة الأميركيين حتى العام 1979؛ وذلك عندما أُطيح بالشاه من قِبَل رجل دين معادٍ لأميركا، آية الله الخميني. وبعد تصنيف نفط الخليج العربي بأنه أحد "مصالحنا الحيوية" (أي أننا لا نستطيع العيش من دونه)، أعلن القادة الأميركيون عقيدة كارتر:

> ستُعتبَر محاولةُ قوة خارجية [كالاتحاد السوفياتي] السيطرة على منطقة الخليج العربي اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسيُردّ على هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية؛ بما في ذلك القوة العسكرية.

كان ذلك ادعاءً غير قابل للتصديق؛ كما لو أن الاتحاد السوفياتي، بعد اتخاذ قرار بحاجته إلى معادن ألاسكا، يقول إنه سيذهب إلى

الحرب لحماية المعادن.

بأي حال، حدث هذا التطور في الفترة التي شهدت نقاش مفكِّري الأمن القومي، مثل بول ولفويتز، حول تمكّن الولايات المتحدة من حلّ كل مشاكلها بواسطة قوتها العسكرية.

إدارة بوش – تشيني تحلم بالشرق الأوسط الكبير

في مرحلة مبكِّرة من إدارة بوش – تشيني – كما ذُكِر في الفصل الثالث – وضعت الإدارة قائمة تتضمن سبع دول ستُحدث تغييرًا للأنظمة فيها. وتكرارًا، أفاد الجنرال ويسلي كلارك، القائد الأعلى السابق لقوات التحالف في الناتو، بأن جنرالاً بثلاث نجوم في البنتاغون أبلغه بأن وزارة الدفاع "ستسيطر على سبع دول خلال خمس سنوات"؛ بدءًا بالعراق وانتهاءً بإيران. والدول الأخرى هي سوريا، لبنان، ليبيا، الصومال، السودان (كان قرارُ مهاجمة أفغانستان قد اتُّخِذ).

وكما ورد في الفصل الثالث أيضًا، أُكِّدت حقيقة تقرير كلارك عام 2008 من قِبَل المحافظ الجديد دوغلاس فيث الذي شغل منصب وكيل و الدفاع للشؤون السياسة في ذلك الوقت. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2001– أي بعد أسبوعين من موافقة بوش على العملية العسكرية في أفغانستان – وجّه رامسفيلد رسالة إلى بوش، كما كشف فيث، تقول إنه يُفترض بالولايات المتحدة السعي لإرساء "أنظمة جديدة" في تلك البلدان السبعة.

وبالرغم من اختيار هذه الدول السبع – كما هو مفترَض – بسبب إيوائها إرهابيين، لم تتضمن القائمة، كما علّق كلارك، بعض البلدان الأكثر دعمًا لإرهاب، والتي تُعتبر كلها حليفة للولايات المتحدة. وتوحي هذه الاستثناءات بأن "الحرب على الإرهاب" في الواقع لا تزيد عن كونها ذريعة لمهاجمة بلدانٍ، عدا عن امتلاكها نفطًا وغازًا، لا تتناغم مع السياسة الأميركية.

وتوضّح قائمة البلدان هذه تعليقًا أدلى به باسفيتش: "القيام

بحرب شاملة يعني إزالة الحدود على ممارسة النفوذ الأميركي".

وقد أُزيلت الحدود بالطبع بعد زوال الاتحاد السوفياتي. ووفقًا لكلارك، عبّر له ولفويتز في العام 1991 عن حزنه بسبب عدم قيام الرئيس جورج إيتش دبليو بوش بإزاحة صدام حسين عام 1991. وأضاف ولفويتز: "لكننا عرفنا أمرًا واحدًا بالغ الأهمية؛ وهو أنه باستطاعتنا بعد نهاية الحرب الباردة، استخدام قواتنا المسلحة والإفلات من العقوبة".

هذا الإحساس بالقدرة على الإفلات من العقوبة، بالإضافة إلى التفوّق العسكري الأميركي الغامر، دفعا إدارة بوش – تشيني للاعتقاد بأنها قادرة على السيطرة على الشرق الأوسط. وأُريدَ بهجومها على العراق أن يكون ببساطة المرحلة الأولى من هذه العملية. وكما قال أحد أفراد إدارة بوش – تشيني: "تمرّ طريق الشرق الأوسط برُمّته عبر بغداد".

حُلم بوش – تشيني أصبح كوابيس

أثناء سعيها للشروع بالسيطرة على الشرق الأوسط الكبير، أحدثت إدارة بوش – تشيني الفوضى. وعلى غرار ما فعلته في أفغانستان والعراق، اعتزمت القيام بالأمر نفسه في البلدان الأخرى المُدرجة على القائمة. كما قال ويسلي كلارك عن المحافظين الجدد: "أرادوا منا أن نزعزع استقرار الشرق الأوسط، ونقلبَه رأسًا على عَقِب، ونجعلَه تحت سيطرتنا".

مجانين في الطابق السفلي

بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعرفون شهرة تشيني ورامسفيلد ومحافظين جدد آخرين في إدارة بوش، لم يكن هذا الأمر مفاجئًا. وقد سبق لجورج بوش الابن أن أشار إلى المحافظين الجدد – لا سيما تشيني، ورامسفيلد، وبيرل، وولفويتز – بالقول إنهم "مجانين في الطابق السفلي". إنه تعبير صادم. لقد استخدم مُذيع المعلومات السابق للسي آي أيه، راي ماكغوفرن، هذا التعبير بعد الموافقة.

وأشار كولن باول، أثناء حديث هاتفي مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو إلى هؤلاء المحافظين الجدد بأنهم "مجانين حمقى".

تدمير الشرق الأوسط

بالرغم من أن معرفتنا لطريقة استخدام هذا التعبير مثيرة للضحك، فلا شيء مُطَمْئِن في سعي أولئك المحافظين الجدد إلى استغلال هجمات 9/11. وكما ورد في عنوان مقال: "ألحقت هجمات 9/11 بأميركا، ولكنّها دمرت الشرق الأوسط".

وبعد إحداثها الفوضى في أفغانستان والعراق، أدّت سياسات إدارة بوش – تشيني إلى فوضى في باكستان، وسوريا، وليبيا، واليمن. وعلاوةً على ذلك، هيّأت هذه الفوضى الظروف لقيام منظمات إرهابية جديدة.

تدمير ابتكاري

تُعتبَر الفوضى بصورة عامة أمرًا سيّئًا، بالتعريف تقريبًا. لكنّ المحافظين الجدد – كما ذُكِر آنفًا – روّجوا لهذه الفوضى كوسيلة لتحقيق أهدافهم. وفي العام 1996، على سبيل المثال، حثّ ديفيد ورمسر؛ وهو أحد الذين يحظون بحماية ريتشارد بيرل، على "التعجيل في الانهيار الفوضوي" للحكومتين العراقية والسورية.

يمكن وصف الانهيار الفوضوي أيضًا "بالدمار الخلاّق". فالمحافظ الجديد والفيلسوف مايكل لدين الذي تورّط إبّان إدارة ريغن في مسألة إيران – الكونترا، دُعِي في العام 2003 "القوة الفلسفية المحرِّكة لحركة المحافظين الجدد"، "وكُرِّرت أفكاره يوميًّا من قِبَل شخصيات مثل ريتشارد تشيني، ودونالد رامسفيلد، وبول ولفويتز". قائلاً إن "الدمار الخلاّق هو اسمنا الأوسط"، أظهر لدين أن المستقبل الجَلي لأميركا هو العنف في خدمة نشر الديمقراطية. وفي حزيران/ يونيو 2003، قال لدين:

> **العراق ليس كما يُعتقَد. خضنا حربًا طوال عشرين سنة مع شبكة إرهابية... والآن، شئنا أم**

> أَبَينا، نحن في حرب إقليمية، ولا يمكننا اختيار عدم المشاركة فيها. علينا إسقاط هذه الأنظمة، وإقامة حكومات حُرّة في كل هذه البلدان... إضعاف حكومات بلدان أخرى ليس مهمًّا".

وانسجامًا مع فكرته حول سياسة خارجية من خلال العنف، انتقد لدين وزارة الخارجية والأمم المتحدة بسبب تفضيل الدبلوماسية على العنف لحل النزاعات. لذا، عزّز لدين ميول تشيني الخاصة.

وقد استُخدمت فكرة "الدمار الخلاّق" في اقتراح لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس عام 2006 بهدف استبدال عبارة "الشرق الأوسط الكبير" بعبارة "الشرق الأوسط الجديد". بعد ذلك، رُحِّب بهذا التعبير من قِبَل رايس وإيهود أولمرت؛ رئيس وزراء إسرائيل، أثناء الحصار الإسرائيلي للبنان، وأُريد من هذا التعبير البدء بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد. وقد وصف المحلل الجيوسياسي مهدي داريوس ناظم رعيا المخطَّط على الشكل التالي:

> هذا المشروع العائد إلى مراحل التخطيط طوال سنوات عدة، يقضي بإيجاد قوس من عدم الاستقرار والفوضى والعنف، يمتدّ من لبنان وفلسطين وسوريا إلى العراق والخليج العربي وإيران، وصولاً إلى حدود أفغانستان التي يحتلها الناتو. وقد أُعلِن عن مشروع "الشرق الأوسط الجديد" على الملأ من قِبل واشنطن وتل أبيب؛ مع توقُّع أن يكون لبنان نقطة الضغط لإعادة تنظيم الشرق الأوسط برُمّته، وبالتالي إطلاق قوى "الفوضى البنّاءة". وبدَورها، ستُستخدَم هذه "الفوضى البنّاءة"– التي تولّد ظروف عنف وحربًا على امتداد المنطقة – كي تتمكن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإسرائيل من إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بالتوافق مع حاجاتها

وأهدافها الجيو – استراتيجية.

ليبيا

لقد أُحدِثت بالتأكيد فوضى في ليبيا وسوريا. وكانت ليبيا على قائمة إدارة بوش – تشيني التي تضم البلدان المستهدَفة لتغيير أنظمتها. ولكن في العام 2003، تخلّى الزعيم الليبي معمر القذافي عن الإرهاب، وسلّم كل أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. وكمكافأة له، أقامت إدارة بوش – تشيني علاقات دبلوماسية كاملة مع ليبيا. وكما قالت مجلة تايم: "القذافي الآن رجل صالح". لكنّ نظرة الحكومة الأميركية إليه كرجل صالح لم تَدُم.

الهجوم على القذافي

بالرغم من نَيل القذافي تقدير معظم شعبه – بسبب أمر واحد؛ ألا وهو تأمينه أعلى مستوى حياة لهم في أفريقيا، ومشاطرتهم الأرباح المتأتية من نفط البلد – كان لديه أعداء. وفي العام 2010، استهل هؤلاء الأعداء احتجاجات ضده سرعان ما تحوّلت إلى تمرّد بقيادة متطرفين إسلاميين، بمن فيهم القاعدة في شمال أفريقيا. وردًّا على ذلك، قام القذافي بهجوم مضاد عام 2011، وهزم المتمردين بشكل كامل تقريبًا في غضون شهر، مع سقوط عدد قليل وملحوظ من القتلى. وقد كان بحاجة إلى هزيمة المتمردين في بنغازي؛ حصن القاعدة والقوات المعادية له. ومع ذلك، بدأ المقاتلون المعادون للقذافي، والمحافظون الجدد، وأعضاء من إدارة أوباما بإطلاق ادعاءات كاذبة؛ ولا سيما تعهّد القذافي القيام بحمّام دم في بنغازي.

شرع المحافظون الجدد وآخرون بالضغط على الرئيس أوباما للتحرّك. ووُقِّعت رسالة تطالب بعمل عسكري فوري للإطاحة بالقذافي من قِبَل40 عضوًا من "مبادرة السياسة الخارجية" التابعة للمحافظين الجدد (التي أنجحت "مشروع القرن الأميركي الجديد"). وقد دعمت واشنطن بوست هذا المطلب. وقد كتب روبرت باري: "تائقين بوضوح إلى الأيام التي فرض فيها جورج دبليو بوش الأحادية

بالقوة، طالب محرِّرو واشنطن بوست أوباما بتولّي توجيه عملية وضع استراتيجية عسكرية تضمن تغيير النظام في طرابلس".

وقد قادت حملةَ إزاحة القذافي وزيرةُ الخارجية هيلاري كلينتون التي تُنعَت أحيانًا "بالتدخليّة الإنسانية"، ولكنّ مفكرين سياسيين كثُرًا يعتبرونها أيضًا مُحافِظة جديدة. وفي العام 2016، قال روبرت باري: "أجل، هيلاري كلينتون مُحافِظة جديدة". وقال الكثيرون غيره الأمر نفسه. ربما يكون هذا الادعاء قويًّا جدًّا. فهي بالتأكيد ليست محافِظة جديدة تحمل بطاقة، ولكنّ سياساتها أظهرتها كرفيقة سفر. (وقد أشار إليها باري ذات مرة بأنها من نُخبة المحافظين الجدد). وصادق أحد مؤسّسي "مشروع القرن الأميركي الجديد"، روبرت كاغان، على محاولتها الرئاسية بالقول: "إذا اتّبعت سياسة نعتقد أنها ستتّبعها، فسيكون بالإمكان دعوتها محافِظة جديدة". (وفي المقابل، قال باري إن "دونالد ترامب يزدري استراتيجيات المحافظين الجدد التي يعتبرها ناشرةً للفوضى في أنحاء الكرة الأرضية").

بأي حال، ناقشت كلينتون بقوة في العام 2011 تدخُّلاً على أساس "مسؤولية الحماية". ومتحدّثةً على شاشة أن بي سي نيوز في إشارة إلى مجزرة رواندا (التي سبق لزوجها أن سمح بحدوثها)، قالت كلينتون:

> **تخيّلوا أننا جالسون هنا وقد تمّ اجتياح بنغازي، مدينة الـ 700,000 نسمة، وذُبِح عشرات الآلاف من الأشخاص، وفرّ مئات الآلاف... ستكون الصرخات: "لماذا لم تقُم الولايات المتحدة بأي شيء؟".**

موافقًا على هذه الحجة كما نُقِل، طلب أوباما من مجلس الأمن الدولي تفويضًا بالتدخُّل العسكري بهدف إنقاذ أرواح المحتجّين المسالمين "مؤيِّدي الديمقراطية"؛ لأن القذافي مستعد لارتكاب "حمّام دم" في بنغازي.

وبالرغم من إشارة سوزان رايس (سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة آنذاك) وسامانتا باور (مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي)، يسود اعتقاد على نطاق واسع بأن حجة كلينتون كانت مِحورية جدًّا لإقناع الرئيس؛ لدرجة أنها تُعرَف أحيانًا "بحرب هيلاري".

على أي حال، منح مجلس الأمن الدولي التفويض باستخدام القوة، على أن يوفّر الناتو الدعم الجوّي للمتمرّدين. (وبالرغم من كونها عمليةً للناتو بشكل رسمي، إلا أن الولايات المتحدة وفّرت كل الطائرات والطائرات من دون طيّار). وبعد معركة دامت سبعة أشهر، سيطر المتمردون على البلد؛ بدعم غربي متواصل، وقتلوا القذافي (في حين تبجّحت كلينتون على السي بي أس قائلةً: "جئنا، رأينا، لقد مات").

هجوم آخر قائم على أكاذيب

لكنّ الهجوم قام على أكاذيب. فقد كانت هناك ادعاءات بأن أعدادًا كبيرة من المواطنين المسالمين مستهدَفون، وأن سلاح طيران القذافي قد قصف مدنيين في طرابلس وبنغازي وعاقبهم، وأن القذافي "تبنّى سياسة اغتصاب، لا بل وزّع الفياغرا على الجنود". وقد ثَبُت زيف كل هذه الادعاءات. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من وجود بعض العنف غير المميِّز، تبيّن أن معظم القتلى أو المصابين ذكورٌ في سِنّ حمل السلاح، وكان هناك القليل من النساء والأطفال.

والأكثر أهمية من ذلك أنه لا أساس للادعاء بحدوث حمّام دم وشيك. ففي حين ادّعت قناة سياسية بأن القذافي قتل 10,000 شخص في الأيام القليلة الأولى، وثّقت "هيومن رايتس واتش" 233 حالة وفاة فقط. وكذلك، بعيدًا عن وعده بإحداث حمّام دم، تعهّد القذافي بحماية مواطني بنغازي؛ حتى إنه وعد بعدم إلحاق أي أذى بالمتمردين الذين يُلقون السلاح. كان تحذير القذافي بحدوث عنف وشيك موجَّهًا فقط للمتمردين الذين يرفضون نزع أسلحتهم. المتمردون الذين حذّرهم القذافي كانوا ينتمون إلى القاعدة بصفة رئيسة.

“هزيمة ليبيا في عهد أوباما”– كما دعاها آلن كوبرمان – كانت أكثر مَدعاةً للأسى بسبب تقارير شهودٍ موضوعيين يراقبون الوضع. فقد أعلنت وكالة الاستخبارات الدفاعية، إلى جانب قولها إنه من غير المحتمل أن يكون القذافي قد جازف باستعداء المجتمع الدولي بحمّام دم، أنه لا دليل يدعم الخوف من نتيجة مماثلة، لا بل أشارت إلى أن تدخّل كلينتون كان يستند “إلى حجج تخمينية حول ما يمكن أن يحدث للمدنيين أكثر من استناده إلى وقائع منقولة من أرض المعركة”.

في الواقع، لم تكن لحملة كلينتون في شنّ الحرب أي علاقة بالوقائع. وكما توحي تسجيلات سِرّية، أبدى ابن القذافي سَيف وأعضاء آخرون ذوو مستوى عالٍ في النظام رغبتَهم في التفاوض على حلّ، لكن كلينتون طلبت من جنرال في البنتاغون رَفْضَ الردّ على اتصالٍ منهم. وقال عنصر في الاستخبارات يعمل مع هيئة الأركان المشترَكة لسَيف: “لا تريد وزيرة الخارجية كلينتون التفاوض البتّة”.

علاوةً على ذلك، أُكِّد في وقت لاحق أن القناعة بمهاجمة الولايات المتحدة ليبيا لأسباب إنسانية كانت مَحض كَذِب. كما أقرّ وزير الدفاع آنذاك، ليون بانيتا، في مذكّراته: “كان هدفنا في ليبيا تغيير النظام”.

هناك دافعٌ واحدٌ على الأقل يكمن خلف رغبة كلينتون في إبعاد القذافي عن الطريق؛ وذلك كي تكون السي آي أيه – تحت قيادة مديرها الجديد آنذاك الجنرال ديفيد بترايوس – طليقة اليد لإرسال أسلحة القذافي إلى “المتمرّدين” في سوريا المُعادين للأسد. والدافع الجليّ الآخر هو إحباط مخطط القذافي باستخدام ذهبه لاستحداث عُملة أفريقية موحَّدة ضرورية لشراء نفط ليبيا؛ الأمر الذي سيهدّد الدولار.

عواقب إجمالية للهجوم: فوضى

عندما بدا لها أن العملية ستنجح، كانت كلينتون توّاقة للتفاخر بأنها عمليّتها، وكذلك الحال بالنسبة إلى فريقها. وقد أورد تقرير لـنيويورك تايمز: “قامت السيدة كلينتون بجولة انتصارية في

العاصمة الليبية طرابلس، ونشر معاونوها الكبار طوال أسابيع أخبارًا تتناول دورها البطولي". وقال معاونها الأكبر إن الخط الزمني قد أظهر قيادةَ السيدة كلينتون، وسياستها، وتملّكها، وإدارتها في ليبيا من البداية إلى النهاية.

لكنّ هذه العملية لم تحقّق نجاحًا أفضل من مخطَّط المحافظين الجدد بتغيير النظامين في أفغانستان والعراق. والتعبير الأكثر استخدامًا لليبيا بعد القذافي هو الفوضى.

* في إشارتها إلى أن انتصار كلينتون الوحيد جاء قبل أوانه، قالت إيلين براون إن وزارة الخارجية قد حوّلت ليبيا إلى نيران مستعرة في مؤخّر الموقد، "مع استسلام البلد إلى فوضى أدّت إلى حرب أهلية من شأنها زعزعة استقرار المنطقة".

* كتب رالف نادر: "حذّر غيتس من المرحلة اللاحقة، وقد كان مُحِقًّا. فقد انحدرت ليبيا إلى حالة مروِّعة من العنف الذي طال الأمم الأفريقية المجاورة".

* قال روبرت باري: "حوّلت الفوضى الليبية تغيير النظام من نقطة إيجابية في اندفاع كلينتون، إلى نقطة سوداء في سجلّها".

* كتب جو بيكر وسكوت شاين في نيويورك تايمز: "بدأ انزلاق ليبيا إلى الفوضى بقرار متسرّع بالذهاب إلى الحرب اتُّخذ في ظلّ عدم يقين من نوايا العقيد القذافي"؛ وذلك وفقًا لتعبير أحد المسؤولين الكبار.

* أخيرًا، أشار كتاب زرع الفوضى: ليبيا غداة التدخل الإنساني الذي وضعه كاتب إيطالي عام 2016، إلى "هيلاري كلينتون دائمة التدمير".

من دون استخدام تعبير "فوضى"، أعطى غلِن غرينوالد رأيًا مماثلاً في تعليق حول مقال ورد في نيويورك تايمز بعنوان "تكتيكات أميركية في ليبيا تصلح نموذجًا لجهود أخرى"، ظهر بعد قتل القذافي مباشَرةً. كتب غرينوالد في العام 2016، قائلاً:

انهارت ليبيا تقريبًا – وهو أمر متوقَّع – وها قد قضت حتى الآن سنوات في اللاستقرار، وغياب السلطة، وحكم ميليشيات متشرذمة، ونزاع طائفي، وتطرف عنيف... كان يُفترَض بهذا الوضع أن يكون نموذجًا أعلى للتدخل الإنساني. غير أنه حقّق بشكل متلاشٍ فوائد إنسانية قليلة، مُتسبِّبًا في المقابل بمعاناة إنسانية كبيرة.

عواقب خاصة بسبب هجوم الناتو

بالإضافة إلى الفوضى العامة التي أحدثها الهجوم على القذافي، أدى الهجوم إلى نتائج خاصة عديدة.

*** عندما تدخّل الناتو، كانت الحرب على وشك الانتهاء؛ بعد أن حمل القذافي المتمردين على التراجع. ولكن بفضل تدخّل الناتو، استعاد المتمردون المبادرة، واستمرت الحرب لمدة ثمانية أشهر إضافية. بالنتيجة، بالرغم من مقتل نحو 1,000 شخص فقط قبل تدخل الناتو، قُتِل 10,000 شخص آخرين على الأقل، بعد التدخل.**

*** مناقشًا فكرة أن تدخّل الناتو بسعي من كلينتون لم يكن "تدخلاً إنسانيًّا" في الواقع، قال دان كوفاليك، وهو أستاذ قانون الحقوق الدولية: "وضْع حقوق الإنسان في ليبيا كارثي؛ وذلك بمعاناة آلاف المعتقلين [بمن فيهم الأطفال] في السجون من دون مراجعة قانونية مناسبة،. وأعمال الخطف والقتل المستهدف المتفشية".**

*** سرعان ما أصبحت ليبيا دولة ضعيفة بوجود حكومتَين متحاربتَين و400,000 فارٍّ ليبي من منازلهم.**

*** كتب غرينوالد: "تمامًا مثلما لم تكن القاعدة أو داعش موجودة في العراق لمهاجمتها إلا بعد قصف الولايات المتحدة لحكومة العراق، كذلك لم تكن داعش موجودة في ليبيا إلا بعد قصف ليبيا من قِبَل الناتو. علاوةً على ذلك، سمحت الفوضى التي سادت في ليبيا لداعش بإنشاء قاعدتها الأكثر أهمية هناك".**

*** بالفعل، قال مدير السي آي أيه، جون برينان، عام 2016: "إن الفرع الليبي هو على الأرجح الأكثر تطوّرًا والأكثر خطورة".**

*** في حين كان القذافي فعالاً في الحد من مساحة الأرض التي يسيطر عليها إرهابيون، حاول المقاتلون السيطرة على البلاد بأكملها مع حلول العام 2016.**

*** بعد بلوغ مستوى العيش في كل أفريقيا خلال قيادة القذافي المستوى الأعلى، دخلت ليبيا بعد هجمات الناتو في سقوط حُرّ؛ تاركةً مُدنًا تعاني من انقطاعات في التيار الكهربائي في معظم الأوقات، إلى جانب مشاكل أخرى.**

*** أنشأ القذافي أكبر نظام رَيٍّ في العالم: النهر الكبير من صنع الإنسان. وقد أُحدِثَ هذا النهر الذي دعاه الليبيون "عجيبة العالم الثامنة" بهدف توفير مياه شَفة مجانية لكل الليبيين، ولجعل البلد ذا اكتفاء ذاتي في إنتاج الطعام. ولكنّ الناتو بقيادة الولايات المتحدة قام بتدمير النهر؛ مرتكبًا جريمة حرب، وتُرِكت ليبيا في أزمة مياه وطنية.**

عواقب هجوم الناتو على المنطقة

وكما أدى التدخل الأميركي في ليبيا إلى فوضى متمَّمة بمجموعة كبيرة من العواقب الداخلية المُدمِّرة، كان التدخل مُدمِّرًا أيضًا للمنطقة بشكل عام.

*** عندما تمّ التخلص من القذافي، لم تكن ترسانته الضخمة آمنة. ونتيجةً لذلك، "شرعوا بنقلها إلى سوريا، وتونس، والجزائر، ومالي، والنيجر، وتشاد، ونيجيريا، والصومال، والسودان، ومصر، وغزة؛ وغالبًا إلى أيدي الإرهابيين".**

*** قُوِّضت مساعي تقليص برامج الأسلحة النووية والكيميائية في العالم بسبب مهاجمة القذافي بعد تسليمه هذه البرامج طَوعًا. على سبيل المثال، قالت كوريا الشمالية إنها لن تُخدَع بالمحاولات الأميركية لإلغاء برامجها الخاصة، وذلك بعد تعلّمها درسًا من التجربة**

الليبية.

*** بحلول العام 2016، غادر نحو 100,000 ليبي إلى أوروبا، مُفاقمين بذلك أزمة اللجوء فيها (يُناقَش الأمر في الأسفل). وفي آب/أغسطس من ذلك العام، أجاز أوباما الذي يُنسَب إليه انهيار ليبيا حملةَ قصف لمدة شهر كامل ضد داعش في ليبيا التي كانت في السابق "مسالمة ومزدهرة".**

خاتمة

بالرغم من عدم مسؤولية إدارة بوش – تشيني المباشَرة عن الفوضى في ليبيا، إلا أنها تُعتبَر مسؤولة بشكل غير مباشَر؛ وذلك عندما بدأت بمشروع تغيير الأنظمة في عدد من البلدان المذكورة في الشرق الأوسط. وليبيا أحد "البلدان السبعة" التي يتعيّن على البنتاغون، تحت قيادة تشيني ورامسفيلد، "إسقاطها خلال خمس سنوات". وجدت فكرة إزاحة القذافي عن الحكم تأييدًا من الفكر نفسه الذي كان وراء إزاحة صدام. والنتيجة نفسها: كارثة، وفوضى. في العام 2016، جاء في تقرير برلمان المملكة المتحدة عن الحرب في ليبيا أنها استندت إلى أكاذيب؛ على غرار حرب العراق. وعلاوةً على ذلك، كانت الأكاذيب مشابِهة عمليًّا للأكاذيب التي استُخدِمت في محاولة إسقاط النظام في سوريا.

سوريا

في سوريا، نجح هدفُ إحداث الفوضى على نطاق واسع. وقد كتبت منار مهاوش:

> **أغرقت القوى الخارجية البلد في مزيج كابوسيّ من الحرب الأهلية، والاجتياح والإرهاب الأجنبيَّين. السوريون في موقف صعب؛ فعليهم الاختيار بين العيش في منطقة حرب حيث سيكونون مُستهدَفين من قِبَل مجموعات مثل داعش وخاضعين للإجراءات الصارمة التي**

> تفرضها الحكومة السورية، أو السفر في بحار خطِرة مع حد أدنى من تجهيزات السلامة؛ لا لشيء إلا لتُنكِر عليهم الحكومات الأوروبية حقَّهم في الطعام والماء والسلامة إذا بلغوا شواطئها.

وبالطبع، كثيرون هم السوريون الذين لم يتمكّنوا من الوصول إلى أوروبا، أو اختاروا عدم المحاولة. وأضافت مهاوش مواصلةً مناقشة أزمة اللاجئين الناجمة عن زعزعة استقرار سوريا:

> قصد سوريون آخرون فرّوا من الفوضى في الوطن بلدانًا عربية مسلمة مجاورة. فالأردن وحدها مثلاً استوعبت نصف مليون لاجئ سوري، فيما استقبل لبنان 1,5 مليون لاجئ تقريبًا، وأدخلت العراق ومصر عدة مئات من الآلاف... وبحلول العام 2015، كانت تركيا قد استقبلت نحو مليونَي لاجئ.

وفي نهاية العام 2015، "هجّر النزاع في سوريا نحو 12 مليون شخص؛ مُتسبِّبًا بأكبر موجة لاجئين ضربت أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية".

التخطيط لزعزعة استقرار سوريا

جاء بعض المحافظين الجدد إلى الحكم مع أفكار مُسبَقة حول زعزعة استقرار سوريا. وكما ذُكِر سابقًا، أعدّ ريتشارد بيرل ومحافظون جدد آخرون في العام 1996، بحثًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعنوان "انحراف تام: استراتيجية جديدة لضمان العالم". ويقترح البحث سعي إسرائيل إلى السلام مع بعض جيرانها، في حين يجري البدء بقلب أنظمة أعدائها، ولا سيما العراق وإيران وسوريا. وبالرغم من كون تغيير النظام في العراق الهدف الأول، إلا أنه يتمّ إنجازه في المقام الأول من أجل "إضعاف، واحتواء، لا بل أيضًا إعادة سوريا إلى الوراء"، والإطاحة أخيرًا ببشار الأسد.

بتعبير آخر، تمرّ طريق دمشق عبر بغداد.

عندما سيطر بوش وتشيني على البيت الأبيض، ظهر مستند جديد يعود للمحافظين الجدد إلى حد كبير، وكان بعنوان "إبحار عبر الفتنة: أميركا والشرق الأوسط في قرن جديد"، وكان يحمل الرسالة نفسها: "يُفترض بالهدفَين الرئيسَيْن" للإدارة الجديدة – كما قال المستند – "أن يكونا سوريا والعراق". وفي العام 2001، وبعد أسبوع من هجمات 11 9، وجّه 40 عضوًا من "مشروع القرن الأميركي الجديد"، بقيادة بيل كريستول، رسالة للرئيس بوش جاء فيها:

> نعتقد أنه يُفترَض بالإدارة الطلب من سوريا وإيران الإيقاف الفوري لكل الدعم العسكري والمالي والسياسي المقدّم لحزب الله وعملياته. وإذا رفضت إيران وسوريا الإذعان، يُفترَض بالإدارة التفكير في التدابير المناسبة للرد على هاتَين الدولتَين الراعيتَين للإرهاب.

بعد أشهر قليلة، اتّهم مساعد وزيرة الخارجية، جون بولتن، سوريا بتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية، وحذّر دمشق من ضَمّها إلى "محور الشر". وبعد مدة قصيرة، أعلنت وزارة الخارجية أن سوريا راعية للإرهاب، وقام الكونغرس إِثر ذلك بجعل معظم التعاملات الأميركية مع سوريا غير قانونية.

عداء بوش – تشيني لسوريا

أظهرت إدارة بوش – تشيني العداء لسوريا بسبب عداء إسرائيل لسوريا؛ ولا سيما لرئيسها بشار الأسد. وقد سبق لسوريا أن عارضت إسرائيل ولا سيما الصهيونية، وتحيّزت إلى إيران التي تعتبرها إسرائيل التهديد الأكبر لها.

بحسب قول باري،

> مركز "الهلال الشيعي" الممتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان. وبما أن القادة

الإسرائيليين (والمحافظين الجدد الأميركيين) يعتبرون إيران العدو الأكبر لإسرائيل، فقد ركّز الهدف المتمثل بانهيار "الهلال الشيعي" على الإطاحة بالأسد.

بصفة خاصة أكثر فأكثر، كنّت إسرائيل العداء لسوريا بسبب دعمها القوة شبه العسكرية المقاتلة في لبنان، حزب الله الذي هزم إسرائيل عسكريًّا عام 2006. وبالرغم من سيطرة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية في حرب العام 1967– تُوفّر الآن 15 في المئة من المياه لإسرائيل – إلا أن سوريا تريد استعادتها. بصورة أكثر شمولاً، منعت سوريا – بمساعدة حزب الله – إسرائيل من تحقيق هدفها بالسيطرة على الأرض التي تدّعي امتلاكها بحق إلهي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة أسباب أخرى تجعل الولايات المتحدة تكنُّ العداء لسوريا، وللأسد بصفة خاصة. ويتمثل السبب الأبرز ببقاء سوريا مستقلة عن النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، لسوريا مصرفها الخاص الذي تمتلكه الدولة، كما أنها لم تأخذ قروضًا من صندوق النقد الدولي؛ وبالتالي لا يمكن التحكم بالبلد بالاعتماد على القروض. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت سوريا الانضمام إلى الإمبراطورية الأميركية. وشكا مستند "إبحار عبر الفتنة" من أن "الإبقاء على تحالف قوي مع إسرائيل" لم يَحُل دون "امتناع سوريا – بخلاف كل دولة على الحدود الإسرائيلية – عن قبول أميركا كمصدر أساسي للمساعدة والمعدات العسكرية".

ويعود سبب رفض سوريا الانضمام إلى الإمبراطورية الأميركية إلى عدم قيام السياسيين الأميركيين ووسائل الإعلام الأميركية بتذكير العالم بأنه قبل أربع سنوات من إطاحة السي آي أيه بالحكومة المنتخَبة في إيران عام 1953، أطاحت بالحكومة السورية للسبب عينه؛ سعر النفط.

وقد قال باري مُعلِّقًا على ذلك إنه لأسباب متنوّعة، "كان إخراج

سلالة الأسد الحاكمة من الحكم هدفًا رئيسًا للمحافظين الجدد/ الإسرائيليين منذ التسعينيات"، ولذلك انكبّت إدارة بوش – تشيني منذ البداية على زعزعة استقرار سوريا. وفي العام 2002، اعتبر وكيل وزير الخارجية، جون بولتن، سوريا إحدى "الدول المارقة" التي "يمكن أن تصبح أهدافًا لنا".

عالِمًا بمواقفه السلبية، قام الأسد بمحاولات عدة لتطوير علاقات أفضل. وفي العام 2004، استهل الأسد محادثات سلام سِرّية في تركيا مع إسرائيل، عارضًا ما دعته صحيفة إسرائيل الرائدة "معاهدة سلام عادلة بعيدة المدى توفّر الأمن لإسرائيل".

وبالرغم من حصول المحادثات على دعم عدد كبير من الإسرائيليين ذوي الرُّتَب العالية، "نَهَتْهُم إدارة بوش عن هذا الأمر". وكان ذلك أمرًا غير مفاجئ؛ لأن تشيني "معارض عنيد لتحسين العلاقات مع سوريا". وفي العام 2007، قامت إدارة بوش – تشيني التي كانت تناقش "اصطفافًا استراتيجيًّا جديدًا في الشرق الأوسط"، بالتمييز بين "الإصلاحيين" و"المتطرفين"؛ واضعةً سوريا وإيران وحزب الله في الفئة الأخيرة. ووِفقًا لمقال سيمور هيرش عام 2007 "إعادة التوجيه"، شاركت الولايات المتحدة في عمليات سِرّية تستهدف سوريا وإيران.

أما المعلومات حول ما جرى في كوليس إدارة بوش – تشيني فوفّرتها ويكيليكس التي حصلت على برقيات وليام روباك، المستشار السياسي للسفارة الأميركية في دمشق. وقد ناقش روبرت نايمان هذه البرقيات في فصل من ملفات ويكيليكس، لجوليان أسانج، بعنوان "ويكيليكس تكشف عن كيفية قيام الولايات المتحدة بالسعي لتغيير النظام في سوريا بعدوانية؛ مُشعِلةً حمّام دم". وتُظهر برقيات روباك وِفقًا لنايمن،

> **أن تغيير النظام كان هدفًا طويل الأمد بالنسبة للسياسة الأميركية، وأن الولايات المتحدة روّجت للطائفية دعمًا لسياسة تغيير**

الأنظمة؛ مساعدةً بذلك في إرساء أسس الحرب الأهلية الطائفية وإراقة دماء غزيرة نراها اليوم في سوريا.

يوحي بعض المعلّقين اليوم أن العداء الأميركي للأسد بدأ مع رد فعله القاسي على احتجاجات الربيع العربي عام 2011. ومع ذلك، علّق نايمان أنه "بالعودة إلى العام 2006، أي قبل خمس سنوات من احتجاجات الربيع العربي في سوريا"، تُظهِر البرقيات أنّ "زعزعة استقرار الحكومة السورية كان دافعًا رئيسًا للسياسة الأميركية"، واقترحت برقيات روباك استراتيجيات للقيام بهذا الأمر. ووِفقًا لذلك، قال نايمان:

> **قيل لنا في الغرب إن الجهود القائمة للإطاحة بالحكومة السورية بالقوة هي رد فعل ناجم عن قيام الأسد بقمع الانشقاق عام 2011، ولكننا نعرف الآن أن "تغيير النظام" كان سياسة الولايات المتحدة وحلفائها قبل خمس سنوات.**

ووفقًا لهذه البرقيات، أَوجز نايمان،

> **كان الدبلوماسي الأميركي عالي الرُّتبة في سوريا يعتقد أن هدف السياسة الأميركية في سوريا يُفترض به أن يكون زعزعة استقرار الحكم السوري بأي وسائل مُتاحة. يُفترض بالولايات المتحدة العمل على رفع مستوى الطائفية السُّنّية – الشيعية في سوريا... ويُفترض بالولايات المتحدة توتير العلاقات بين الحكومة السورية وحكومات عربية أخرى، ومن ثم تحميل سوريا مسألة ذلك التوتر، ويُفترض بها أيضًا السعي إلى إذكاء مخاوف الحكومة السورية من مؤامرات انقلابية بهدف حثّها على القيام برد فعل مبالَغ فيه... ويُفترض بالولايات المتحدة**

العمل على تقويض إصلاحات الاقتصاد السوري وإعاقة الاستثمار الأجنبي، كما يُفترض بها تعزيز الاعتقاد بأن الحكومة السورية غير شرعية، وأن الاحتجاجات العنيفة في سوريا جديرة بالثناء.

احتجاجات العام 2011 وإدارة أوباما

أعطت إدارة أوباما علانيةً السبب نفسه للعداء مع الأسد؛ أي رد فعله المُفرِط على تمرّد العام 2011 ضده. إذ أدّى ردّ فعله ذاك إلى احتجاجات كبيرة سرعان ما تحوّلت إلى حرب أهلية بين الأسد وقوات التمرّد.

الحاجة إلى وجهة نظر متوازنة: إنه فهم محدود جدًّا للأحداث. نجم النزاع عن تفاعل معقَّد بين العوامل؛ بعضها بسبب خطأ ارتكبه الأسد، والبعض الآخر لأسباب أخرى. وأحد العوامل التي لا علاقة له بها هو بدء الجفاف في سوريا عام 2006. إذ قال بعض علماء المَناخ إنه كان الأسوأ خلال 900 سنة، واعتبره علماء آخرون الأسوأ منذ بدء الحضارة الزراعية قبل آلاف السنين. واصفًا سياق الحرب، كتب وليام بولك:

> في بعض المناطق، توقّفت كل الزراعة. وفي مناطق أخرى، بلغ قصور المحاصيل نسبة 75 في المئة. بصورة عامة، مات 85 في المئة من الدواجن عطَشًا أو جوعًا. فاستسلم مئات آلاف المزارعين في سوريا، وهجروا مزارعهم إلى المدن والبلدات بحثًا عن أعمال غير موجودة تقريبًا، وعن إمدادات غذائية غير كافية إلى حد كبير. وفي الخارج، قدّر مراقبون – بمن فيهم خبراء الأمم المتحدة – أنّ ما بين مليونَين وثلاثة ملايين من سكان الريف السوري البالغ عددهم عشرة ملايين باتوا يعانون من "فَقرٍ مُدقِع".

وأضاف بولك أيضًا: "لجأ مئات آلاف الفلسطينيين والعراقيين

إلى هناك في السنوات السابقة، وتعيّن على اللاجئين السوريين الجدد التنافس معهم من أجل الوظائف والماء والطعام".

وبحلول العام 2008، وصف ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الوضع بأنه "عاصفة مُطلَقة" تهدّد سوريا "بدمار اجتماعي".

لكن الأسد جعل مفاعيل الجفاف أكثر سوءًا بسبب ضعف التوجيه. وما دعاه فرانشيسكو فيميا وكايتلين ويرل إساءة إدارة إجرامية للموارد الطبيعية في سوريا، ساهم في تراجع توفير الماء للمزارعين. فقد فضّل الأسد المزارعين الكبار على المجتمعات الزراعية الفقيرة، ودعم زراعة القمح والقطن اللذين يتطلّبان كميات كبيرة من المياه، كما دعم زراعات وتقنيات ريّ غير مستدامة. وسمح النظام للمزارعين الكبار بالحصول على كل المياه التي يحتاجون إليها من الطبقة الصخرية المائية (بالرغم من عدم قانونيّة ذلك). وعنى استخدام الحكومة المُسرِف للماء سعي سكان الريف إلى استخراج الماء عبر الحفر؛ مُفرِغين الطبقات المائية. وعلاوةً على ذلك، لم يقدّم الأسد أي معونة للمزارعين الذين كانوا يزدادون فَقرًا، حتى إنه زاد نفقاتهم. وبتشجيعه زراعة القمح والقطن، ألحق الأسد الضرر بالمزارعين العاديّين من خلال إيقافه الدعم على المازوت والأسمدة.

وبسبب الجفاف القاسي وسوء إدارة الأسد، أُرغِم مليون شخص تقريبًا على الانتقال إلى الأحياء الفقيرة. ومع حلول العام 2009، فقدوا سُبُل كَسب رِزقهم، بالإضافة إلى كثيرين غيرهم. وفي العام 2011، بلغ عدد الذين يفتقرون إلى الطعام مليون شخص. لذلك، لا مجال للشك في أن بدايات حركة المعارضة السورية متجذّرة في الأساس في سياسات الأسد الهدّامة (بالتزامن مع الجفاف).

ويعود سبب عدم كفاية الإمدادات الغذائية إلى عامل مهمّ مندرج في إطار سوء الإدارة الإجرامية: "فقد تم إغراء الحكومة بسعر القمح المرتفع في السوق العالمي، لذا باعت احتياطياتها منه". ووفقًا لذلك كما قال بولك:

تحوّل مئات الآلاف من المزارعين السابقين الخائفين، والغاضبين، والجائعين، والذين أصبحوا فقراء إلى "مادة سريعة الالتهاب" ومستعدة للاشتعال. وقد أُطلِقت الشرارة في 15 آذار/ مارس 2011 عندما تجمّعت مجموعة صغيرة نسبيًّا في بلدة درعا للاحتجاج على إخفاق الحكومة في مساعدتهم.

بدأ احتجاج درعا بعد قيام مجموعة من الأطفال "برسم شعارات معادية للحكومة على جدار مدرسة"، فاعتقلتهم شرطة المدينة وعذّبتهم. وأُطلِقت النار على بعض المحتجّين. وقد أدّى ردُّ فعل الحكومة المُفرَط إلى حصول احتجاجات في المدينة. وقام الأسد بعدة محاولات لتهدئة الوضع؛ فطَرَدَ مسؤولين حكوميين وأمنيين بسبب رد فعلهم المبالَغ فيه، وأكد للسكان أن مطلقي النار سيحاكَمون، وأعلن عن عدة إصلاحات وطنية. لكنّ تحرّكه لم يُرضِ المحتجين فواصلوا تدمير الممتلكات ومهاجمة الشرطة والجنود، وأُعلِنت درعا "منطقة محرَّرة"، وانتشر المحتجون إلى بلدات أخرى. ولكن، لماذا لجأ المحتجّون إلى العنف؟

التحول إلى العنف: إن الوصف المعياري لحركة الاحتجاج، كما أوجز الباحث المستقل جوناثان مارشال، هو أن "حركة الاحتجاج في سوريا كانت سِلميّة إلى حد كبير حتى أيلول/سبتمبر 2011". رفضت الحكومة السورية وجهة النظر هذه منذ البداية، ولكنّ ادعاءها لم يؤخَذ به. غير أن مارشال وفّر الدليل على صحة وجهة نظر الحكومة في هذه المسألة. وفي مقالٍ بعنوان "المصادر المخبَّأة للحرب الأهلية في سوريا"، قال مارشال، "تحوّلت معارضة الحكومة إلى العنف منذ البداية تقريبًا". فعلى سبيل المثال، قتل مسلَّحون في درعا 19 سوريًّا، كما أُفيد بالإضافة إلى ذلك، "عن نصب كمين لتسعة جنود سوريين كانوا في طريقهم لقمع تظاهرات في بانياس، وقُتلوا بالرصاص على الطريق العام خارج البلدة".

وأفاد البروفسور جوشوا لانديس، رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، أن مشاهد مصوَّرة عن القتال أظهرت صحة رواية الحكومة: "فقد هاجمت معارضة مسلَّحة ومنظَّمة جنودًا متمركزين في البلدة".

وظهر رجال مسلَّحون في احتجاجات في بلدات أخرى. ففي إحدى المدن، قُتِل نحو 140 من عناصر الشرطة وقوى الأمن، لكنّ وسائل الإعلام تجاهلت هذا الجانب من الرواية على نطاق واسع. وبعد دراسة الاحتجاجات وتغطية الصحافة لها، استنتج لانديس: "لم يشأ المحللون والصحفيون الغربيون التسليم بأن عناصر مسلَّحين قد أصبحوا ناشطين. وقد فضّلوا إخبار رواية بسيطة عن أشخاص صالحين يقاتلون أشخاصًا سيّئين".

من المهم الإقرار بأن هذه الطريقة في الإيقاع بقائد بهدف الإطاحة به كانت طريقة عمل الحكومة الأميركية التي تكرّرها في غالب الأحيان. وتذكّر وليام إنغدال أنه إلى جانب اعتمادها في ليبيا وسوريا، سبق أن اعتُمدت في التسعينيات؛ عندما أرادت إدارة بيل كلينتون شقّ يوغوسلافيا وتحويلها إلى ست جمهوريات. فبعد إجرائها صفقة مع البوسنة لاستهلال حرب مع الصرب، بدأت الماكينة الدعائية في واشنطن تُشَيطِن الصرب، واصفةً إيّاهم بالنازيين، ومختلقة روايات زائفة عن قصف مدنيين ومستشفيات، بالإضافة إلى اغتصاب آلاف النساء المسلمات.

بأي حال، اتخذت الحكومة السورية في مرحلة ما إجراءات صارمة بحق المحتجّين، وأُفيد عن مقتل عدة مئات من المحتجين. وحتى في هذه الواقعة، يبدو أن الصحافة قد بالغت ونقلت رواية جانب واحد. وقد حذّرت مؤسسة الاستخبارات الخاصة، ستراتفور، المدعوّة أحيانًا "سي آي أيه الخاصة"، عملاءها من عدم التعرّض للتضليل من قِبَل دعاية المعارضة. وقد قالت ستراتفور إنه "بالرغم من أنّ قتل المحتجين والمدنيين أمر مؤكَّد، إلا أنه لا دليل على حدوث أعمال وحشية كبيرة مقارنةً مع... إجراءات صارمة قامت بها دول في

المنطقة".

كما اعترفت بعض منظمات حقوق الإنسان أيضًا – كما أشار جوناثان مارشال – بشروع قوات المعارضة المسلَّحة بارتكاب جرائم ضد المدنيين. فعلى سبيل المثال:

> **وَجّهت هيومن رايتس واتش "رسالة مفتوحة" إلى قادة المعارضة السورية، شاجبةً "جرائم وإساءات أخرى ارتكبتها عناصر المعارضة المسلَّحة"؛ بما في ذلك خطف مؤيِّدي الحكومة واعتقالهم، واستخدام التعذيب، وإعدام عناصر قوى الأمن ومدنيين، والقيام بهجمات طائفية ضد الشيعة والعلويين.**

من غير العَرَضي حدوث النمط عينه – إذ انضمّ عناصر مسلَّحون إلى احتجاج سِلمي، وأطلقوا النار على رجال الشرطة والمدنيين – في الاحتجاج الذي أدى إلى انقلاب في أوكرانيا؛ وهو ما يناقشه الفصل التاسع. في الواقع، قال إنغدال:

> **غالبًا ما استُخدِمت احتجاجات الربيع العربي التي خطَّطت لها واشنطن، والسي آي أيه السِّرية، وقَنّاصة مرتزَقة لاستنهاض الشعوب وإثارة غضبها ضد حكوماتها من خلال افتعال شهداء أبرياء، وتحميل النظام مسؤولية أعمال القتل.**

وفقًا لذلك، لم تبدأ المعارضة بسبب الجفاف فحسب، وسوءِ إدارة الأسد للموارد الطبيعية لبلده، وردات فعله الحمقاء وغير الأخلاقية على الجفاف، وسياساته الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بل بدأ العنف عام 2011 بالفعل بسبب رد الفعل القاسي لنظام الأسد على الاحتجاجات؛ لكنّ عناصر مسلَّحين هم الذين أثاروا رد الفعل هذا. وفي حين وصفت الدعاية الغربية الأسد بالشرير على نحو فريد، قال

مارشال: "ألقت الاستفزازات القاتلة ضد الحكومة السورية بظلال مختلفة تمامًا على مصادر النزاع".

باختصار، كان تفسير إدارة أوباما لمصادر الحركة المعادية للأسد متحيّزًا لدرجة الخطأ.

إسهامات أميركية في الحرب المعادية للأسد: يقتضي فهمٌ ملائم للحرب في سوريا نقاشًا مستفيضًا للدور الذي لعبته الولايات المتحدة. كانت لإدارة بوش – تشيني مساهمة في هذا الدور.

في العام 2008، سحبت تلك الإدارة سفيرها من دمشق كجزء من مسعى لإضعاف الأسد وعزله. ولعبت أيضًا دورًا في إخفاق نظام الأسد في الحؤول دون تسبب الجفاف بهذا المقدار من الدمار الاجتماعي. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2008، طلب ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في سوريا مساعدة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مشيرًا إلى قول وزير الزراعة السوري إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجفاف "خارج طاقتنا كبلد للتعاطي معها". لكنّ مدير الوكالة في إدارة بوش – تشيني أجاب (في برقية نشرتها ويكيليكس في وقت لاحق): "نتساءل عما إذا كان يُفترَض توجيه موارد الحكومة الأميركية المحدودة لتلبية هذا الطلب في هذا الوقت".

بصورةٍ أكثر شمولاً، وكما أُشير سابقًا، سبق لإدارة بوش – تشيني أن شرعت بالتحدث عن كيفية زعزعة استقرار سوريا؛ كتقويض محاولاتها لتحقيق إصلاح اقتصادي بهدف بلوغ الغاية المتمثلة بتغيير النظام.

لكنّ البداية الفعلية للحرب في سوريا حدثت أثناء إدارة أوباما التي ساهمت في تلك الحرب من خلال تفسيرها الخاطئ لمصادر الحركة المعادية للأسد، وقولها إن الحرب الأهلية نشأت عن تمرّد سِلمي تلقائي ضد الأسد. ولكن، على غرار مارشال، قالت مهاوش إنه لم يكن تلقائيًّا بالكامل: "أظهرت برقيات ويكيليكس تورط السي آي أيه على الأرض في سوريا للتحريض على قيام تلك التظاهرات منذ

آذار 2011". هذا ما يُفترَض توقُّعه بالطبع؛ انسجامًا مع تقرير نايمان حول برقيات ويكيليكس أثناء إدارة بوش – تشيني، ووسائلها لزعزعة استقرار سوريا.

وافق روبرت باري أيضًا على رواية مارشال حول التحريض على العنف: "منذ بدء النزاع السوري عام 2011"، وقد كتب باري،

> **كان الدور الفعال للقاعدة والدولة الإسلامية عنصرًا في الرواية مَخفيًّا أو منتقَصًا من أهميّته. وتمّ إقناع الشعب الأميركي به. وتقول حبكة الرواية إن الحرب بدأت عندما "قُمِع محتجون "سِلميون" بقسوة من قِبَل الشرطة والقوات المسلحة السورية، لكنّ تلك النسخة تُلغي واقع أن متطرفين – بعضهم مرتبط بالقاعدة – قد قتلوا رجال شرطة وجنودًا منذ البداية تقريبًا.**

عدد المحتجين

طرحت مهاوش مسألة أخرى متعلقة بتقارير وسائل إعلام كبرى، مثل بي بي سي وأسوشيتد برس، تشير إلى أن "التظاهرات التي شملت كل أنحاء سوريا – كما هو مُفترَض – مكوَّنة من مئات الأشخاص فقط". وكتبت في العام 2015، متسائلة:

> **كيف يمكن لتظاهرات أقامها "مئات" المحتجين المطالبين بتغيير اقتصادي في سوريا قبل أربع سنوات أن تتطوّر إلى حرب أهلية طائفية مُهلِكة، مثيرةً لهيب التطرف الذي يُؤرِق العالم اليوم، ومُحدِثةً ثاني أكبر أزمة لاجئين في العالم؟**

وأجابت:

> **قبل أشهر قليلة فقط، كانت التظاهرات**

مكوَّنة من مئات المحتجين المسلّحين المرتبطين بالسي آي أيه، غير أنها أصبحت الآن أكبر حجمًا، واندفعت إلى سوريا مجموعات ثورية من المسلحين غير السوريين، وطالت إجراءات حكومية صارمة أنحاء البلد كافة بهدف ردع هذا التغلغل الأجنبي. وبات من الواضح أن الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وتركيا قد تحيّنت الفرص لتنظيم الثوار، وتسليحهم، وتمويلهم، لتشكيل الجيش السوري الحرّ كما تشير إلى ذلك مخططات وزارة الخارجية لزعزعة استقرار سوريا.

بتعبير آخر، من دون تدخّل الولايات المتحدة وبلدان أخرى، ما كانت تلك الاحتجاجات لتتحول إلى حرب أهلية.

وفي ما يتعلق بالجيش السوري الحر، قالت بي بي سي إنه بحلول العام 2013، كان هناك "ما يُعتقَد أنها 1,000 مجموعة معارِضة مسلَّحة في سوريا تقود ما يُقدَّر بـنحو 100,000 مقاتل". والمجموعتان الأكثر قوة هما داعش وجبهة النُّصرة المنبثقة عن القاعدة (والتي انضمّت إلى داعش لفترة وجيزة). هل يستطيع أحد القول إنه لا حق للأسد بالدفاع عن حكومته المنتخَبة ديمقراطيًّا ضد هذه القوى الخارجية؟".

بالنسبة إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة، بدأت السي آي أيه بإرسال شحنات كبيرة من الأسلحة عام 2012. وأفاد سيمور هيرش: "كانت السي آي أيه مسؤولة عن نقل أسلحة من ترسانات القذافي إلى سوريا". في الواقع، قُتِل كريس ستيفنز – السفير الأميركي إلى ليبيا – في بنغازي بعد قدومه إليها للتفاوض حول تحويل عدة مئات من الأطنان من أسلحة القذافي إلى سوريا. وفي ما دعاه هرش "موطئ قدم"، أُرسِلت هذه الأسلحة من ليبيا إلى سوريا عبر تركيا الجنوبية، في عملية ترأسها الجنرال ديفيد بترايوس، مدير السي آي أيه آنذاك،

تحت إشراف وزيرة الخارجية كلينتون. "لم تكن القنصلية" حيث لقي ستيفنز حتفه سوى إرسالية دينية "لتوفير تغطية للأسلحة المنقولة"؛ وذلك وفقًا لضابط استخبارات سابق.

في العام 2013، وأثناء تحقيق قام به الكونغرس حول الهجوم على بنغازي، أقسمت كلينتون اليمين على عدم عِلمها بشحنات الأسلحة التي أرسلت إلى الثوار السوريين قبل الهجوم. لكن في العام 2015، سبق لجاديشال واتش أن حصلت على مستندات سِرّية من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع تُظهر أول تأكيد رسمي على عِلم الحكومة الأميركية بشحنات الأسلحة المرسلة من بنغازي إلى سوريا.

علاوةً على ذلك، أفاد جوليان أسانج في العام 2016 بأن ادعاء كلينتون لم يحظَ بموافقة 1,700 بريد إلكتروني تمّ التسلل إليها وتتناول ليبيا في مجموعة هيلاري كلينتون التي حصلت عليها ويكيليكس. وتتضمّن رسائل البريد الإلكتروني هذه، كما قال أسانج، برهانًا على قيام كلينتون بالحث على إرسال الأسلحة "للمقاتلين داخل سوريا"، بمن فيهم داعش. وهذا يعني أنها حَنثت باليمين.

بأي حال، مع بداية 2012 كانت السي آي أيه تُنفق بليون دولار سنويًّا، وتدرّب 10,000 عنصر ثوري "معتدل". وكما أفاد هرش، تمّ ذلك بالرغم من قيام مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية آنذاك، مايكل فلين، "بإرسال دفق متواصل من التحذيرات السِّرية إلى القيادة المدنية حول العواقب الكارثية للإطاحة بالأسد. وقال إن الجهاديين يسيطرون على المعارضة". وأفاد فلين هرش بأن تقاريره قد "تعرّضت للرفض" من قِبَل إدارة أوباما، "شعرتُ بأنهم لا يريدون سماع الحقيقة". بطريقة مماثلة، كانت هيئة الأركان المشترَكة على ثقة، كما أفاد أحد مستشاريها، "بعدم استبدال الأسد بأصوليين".

اعتُبِرت فكرة قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتمويل الثوار المعتدلين فقط – أولئك الذين يقاتلون الأسد ومقاتلي القاعدة – أسطورةً بشكل متزايد. وقدّم مراقبون عديدون دليلاً على عدم وجود ثوار معتدلين الآن في سوريا.

في الواقع، أقرّ نائب الرئيس بيدن بهذا الأمر. وقال إن أميركا حاولت لمدة طويلة من الزمن إيجاد وسط معتدل، وأضاف:

> **سعت الولايات المتحدة لمدة طويلة من الزمن إلى إيجاد وسط معتدل. وفي الواقع... لا وجود لوسط معتدل لأن المعتدلين مكوَّنون من أصحاب متاجر وليس من الجنود.**

مُقِرًّا بتولّي حلفاء أميركا مهمة تسليح المقاتلين، واصل بيدن قوله إن "حلفاء أميركا في المنطقة هم أكبر مشاكلنا في سوريا". فكما شرح، أغدقت تركيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة "العطاء لكل من يقاتل الأسد، موفّرةً مئات ملايين الدولارات، وعشرات آلاف الأطنان من الأسلحة". ونتيجة لذلك كما أضاف بيدن، "إن مقاتلي النُّصرة والقاعدة والعناصر المتطرفين القادمين من أنحاء أخرى من العالم هم الذين كانوا يتلقّون التعزيزات". وهكذا، ناقض بيدن الموقف العام لإدارة أوباما والذي عبّر عنه الوزير كيري بقوله: "إننا نسلّح مجموعات معارضة شرعية" منفصلة عن جبهة النُّصرة المنبثقة عن القاعدة. (وأطلق غاريث بوتر على هذا الأمر تسمية "خدعة أوباما السورية الملطّفة").

ناقضت عدة وقائع ادعاءَ الإدارة بأن الجيش السوري الحر مكوَّن من ثوار غير إرهابيين. ففي العام 2016، أفاد تقرير بأن النُّصرة (التي بدّلت اسمها إلى "جبهة فتح الشام"، مدّعيةً فكّ صلاتها بشبكة القاعدة) قد تلقّت أوامرها من إسرائيل. قال ألاستير كروك، وهو شخصية سابقة في الاستخبارات البريطانية، إن "الجيش السوري الحر غطاء للنُّصرة المنتسبة إلى القاعدة".

بأي حال، إلى جانب الشروع بتمويل ما يُدعى الثوار المعتدلين المعادين للأسد، أعلن أوباما أنه يتعيّن على الأسد التنحّي عن السلطة. وفي العام 2012، وبعد العِلم بامتلاك الأسد أسلحة كيميائية، أعلن أوباما أن استخدامها "خط أحمر" يستدعي من أميركا الرد عسكريًّا. وفي العام 2013، وقع هجوم كيميائي باستخدام غاز السارين الفتاك،

وأدى – كما أَفيد – إلى مقتل سبعمئة مدنيّ. حمّل المحافظون الجدد وصقور آخرون الأسد مسؤولية الهجوم، وضغطوا على أوباما لتنفيذ تصريحه في شأن "الخط الأحمر"، فخطّط لهجوم كبير على القوات المسلّحة التابعة للأسد.

لكنّ أوباما ألغى أمر الهجوم في الدقيقة الأخيرة لسبَبين جليَّين. فمن جهة، أقنع الرئيس فلاديمير بوتين الأسد بتدمير أسلحته النووية؛ موفّرًا لأوباما مَخرجًا يحافظ على ماء الوجه. ومن جهة ثانية، بات أوباما مقتنعًا – وفقًا لسيمور هيرش – بعدم وجود دليل كافٍ على مسؤولية الأسد في الهجوم الذي شُنّ بغاز السارين. وهناك ثلاثة أسباب، كما يبدو، حملت أوباما على إعادة تقييم الدليل:

*** أطلع جيمس كلابر، مدير الاستخبارات الوطنية، أوباما على أن المجتمع الاستخباراتي يفتقر إلى دليل "مباشَر" عن مسؤولية الأسد.**

*** ظهر خطأ في تحليل "المَسار"، وأُضيف احتمال إطلاق الصواريخ المزوَّدة بغاز السارين من أراضي الثوار إلى احتمال إطلاقها من دمشق فقط. وفي ما يتعلق بهذا الاحتمال، أفاد هرش "أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يعرفون، استنادًا إلى معلومات للسي آي أيه بالغة السِّرية وتقاريرَ للاستخبارات الحليفة جُمعت في ربيع العام 2013 وصيفه، أن المعارضة الجهادية (النُّصرة في المقام الأول) تملك القدرة على تصنيع السارين الخام.**

*** أظهر مختبر بريطاني، وِفقًا لهرش، "أن الغاز المستخدَم لم يطابق النماذج المتوافرة في ترسانة الأسلحة الكيميائية التابعة للجيش السوري". واستنتج هرش أن تركيا روّجت للهجوم الزائف بواسطة غاز السارين بهدف "الحث على وقوع حدث ما يُرغم الولايات المتحدة على عبور الخط الأحمر".**

من الجيد أن يصمد أوباما أمام إغراء دعم هجوم على سوريا يوضع في خانة "التدخل الإنساني". لكن قراره بعدم استهلال حرب ضد سوريا أدى إلى ممارسة ضغط كبير عليه لعكس القرار. ففي العام

2015 مثلاً، أبلغ 51 موظّفًا في وزارة الخارجية – سبق لهيلاري كلينتون أ ترأست هذه الوزارة طوال أربع سنوات ومنحت المحافظين الجدد خلالها مناصب هامّة – عن معارضتهم لسياسة أوباما، وطالبوا بوجوب قيام الولايات المتحدة بقصف سوريا حتى توافق على ما يرمون إليه. وارتكز المستند المعارض على فهمٍ سطحي لأسباب الحرب السورية. وقال المستند (وِفقًا لموجز أعدّته نيويورك تايمز): "قَصفُ الحكومة للمدنيين بالبراميل هو السبب الرئيس لحالة عدم الاستقرار التي تواصل إحكام قبضتها على سوريا والمنطقة الأوسع".

رفض "محترفو الاستخبارات المخضرمون في السلامة" هذا التفسير الذي جاء فيه:

> صحيح أن المرحلة الأساسية للربيع العربي تبدو تلقائية إلى حد كبير، لكنّ الوقائع تُظهر أن المتدخلين الخارجيين – الولايات المتحدة بصفة رئيسة، والمملكة المتحدة، وتركيا، وإسرائيل – قد تعاونوا في إشعال عود الثقاب الذي تسبّب بجحيم الحرب الأهلية. والتمويل السِّري، والأسلحة، وغير ذلك من وسائل الدعم المادّي لمجموعات المعارضة بهدف توجيه ضربات للحكومة السورية، أثارت رد فعل الأسد عسكريًا؛ ما أَوجد ذريعة لدعمنا الموسَّع للمجموعات الثورية.

إلى جانب عدم الفهم الجليّ لِما كان يحدث في سوريا عام 2011، تجاهل "معارضو" وزارة الخارجية قيامهم باقتراح سياسة غير قانونية تمامًا وفقًا للقانون الدولي. علاوةً على ذلك، بدوا أيضًا غير مدركين لمدى افتقار سياستهم المقترَحة إلى الحكمة.

وفي مقالٍ يطرح السؤال: "أنجازف بحرب نووية لصالح القاعدة؟" أشار باري إلى أن انجرار أوباما وراء نتائج حثّ تركيا والسعودية على الحرب، وسماح هيلاري كلينتون بشنّ هجوم كامل

على سوريا، جنون مَحض. فلو هاجمت هذه القوى سوريا بوجود القوات الروسية فيها، لَلجأت روسيا ربما – التي لا قوات أرضية لها، ولا أسلحة تقليدية كافية لحمايتها – إلى أسلحة نووية تكتيكية، ولأَدى رد الفعل هذا بسهولة إلى حسم نووي. يَكمن الجنون في "استجابة الولايات المتحدة للحث على القيام بتلك المجازفة الوجودية التي تطال الجنس البشري برُمّته، وذلك لصالح الإبقاء على آمال القاعدة برفع رايتها السوداء فوق دمشق". (في الفصل 9 مناقشة واسعة لما تشكله الحرب النووية من تهديد).

السبب الرئيس لمهاجمة الأسد

إذا لم تكن الرغبة الأميركية في تغيير النظام السوري قائمة على إجراءات الأسد الصارمة بحق الثوار، فعلينا إذًا طرح السؤال حول السبب الحقيقي (إضافةً إلى رغبة المحافظين الجدد بصورة عامة، وهيلاري كلينتون بصفة خاصة في مساعدة إسرائيل. راجعوا القسم اللاحق المتعلق بإسرائيل). قالت منار مهاوش إنّ ما تَسبب بالفوضى هو "السيطرة على الغاز والنفط والموارد". وأشار ويسلي كلارك في تقريره حول مخطط إدارة بوش لإسقاط الأنظمة السبعة – بما فيها النظام السوري – إلى أن استراتيجيته تمحورت في الأساس حول نفط المنطقة وغازها. وبطريقة مماثلة، كتب كريس فلويد:

> الاهتمامات الكبيرة بالنفط والغاز الطبيعي هي التي تكمن وراء مخطط الإدارة الأميركية... خَطّا أنابيب متنافسان؛ أحدهما يفضّل الغرب مستبعِدًا روسيا، والآخر يخفّف الضغط عن موسكو وطهران.

وكتب ديمتري مينين، وهو محلّل مستقل:

> إنها معركة محتدمة حول ما إذا كانت خطوط الأنابيب ستتجه نحو أوروبا من الشرق إلى الغرب؛ من إيران إلى العراق وصولاً إلى الشاطئ

السوري المتوسطي، أو ستتخذ مسارًا نحو الشمال من قطر والسعودية عبر سوريا وتركيا.

ركّز مينين في المقام الأول على "باحثٍ ذائع الصيت في مسائل الطاقة، أف وليام إنغدال". وفي الواقع، إنغدال هو الباحث الذي كتب على مَرّ السنين أكثر من سواه – إلى جانب بيبي إسكوبار، مؤلّف إمبراطورية الفوضى – عن خطوط أنابيب الغاز وعلاقتها بسوريا.

أف وليام إنغدال حول حرب أنبوب النفط السوري

كتب إنغدال عام 2016، "في الأساس، تمحورت حرب السنوات الخمس برمّتها حول سوريا؛ للسيطرة على موارد الهيدروكربون – نفط وغاز طبيعي – وحول خطوط أنابيب الهيدروكربون المحتمَلة لأسواق الاتحاد الأوروبي الموعودة". وقال عام 2012 إن التخمينات السياسية لم تدرك تمامًا "الأهمية المتزايدة للسيطرة على الغاز الطبيعي بالنسبة إلى المستقبل". وقد عُزِّزت هذه الأهمية إلى حد كبير في الاتحاد الأوروبي من خلال التزامه بتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول العام 2020، ويُعتبر الغاز الطبيعي أقل تلويثًا من الفحم الحجري إلى حد كبير (حتى لو كان ذلك موضع شك). وعُزّزت أهمية هذا الوضع بالنسبة إلى الشرق الأوسط من خلال اكتشاف موارد ضخمة من الغاز الطبيعي في سوريا بالإضافة إلى إسرائيل وقطر.

بدأ التحرك في اتجاه الحرب السورية كحربِ خطِ أنابيب عام 2009– كما قال إنغدال – بعد "أن اتّضح لبعض الاستراتيجيين الجيوسياس في واشنطن أنه باستطاعة قطر لعب دور استراتيجي لإخراج روسيا من لعبة الغاز الطبيعي الأوروبي وإسناد دورٍ مهيمن إلى مزوِّدٍ تسيطر عليه الولايات المتحدة؛ وهو قطر". وفقًا لذلك، قصد أمير قطر – الذي يملك أكبر حقل غاز في العالم – دمشق عام 2009 كي يقترح على بشار الأسد إنشاء خط أنابيب غاز طبيعي يبدأ من قطر، ويعبر السعودية وسوريا، وينتهي في تركيا حيث يُباع الغاز لأسواق الاتحاد الأوروبي.

لكن الأسد رفض العرض، قائلاً إنه يريد "حماية مصالح حليفه الروسي؛ أكبر مزوِّد لأوروبا بالغاز الطبيعي". وتابع إنغدال: "تلك كانت البداية التي جعلت الناتو يتخذ قرارًا بتدمير نظام الأسد عسكريًّا". وأوضح رونالد دوما، وهو وزير خارجية فرنسي سابق "كشف في العام 2009 عن استعداد القوات البريطانية المسلّحة لاجتياح سوريا الأسد" أن هذا القرار اتُخذ عام 2009، وليس في المرحلة التي تلت رد فعل الأسد على المحتجين عام 2011. وأفادت مؤسسة الاستخبارات الآنف ذِكرها، ستراتفور، أنه بحلول العام 2011، "كان تدريب القوات الخاصة الأميركية والبريطانية لقوات المعارَضة السورية يجري على قدَم وساق".

بأي حال، اختارت سوريا مشروعًا منافسًا؛ خط أنابيب يمر بإيران والعراق وسوريا، وتحصل إيران بموجبه على غازها الطبيعي من القسم العائد لها من حقل فارس (وتحصل قطر على غازها من الجزء العائد لها في الحقل نفسه)، ومن ثم يعبر الخط العراق وينتهي في سوريا. وأشار بيبي إسكوبار: "أُعلن الاتفاق رسميًّا في تموز/يوليو 2011؛ أي عندما كانت المأساة السورية في بدايتها".

وفي تموز/يوليو 2012، وقّعت البلدان الثلاثة مذكّرة تفاهم لإنشاء خط أنابيب من إيران عبر العراق وسوريا. وقد ترك هذا المسار – المدعوّ أحيانًا خط الأنابيب الشيعي – تركيا وقطر خارجًا في البرد، ولذلك شرعتا بإعاقة إنشاء خط الأنابيب ذاك بكل ما تستطيعان فعله؛ بما في ذلك تسليح الثوار المعادين للأسد. وأضاف إنغدال أن توقيع هذه المذكّرة أيضًا "كان السبب الرئيس لإعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر للسعودية، وقطر، وتركيا، لدعم تغيير النظام في دمشق؛ جيوسياسيات خط الأنابيب الغاضبة".

من شأن الانتصار أن يفتح الباب أمام خط أنابيب الغاز الممتد من قطر – السعودية – تركيا وصولاً إلى أوروبا التي ستفعّل سوقَ استيرادٍ ضخمًا للغاز الطبيعي. وإلى جانب حمل الثروة إلى هذه الدول الثلاث، ستعني الحرب، كما قال ديميتري مينين، تحقيق ثلاثة أهداف: "وضع

حدّ لاحتكار الغاز الروسي في أوروبا، وتحرير تركيا من اعتمادها على الغاز الإيراني، ومنح إسرائيل الفرصة لتصدير غازها لأوروبا بَرًّا وبكلفة أقل”.

وأول الأهداف الثلاثة هذه هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى واشنطن. وفي حين تلبّي روسيا 40 في المئة من طلب الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي، أرادت واشنطن وحلفاؤها السيطرة على أكبر قدر من الغاز لتلبية النسبة المتبقية. وهنا، كما قال إنغدال، نجد “الأجندا الحقيقية الكامنة وراء حرب السنوات الخمس التي افتعلتها واشنطن لتغيير النظام في دمشق؛ حرب مع مجموعات مثل داعش، وجبهة النُّصرة المنبثقة من القاعدة في سوريا، ومموَّلة إلى حد كبير من قطر”.

باختصار، من وجهة نظر إنغدال والباحثين الآخرين الذين نوقِشت مواقفهم في هذا القسم، جرت الحرب السورية لأسباب تتعلق بالطاقة والمال في المقام الأول، (وليس بالأشخاص الصالحين والسيّئين). في الواقع، بدأ مقال إسكوبار عام 2015 حول الحرب في سوريا كحرب خط أنابيب، “سوريا هي حرب طاقة”.

التُّهم الأخلاقية المُفرِطة ضد الأسد التي ساهمت في الفوضى

استُخدم الادعاء بأن الأسد شرّير لدرجة لا تُطاق – على غرار الادعاءات التي طالت صدام والقذافي – لحمل السياسيين، وآخرين في أميركا وأوروبا على تأييد الحملة الأميركية التي استهلّتها إدارة بوش – تشيني لتغيير النظام في سوريا.

ولكن، حتى لو كان الأسد الشريرَ الذي وصفه المسؤولون الأميركيون، فهذا الأمر لا يبرّر محاولة الإطاحة به. مشيرًا إلى “قاعدة بوتري بارن القديمة”، حذّر كولين باول:

> أعتقد أنه عليكم التزام الحذر الشديد. كنا نظن أننا نعرف ما سيحدث في ليبيا. كنا نظن أننا نعرف ما سيحدث في مصر. كنا نعتقد أننا نعرف ما سيحدث في العراق، وقد أخطأنا التقدير. إن

> الأمر الذي يتعيّن علينا أخذه بعين الاعتبار في كل من هذه البلدان هو وجود بنية... تجعل المجتمع ملتحِمًا. وكما علمنا، ولا سيما في ليبيا، عندما تزيلون الرأس وينهار كل شيء... تحصلون على الفوضى.

أدّت هذه الفوضى إلى مأساة بالنسبة إلى الشعب السوري. ففي تموز/يوليو 2016، كتب المحامي الدولي فرانكلين لامب:

> أزهق النزاع هنا – وفقًا لتخمينات بعض المنظمات غير الحكومية – أرواح نحو نصف مليون سوري من أصل 22 مليون نسمة قبل اندلاع الحرب. ويُقدَّر أن أكثر من 11 في المئة من الشعب السوري قد قُتِلوا أو أُصيبوا، وفرّ أكثر من خمسة ملايين من البلد، في حين هُجِّر نحو 8 ملايين داخل البلد. وتقدّر الأمم المتحدة أن نحو 12 مليون شخص في حاجة ماسّة إلى مساعدة إنسانية؛ وأكثر من ستة ملايين منهم أطفال تتراوح أعمارهم بين الرُّضَّع وسِنّ الثانيةَ عَشرة.

نجمت الفوضى السورية في المقام الأول عن إدارة بوش – تشيني ومواقف محافِظيها الجدد التي تواصلت في إدارة أوباما إلى حد كبير. وعلّق روبرت باري:

> في أرض المحافظين الجدد، كلّما اعتبرت الولايات المتحدة أحدَ قادة العالم مُذنبًا بسبب انتهاك القانون الدولي أو حقوق الإنسان أو أي أمر آخر، كان باستطاعة الحكومة الأميركية "خلع" ذلك القائد... واستنادًا إلى وجهة النظر هذه، يحقّ للولايات المتحدة "الاستثنائية" اجتياح أي بلد من اختيارها وخلع القادة بعنف.

وما لم يكن بالإمكان تخطّي طريقة تفكير المحافظين الجدد هذه، لا أمل في تخلّي الولايات المتحدة عن التسبب بفوضى في الشرق الأوسط الكبير. عندما خُطِّط لهذا الكتاب أولاً، بدا أن مَلِكة الفوضى نفسها ستكون الرئيسة الأميركية التالية. وكما قال باري: "لقد أوضحتْ أنها تتوق لاستعمال القوة العسكرية بهدف تحقيق "تغيير في النظام" في البلدان التي تقف في طريق الرغبات الأميركية". في الواقع، ناقش أندريه دامون ذلك بقوله: "لا شك في قيام محادثات بين حملة كلينتون وإدارة أوباما، والتخطيط في مراحل متقدّمة حول تصعيد عسكري أميركي كبير في سوريا بعد الفوز المتوقَّع لمرشَّحة الحزب الديمقراطي في الانتخابات.

ومدركةً أن الولايات المتحدة في ظل رئاسة أوباما وكلينتون ستواصل هجومها على سوريا بدلاً من التوصل إلى حلّ مقبول للوضع السوري، أجرت روسيا وإيران وتركيا محادثات من دون دعوة الولايات المتحدة. وباستثناء أميركا التي يرأسها ديمقراطيون يُلهمهم المحافظون الجدد، بدا واضحًا أن الهدف هو الشروع بوضع حدٍّ لدمار سوريا؛ وهو أمر ضروري.

علاوةً على ذلك، إن الهدم الناجم عن إيديولوجيا المحافظين الجدد التي تطبع إدارة بوش – تشيني وتستمرّ مع أوباما والوزيرَين كلينتون وكيري، لم يقتصر على الشرق الأوسط الكبير. وكما جاء في مقال لنيوزويك عام 2016، "تيّار اللاجئين السوريين يفكّك أوروبا"؛ وهذه مشكلة يتم التطرق إليها بعد العرض لداعش وروسيا.

الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

كما ذُكِر في الفصل 5، ارتفع مستوى الخوف من الإسلام إلى حد كبير عام 2015، ولا سيما بسبب عدد من الهجمات المنسوبة إلى منظمة تدعى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لم يكن الناس يعرفون عنها الكثير.

تحمّلت داعش مسؤولية أربع هجمات كبيرة عام 2015؛ كهجوم

شارلي إبدو في باريس الذي أودى بحياة 12 شخصًا، وتفجير المسجد في اليمن الذي قُتِل فيه 130 شخصًا، وإسقاط طائرة روسية في مصر الذي ذهب ضحيّته 224 شخصًا، وهجمات باريس في نهاية العام التي قتل فيها 130 شخصًا. وفي العام 2016، نُسِب إلى داعش تفجير بروكسل الذي نجم عنه مقتل 32 شخصًا. ونُسِب أيضًا إلى الدولة الإسلامية توجيه 70 هجومًا في 20 بلدًا حول العالم، أو على الأقل الإيحاء بالوقوف وراءها (ولا يتضمّن ذلك نشاطاتها في العراق، وليبيا، وسوريا)؛ كحوادث إطلاق النار عام 2015 في سان برناردينو. لقد طبعت داعش نفسها في لاوعي الناس من خلال مشاهد حيّة ومتلفَزة لقطع الرؤوس.

تساؤلات حول داعش

كان هناك إرباك كبير في شأن الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، والأسئلة الأكثر شيوعًا هي: (1) من أين أتت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا؟ (2) لماذا يُطلَق عليها حينًا اسم الدولة الإسلامية في العراق والمشرق (ISIL)، والدولة الإسلامية، ببساطة، في أحيان أخرى؟ (3) مَن المسؤول عن نشوء الدولة الإسلامية في العراق وسوريا؟ (4) كيف عاملتها إدارة أوباما؟

من أين أتت؟ بالرغم من اعتقاد البعض أن داعش ظهرت من العدم، إلا أنها في الواقع انبثقت من سلسلة تطورات حصلت بعد الهجوم الأميركي على العراق. وتمثّل التطور الأساسي بقرار إدارة بوش – تشيني حظر حزب البعث الذي كان سُنِّيًّا إلى حد كبير، وحَلَّ القوات المسلّحة العراقية. إذ ترك هذا التطهير الثنائي مئات آلاف الرجال، ولا سيما السُّنّة، من دون عمل أو معاشات تقاعد. ولكن، سُمِح لأفرادٍ من القوات المسلَّحة بالاحتفاظ بأسلحتهم. شكّل الضباط العسكريون المطهَّرون نواة التمرّد السُّنّي الذي بدأ حربًا أهلية بين السُّنّة والشيعة. وانضمّ أعضاء كثيرون من التمرّد السُّنّي إلى داعش.

بالنسبة إلى قيادة داعش: بعد وقت قصير من اجتياح العراق عام

2003، أنشأ أردني يدعى أبو مصعب الزرقاوي – أدار في السابق معسكرً شبه عسكري في أفغانستان – منظمة معادية للشيعة تُدعى جماعة التوحيد والجهاد قامت بتنظيم عدة تفجيرات انتحارية في العراق. وفي العام 2004، دمج الزرقاوي منظمته بتنظيم أسامة بن لادن، وبدّل اسم منظمته إلى القاعدة في العراق. وفي العام 2006، قُتِل الزرقاوي وتولّى أبو بكر البغدادي القيادة.

البغدادي واحد من آلاف العراقيين الذين سُجنوا في معسكر بوكا الذي استُخدم "كقِدرِ بخار للمتطرفين". وقد وَضَع مع قادة عسكريين آخرين عديدين في القاعدة خططًا جديدة للمنظمة المعروفة الآن بالدولة الإسلامية في العراق. وفي العام 2013، فتح البغدادي جبهة ثانية في سوريا، ووسّع الاسم ليغدو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وفي العام 2014، وبعد الإعلان عنه كخليفة على مستوى العالم، بدّل البغدادي الاسم ليصبح ببساطة الدولة الإسلامية؛ عِلمًا أن وسائل الإعلام ما زالت تستخدم اسم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

لماذا تُدعى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أحيانًا الدولة الإسلامية في العراق والمشرق (*ISIL*)؟ في حين استخدم معظم الناس المختصر (ISIS) الذي يعني الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، تكلّم الرئيس أوباما وآخرون عن (ISIL) أي الدولة الإسلامية في العراق والمشرق. ويعود سبّب تفضيل البعض هذا الاسم إلى أن "سوريا" تشير إما إلى الدولة الحديثة أو إلى المنطقة المعروفة تاريخيًّا "بالشام"، والمترجَمة في العادة بعبارة "سوريا الكبرى". وتضمّ هذه المنطقة – على الأقل – لبنان والأردن وإسرائيل وفلسطين، بالإضافة إلى سوريا الحديثة. عُرِفت سوريا الكبرى هذه بالشام.

عندما استُبدِل اسم القاعدة في العراق عام 2013، أعادت المنظمة تسمية نفسها "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ووِفقًا لذلك، يعني الحرف S الأخير في (ISIS) سوريا الكبرى، ولذلك تكون

"الدولة الإسلامية في العراق والشام" الترجمة الأكثر صوابية. ولكن بسبب اعتماد تعبير "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" على نطاق واسع، من الأفضل مواصلة اعتماده، متذكرين أن الحرف S الأخير يعني "سوريا الكبرى أو الشام". وقد قام البعض بالتخلّي عن التعبيرين لصالح التعبير المفضّل حديثًا من قِبل بغداد ألا وهو "الدولة الإسلامية" (وما زال آخرون يعتمدون الكلمة العربية المركَّبة "داعش").

؟ هناك إجماع كبير

حول هذه السؤال:

*** فقد كتب ستيفن زونس: "نشوء داعش هو نتيجةٌ مباشَرة للاجتياح الأميركي للعراق واحتلاله. ويبقى هذا القرار المشؤوم السبب الأكبر لنشوئها؛ بالرغم من وجود عدد من العوامل المساهمة الأخرى".**

*** قال الفريق مايكل فلين، المدير السابق لوكالة الاستخبارات الدفاعية، الآنف ذكره: "أيًّا تكن وحشية صدام حسين، فمن الخطأ إلغاؤه ببساطة. فقد شكّل سقوطه فرصة لنموّ مجموعات كداعش".**

*** وقال أندرو باسفيتش: "لو لم يجتَح بوش العراق، لَما وُجِدت داعش. إنه الواقع. تتحمّل واشنطن مسؤولية تسريع نشوء هذه الحركة البغيضة".**

*** حتى إن الرئيس أوباما قال: "داعش ثمرة مباشَرة للقاعدة في العراق، وقد نمت بسبب اجتياحنا. وهي مثال عن العواقب غير المرتقَبة".**

؟ هناك وجهات نظر مختلفة حول

هذا السؤال. فمن جهة، صوّرت إدارة أوباما "داعش" – منذ البداية عمليًّا – بأنها تهديد خطِر للغاية وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرّةً لتخصيص موارد ضخمة له.

*** إن نشوء داعش دفع أوباما – كما نُقِل – للتخلي عن حُلمه**

المُعلَن عام 2013؛ وهو أن يتمكن من إخراج الولايات المتحدة من "زمن الحرب الدائم"، بالتزامن مع مغادرته منصبه الرئاسي.

* بالرغم من مقاومة أوباما الدعوة إلى قيام قوات أميركية برّية بمحاربة داعش، إلا أنه بدأ بالفعل باستخدام القوّة الجوّية ضدها في العام 2014.

* كانت الكلفة الاقتصادية لهذه الحرب الجوّية ضخمة؛ إذ أنفقت الولايات المتحدة في محاربة داعش نحو 11 مليون دولار في اليوم، أي ما مجموعه 5,5 بلايين دولار بحلول العام 2016.

من جهة أخرى، وَفَّر كُتّاب عديدون دليلاً على أن القوات الأميركية هاجمت داعش بفتور طوال هذه المدة لأن الولايات المتحدة تريد مساهمة داعش في الإطاحة بالأسد. على سبيل المثال، نشر ديفيد سوانسون مقالاً بعنوان "الولايات المتحدة تريد فوز مجموعة الدولة الإسلامية في سوريا". وقال كريس فلويد: "تُبقي داعش الأسد مكبّلاً وضعيفًا؛ ما يخدم تمامًا غايات قادتنا الأميركيين والبريطانيين".

داعش كمصدر قوة غربي سِرّي

يذهب بعض المعلّقين أبعد من ذلك. فعلى سبيل المثال، أشار إريك مارغوليس الذي عمل لمدة طويلة مراسلاً لتورونتو صن إلى داعش بأنها مصدر قوة غربي سِرّي، واصفًا الحرب الأميركية على العراق بأنها "تمثيلية تحزيرية كبيرة". وبطريقة مماثلة، قال المتعاقد السابق مع السي آي أيه، ستيفن كيلي: "لطالما كانت الولايات المتحدة الراعي الرئيس لداعش وموجِدَها، ولذلك تبدو هذه التمثيلية التحزيرية التي لا علاقة لها بمحاربة داعش مَهزلةً تامّة".

في الوقت الحاضر، يَفترض معظم الباحثين ذوي الاطّلاع الحسن – كما أوضح إنغدال – أن داعش وجبهة النُّصرة المنبثقة من القاعدة (المعروفة أيضًا باسم فتح الشام) قد استُغلّتا من قِبل الولايات المتحدة ضد نظام الأسد. والجدل حول ما إذا كانت داعش مصدر قوة غربيًا سِرّيًا قد أُكِّد في بداية عام 2007؛ عندما سُرِّب تسجيل صوتي

لحديث أجراه الوزير كيري مع أفراد من المعارضة السورية (راجعوا الأسفل).

روسيا، سوريا، داعش

قُرابة نهاية العام 2015، تدخّل سلاح الطيران الروسي في سوريا لحماية الأسد؛ بدعوة من الأسد. وقد جعلت هذه الدعوة التدخل الروسي قانونيًّا وفقًا للقانون الدولي، في حين أن التدخل الأميركي في سوريا سيكون غير قانوني. (حتى إن الوزير كيري أقرّ بهذا الأمر سِرًّا). سمح التدخل الروسي للأسد بالانتقال إلى مهاجمة داعش والمقاتلين الآخرين. وبنجاح هذا التدخل، تخلّت إدارة أوباما عن إصرارها العلني بوجوب مغادرة الأسد، ولكنها واصلت محاولة حماية النُّصرة والمقاتلين الآخرين.

حاولت روسيا وضع خطة لتوحيد قواها مع الولايات المتحدة ضد داعش ومقاتلين آخرين، ولكنها سرعان ما استنتجت أن أميركا لن تتعاون، بل تريد استغلال داعش ضد حكومة الأسد. ولذلك، شنّت روسيا مع سوريا وحزب الله "هجومًا ثلاثيّ الشُّعَب بهدف التخلّص من مقاتلين مدعومين أميركيًّا".

ركّزت المساعي لإخراج المقاتلين من سوريا على حلب أولاً. وبصفة خاصة، شرق حلب الذي كان تحت سيطرة النُّصرة منذ العام 2012. غير مقدِّرة النجاح الذي بدأت المساعي بتحقيقه، استخدمت الولا المتحدة هذا الأمر للادعاء بأن روسيا وسوريا – وبعد تعمُّد استهداف الأطفال والمستشفيات – مُذنبتان بارتكاب جرائم حرب. وأقنعت الصحافةُ الأميركية المتضامنة – مُجمِعةً تقريبًا على تكرار هذه التُّهَم – معظمَ الأميركيين بصحة هذه الادعاءات.

الخوذات البيضاء

أشار فينيان كونينغهام إلى وجوب عدم قبول هذه الادعاءات الصحافية بمعناها الظاهري؛ لأن ادعاءات المراسلين الغربيين أن الروس والسوريين قد ارتكبوا "جرائم حرب" مستندة إلى "مصادر المتمرّدين" وليس إلى مقابلات مع مواطنين عاديين في حلب. كما أن الكثير من "المعلومات" المنقولة صادرة عن مجموعة "المساعدة الطوعية" المعروفة بالخوذات البيضاء التي ادّعت عن نفسها أمورًا عديدة كاذبة.

لقد أطلقت على نفسها تسمية "الدفاع المدني السوري"، ولكنها ليست سورية، بل أنشأتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. وقد تأسست في تركيا، ودُرِّب "متطوّعوها" بصفة رئيسة في تركيا والأردن. وبالإضافة إلى ذلك، في حين يعود تاريخ الدفاع المدني السوري الحقيقي إلى العام 1953، أُنشئت الخوذات البيضاء عام 2013 من قِبَل جيمس لو موزورييه؛ وهو ضابط استخبارات بريطاني سابق شارك في تدخلات الناتو في البوسنة وكوسوفو، "ومن ثم انتقل إلى المرتزقة الخاصة المُربِحة"؛ حيث أصبح "مرتزَقًا في أولايف غروب؛ وهي منظمةُ تَعاقدٍ خاصة دُمِجت الآن مع بلاكواتر – أكادمي".

والدفاع المدني السوري الحقيقي الذي تأسس عام 1953 هو المجموعة السورية الوحيدة في هذا المجال. وقد قالت منظمة الدفاع المدني الدولية: "الخوذات البيضاء ليست دفاعًا مدنيًّا متماسكًا. فنحن نعمل... فقط مع حكومات رسمية... وليس مع الخوذات البيضاء".

لم يَعُد الدفاع المدني السوري الحقيقي يعمل في شرق حلب. وقد أفادت الصحافية فانيسا بيلي – وهي على الأرجح أكثر مَن كتب عن الخوذات البيضاء – أنها أُبلِغت في مقابلة أجرتها مع الدفاع المدني السوري الحقيقي داخل غرب سوريا بما يلي:

في العام 2012، عندما تسلّلت فصائل مقاتلة

متنوّعة إلى شرق حلب، أخرجت طاقم الدفاع المدني السوري الحقيقي، وقتلت العديدين، وخطفت آخرين، وسرقت تجهيزات؛ بما فيها كل سيارات الإسعاف، وما بين ثلاث سيارات إطفاء وخمس.

وتمثّل ادعاء كاذب آخر للخوذات البيضاء بأن مجموعتها مكوَّنة من "متطوّعين"، و"مستقلة تمامًا، ولا تقبل المال من الحكومات". غير أنها في الحقيقة تلقّت تمويلاً من حكومات متنوعة، ولا سيما المملكة المتحدة (65 مليون دولار) والولايات المتحدة (23 مليون دولار)، اللتين تعاونتا مع لو موزورييه لإنشاء الخوذات البيضاء. واصفةً نفسها "بغير المتحيّزة"، ادّعت المجموعة أنها لا تتلقّى "أجرًا من أي شخص بهدف اتّباع توجُّه خاصّ". لكن عبد الرحمن الموّاس، وهو ضابط الارتباط الأعلى في الخوذات البيضاء، أكد أن المجموعة ترعاها الحكومات الغربية.

بأي حال، لهذه المنظمة بالفعل غاية ثنائية خاصة: فأولاً، إن شيطنة الأسد كجزّارٍ قتل شعبه من دون تمييز تبرّر الحاجة إلى منطقة حظر جوّي (بالطبع، هكذا بدأت الهجمات على العراق وليبيا). ولدى الترويج لمنطقة حظر جوّي، تعاونت الخوذات البيضاء مع منظمة العلاقات العامة "أفعاز" التي تقدّمت إلى الأمم المتحدة بعريضة تحمل 1,203,000 توقيع من أجل إنشاء منطقة حظر جوّي في ليبيا. عام 2015، ش "أفعاز" بمحاولة الحصول على مليون توقيع من أجل عريضة "المناطق الآمنة" في سوريا.

ثانيًا، قالت بيلي إنه بالرغم من عمل الخوذات البيضاء كمجموعة دعم؛ "لجهة نقل تجهيزات، وأسلحة، وأموال إلى سوريا، تبقى مهمتها الأساسية الدعاية والترويج"؛ كما شرح الصحفي الاستقصائي ريك سترلينغ.

وفي حين توافق الصحافة الأميركية طَوعًا على المهمة الترويجية للمجموعة التي تدعم وصف الحكومة السلبي للأسد،

وبالتالي بوتين، قدّم صحافيون مستقلون قضوا وقتًا في سوريا وتحدّثوا إلى سوريين عاديّين وجهات نظر حول الأسد تتعارض تمامًا مع ادعاءات الخوذات البيضاء والصحافة الأميركية. لِنُلقِ مثلاً نظرة على مقابلات الصحافية إيفا بارليت التي قالت: "وسائل الإعلام تكذب عليكم!"، وفانيسا بيلي التي قالت: "كل ما تقوله وسائل الإعلام الأميركية عن حلب خاطئ".

وبشكل مماثل، كتب الصحافي ستيفن كينزر الذي يحظى باحترام كبير مقالاً في بوسطن غلوب بعنوان: "وسائل الإعلام تضلّل الرأي العام حول سوريا". وبالرغم من نقل حقيقة ما يحصل في حلب من قِبَل "مراسلين شجعان في منطقة الحرب"، قال كينزر إن تقاريرهم "لا تتلاءم مع رواية واشنطن. وبالنتيجة، ينقل جزء كبير من الصحافة الأميركية نقيضَ ما يحدث على أرض الواقع".

روسيا ضد أميركا

بفضل تلقّيها الدعم من روسيا، بالإضافة إلى إيران وحزب الله، تمكنت قوات الأسد مِن هزيمة مَن يُدعَون ثوارًا في حلب، وبعض الأنحاء الأخرى في سوريا. عندئذٍ، دعمت تركيا فكرة التخلّي عن كل أمل بإزاحة الأسد، حتى إنها انضمت إلى روسيا في مقاتلة المقاتلين المدعومين أميركيًّا. لذلك، بات بالإمكان إنهاء الحرب بهزيمة كل المقاتلين في سوريا أو إزالتهم.

لكنّ هذا التغيّر الجذري في الوضع لم يكن سببًا لفقدان الاهتمام بهذه الحرب التي دامت سنوات عدة. ويُشار إلى أحد الأسباب في تقرير لـ نيويورك تايمز بعنوان: "الأسد فاز في سوريا. لكنّ سوريا بالكاد موجودة". وكتب الكُتّاب:

> إن نحو 70 في المئة من السوريين يعيشون في فقر مُدقِع، أي ليس باستطاعتهم تأمين متطلباتهم الأساسية... وتقارب نسبة البطالة 38 في المئة، وعدد كبير من أولئك المستخدَمين

يعملون كمهرّبين، أو مقاتلين، أو في أي مهنة في اقتصاد الحرب. كما انخفض متوسط العمر بمعدل 20 عامًا منذ بدء الثورة عام 2011. ولم يَعد نحو نصف الأطفال يرتادون المدارس؛ ما يعني وجود جيل تائه. وأصبح البلد كارثة صحيّة وطنية. وأصبحت الأمراض التي كانت تحت السيطرة في السابق، كالتيفوئيد، والسّل، والتهاب الكبد أ، والكوليرا، مستوطِنة مرةً أخرى. كما ظهر مجددًا شلل الأطفال – الذي كان قد استؤصِل من سوريا – مع دخول المقاتلين من أفغانستان وباكستان على الأرجح. إن أكثر من 500,000 ماتوا بسبب الحرب، فيما لقي عدد غير معروف من السوريين حتفهم بشكل غير مباشَر بسبب النزاع (نتيجة تدمير المستشفيات، واستهداف أخصائيي العناية الصحية، واستخدام التضوير جوعًا كسلاح). وبسقوط أكثر من مليونَي جريح، تلقّى نحو 11,5 في المئة من سكان ما قبل الحرب إصابات. وما يقارب نصف سكان سوريا هُجِّروا داخليًّا أو خارجيًّا.

يتمثّل السبب الثاني لعدم نسيان هذه الحرب بأن حكومة الولايات المتحدة – بالرغم من مسؤوليتها الكبيرة في تدمير سوريا وانتهاك القانون الدولي – وكذلك وسائل الإعلام الكبرى فيها واصلت الادعاء بأن الأسد وبوتين هما المسؤولان عن جرائم الحرب؛ متجاهلة الدليل، لا بل مُطلِقة الأكاذيب حوله، وموحية بأن الولايات المتحدة تبحث عن طريقة لاستئناف الحرب.

ولكن، في بداية العام 2017، أكّد شريط فيديو مسرَّب، يحتوي على حديث للوزير كيري مع المدعوّين ثوّارًا، أن الهدف الاستراتيجي للحرب التي قادتها إدارة أوباما منذ العام 2011 ضد الجمهورية العربية السورية هو إسقاط النظام، وأن إدارة أوباما أمِلت أن تتمكن داعش

من تفكيك الجمهورية العربية السورية عِوضًا عنها، وأن إدارة أوباما زوّدت داعش بالسلاح لإسقاط الجمهورية العربية السورية.

وقد أوضح هذا التسجيل أن أوباما وكلينتون وكيري – وليس الأسد وبوتين – هم المُذنبون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

أزمة اللاجئين في أوروبا

مشكلة اللاجئين في أوروبا هي إحدى المشاكل التي دار حولها أكبر قَدْر من النقاش، ونجمت عن سياسات بوش – تشيني. فبالرغم من كونها مشكلة مهاجرين بالمعنى التقني، مع وجود مهاجرين عديدين لم يحصلوا على صفة لاجئ، يُستخدَم تعبير "لاجئ" هنا بمعناه الواسع للإشارة إلى كل الذين سعوا للّجوء، ولذلك يُستخدَم هنا تعبيرا "مهاجرون" و"لاجئون" للتعبير عن حالة واحدة.

إنّ عدد اللاجئين الذين قصدوا أوروبا من الشرق الأوسط الكبير ضخم ويزداد ضخامة. ففي عام 2013، كان هناك 60,000 منهم، ولكنّ هذا الرقم قفز إلى 280,000، ومن ثم فاق المليون عام 2015.

جاء معظم اللاجئين من بلدان هاجمتها الولايات المتحدة: أفغانستان (التي يحاول عدد متزايد من الناس مغادرتها)، والعراق، وليبيا، بالإضافة إلى سوريا التي ساهمت في نصف عدد اللاجئين تقريبًا. وما لم يحلّ السلام في سوريا، فمن المؤكّد أن عدد اللاجئين السوريين الراغبين في القدوم إلى أوروبا سيزداد، وذلك بسبب وجود أربعة ملايين لاجئ سوري الآن في الأردن ولبنان وتركيا، وهناك 6,5 ملايين سوري آخرين نازحين داخليًّا.

وقد ساهم هجوم الولايات المتحدة – الناتو على ليبيا، إلى جانب عدد اللاجئين الراغبين في القدوم إلى أوروبا (61,000 قدموا في العام وحده) في تفاقم المشكلة؛ ولا سيما مع الإطاحة بالقذافي الذي ساعد في منع الناس من الوصول إلى أوروبا. وازدادت المأساة مع وفاة عدد كبير من أولئك الأشخاص فيما كانوا في طريقهم إلى أوروبا، وفاق عدد المتوفَّين 10,000 بين العام 2014 وأواسط العام 2016.

أبعاد الأزمة

بات عدد المهاجرين كبيرًا جدًا لدرجة قول كاتبَين في معهد سياسات الهجرة: "حتى إن البلدان الأوروبية الأكثر استعدادًا بلغت مرحلة حاسمة في قدرتها على تلبية معايير الاتحاد الأوروبي لجهة استقبال طالبي اللجوء". وأضافا:

> **في وجه ما بدا أنها حالات وصول تلقائية لا نهاية لها، ترزح الأنظمة تحت الضغط، وتتآكل الثقة والتماسك بين الدول الأعضاء، وبين الشعوب وحكوماتها، وداخل نظام الحماية العالمي ككل.**

على سبيل المثال، شرح مقال في نيوزويك في شباط/فبراير 2016: "أصبح الضغط على اليونان لا يُحتمَل. هناك أكثر من 12,000 مهاجر اليونان؛ وهو بلد عاجز ببساطة عن التغلب على مشاكله الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية بسبب تدفّق اللاجئين". وبحلول شهر آب/ أغسطس، وبعد إقلاع الاتحاد الأوروبي عن السماح بدخول أعداد كبيرة من القادمين الجدد، ازداد عدد المهاجرين العالقين في اليونان حتى وصل إلى 57,000.

وفي ما يتعلق بالعجز عن التغلب على المشاكل الاقتصادية، يمكن للنفقات أن تصيب بالشلل. فبحلول العام 2015 مثلاً، بلغ مجموع إنفاق تركيا في تعاطيها مع اللاجئين الجدد – وهي التي تُعامَل هنا كجزء من أوروبا – 6 بلايين دولار.

ويشمل بُعد آخر للأزمة عدم الإنصاف في قبول المهاجرين. "إذ تتحمل الدول الأمامية في مواجهة موجة اللجوء، كاليونان وإيطاليا [وتركيا] مسؤولية غير متكافئة في ما يتعلق باستقبال واصلين جدد". وبالرغم من رغبة معظم المهاجرين في الانتقال إلى الشمال، إلا أن هناك بلدانًا عدة غير مستعدة لاستقبال حصة عادلة من المهاجرين. في الواقع، وحدها ألمانيا والسويد وتركيا كانت شديدة الترحيب

باللاجئين إليها. وبالرغم من "إلحاح ألمانيا في طلب تضامن بقية الاتحاد الأوروبي"، إلا أن بلدانًا عدة ترفض ذلك. حتى إن المجر وبعض البلدان الأخرى بنت أسيجة عالية من الأسلاك الشائكة على امتداد حدودها.

قال ستيفان لِن إنّ "تجاهل القرارات المتَّفق عليها أثناء أزمة اللجوء ظاهرة مقلقة"، وأضاف أنه بالرغم من سعي الاتحاد الأوروبي "إلى اتحاد أكثر وثاقة بين شعوب أوروبا"، إلا أن أزمة اللاجئين تهدّد "بنشوء اتحاد أقل ترابطًا"؛ وهذا تصريح مُقتبَس في مقال لنيوزويك حول تفكك أوروبا. وسأل روبرت باري: "من كان يعتقد أن المحافظين الجدد لن ينجحوا في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط فحسب، بل في أوروبا أيضًا؟".

في الواقع، بعد كتابة التقارير الآنف ذكرها، غادرت بريطانيا الاتحادَ الأوروبي في ما دُعِي بالبريكست؛ مع اعتبار أزمة المهاجرين على نطاق واسع عاملاً رئيسًا، وقد تحذو بلدان أخرى حُذوَها.

مسؤولية أزمة اللاجئين

بالرغم من مسؤولية الولايات المتحدة – ولا سيما إدارتَي بوش – تشيني وأوباما – الأساسيةِ والواضحةِ عن هذه الأزمة، "يتعمّد الساسة الأميركيون ووسائل الإعلام الأميركية"– كما علّق بيل فان أوكن – "الصمتَ إزاء دور واشنطن المركزي في إحداث هذه المأساة المنتشرة على حدود أوروبا". وعلى سبيل المثال، في افتتاحية بعنوان "أزمة لاجئين تاريخية الطابع"، قالت واشنطن بوست إنه "لا يمكن توقُّع حلّ أوروبا مشكلتها الخاصة التي نشأت في أفغانستان، والسودان، وليبيا، وسوريا بصفة خاصة". وبطريقة مماثلة، تحدّثت نيويورك تايمز عن "جذور هذه الكارثة" في سوريا والعراق وليبيا.

وأشار أشخاص آخرون إلى المسؤولية بوضوح. وفي مقال بعنوان "أزمة لاجئين صُنِعت في أميركا"، كتب ضابط استخبارات لتجنيد العملاء فيليب جيرالدي:

> إلى حد كبير، إن البلدان التي ولّدت معظم اللاجئين هي أماكن اجتاحتها الولايات المتحدة، أو أطاحت بحكوماتها، أو دعمت تمرّداتها، أو تدخلّت في حروبها الأهلية.

وأندرو باسفيتش شخص آخر قادر على إعلان الوقائع الجليّة. وقد قال معلّقًا على ذلك: "بالرغم من قاعدة بوتري بارن التي أشار إليها كولن باول، ترفض الولايات المتحدة بعناد القبول بأي شيء يحمّلها مسؤولية العواقب الناجمة عن تصرّف بوش المضلَّل". علاوةً على ذلك، أضاف باسفيتش، سمحت الولايات المتحدة باستقبال لاجئين بأعداد أقل بكثير مما هو الحال في البلدان الأوروبية.

إسرائيل/فلسطين

بالرغم من أن مناقشة مسألة إسرائيل/فلسطين تم وضعها في نهاية هذا الفصل، إلا أنها تبقى الثانية من حيث الأهمية. وتعود جذور الفوضى القائمة اليوم في الشرق الأوسط – كما يناقش عربٌ ومتبحّرون متجرّدون – إلى ما يدعوه الفلسطينيون "الكارثة" التي حلّت عندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 بتقسيم فلسطين المنتدَبة. ومنحت التوصية التي وافق عليها مجلس الأمن ووضعها موضع التنفيذ القانوني، نصفَ الأرض الفلسطينية للدولة اليهودية التي شرعت مذاك الحين بالاستيلاء بالقوة على المزيد الأرض المتبقّية. وفي غضون سنتَين، أصبح نحو 700,000 عربي فلسطيني لاجئين بعد أن أرغمهم انقضاض المقاتلين الإسرائيليين على الفرار إنقاذًا لحياتهم.

الآن، هناك أكثر من 7 ملايين لاجئ فلسطيني ومهجَّر داخليًّا يملكون حق العودة، لكن إسرائيل أقرّت قوانين تمنعهم من العودة. والولايات المتحدة التي لم توافق رسميًّا على موقف إسرائيل حاولت إقناع اللاجئين بوجوب إيجاد تسوية لعودة رمزية.

إرهاب الاحتلال

يَعتبِر أشخاص عديدون – سواء أكانوا عربًا أم لا – احتلالَ فلسطين المصدر الرئيس لعدم الاستقرار والإرهاب في المنطقة. وعلى سبيل المثال، أُشير إلى وجهة النظر هذه عام 2015 من قِبل متحدِّثين في اليوم الدولي السنوي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة.

*** قال نبيل العربي (أمين عام جامعة الدول العربية) إن "الاحتلال الإسرائيلي المتواصل للأرض العربية والفلسطينية يمثّل السبب الرئيس لانتشار الإرهاب وإيديولوجيا التطرف في المنطقة".**

*** قال أياد أمين مدني (الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي) إن "الإخفاق في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية – نظرًا إلى كونها المسألة المركزية في الشرق الأوسط – يوقِد النزاعات في المنطقة"، مُحذِّرًا من تأثير ذلك في السلام والأمن الدوليَّين.**

*** باستثناء العرب والمسلمين، نادرًا ما علّق كُتّاب لمدة طويلة من الزمن على الرابط بين الإرهاب والاحتلال. وعام 1996، علّق إدوار سعيد الأميركي – الفلسطيني بالقول "إنه أمر استثنائي ببساطة".**

> **تاريخ إسرائيل ذاك وسجلّها – بدءًا من واقع كونها دولة قائمة على الاحتلال اجتاحت البلدان المحيطة، وقصفت ودمّرت متى شاءت، ووصولاً إلى واقع احتلالها الآن أراضي لبنانية وسورية وفلسطينية بخلاف القانون الدولي – لا يُشار إليهما ببساطة بلعب أي دور في إثارة "الإرهاب الإسلامي".**

من جهة ثانية، يجاهر الأميركيون بآرائهم بشكل متزايد. فعلى سبيل المثال، يقول موقع الوِب لو عَلِمَ الأميركيون: "النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو أحد المصادر الرئيسة لعدم الاستقرار في العالم". وكتب فرنسيس بويل، أستاذ القانون الدولي في جامعة إيلينويس:

> في واقع الحال وفي القانون، إن الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الفلسطينيين من قِبَل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين المقيمين بشكل غير قانوني في فلسطين المحتلة، تشكّل جرائم حرب.

وقال ريتشارد فوك في تقريره النهائي بوصفه مُقرِّرًا خاصًّا للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية:

> من خلال احتلال مطوَّل، وممارسات التمييز العنصري والفصل العنصري وسياساتهما، والتوسيع المستمر للمستوطنات، والبناء المتواصل لجدار يوازي ضَمًّا فعليًّا لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلَّة، يبدو إنكار إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير جَلِيًّا.

وفي هذا التقرير، اتهم فوك إسرائيل بالتمييز العنصري، والمعاملة اللاإنسانية المهينة، والتعذيب، والقمع المنهجي، والقتل.

لكن ببساطة، إن ما يثير الإرهاب ضد الولايات المتحدة ليس سياسات إسرائيل فحسب، بل سماح الولايات المتحدة بهذه السياسات، وتمويلها أيضًا.

الدعم الأميركي المستمرّ لإسرائيل

عام 2006، نشر جون ميرشيمر من جامعة شيكاغو، وستيفن والت من جامعة هارفرد، دراسة كبرى بعنوان "لوبي إسرائيل"، وقالا فيها إن "مركز اهتمام السياسة الأميركية الشرق أوسطية هو علاقتها بإسرائيل. وإن دعمها المستمر لإسرائيل أشعل غضب الرأي العام العربي والإسلامي، ولم يعرّض الأمن الأميركي للخطر فحسب، بل بقية أنحاء العالم أيضًا". وفي معرض شرحهما عن كيفية تعريض هذا

الدعم الأمنَ الأميركي للخطر، كتبا:

> **إن دعم إسرائيل ليس المصدر الوحيد للإرهاب المعادي للولايات المتحدة، ولكنه مصدر مهمّ... قادة عديدون من القاعدة... يستفزّهم حضورُ إسرائيل في القدس ومأزقُ الفلسطينيين. والدعم اللامشروط لإسرائيل يُسهِّل على المتطرفين حشد دعم شعبي واجتذاب مجنَّدين.**

علاوةً على ذلك، بالرغم من "قيام مسؤولين – إبّان إدارة كلينتون – تربطهم علاقات بإسرائيل بتحديد السياسة الشرق أوسطية إلى حد كبير، كان الوضع أكثر وضوحًا في إدارة بوش".

الذهاب إلى الحرب من أجل إسرائيل: بتصويرهما كيفية تأثُّر قرارات إدارة بوش – تشيني بدعمها التامّ لإسرائيل، اقتبس ميرشيمر ووالت تصريحًا لفيليب زليكو (نوقِش في الفصل 3)، شرح فيه سبب مهاجمة العراق. فبإشارته إلى أن العراق لا يشكل تهديدًا لأميركا، قال زليكو إن "التهديد الحقيقي هو التهديد الموجَّه ضد إسرائيل". بتعبير آخر، هاجمت إدارة بوش – تشيني العراق، وأحد أهدافها هو مساعدة إسرائيل.

بصورةٍ مماثلة، نشرت ويكيليكس عام 2016 رسالةَ بريد إلكتروني تورد خطة مفصَّلة لدعم وزارة الخارجية برئاسة هيلاري كلينتون مهاجمةَ سوريا لصالح إسرائيل. ونُسِبت الرسالة – التي تحمل خطأً العام 2010 كتاريخ لها – إلى كلينتون نفسها بصورة عامة، لكنّ جايسن ديتز من موقع Antiwar.com أوضح أنها بيان سياسي وضعه جيمس روبين (خدم روبين في وزارة الخارجية إبّان ولاية بيل كلينتون كمساعد وزير الخارجية للشؤون العامة، وخدم بعد ذلك كناطق أكبر بلسان الوزارة، وعمل في وقت لاحق لصالح حملة هيلاري كلينتون الانتخابية للعام 2008). بأي حال، سواء أكانت الرسالة مكتوبة من قِبَل روبين أو كلينتون نفسها، يمكن الاعتبار أنها طريقة تفكيرها.

جاء في السطر الأول للمستند: "أفضل طريقة لمساعدة إسرائيل في التعاطي مع القدرة النووية المتزايدة لإيران هي مساعدة شعب سوريا على إسقاط نظام بشار الأسد". ومشيرًا إلى الرابط بين برنامج إيران النووي والحرب الأهلية في سوريا، قال:

> **بالنسبة إلى القادة الإسرائيليين، إن التهديد الحقيقي من إيران مزوَّدة بسلاح نووي ليس في صورة قائد إيراني مجنون يُطلِق هجومًا نوويًّا إيرانيًّا غير محرّض على إسرائيل... فما يُقلق القادة العسكريين الإسرائيليين في الواقع – من دون التمكن من الحديث عنه – هو فقدانهم احتكارهم النووي. ومن شأن قدرة نووية إيرانية... أن تؤدي إلى توازن نووي خطِر يمنع إسرائيل من الرد على الاستفزازات بضربات عسكرية تقليدية على سوريا ولبنان؛ بخلاف ما هو عليه الحال اليوم.**

مواصلاً الشرح، قال المستند:

> **إن العلاقة الاستراتيجية بين إيران ونظام بشار الأسد في سوريا هي التي تتيح لإيران تقويض أمن إسرائيل، وليس الهجوم المباشَر... وإنما من خلال وكلائها في لبنان، كحزب الله مثلاً؛ المؤازَرين والمسلَّحين والمدرَّبين من قِبَل إيران بواسطة سوريا. نهاية نظام الأسد ستُنهي هذا التحالف الخطِر.**

ملخِّصًا الفوائد التي تعود على إسرائيل إذا غيّرت الولايات المتحدة النظام في سوريا، قال المستند:

> **إسقاط الأسد لن يكون دَفعًا كبيرًا لتحقيق الأمن لإسرائيل فحسب، بل سيخفّف أيضًا خوف**

> **إسرائيل المفهوم من فقدانها احتكارها النووي... وبذهاب الأسد، وعدم تمكّن إيران من تهديد إسرائيل عبر وكلائها، سيصبح بإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل الاتفاق على خطوط حمر في شأن تخطّي برنامج إيران عتبة غير مقبولة.**

لسوء الحظ، أضاف المستند، ستكون مهمة تغيير النظام في سوريا بحاجة إلى قيام تحالف بتنفيذها؛ لأن "روسيا لن تدعم أبدًا هذه المهمة. لذا، لا فائدة من العمل عبر مجلس الأمن الدولي". وبطريقة مماثلة، قال إن النظام لن يوافق على حل دبلوماسي. "بوجود خطر مُحدِق بحياته وبحياة أفراد عائلته؛ وحده التهديد أو استخدام القوة ما قد يغيّر رأي الدكتاتور السوري بشار الأسد".

وهكذا، ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى الذهاب للحرب: "بخلاف الوضع في ليبيا، يتطلب التدخّل الناجح في سوريا قيادةً دبلوماسية وعسكرية أميركية هامّة".

فبعد أن دمّرت الولايات المتحدة العراق لصالح إسرائيل جزئيًّا، كانت وزارة خارجيتها – تحت قيادة هيلاري كلينتون – مستعدة للقيام بالأمر نفسه في سوريا. كما أنها مستعدّة أيضًا لتدمير برنامج إيران النووي عندما ترى مع إسرائيل أن الوقت ملائم.

أشار أليسن وير الذي يدير موقع : الوِب لو عَلِمَ الأميركيون الآنف ذكره، إلى أن الحالة التي ناقشها ميرشيمر ووالت تطرّق إليها أيضًا بطريقة واقعية دانيال شابيرو؛ السفير إلى إسرائيل الذي عيّنه أوباما. فقد قال شابيرو متحدّثًا إلى مؤسسة يهودية:

> **إن اختبار كل سياسة تُطوّرها الإدارة في الشرق الأوسط يقوم على ما إذا كانت السياسة متناغمة مع هدف ضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، آمنة، ديمقراطية. إنه التزام يجري كسِلك**

ناظم عبر حكومتنا برُمّتها.

ومُعطيًا مثلاً عن دعم أميركا لإسرائيل، قال شابيرو:

> **ستحصل إسرائيل على ما يزيد عن 3 بلايين دولار من الولايات المتحدة للتدريب والتجهيزات في السنة المالية القادمة. وتسمح هذه المساعدة لإسرائيل بشراء تجهيزات دفاعية متطورة تحتاج إليها لحماية نفسها بنفسها؛ بما في ذلك المقاتلة الأكثر تطورًا في العالم أف –35 جوينت سترايك فايتر.**

وفي ذلك الوقت، قال شابيرو عام 2011، كانت الإدارة تبذل قصارى جهدها لمعارضة المحاولة الفلسطينية الانتساب إلى عضوية الأمم المتحدة.

: إحدى الوسائل الرئيسة لتوفير الولايات المتحدة الدعم لإسرائيل كي تواصل قمع الفلسطينيين تتمثل باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرارات التي تشكّل خطرًا على إسرائيل أو تُعارضُها تل أبيب. وفي ما يلي قائمة بهذه القرارات منذ بداية ولاية إدارة بوش – تشيني:

*** 2001 قرار إرسال مراقبين غير مسلَّحين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.**

*** 2002 قرار يدين مقتل عامل تابع للأمم المتحدة من المملكة المتحدة على يد القوات الإسرائيلية.**

*** 2003 قرار يدين قرارًا أصدره البرلمان الإسرائيلي ويقضي "بخلع" الرئيس الفلسطيني المنتخَب ياسر عرفات.**

*** 2003 قرار يدين بناء جدار من قِبَل إسرائيل على أرض فلسطينية.**

*** 2004 قرار يدين اغتيال قائد حماس الشيخ أحمد ياسين.**

* 2004 قرار يدين الغارة الإسرائيلية وأعمال القتل في غزة.

* 2006 قرار يدعو إلى إنهاء غارات القوات المسلّحة الإسرائيلية وهجماتها على غزة.

* 2007 قرار يدعو إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

* 2008 قرار يدعو إلى معاهدة حقوق الأطفال.

* 2008 قرار يدين التمييز العِرقي.

* 2008 قرار يؤكد سيادة الفلسطينيين على الأراضي المحتلة ومواردها.

* 2008 قرار يؤكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

* 2008 قرار يدعو إسرائيل إلى دفع كلفة تنظيف بقعة نفط على شاطئ لبنان تَسَبّب بها القصف.

* 2008 القرارات المتعلقة بفلسطين، وشعبها، وملكيّتهم، والممارسات الإسرائيلية في فلسطين، بما فيها المستوطنات.

* 2009 قرار يدعو إلى إنهاء الهجوم الإسرائيلي على غزة الذي دام اثنين وعشرين يومًا.

* 2011 قرار يدعو إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية. (قال رئيس الوزراء نتنياهو، "تُقدّر إسرائيل كثيرًا قرار الرئيس أوباما باستخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن").

لا حاجة إلى إكمال قائمة استخدام أوباما لحق النقض. وقد جاء في تقرير لنيويورك تايمز عام 2016: "على مدى سبع سنوات، لم يسمح السيد أوباما بتمرير أي قرار صادر عن مجلس الأمن، ولا سيما تلك التي تشكل خطرًا على إسرائيل".

باستخدام حق النقض ضد القرارات التي تشكل خطرًا على إسرائيل، سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي

والإفلات من العقوبة. وعلى سبيل المثال، تنطبق اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، التي تتناول "الاحتلال العدواني" على الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس بأكملها، بهدف حماية الفلسطينيين المقيمين هناك. وفي العام 2000– قبل استلام إدارة بوش – تشيني – مَرّر مجلس الأمن قرارًا:

> **يدعو إسرائيل، القوة المحتلَّة، إلى الإيفاء تمامًا بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين.**

وجاءت نتيجة التصويت كما قال بويل "14 مقابل صفر، وأصبح القرار قانونًا دوليًّا مُلزِمًا".

وتابع بويل كلامه بالقول إن الشعب الفلسطيني المقيم على الأرض الفلسطينية "أشخاص مَحمِيّون، ويملكون حقوقًا مبجّلة وفقًا للقانون الدولي". وفي اتفاقية جنيف الرابعة 149 بندًا توضِّح هذه الحقوق. لكن، وبالرغم من اعتبار انتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة جرائم حرب،

> **تقوم الحكومة الإسرائيلية حاليًّا بانتهاكات. وقد دأبت منذ العام 1967 على انتهاك كلٍّ من هذه الحقوق المبجّلة بالنسبة للشعب الفلسطيني، والمسلَّم بها في اتفاقية جنيف الرابعة.**

ومع ذلك، واصلت الولايات المتحدة حمايتها إسرائيل من الحاجة إلى الإيفاء بأيٍّ من التزاماتها حيال القانون الدولي. وهكذا، باستطاعة المرء أن يستنتج سبب غضب الفلسطينيين، داخل البلد وخارجه، مع عرب آخرين ومسلمين، من إسرائيل والولايات المتحدة.

بالطبع، تتسبب معاملة إسرائيل السيئة للفلسطينيين بانتشار العنف داخل فلسطين المحتلة نفسها، بالإضافة إلى المنطقة الأوسع. وقد وجد رون هالداي، رئيس بلدية تل أبيب، الشجاعة للتحدث عن هذا الأمر بعد إرداء أربعة إسرائيليين بطلقات نارية في مدينته من قِبَل

مراهق فلسطيني. قائلاً إن هذا العنف ناجم عن الاحتلال الإسرائيلي، شرح هالداي:

> **نحن كدولة الوحيدون في العالم الذين يعيشون مع شعب آخر تحت احتلالنا، مُنكرين عليهم أي حقوق مدنية... تكمن المشكلة في أن أحدًا لا يتكلم عن الاحتلال عندما لا يكون هناك إرهاب.**

معلّقًا على تصريح هالداي، قال بن إرينريش الذي وضع كتابًا بعنوان فرعي الحياة والموت في فلسطين: "ما دام هذا النظام القمعي قائمًا، وما دامت الولايات المتحدة تُواصل دعمه ببلايين الدولارات في العام على صورة معونة عسكرية، سينتشر اليأس، ومعه سينتشر الموت".

تدّعي إسرائيل أن ما تقوم به ضد الفلسطينيين مبرَّر في إطار الدفاع عن النفس. لكنّ الأمر يتطلب بعض المقارنات لكشف سخافة هذا الادعاء:

*** بين عامي 2000 و2015 قُتِل 1,224 إسرائيليًا على أيدي فلسطينيين، في حين قُتِل 9,370 فلسطينيًّا على أيدي إسرائيليين.**

*** في الفترة نفسها، قُتِل 139 طفلاً إسرائيليًّا على أيدي فلسطينيين، في حين قُتِل 2,112 طفلاً على أيدي إسرائيليين.**

*** بين عامي 1967 و2015، دُمِّر على الأقل 48,888 منزلاً فلسطينيًّا على أيدي إسرائيليين، في حين أن الفلسطينيين لم يدمّروا أي منزل إسرائيلي.**

*** في تلك الفترة نفسها، أُصيب 11,755 إسرائيليًّا على أيدي فلسطينيين، في حين أُصيب 87,305 فلسطينيين.**

*** لإسرائيل حاليًّا 261 مستوطنة ومركزًا أماميًّا غير قانوني على الأراضي الفلسطينية المُصادَرة، في حين أنه لا توجد مستوطنات**

فلسطينية على الأراضي الإسرائيلية.

*** حاليًّا، لا إسرائيليين مسجونون في فلسطين، في حين يقبع 7,000 فلسطيني في سجون إسرائيل.**

*** "يبلغ معدل البطالة الإسرائيلية 5,6 في المئة، في حين أن معدل البطالة في الضفة الغربية يبلغ 17,7 في المئة، وفي غزة 44 في المئة.**

*** في السنة المالية 2014، كانت الولايات المتحدة تزوّد إسرائيل بـنحو 10,2 ملايين دولار على الأقل يوميًّا على صورة معونة عسكرية، في حين أنها لم تزوّد الفلسطينيين بأي دولار.**

*** تعكس الميزانيات العسكرية الفوارق: الأسلحة الفلسطينية محدودة ولا تزيد عن كونها حجارة، وسكاكين، وصواريخ، والقليل من الأسلحة النارية. في حين أن إسرائيل لديها إحدى القوات المسلَّحة الأفضل تجهيزًا في العالم؛ فهي مزوَّدة بمسدسات عصرية، وبنادق، وأسلحة هجومية، وقاذفات رمّانات، وصواريخ بعيدة المدى، وسلاح مِدفعية، وطائرات من دون طيار، وطائرات مقاتلة، وأسلحة نووية، بالإضافة إلى قبّتها الحديدية المعترضة للصواريخ.**

وفقًا لذلك، وعلى ضوء انحياز أميركا التام في معاملتها إسرائيل وفلسطين، يمكن توفير الإجابة عن السؤال: "لماذا يكرهوننا؟".

استثناء واحد

في نهاية العام 2016، تخلّت الولايات المتحدة عن رقمها القياسي في السماح لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي والإفلات من العقوبة. فقد أدان قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي بناء مستوطنات إسرائيلية، وللمرة الأولى امتنعت إدارة أوباما عن التصويت بدلاً من استخدام الفيتو. لكن، لا يمكن اعتبار هذا الحدث بداية لطريقة تعامل جديدة مع إسرائيل؛ لأن الرئيس ترامب وعد بدعم رغبات إسرائيل أكثر من الرؤساء السابقين.

ختام

ما زال هناك المزيد من معالم الفوضى التي أطلقتها إدارة بوش – تشيني في الشرق الأوسط الكبير – كتدشين أعمال قتل في اليمن باستعمال طائرات من دون طيار (تُناقَش في الفصل التالي)، وغاراتها الجوّية عام 2006 دعمًا للصومال – والتي جعلت الوضع في ذلك البلد الفقير أسوأ من الوضع الذي لا حل له، وحوّلت "الشباب" إلى منظمة قتالية كبيرة.

لكن الأمثلة آنفة الذِّكر كافية لإيضاح بعض الطرائق التي اعتمدتها إدارة بوش – تشيني، بسياساتها التي تواصلت مع إدارة أوباما، لتدمير جزء كبير من العالم، بالإضافة إلى ما قامت به في أفغانستان والعراق. هذا النوع من الخلاصة مهم جدًّا، وقد أصاب باسفيتش عندما قال: "نحن الأميركيين ندنو من الإنكار التام لمدى تأثير أمّتنا المروِّع حقًّا على بقية العالم".

في الواقع، كان من الممكن أن يكون التأثير أكثر ترويعًا لو تمكّن تشيني من مهاجمة هدف آخر مُدرَج على قائمة البلدان السبعة المستهدَفة؛ أي إيران. فإلى جانب محافظين جدد آخرين، كان تشيني متحمِّسًا لمهاجمة إيران (كما تُظهِر العبارة المراوِغة، "الكل يريد الذهاب إلى بغداد، والرجال الحقيقيون يريدون الذهاب إلى طهران"). أخيرًا، تخلّى تشيني عن هذا المخطط بسبب ضغوط شديدة تمت ممارستها عليه، بما في ذلك تهديد الديمقراطيين باتهام بوش بالخيانة إذا هاجم إيران من دون الحصول على إذن من الكونغرس، بالإضافة إلى بيان تقديري للاستخبارات الوطنية عام 2007 (استند إلى وكالات الاستخبارات الست عَشرة في أميركا) والذي أعربت فيه عن ثقتها التامة "بإيقاف العمل ببرنامج عسكري إيراني منذ العام 2003 يعتزم تحويل تلك الموادّ الخام إلى سلاح نووي". وأحد إنجازات أوباما الأكثر أهمية كرئيس هو إبرام اتفاق نووي مع إيران يمكّنه من إيقاف الحملة اللامتناهية التي يشنّها الصقور الإسرائيليون والأميركيون لمهاجمة إيران (واصل تشيني الدعوة إلى حرب مع إيران بعد مغادرته

منصبه).

لسوء الحظ، قام أوباما بتوسيع الوسائل الأميركية الرئيسة لاستخدام القوة العسكرية بهدف الهيمنة على الشرق الأوسط بدلاً من تقليصها، ليس في ليبيا وسوريا فحسب، بل أيضًا في نواحٍ أخرى؛ كما يناقش ذلك الفصل التالي.

7- حرب الطائرات من دون طيار والقانون الدولي

ناقش الفصل السابق الفوضى العالمية التي نجمت، إلى حد كبير، عن رفض إدارة بوش – تشيني الأحادي للقانون الدولي، أو تعديله، وِفق منظورها الخاص للحرب، كما نوقِش في الفصل 3. ووفقًا للقانون الدولي التقليدي، كما صِيغَ بعد إنشاء الأمم المتحدة، بإمكان دولة مهاجمة دولة أخرى استباقيًّا، وبشكل قانوني، بشرط واحد: إذا عَلِمت الدولة (أ) عِلمَ اليقين بأن هجومًا من قِبَل الدولة (ب) قريب الحدوث؛ قريبٌ جدًا لدرجة عدم تسنّي الوقت لتدخّل الأمم المتحدة للتحكيم.

بخلاف ذلك، ووفقًا لعقيدة بوش، تتحرك الولايات المتحدة ضد تهديدات ناشئة "قبل اكتمال تشكّلها". بتعبير آخر، إذا وجدت الولايات المتحدة أنه بإمكان بلدٍ آخر امتلاك القدرة على إيذاء بلدنا في المستقبل، فبإمكان الولايات المتحدة مهاجمته الآن. لقد أُعلنت هذه العقيدة الجديدة بالطبع لمصلحة الدفاع عن الإمبراطورية الأميركية وتوسيعها.

ادعى بعض المدافعين عن إدارة بوش – تشيني عدم إحداث عقيدة بوش تغييرًا كبيرًا؛ وذلك لأن الولايات المتحدة ودولاً أخرى غالبًا ما شنّت هجمات من دون إذن الأمم المتحدة. لكن، لم يسبق لأيّ رئيس "أن أعلن عن عقيدة استراتيجيةٍ وطنيةٍ رسمية تتضمّن استباقًا وقائيًّا". وبصراحة، قضت هذه العقيدة بعدم تطبيق المبدأ الأساسي للقانون الدولي – كما هو منصوص عليه في الأمم المتحدة – على الولايات المتحدة الأميركية.

إلى جانب استخدام هذه العقيدة الجديدة لمهاجمة العراق، إنها تمنح الولايات المتحدة الحق في مهاجمة أي دول أخرى لمنعها من

تطوير وسائل تهدّد أميركا ومصالحها. وبالطبع، لن تمنح الولايات المتحدة هذا الامتياز لأي بلد آخر. فلها وحدها الحق به؛ لأنها أكثر قوة على الصعيد العسكري من أي بلد آخر، وبإمكانها إنزال عقوبات لا يمكن قبولها. تقوم عقيدة بوش على مبدأ إحقاق الحق الذي على أساسه أُنشئت الأمم المتحدة لحمايتنا.

حرب الطائرات من دون طيار و9/11

منذ السنوات القليلة الأولى بعد حربَي أفغانستان والعراق، اكتسبت عقيدة بوش أهمية أكبر لجهة الاستخدام العسكري للطائرات من دون طيار. وهذا النوع من الحرب مختلف تمامًا عن النموذج التقليدي. فبدلاً من استعمالها ضد الجيوش، تُستخدَم هذه الطائرات لقتل أفراد موجودين، أم لا، في مناطق حربية. بتعبير آخر، يبدو أن حرب الطائرات من دون طيار تشمل عمليات الاغتيال.

يعود تاريخ هذه الطائرات إلى عقود عدة، ولكن استعمالها على نطاق واسع من قِبَل القوات المسلَّحة بدأ أثناء حرب الخليج الأولى عامَي 1990–1991، عندما استخدمتها السي آي أيه في بادئ الأمر. "قبل 11 أيلول/سبتمبر، لم تكن السي آي أيه تستخدم الطائرات من دون طيا إلا للمراقبة"، وأشارت مؤلّفة حرب الطائرات من دون طيار ميدي بنجامين إلى ذلك:

> بعد 9/11 تغيّر كل شيء. فقد طلبت الوكالة استهداف "القاعدة"، وتلقّت من الرئيس بوش مذكّرة سِرّية تمنحها حق استهداف هذا التنظيم في أي مكان في العالم، عمليًّا. بعد منحها الضوء الأخضر للقتل، شرعت السي آي أيه بوضع طائراتها من دون طيار قيد العمل.

وقالت بنجامين إنه بالنتيجة، "أدّت هجمات 9/11 على مركز التجارة العالمي إلى اتساع متعاظم لاستخدام الطائرات من دون طيار من قِبَل القوات المسلَّحة الأميركية". لكنّ هذا الاتساع المتعاظم بدأ ببطء.

استهلّت إدارة بوش – تشيني برنامج اغتيالات بهذه الطائرات عام 2006، وشنّت غارات قليلة فقط في السنوات القليلة الأولى. لكن، في العام الأخير للإدارة، كتب مارك مازتي – مؤلّف نهج السكين – "في الواقع، بدأ عدد الغارات يزداد"، وانتهى الأمر بتوجيه تلك الإدارة ما مجموعه 51 غارة.

بعد ذلك، حدث ازدياد هائل ثانٍ أثناء إدارة باراك أوباما التي واصلت سياسات بوش – تشيني في هذه المسألة؛ على غرار مسائل عديدة أخرى. وكما قال مازتي: "ازداد عدد الغارات بالطائرات من دون طيار أكثر فأكثر".

في الواقع، أصبحت حرب الطائرات من دون طيار الوسيلة الرئيسة التي سعت الولايات المتحدة من خلالها لتعزيز رغبتها في تحقيق الشرق الأوسط الكبير. وفي العام 2015، قال الفريق مايكل فلين الذي كان مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية: "تبدو سياستنا حول الشرق الأوسط برُمّته مستندة إلى طائرات من دون طيار مُطلِقة للنار".

تُناقَش مركزية الطائرات من دون طيار في المعارك العسكرية الحالية في فيلم وثائقي بعنوان طائر وطني، والذي يشير إلى أنه بالنسبة إلى شعوب عديدة حول العالم، "الرمز الوطني الجديد لأميركا ليس النسر الأصلع، بل هو ظلّ رماديّ فوق الرأس مزوَّد بصواريخ هِلفاير"، كما قال بيتر فان بورن.

اكتسب استخدام هذه الطائرات لمهاجمة "أشخاص سيّئين" مزعومين شعبية كبيرة بين القادة السياسيين والعسكريين الأميركيين. وعامِلُ الجَذب الرئيس الذي يحثّ على استخدام تلك الطائرات هو قدرة المقاتلين الأميركيين على قتل أعدائهم من دون المخاطرة بحياتهم. فباستطاعة أولئك "المقاتلين القابعين في الزوايا"، أثناء جلوسهم في مكتب في مكان ما في الولايات المتحدة، برمجة الطائرات لقتل أشخاص في أفغانستان، أو باكستان، أو العراق، أو سوريا، أو اليمن، أو الصومال، أو أي مكان آخر. وأصبح

الرئيس أوباما – كما نُقِل – "شديد الابتهاج بقدرتهم على تقليص الخطر".

يتمثّل عاملُ جَذبٍ آخر بأن هذه الطريقة في خوض "الحرب على الإرهاب" تحلّ المشكلة التي واجهتها أميركا منذ زمن بعيد في حربيها مع أفغانستان والعراق؛ أي الاحتفاظ بالسجناء. إذ لا تستطيع الطائرات من دون طيار إلقاء القبض على الناس، ولكن يمكنها قتلهم؛ متجنِّبةً بذلك نقاشًا للإجابة عن السؤال: "ماذا سنفعل بالسجناء؟". قال ستالين – كما أُفيد – "لا رجال، لا مشكلة".

هل القتل باستعمال طائرات من دون طيار أمر مقبول؟

بالرغم من الفوائد الملحوظة، أثار استخدام أميركا لهذه الطائرات قَدْرًا كبيرًا من الانتقاد. وقد أوحى عدد متزايد من الكتّاب بأن حرب الطائرات من دون طيار غير مقبولة.

اغتيال

يتمثّل السبب الرئيس لوجهة النظر هذه بأن القتل باستعمال طائرات من دون طيار يبدو قتلاً خارج إطار المحاكمة؛ أي قتلاً متعمّدًا من دون تفويضٍ من قِبَل القاضي. وقد قال جيريمي سكاهيل في دراسة كبيرة معروفة "بوثيقة الطائرات من دون طيار"، إنّ إدارتَي بوش وأوباما قد استخدمتا هذه الطائرات للقيام بغارات، بهدف قتل أشخاص "اعتبرتاهم – من خلال إجراءات متكتّمة، ومن دون توجيه تُهم أو محاكمة – جديرين بالإعدام".

عندما تقوم حكومة ما بتنفيذ القتل خارج إطار المحاكمة فهذا يُدعى اغتيالاً في العادة. لكن، لطالما اعتُبر الاغتيال في الولايات المتحدة غير قانوني. لقد أصدر الرؤساء جيرالد فورد، وجيمي كارتر، ورونالد ريغان، أوامر تجعل الاغتيال الذي يقوم به أي شخص يعمل لصالح الحكومة الأميركية غير قانوني. (فعلى سبيل المثال، جاء في الأمر التنفيذي الموقَّع من ريغان عام 1981: "لا يجب على أي شخص تستخدمه حكومة الولايات المتحدة، أو يتصرف بالنيابة عنها المشاركة

في اغتيال أو التعاون للمشاركة فيه"). وأُعيد إعلان هذه السياسة قبل شهرين من 9/11، عندما انتقد مارتين إنديك – السفير الأميركي إلى إسرائيل – القتل المستهدف الذي يمارسه هذا البلد ضد الفلسطينيين. فقد قال: "أشارت الولايات المتحدة بوضوح إلى أنها ضد الاغتيالات المستهدفة".

ولكن بعد 9/11، اعتبرت إدارتا بوش – تشيني وأوباما أن القتل باستعمال طائرات من دون طيار عملٌ قانوني. كيف يمكن التوفيق بين هذا الواقع وحظر الاغتيال؟ في البداية، سعت إدارة أوباما لتجنّب التهمة من خلال إقرارها ببساطة بأن القتل لم يجرِ باستعمال طائرات من دون طيار. ولكن، بعد أن بات ذلك يُعرَف بأحد "الأسرار الأكثر سوءًا التي يُحتفَظ بها في واشنطن"، اعترف أوباما أخيرًا بحدوث ذلك عام 2012. ومذاك الحين فصاعدًا، كانت مقاربة إدارته أنّ القتل باستعمال طائرات من دون طيار ليس "قتلاً خارج إطار المحاكمة" أو "اغتيالاً"، بل "هو قتل مستهدف".

في العام 2013، أجرت المُحرِّرة العامة في نيويورك تايمز بحثًا على مقال لسكوت شين بعنوان "القتل المستهدف يضع تعريفًا للحرب على الإرهاب". وفي معرض إجابتها عن سؤال أحد القراء، سألت: "إذا كان اغتيالاً متعمَّدًا، فلماذا يُدعى إذًا "قتلاً مستهدفًا"؟". وأجاب شين:

> "الاغتيال" محظَّر بأمر تنفيذي، ولكنه فُسِّر على مدى عقود من قِبَل إدارات متعاقبة بأنه منع قتل شخصيات سياسية، وليس إرهابيين مشتبَهٍ فيهم... ولو استخدمنا كلمة "اغتيال" بشكل روتيني للتعبير عن الغارات بطائرات من دون طيار، لَأَوحى ذلك بأن الإدارة تتعمّد انتهاك الأمر التنفيذي، ولكنه ليس واقع الحال.

شين مُصيب بالتأكيد في أن حظر الاغتيال يتناول الاغتيال السياسي. في الواقع، إن التعبير المستخدَم في الأمر الأصلي الذي

أصدره الرئيس فورد هو "اغتيال سياسي".

لكنّ كلمة "اغتيال" لا تُستخدَم فقط للتعبير عن قتل السياسيين خارج إطار المحاكمة. وقد قال القاضي أبراهام سوفاور: "تُستخدَم كلمة اغتيال في القرن الحادي والعشرين لوصف أعمال القتل المرتكَبة لأسباب سياسية". ومعظم أعمال القتل خارج إطار المحاكمة التي ارتُكبت بطائرات من دون طيار نُفِّذت لأسباب سياسية. إذًا، معظم أعمال القتل عبارة عن اغتيالات. كما قالت الكولونيل في الجيش الأميركي، آن رايت، عام 2011:

> هذه الطائرات من دون طيار، ويمكنكم دعوتها فحسب آلات اغتيال. لهذا السبب، تُستخدَم هذه الطائرات بهدف القيام باغتيال مستهدف؛ أي قتل أشخاص خارج إطار المحاكمة، ولم يُدانوا بأي شيء.

وكتب يوجين روبنسون أن حرب الطائرات من دون طيار هي "ببساطة حرب بواسطة الاغتيالات".

قتل

علاوةً على ذلك، فقَدَ نقاش شين قوة الحجة تمامًا عندما انتقل إلى استعمال كلمة "قتل"، قائلاً:

> بالطبع، "القتل" جريمة محدَّدة يصفها قانون الولايات المتحدة بمجموعة من الصفات؛ بما في ذلك اللاقانونية. لذلك، لن يكون الخبر صحيحًا عند القول إن الرئيس أوباما كان "يقتل" الناس. يضع هذا الأمر "القتلَ المستهدف" في سياق الافتقار إلى لطف التعبير. وهو يشير بالتحديد إلى ما يحدث، إذ يستهدف المشغِّلون الأميركيون للطائرات من دون طيار أشخاصًا على الأرض، ويُطلِقون صواريخ في اتجاههم. أعتقد

> أنه تعبير جيد تمامًا لما يحدث، ولو كان ذلك من مُنطلَق تحليلي.

في الواقع، "القتل المستهدف" عبارة دقيقة. لكنّ شين يتجاهل سبب عدم كون القتل المستهدف جريمة أيضًا؛ على الأقلّ وفقًا لاستخدامه من قِبَل الحكومة الأميركية.

شارحًا سبب تخليه عن مهمته، قال القِسّيس في الجيش الأميركي النقيب كريس أنتال إن الحكومة الأميركية "تدّعي حقها في قتل أي شخص، في أي مكان على الأرض، وفي أي وقت، لأسباب سِرّية قائمة على دليل سِرّي، وفي عملية سِرّية ينفّذها مسؤولون غير محدَّدين". إذا لم يكن هذا جريمة، فماذا سيكون إذًا؟

كما قال القاضي أبراهام سوفاور إن الاغتيال اعتداء على حقوق الإنسان؛ ليس فقط لأن مسؤولين في الحكومة يقتلون سياسيين، بل لأنه جريمة في جوهره:

> يُعرَّف الاغتيال على نطاق واسع بأنه جريمة، ولهذا السبب هو محظَّر في الولايات المتحدة من خلال أمر تنفيذي. بإمكان مسؤولين أميركيين عدم قتل أشخاصٍ بسبب اعتبار سياساتهم مؤذية لمصالحنا ليس إلا.

بتعبير آخر، الاغتيالات اعتداء على حقوق الإنسان؛ لأنها جريمة في جوهرها تطالها القوانين المحلية والدولية. وكما قالت ريبيكا غوردون:

> أعمال القتل هذه – على الأقل عندما تحدث خارج منطقة حرب مُعلَنة – غير قانونية. إنها جرائم، الأمر واضح وبسيط.

وأضاف سوفاور: "إن القتل في حالة الدفاع عن النفس لم يعد يعتبر "اغتيالاً" في ما يتعلّق بالشؤون الدولية، فيما هو قتل متعمَّد لدى قيام قواتِ شرطتنا بارتكابه ضد قَتَلة محليّين". القتل خارج إطار

المحاكمة ليس جريمة أو اغتيالاً إذا كان قانونيًّا.

ولكن، إذا لم يكن القتل المستهدف قد حصل دفاعًا عن النفس، أو قانونيًّا لسبب آخر، فهو جريمة. لذلك، القتل المستهدف اللاقانوني غير قانوني سواء أكان اغتيالاً أم لا. وببساطة، لقد أوضح الحظر الأميركي للاغتيال أن القتل خارج إطار المحاكمة لا يمكن إنجازه على أساس تنفيذه لصالح الحكومة.

وللتشديد على أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط الكبير متمحورة حول أعمال القتل بطائرات من دون طيار، كتب بول كريغ روبرتس مقالاً بعنوان "القتل هو سياسة واشنطن الخارجية".

وفي مقالٍ بعنوان "كيف أصبحت الإعدامات خارج إطار المحاكمة سياسة حرب في واشنطن"، كتبت ريبيكا غوردون:

> التطويرات التقنية لتكنولوجيا الطائرات من دون طيار تُلهينا عن تغيير جوهري في الاستراتيجية العسكرية... إن تكنولوجيا الطائرات من دون طيار في الواقع هي حصان طروادة. وهي وسيلة إلهائيّة جذّابة تسمح بإدخال تكتيك غير قانوني وغير أخلاقي إلى قلب العلاقات الأميركية الخارجية.

دفاع عن النفس

عام 2010، حاول مستشار وزير الخارجية، هارولد كوه، الدفاع عن القتل المستهدف باستعمال طائرات من دون طيار بطلب من الحكومة، وقال إن استخدام إدارة أوباما للقوة المميتة ضد أفراد محدَّدين لا يمكن اعتباره قتلاً غير قانوني خارج إطار المحاكمة؛ وذلك على أساس عدم توفير الإدارة "معالجةً مناسبة". لماذا؟ لأن الدولة المنخرطة في نزاع مسلَّح أو في دفاع شرعي عن النفس "لا يُطلَب منها أن تقرن الأهداف بعملية قانونية".

لكن الولايات المتحدة لم تُعلِن حربًا على معظم البلدان التي

شنّت فيها غارات بطائرات من دون طيار. ولذلك، لا تُعتبَر هذه الطائرات مشارِكة في "نزاع مسلَّح" بالمعنى القانوني. كما أن أعمال القتل بهذه الطائرات غالبًا ما تكون دفاعًا عن النفس بالمعنى المقبول على نطاق واسع، وحيث تكون الحاجة إلى الدفاع عن النفس "فورية، وغامرة، ولا تترك خيارًا أمام أي وساطات، ولا وقت للمداولة في شأنها". في العادة، تستند الغارات الأميركية بطائرات من دون طيار إلى تخطيط يدوم أيامًا، أو أسابيع، لا بل أيضًا أشهرًا. وبعيدًا عن كونها دفاعًا عن النفس، تكون الغارات باستعمال هذه الطائرات في العادة اغتيالات، وذلك بهدف تجنّب أعمال معاكسة للمصالح التوسعية الأميركية. من الناحية الشرعية، لا يمكن دعوة ذلك "دفاعًا عن النفس".

وقد استخدم كوه القاعدتَين نفسَيهما ليقول إن القتل باستعمال طائرات من دون طيار ليس "اغتيالاً". ولكن، سواء أتم استخدام هذا التعبير أم لا، يشمل الاغتيال المستهدف بهذه الطائرات قتلاً خارج إطار المحاكمة، ويُعتبر غيرَ قانوني لأنه لم يُرتكَب في حالة دفاع عن النفس.

تفويض الأمم المتحدة

استندت إدارتا بوش – تشيني وأوباما، وإلى حد كبير، إلى حجة الدفاع عن النفس القائمة على تفويض باستخدام القوة العسكرية الذي أُقِرّ بعد 9/11، والذي جاء فيه:

> **يُفوَّض الرئيس باستخدام كل القوة الضرورية والملائمة ضد تلك الأمم، أو المنظمات، أو الأشخاص الذين يُقرِّر أنهم خططوا للهجمات التي حدثت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أو فوِّضوا للقيام بها، أو ارتكبوها، أو ساعدوا في حدوثها، أو أَووا أولئك الأشخاص أو المنظمات؛ وذلك بهدف تجنّب أي أعمال إرهاب دولي في المستقبل ضد الولايات المتحدة من قِبَل أولئك**

الأشخاص أو المنظمات أو الأمم.

هناك سببان يكمنان خلف عدم إمكانية استخدام هذا التفويض لإضفاء الطابع القانوني على الغارات العسكرية الأميركية من أفغانستان إلى العراق إلى سوريا إلى ليبيا إلى اليمن فالصومال.

أولاً، بالرغم من عدم وجود تاريخ لانتهاء التفويض، لم يكن الكونغرس ومجلس الأمن الدولي يعنيان تفويض حرب تدوم إلى الأبد. ثانيًا، حتى لو كان اجتياح أفغانستان مُبرَّرًا كدفاع عن النفس (بخلاف ما جاء في الفصل 2)، فمن غير الشرعي تطبيق تفويض باستخدام القوة العسكرية ليس فقط على تنظيم القاعدة الأصلي فحسب، بل على "القوى المرتبطة به" أيضًا. وفي كلمة له في جامعة الدفاع الوطني عام 2013، قال الرئيس أوباما:

> **إنها حرب مشروعة، حرب شُنّت... دفاعًا عن النفس. لقد هوجمنا في 9/11. ووفقًا للقانون المحلي، والقانون الدولي، الولايات المتحدة في حرب مع القاعدة، وطالبان، والقوات المرتبطة بهما.**

ووفقًا لخُلاصة تشارلي سافاج، جاء تعريف إدارة أوباما للقوة المرتبطة بأنها "(1) مجموعة منظَّمة ومسلَّحة (2) انحازت إلى القاعدة (3) وشاركت في القتال ضد الولايات المتحدة وشركائها في التحالف".

لذلك، قالت إدارة أوباما إن القتل المستهدف لأعضاء من "القاعدة والقوى المرتبطة بها" ليس عبارة عن اغتيالات؛ تمامًا كما ادعت إدارة بوش – تشيني بأن للرئيس الحق بالقيام "بعمل قانوني ضد أعضاء من القاعدة أو أي مجوعات منضمّة إليها".

لكن عبارة بوش "مجموعات منضمّة" وكذلك عبارة أوباما "قوى مرتبطة" غير موجودتين في تفويض استخدام القوة العسكرية. إذًا، حتى لو كان بالإمكان استخدام التفويض للسماح بمعركة متواصلة ضد

القاعدة اليوم، فلا يمكن استخدامه لمحاربة "قوى مرتبطة" (حتّى لو حدّدت الإدارة أخيرًا هذه القوى).

علاوةً على ذلك، حتى لو قبِل أحد الادعاء بإمكانية تطبيق التفويض على "قوى مرتبطة"، فلا يمكن – منطقيًّا – اعتبار كل المجموعات التي هاجمتها الولايات المتحدة قوى مرتبطة. وإن صعوبة التحديد هذه أكبر مع داعش التي أصبحت عام 2015 مركز الاهتمام الأول لإدارة أوباما (على الأقل بعد تخفيض حملتها للتخلص من الأسد). وتكمن المشكلة في أن القائد الجديد للقاعدة، أيمن الظواهري، أَبعدَ في العام 2014 مجموعة البغدادي (داعش) عن القاعدة. إذًا، لا يمكن اعتبار داعش إحدى القوى المرتبطة. ومع ذلك، وبهدف تبريرِ العملِ بتفويضِ استخدام القوة العسكرية نظرًا لكونه يُضفي طابعًا قانونيًّا على حربها مع داعش، ساوت إدارة أوباما – كما قال سافاج – بين حرب الدولة الإسلامية وحرب القاعدة. وإن الادعاء بأن منظمة الشباب الصومالية قوة مرتبطة أمر مشكوك فيه؛ نظرًا إلى عدم وجودها عام 2001.

وفقًا لذلك، وبسبب عدم إمكانية العمل بتفويض استخدام القوة العسكرية العائد للعام 2001 لتبرير حرب العام 2015 أو الحرب بعد أعوام، وبسبب عدم وجود أساس لتوسيعه كي ينطبق على "القوى المرتبطة"، تطلّبت كل الغارات التي تمّت باستعمال طائرات من دون طيار (بالإضافة إلى الغارات الجوّية) تفويضًا جديدًا من مجلس الأمن الدولي. لكنّ إدارة أوباما لم تسعَ إلى طلب تفويض جديد؛ وذلك لأنها لم تتوقّع الموافقة عليه، كما ادعى الفرع التنفيذي عدم حاجته إليه. اعتمدت إدارة أوباما – ولو ضِمنيًّا – حجة المحافظ الجديد تشيني بإمكانية تجاهل الولايات المتحدة للأمم المتحدة.

وقرابة نهاية إدارة أوباما، قالت لنا نيويورك تايمز: "قررت الإدارة اعتبار منظمة الشباب – وهي المجموعة الإسلامية المقاتلة في الصومال – جزءًا من النزاع المسلَّح الذي أجازه الكونغرس ضد مرتكبي هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001". كيف يمكن "اعتبار منظمة الشباب

جزءًا من النزاع المسلّح عام 2001، في حين أنها لم تكن موجودة آنذاك!؟ في النهاية، من الواضح أن إدارة أوباما شعرت بضرورة إعلان كل ما تريده.

على أي حال، احتكمت إدارتا بوش – تشيني وأوباما إلى تفويض استخدام القوة العسكرية 37 مرة في 14 بلدًا مختلفًا (أفغانستان، كوبا، جيبوتي، إرتريا، أثيوبيا، جورجيا، العراق، كينيا، ليبيا، الفيليبين، الصومال، سوريا، تركيا، اليمن).

القانون الدولي

بقدر ما رفض الأميركيون وجهة نظر المحافظين الجدد التي اعتمدتها إدارتا بوش – تشيني وأوباما، وبات بإمكان أميركا تجاهل القانون الدولي، فمن المهمّ الاعتراف بما أشار إليه خبراء في فرع القانون، حين قالوا إن معظم أعمال القتل باستعمال طائرات من دون طيار غير مقبولة.

* قال البروفسور فيليب ألستون، المقرِّر الخاص للأمم المتحدة في شؤون الإعدامات خارج إطار المحاكمة، إن القتل باستعمال طائرات من دون طيار يمكن أن يكون قانونيًّا في سياق النزاع المسلَّح المفوَّض به. غير أنّه أضاف أنّ استخدام هذه الطائرات "بعيدًا عن منطقة المعركة من غير المحتمل أبدًا أن يكون قانونيًّا".

* أشارت البروفسور ماري إيلين أوكونيل إلى أن القانون الدولي، وفقًا لشُرعة الأمم المتحدة، يجيز للأمم قتل أشخاص في بلدان أخرى دفاعًا عن النفس؛ فقط في حال مواجهة هجوم مسلَّح، أو لدى الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، أو لدى دعوتها إلى مساعدة دولة أخرى بالاستخدام القانوني للقوة. "خارج الحرب، تُطبَّق وثيقة حقوق الإنسان بأكملها؛ بما في ذلك منع القتل من دون تحذير".

باختصار، سواء أدُعي القتل باستعمال طائرات من دون طيار "اغتيالاً" أم لا، فهو يبقى أمرًا غير مقبول بقدْر ما ينسجم مع تعريف الجريمة وِفقًا للقانونَين الدولي والمحلي.

هل الغارات باستعمال طائرات من دون طيار نادرًا ما تقتل مدنيين؟

بالإضافة إلى مسألة الاغتيال، طُرِحت أسئلة عديدة أخرى حول ادعاءات الحكومة في شأن غارات الطائرات من دون طيار. وتناول السؤال المركزي قتل أشخاص أبرياء.

منذ البداية، تحدّث مسؤولون أميركيون عن غارات دقيقة جدًّا تتم باستعمال هذه الطائرات، ولا تؤدي إلا إلى أضرار جانبية قليلة جدًّا:

*** في كلمة ألقاها أمام الطلاب العسكريين في السيتاديل بعد أقلّ من شهر على 9/11، قال الرئيس بوش إن الطائرة من دون طيار، بريديتر، يمكنها "نقل معلومات فوريّة إلى القادة، ومن ثم إطلاق النار على أهدافٍ بدقةٍ بالغة".**

*** في العام 2012، وأثناء اعترافه العلني الأول بحقيقة الاغتيالات التي تتمّ باستعمال طائرات من دون طيار، قال الرئيس أوباما: "لم تتسبّب الطائرات من دون طيار بعدد ضخم من الإصابات المدنية. فقد كانت الغارات ضد القاعدة والمجموعات المنضمّة إليها دقيقة جدًّا في غالب الأحيان.**

*** في ذلك العام نفسه، اعترف جون برينان، المستشار الأعلى للرئيس في شؤون مكافحة الإرهاب، بوجود أمثلة عن "تعرّض مدنيين للإصابة عرَضًا، أو ما هو أسوأ من ذلك؛ مقتلهم في تلك الغارات". ولكنه قال: "إنه أمر نادر جدًّا".**

*** في العام 2016، وصف مايكل هايدن الذي خدم في إدارتَي بوش وأوباما (كمدير لوكالة الأمن القومي ومن ثم للسي آي أيه)، حربَ الطائرات من دون طيار بأنها "التطبيق الأكثر دقةً وفعالية للقوة النارية في تاريخ النزاعات المسلَّحة".**

الدليل يدحض ادعاءات الحكومة

تراكمت العناصر التي تدلّ على أنّ غارات الطائرات من دون

طيار أقلّ دقة، وتقتل مدنيين بأعداد أكبر مما توحي به التصريحات.

ففي العام 2006، أصابت طائرة من دون طيار أطلقتها إدارة بوش – تشيني مدرسة إسلامية، فأودت بحياة 80 شخصًا. وبالرغم من ادعاء حكومتَي الولايات المتحدة وباكستان أن كل أولئك القتلى محاربون، "قال شاهد عيان لبي بي سي إن المدرسة كانت مليئة بنحو 80 طالبًا من السكان المحليّين الذين كانوا يواصلون دراستهم بعد عطلة عيدٍ إسلاميّ. من الواضح أن هذه العاقبة لم تكن استثناءً؛ كما جاء في التقرير:

> **أكثر من ثلث غارات بوش التي تمّت باستعمال طائرات من دون طيار أدّت، كما يبدو، إلى وفاة أطفال. وفي مناسبة واحدة فقط أثناء ولاية بوش الرئاسية، مات طفل واحد في إحدى الغارات. أما في كل الغارات الأخرى، فقد حدثت وفيات عدة.**

كانت هجمات أوباما بهذه الطائرات مدار شك منذ البداية. ففي اليوم الثالث من ولايته الرئاسية، لم تَلقَ غارة السي آي أيه باستعمال طائرات من دون طيار – والتي كانت على وشك توجيهها ضد باكستان – أي اعتراض. وبعد وقت قصير، عَلِم بوجود خطأ:

> **بدلاً من إصابة هدف السي آي أيه المُحدَّد؛ وهو ملجأ لطالبان، أصاب الصاروخ مجمَّعًا لزعيم قبيلة بارز وأعضاء من لجنةِ سلامٍ مؤيّدة للحكومة. قتلت الغارة الزعيم وأربعة أفراد من عائلته، بمن فيهم اثنان من أبنائه.**

كان أحد أفراد العائلة الناجين – ويُدعى فهيم قُريشي – طالبًا واعدًا في الرابعَة عَشرَة من عمره، وكان قد خطّط لمزاولة مهنة في الكيمياء. ولكنّ ذلك الهجوم دمّر خطط القُريشي، بالإضافة إلى قضائه على معظم أفراد عائلته:

ثقبت الشظايا مَعِدته، وغطّت الجروح الجزء العُلوي من جسمه. أجرى الأطباء عمليات جراحية للجهة اليسرى من جسمه بأكملها التي أصيبت بحروق، واستخدموا الجراحة بالليزر لإصلاح عينه اليمنى. غير أنهم لم يتمكنوا من إنقاذ عينه اليسرى. لقد حمته عائلته من الأسوأ أثناء تماثله للشفاء. اثنان من أعمامه، محمد خليل ومنصور رحمن، قُتلا في الهجوم. وتُوُفّي أيضًا ابن عمّه آيزازور رحمن قريشي البالغ من العمر 21 عامًا، والذي كان يستعد لمغادرة منزل العائلة إلى شمال وزيريستان للعمل... أربعةَ عَشَر فردًا من أنسباء قريشي باتوا أيتام الأب. وأصبح قريشي الذكرَ الأكبر سِنًّا في عائلته؛ وهو في بداية سنّ المراهقة، وتولى مهمة إعالة والدته وأشقائه وشقيقاته.

وفي اليوم نفسه الذي حصلت فيه الغارة التي استهدفت قريشي وعائلته، لم تكن عواقب غارة ثانية بطائرات من دون طيار وافق عليها أوباما أفضل حالاً: "فقد سوّى الهجوم منزلاً آخر بالأرض، وقتل ما بين خمسة أشخاص وعشرة؛ وكلّهم مدنيون".

وبالرغم من هذه الأخطاء القاتلة التي أغضبت أوباما – كما أُفيد – وزادت من شكوكه حيال الهجمات باستعمال هذه الطائرات، إلا أنه سرعان ما أصبح مؤيِّدًا لها. "عندما قَبِل أوباما جائزة نوبل للسلام في كانون الأول/ديسمبر 2009، كان قد أجاز القيام بغارات بطائرات من دون طيار أكثر من تلك التي أجازها جورج دبليو بوش أثناء ولايتَيه الرئاسيَّتين بأكملهما".

دافع أوباما عن الغارات على الأساس الذي اقترحه مع برينان، وفيات المدنيين بسبب الغارات التي قامت بها هذه الطائرات "نادرة جدًّا. لذلك، لم تتسبب الغارات بعدد ضخم من الإصابات المدنية".

وبطريقة مماثلة، قالت هيلاري كلينتون عندما كانت وزيرة للخارجية:

> **قَبِلتُ أعداد الإصابات المدنية المحتمَلة، ولكن مع بعض التشكك، وذلك بسبب وجود دراسات أخرى تشير إلى عدم وجود ذلك العدد الكبير من الإصابات.**

مع ذلك، أظهرت التقارير أنها ليست نادرة البتة. فوِفقًا لمقال ورد في غارديان عام 2014:

*** في العام 2006، شرعت الحكومة باستخدام طائرات من دون طيار في باكستان لمحاولة قتل زعيم القاعدة أيمن الظواهري. ولكنه لا يزال حيًّا، في حين قُتل 105 أشخاص غير مستهدَفين؛ 29 منهم بالغون، و76 طفلاً.**

*** في العام 2008، شرعت الحكومة باستهداف قاري حسين، وهو ضابط في طالبان الباكستانية. وبعد محاولات عدة قُتِل فيها 128 شخصًا غير مستهدَفين (بمن فيهم 13 طفلاً)، تمّ التخلّص منه أخيرًا عام 2010.**

*** نجم عن استهداف 24 رجلاً في باكستان موت 874 شخصًا، 142 منهم أطفال.**

*** في العام 2016، أدانت الأمم المتحدة غارة في أفغانستان طالت 15 رجلاً "تجمّعوا في قرية للاحتفال بعودة زعيم قَبَلي من شعائر الحجّ في مكة"، وقد حصل ذلك أثناء نومهم. ونقلت غارديان أن هذه المجزرة حصلت "منذ عام تقريبًا من هذا اليوم، بعد غارة جوّية أميركية أخرى دمّرت مستشفى لأطباء بلا حدود في قندوز، وأدّت إلى قتل 42 شخصًا".**

وكما تُظهِر هذه الروايات، تراكمت في العام 2014 عناصر دليل هامّ على زيف الأوصاف الحكومية الوردية في ما يخصّ الهجمات باستعمال طائرات من دون طيار. وسبق للصحافة أن اكتشفت أيضًا تفاصيل عن البرنامج، ومنها قيام الإدارة بالاختيار من بين عدد من

الأشخاص الذين اقترح البنتاغون اغتيالهم، مع عدم وجود حدود جغرافية "لقائمة القتل"، وتمكّن الولايات المتحدة من اغتيال أشخاص في أي مكان على الأرض. يتولى بعض مستشاري أوباما مهمة اختيار من يتعيّن اغتيالهم، وعندما لا يتّفقون في الرأي، يختار أوباما بنفسه.

وثيقة الطائرات من دون طيار

في العام 2015، توافر دليل مزوَّد بقَدْر كبير من الوقائع المُدينة، وذلك بعد إطلاق "ذي إنترسبت" سلسلة تقارير من 8 أجزاء تُدعى "وثيقة الطائرات من دون طيار". استندت هذه الوثيقة إلى معلومات وفّرها "مصدر داخل الأوساط الاستخباراتية"؛ كما أورد الصحافي جيريمي سكاهيل في أولى أوراق الوثيقة.

ووفقًا لسكاهيل، قرّر هذا المصدر تقديم هذه المستندات، "لأنه يحقّ للجمهور فهم العملية التي وُضِع من خلالها أشخاص على قوائم القتل، وتمّ اغتيالهم أخيرًا بأوامر من أعلى المستويات في الحكومة الأميركية". وقال المصدر إن عملية "اختيار أشخاص لتنفيذ أحكام إعدام صادرة بحقهم في ساحة المعركة في أنحاء العالم كافة، ومن دون إشعار، كانت خطأً منذ اللحظة الأولى".

وفي أولى الأوراق التي تحمل العنوان "عقدة الاغتيال"، قال سكاهيل إن الوثيقة تكشف عن "تطبيع الاغتيال، وجعله مكوِّنًا مركزيًّا لسياسة مكافحة الإرهاب الأميركية". كما تُظهِر أيضًا أن هذه الاغتيالات تقتل في العادة أشخاصًا مدنيين أكثر مما تقتل من المستهدَفين. على سبيل المثال، أثناء حملة في أفغانستان دامت خمسة أشهر ودُعيت "عملية التَّبّان"، أدّت غارات الطائرات من دون طيار إلى الفوز بتسعَ عَشرَةَ "جائزة كبرى" ومقتل 136 شخصًا آخرين صُنِّفوا "أعداء قُتِلوا في المعركة". وفي فترة تلك العملية التي دامت 14 شهرًا، كانت هناك 35 جائزة كبرى من أصل 219 شخصًا قُتِلوا.

كما تشرح إحدى أوراق وثيقة الطائرات من دون طيار: عندما يُصيب مشغِّلو الطائرات هدفهم، ويقتلون شخصًا مستهدفا، يُدعى

ذلك الشخص "جائزة كبرى". وعندما يُخطِئون الهدف ويقتلون شخصًا آخر، فهم يعتبرون ذلك الشخص عدوًّا قُتِل في المعركة، أو بتحديد أكبر – كما شرحت نيويورك تايمز عام 2012– كلَّ الذكور في سنّ الخدمة العسكرية؛ "ما لم تظهر معلومات استخباراتية واضحة بعد وفاة الضحايا تُثبت براءتهم". ووفقًا لهذه المعلومات الاستخباراتية الواضحة، يُدعى القتلى "مدنيين"، أو "أعداء قُتِلوا في المعركة" (وليس أخطاء ارتُكِبت).

هذه الممارسة هي إحدى الطرائق التي تستطيع الحكومة من خلالها الادعاء أن غارات الطائرات من دون طيار تؤدي إلى عدد قليل جدًّا من الوفيات. ومن دون تلك الطريقة المخادعة في الإحصاء، تُظهِر الوثيقة – وفقًا لـ نيويورك ماغازين – أنه في أفغانستان واليمن والصومال، "خمسة أفراد آخرون غير مستهدَفين أو ستة تعرّضوا للقتل مقابل كل فرد مستهدَف تمّ اغتياله".

تُثبت هذه الوثيقة، كما جاء في مقال في كونسورتيوم نيوز، "كَذِبَ ادعاءات إدارة أوباما بقتل أهدافٍ محدَّدة، بعناية ودقة؛ بهدف تجنّب قتل مدنيين".

تغيير السياسة؟

في كلمةِ جامعةِ الدفاع الوطني في أيار/مايو 2013، أشار أوباما إلى أن نظرته السابقة كانت وردية جدًّا، وكان يُفترض به التوضيح بأن تصريحه حول العدد القليل من الضحايا المدنيين كان ادعاء أكثر من كونه طوحًا:

في السنوات الأربع الأخيرة، عملتْ إدارتي بنشاط لإنشاء إطار عمل يُحدِّد استخدامنا للقوة ضد الإرهابيين؛ مُصِرّةً على توجيهات واضحة، وعلى مراقبةٍ ومساءلةٍ منظَّمتَين في "إرشادات السياسة الرئاسية" التي وقّعتها يوم أمس.

مُقِرًّا بأن "الغارات الأميركية أدت إلى إصابات مدنية"، أعلن عن سياسته الجديدة: "قبل القيام بأي غارة، يجب أن يكون هناك شبه

يقين بأن أي مدني لن يُقتَل أو يُصاب".

وفي نهاية العام 2013، كان هناك دليل على أن سياسة أوباما أدّت إلى خفض عدد القتلى المدنيين. ولكن، إذا كان تغيير السياسة قد أدّى إلى خفض عدد الوفيات في صفوف المدنيين، فمن الواضح أن نسبة هذا الانخفاض لم تكن كبيرة جدًّا. ففي أوائل العام 2015، نشر مكتب الصحافة الاستقصائية تقريرًا بعنوان "غارات جوّية أميركية في أفغانستان تقتل مدنيين بأكبر معدَّل خلال سبع سنوات". (وقد ظهر هذا التقرير عن طريق الصُّدفة؛ وذلك قبل اليوم الذي وصف فيه مايكل هايدن حرب الطائرات من دون طيار بأنها "التطبيق الأكثر دقةً وفعالية للقوة النارية في تاريخ النزاعات المسلَّحة").

علاوةً على ذلك، لم تدُم السياسة الجديدة طويلاً: ففي العام 2016، وبسبب تركيز أوباما على هزيمة داعش، اتّبع سياسة أكثر تراخيًا يُسمح من خلالها بشنّ غارات بطائرات من دون طيار في بعض المناطق؛ ما أدّى إلى إصابة 10 مدنيين. اقترحت ميدي بنجامين طريقة يمكن من خلالها إبطال هذه السياسة المُفرطة في لاأخلاقيتها؛ "فإذا كان باستطاعة الأميركيين مقاضاة السعوديين على 9/11، إذًا يُفترَض أن يكون بإمكان ضحايا الطائرات من دون طيار مقاضاة الولايات المتحدة".

غارات السلوكيات

وفقًا لذلك، واصل برنامج أوباما للاغتيال بطائرات من دون طيار قتلَ عدد كبير من المدنيين. ويتمثل أحد أسباب هذا القتل المتواصل بمتابعة إدارة أوباما "غارات السلوكيات" التي تقضي باستهداف أفراد "ينطبق عليهم 'سلوك معيّن' محدَّدٌ مُسبَقًا تربطه الولايات المتحدة بسلوكيات المقاتلين" بدلاً من استهداف أشخاص محدَّدين. بتعبير آخر، يبدو هؤلاء الأشخاص إرهابيين محتمَلين، ولذلك نقتلهم كما لو أننا نعرف أنهم إرهابيون.

بدأت غارات السلوكيات في العام الأخير من إدارة بوش –

تشيني، ومن ثم تواصلت خلال إدارة أوباما. وكما أَفيد، لقد نصحه مايكل هايدن بالقول: "يمكنك التخلص من عدد أكبر بكثير من الأشخاص السيّئين عندما تستهدف مجموعات بدلاً من الأفراد". من المؤكَّد أن مواصلة هذه الغارات تتسبب بوقوع عدد كبير من الوفيات في صفوف المدنيين. وأحد الأمثلة على غارات السلوكيات التي أخفقت بشكل رهيب يعود للعام 2013 عندما تحوّلت حفلة زفاف إلى مأتم. ووفقًا لتقرير ديموكراسي ناو:

> **استهدفت طائرة أميركية من دون طيار موكب زفاف كان مُتجهًا إلى قرية العريس خارج المدينة اليمنية الرئيسة رَداع. ووفقًا لهيومن رايتس واتش: "بعض أولئك الذين قُتِلوا وجُرِحوا مدنيين؛ هذا إن لم يكونوا جميعهم مدنيين"، وليسوا أعضاء في مجموعة القاعدة في جزيرة العرب المسلَّحة كما ادعى مسؤولون حكوميون أميركيون ويمنيون. واستنتج التقرير أن الهجوم قد قتل 12 رجلاً... وجرح 15 آخرين.**

قال والد أحد الشبان الذين قُتِلوا:

> **كنا نُجري مراسم زفاف تقليدية. وفقًا لتقاليدنا، يتعيّن على القبيلة بأكملها التوجه إلى قبيلة العريس. كنا نستقلّ ما بين 12 و15 سيارة، وعلى متنها 60 إلى 70 رجلاً. تناولنا الغداء في قرية العروس، وغادرنا بعد ذلك عائدين إلى قرية العريس... أحد الصواريخ أصاب السيارة، فاشتعلت بأكملها. وأُصيبت أربع سيارات أخرى أيضًا... كانت الدماء في كل مكان، والقتلى والمصابون مبعثَرون في كل مكان.**

بالرغم من عدم تقديم الولايات المتحدة تفسيرًا، يبدو أن موكب السيارات الذي كان ينقل عشرات الرجال اعتُبِر من سلوكيات مقاتلي

القاعدة.

وفي العام 2013، قال معاونو أوباما إنهم سيُقلِعون عن غارات السلوكيات. ولكن في العام 2016، "واصلت الإدارة ادعاءها كبح جماح استخدامها لغارات السلوكيات". وبإدراكها مدى إثارتها للجدل، غيّرت إدارة أوباما الاسم إلى "غارات تعطيل الهجوم الإرهابي". وما دامت غارات السلوكيات – أي غارات تعطيل الهجوم الإرهابي – متواصلة، فمن المؤكَّد أنها ستواصل الإيقاع بعدد أكبر من عشرات الإصابات في صفوف المدنيين. ووفقًا لبيل فان أوكن: "إنّ رجالاً ونساء وأطفالاً لا يُستهدَفون عَمدًا، ولكنهم مع ذلك يحوَّلون إلى أشلاء".

هل تُستخدَم الغارات بطائرات من دون طيار فقط عندما يكون الأَسر مستحيلاً؟

أكّدت إدارة أوباما تكرارًا أنها تفضّل – لدى سعيها إلى منع مقاتلين من إيذاء أميركيين – أسرَ المقاتلين إذا أمكن، وأنها لم تلجأ إلى الغارات بطائرات من دون طيار إلا عندما كان الأَسر مستحيلاً.

*** ردًّا على التُّهمة القائلة إن الحكومة "تفضّل قتل إرهابيين مشتبَهٍ فيهم بدلاً من أَسرهم"، قال جون برينان: "إنه أمر مُنافٍ للعقل. وأريد اغتنام الفرصة لوضع الأمور في نصابها... كلما كان بالإمكان أَسر إرهابيٍّ مشتبَهٍ فيه، كانت الأفضلية بشكل قاطع لصالح قيام الإدارة بأَسر ذلك الفرد كي نتمكن من الحصول على معلومات حيويّة لسلامة الشعب الأميركي وأمنه".**

*** في كلمته بجامعة الدفاع الوطني، قال أوباما: "لا تلجأ أميركا إلى الغارات عندما تكون لدينا إمكانية أَسر إرهابيين أفراد؛ إذ نفضّل الاحتجاز على الدوام، والاستجواب، والمقاضاة".**

*** في مستند يعود للعام 2013 جاء فيه "معايير السياسة الأميركية وإجراءاتها" حيال غارات الطائرات من دون طيار، قال البيت الأبيض: "لا تقوم سياسة الولايات المتحدة على استخدام قوة مُميتة عندما يكون بالإمكان أَسر إرهابيٍّ مشتبَه فيه، وذلك لأن أَسر الإرهابيّ**

سيقدّم لها الفرصة الفُضلى لجمع معلومات استخباراتية ذات مغزى، والتخفيف من آثار المؤامرات الإرهابية وتعطيلها".

هذه القضية هي إحدى مسائل النزاع المركزية حول حرب الطائرات من دون طيار؛ وهذا ما أوضحه تأليف دانيال كلايدمان كتابًا كاملاً عن هذا الأمر، اُقتل أو اعتقِل: الحرب على الإرهاب وروح رئاسة أوباما.

إن ادعاء الإدارة – بأن السياسة العملانية لإدارة أوباما تقضي بتفضيل الأَسر – قد ناقشه صحافيون؛ ويظهر ذلك واضحًا من خلال عناوين بعض المقالات والبرامج:

*** في العام 2013، كتب ميكاه زينكو مقالاً لفورين بوليسي طرح فيه السؤال: "لماذا أوقفت السي آي أيه التعذيب وشرعت بالقتل؟".**

*** في ذلك العام نفسه، كان لديموكراسي ناو برنامج بعنوان: "نهج السكين: مارك مازتي في نيويورك تايمز حول انتقال السي آي أيه من التجسس إلى الاغتيالات في مرحلة ما بعد 9/11".**

*** في العام 2015، كتب جوشوا كيتنغ مقالاً في سليت بعنوان: "أوباما يقول إنه يفضّل أَسر الإرهابيين على قتلهم. إذًا، لماذا يقوم بذلك؟"**

هذه العناوين مستندة إلى وقائع، ومن بينها ارتفاع نسبة حالات القتل مقارَنةً مع حالات الأَسر. بين تصريح برينان عام 2011– الذي أعلن فيه عن "السخافة" في اتهام الحكومة بتفضيل القتل على الأَسر – وعام 2015، شُنّت نحو 215 غارة بطائرات من دون طيار، مقارَنةً مع "أقل من عشر حالات معروفة قام خلالها جنود أميركيون بأَسر إرهابيين مشتبَه فيهم في بلدان أجنبية".

يتمثّل الواقع الثاني بإمكانية أَسر بعض الضحايا بسهولة. شارحًا سبب وجوب قتل معظم الإرهابيين بدلاً من أَسرهم، قال برينان:

يتمتع أولئك الإرهابيون بمهارة البحث عن

أماكنَ نائية، وغير مِضيافة، حيث لا تملك الولايات المتحدة وشركاؤها ببساطة القدرة على اعتقالهم أو أَسرهم فيها. وفي أوقات أخرى، قد يكون بإمكان قواتنا محاولة الأَسر، ولكن من خلال تعريض أرواح موظَّفينا لخطر كبير.

ولكنّ هناك حالات عديدة لم يطبَّق فيها هذا الأمر.

* مشيرًا إلى مشكلة "استهداف المشتبَه فيهم الذين يكونون في متناول القانون"– وهي مشكلة تمّ تجاهلها كثيرًا – نشرت واشنطن بوست للمرة الثانية تقريرًا من اليمن، حيث تدعم غارات أميركية بطائرات من دون طيار الحكومة: في العام 2013، قُتِل مدرّس يدعى علي صالح القويلي مع ابن عمّه الذي كان طالبًا جامعيًّا، وذلك بعد إقلال علي رجلَين بشاحنته إلى منزليهما. هذان الرجلان – ربيعة لحب وناجي سعد – مؤيِّدان للقاعدة في جزيرة العرب. ولكنهما لم يكونا – كما قالت واشنطن بوست – فارَّين بسبب كونهما معروفَين جدًّا في المجتمع. إذ كان بالإمكان إلقاء القبض عليهما بسهولة؛ فنظرًا إلى كونهما يُقيمان على بُعد أميال قليلة خارج العاصمة، كانا معتادين على المرور بحواجز تفتيش عسكرية، وحين قُتلا كانا على بُعد 500 متر من حاجز تفتيش.

* يشمل مثل آخر رجلاً يدعى بلال البرجاوي، وتنشر "وثيقة الطائرات من دون طيار" تقريرًا طويلاً عنه. كان البرجاوي مواطنًا بريطانيًّا إلا أن انتزعت منه الجنسية البريطانية. وقبل مقتله عام 2012، خضع البرجاوي لمراقبة استمرّت طوال سنوات أثناء سفره متنقّلاً بين المملكة المتحدة وشرق أفريقيا. ولكن، بدلاً من اعتقاله، أرادت الولايات المتحدة إنزال عقوبة الموت به بواسطة طائرة من دون طيار في الصومال. وحصل ذلك مباشَرةً بعد اتصاله بمستشفى في لندن للتحدث إلى زوجته التي كانت قد وضعت مولودًا للتوّ.

* في العام 2013، وفّرت هيومن رايتس واتش دراساتِ حالة عن أربعة أمثلة إضافية؛ أحدها يتناول رجل دين مع سبعة أطفال، "لطالما

قدّم مواعظ ضد الأساليب العنيفة التي تعتمدها القاعدة في جزيرة العرب".

وتتمثل الحقيقة الثالثة بقيام الفريق مايكل فلين، مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية آنذاك، بإخبار إنترسبت:

> **إن حملة الطائرات من دون طيار الآن هي الوحيدة المعتمَدة للقتل. عندما تسمعون كلمة "أَسر/قتل"، يكون الأَسر في الواقع خطأً في التسمية. وفي استراتيجية الطائرات من دون طيار التي لدينا، لم نَعُد نأسر الناس.**

وأكّد ميكاه زينكو هذا الواقع بكلمات مختلفة، قائلاً:

> **علاوةً على اجتياح أفغانستان والعراق، كان هذا الانتقال من أَسر الإرهابيين المشتبَه فيهم إلى قتلهم القرارَ السياسي الأكثر أهمية واستمرارًا لمكافحة الإرهاب منذ 9/11.**

وفقًا لمارك مازتي، اتخذ تشيني هذا القرار، فهو الذي فوّض السي آي أيه في لقاء حصل في البيت الأبيض بعد 9/11 مباشَرةً، "بإنشا فِرَق لقتل مشتبَهٍ فيهم بالإرهاب". وبالإضافة إلى ذلك، قال مازتي: "انتقلت الولايات المتحدة بشكل ملحوظ من الأَسر إلى القتل إبّان ولاية جورج دبليو بوش الثانية"؛ وهي سياسة "اتّسعت تحت أنظار الرئيس أوباما المراقِب".

باختصار: يبدو أن الادعاء بأن الغارات التي تتم بطائرات من دون طيار تُستخدَم فقط عندما لا يكون بالإمكان أَسر الأهداف ليس أكثر دِقّة من الادعاء بأن عددًا قليلاً من المدنيين يُقتَلون.

هل تُستخدَم الغارات بطائرات من دون طيار فقط في التهديدات الوشيكة؟

في كلمته بجامعة الدفاع الوطني، قال أوباما إن أميركا تعتمد

استعمال غارات الطائرات من دون طيار "فقط ضد إرهابيين يشكّلون تهديدًا متواصلاً ووشيكًا للشعب الأميركي". وهناك عدة مشاكل في هذا الادعاء.

وتتمثل إحدى المشاكل باستخدام غارات السلوكيات. فإذا استُهدِف أشخاص لأن ملفهم الشخصي يُظهر أن لديهم سلوكيات إرهابيين محتمَلين ببساطة، فلا يمكن لأحد أن يتأكد مما إذا كان أولئك الأشخاص يشكّلون تهديدًا وشيكًا بالفعل.

وتكمن المشكلة الثانية في تعريف كلمة "وشيك" من خلال إفراغها من معناها. فوفقًا لوزارة العدل في إدارة أوباما:

> في حال كان قائد عملاني يشكّل تهديدًا "مباشَرًا" بشنّ هجوم عنيف ضد الولايات المتحدة، لا يُطلَب من الولايات المتحدة امتلاك دليلٍ واضحٍ يؤكّد وقوع هجوم محدَّد يطال أميركيين في المستقبل القريب.

كما علّق جميل جافر، من اتحاد الحريات المدنية الأميركية: "تُعيد المذكّرة تعريف عبارة "حدوثه وشيك" بطريقة تجرّدها من معناها الطبيعي". ويوافقه كونور فريدرزدورف من ذي أتلنتيك الرأي، فهو يقول إن الحكومة "قد وضعت تعريفًا للعبارة بطريقة استثنت فيها معناها الفعلي الوحيد!". وقال جيمس داوني، محرر الرأي الرقمي في واشنطن بوست: "لستم بحاجة إلى قاموس لتعرفوا أن 60 يومًا ليست فترة قريبة".

كما أشار ويليام ساليتان في سليت، إلى أن إعادة تعريف عبارة "حدوثه وشيك" جزء من مشكلة أكبر. وقد "أعادت الولايات المتحدة تعريف كل تعبير قانوني يقف في الطريق"؛ مُبرِّرةً الغارات التي تقوم بها باستعمال طائرات من دون طيار. وفي مناقشته عبارة "حدوثه وشيك" بصفة خاصة، أشار ساليتان إلى تصريحٍ لبرينان عام 2011 قال فيه:

> يمكن أن يكون فهمٌ أكثر مرونة لعبارة "حدوثه وشيك" ملائمًا عند التعاطي مع مجموعات إرهابية. ويعود سبب ذلك جزئيًّا إلى التهديدات التي يشكّلها مرتكبون غير تابعين لدولة، ولا يعرّفون بأنفسهم بطرائق تشير إلى "أحداث وشيكة" في نزاعات أكثر تقليدية.

وبهذا التعريف، كما قال ساليتان، "تُصنَّف كل الهجمات المحتمَلة للقاعدة بهجمات وشيكة".

وبالرغم من رغبة ساليتان في أن يكون تصريحه دليلاً غير مباشَر، إلا أنه في الواقع عرض لموقف إدارة أوباما. فوفقًا "لمفهوم الإدارة الأوسع حيال الهجوم الوشيك"، يُعتبَر أي شخص وُضِع في خانة "التخطيط بشكل متواصل لهجمات إرهابية على أميركا أنه يُشكّل تهديدًا وشيكًا". وبتعبير آخر، كما قال تشارلي سافاج في حروب القوة، "يشكّل عملاء القاعدة الذين دأبوا في الأساس على محاولة مهاجمة الولايات المتحدة، تهديدًا متواصلاً ووشيكًا"، لذلك "يمكن استهدافهم كلما حُدِّد موقعهم". وِفق ريبيكا غوردون،

> ما إن يُعتبَر شخص ما "قائدًا" في تنظيم القاعدة أو في مجموعة حليفة، فسيكون، بالتعريف، "بشكل متواصل مُخطِّطًا لهجمات"، وسيُشكّل خطرًا وشيكًا، ولذلك يُعتبَر هدفًا شرعيًا.

علاوةً على ذلك، نظرًا إلى توسيع بوش – تشيني في "تفويض استخدام القوة العسكرية" تنظيمَ "القاعدة"، ليشمل "القاعدة والمجموعات المنضمّة إليها أو القوى المرتبطة بها"، يعطي "التعريف الأوسع" لـلتهديد الوشيك الحكومةَ الحقَّ باستهداف أي عنصر من القاعدة أو أي شخص منتمٍ إلى أي مجموعة في العالم يَعتبِر الرئيس الأميركي أنها منظمة منضمّة (أو مرتبطة)؛ وذلك من دون تقديم قائمة بهذه المنظمات.

وفقًا لذلك، يحقّ للرئيس الأميركي أن يكون قاضيًا، وهيئة محلَّفين، وجلاّدًا؛ وهو ما يستبعده الدستور الأميركي تمامًا.

بأي حال، إن ادعاء الحكومة هنا باستخدامها الغارات بطائرات من دون طيار لقتل أشخاص عندما يشكّلون تهديدًا وشيكًا فقط، يكون صحيحًا فقط في حال أُعيد تعريف عبارة "حدوثه وشيك" كي لا تعني قريب الحدوث.

ناظرةً في قانونية حرب الطائرات من دون طيار المتَّبعة من قِبَل إدارة أوباما، قالت المحامية الدولية مارجوري كوهن:

> على غرار سلفه، يعرّف أوباما العالم برُمّته بأنه ساحة معركته، محتفظًا لنفسه بدور القاضي، وهيئة المحلَّفين، والجلاد. إن الإذعان للإجراءات القانونية (اعتقال، ومحاكمة عادلة) التي يضمن الدستور الأميركي من خلالها كل الأشخاص، وليس المواطنين الأميركيين فقط، لم يكن أولوية في "الحرب على الإرهاب" إبّان إدارة أوباما.

هل تساعد الغارات بطائرات من دون طيار في هزم الإرهاب؟

وفقًا لرواية الحكومة عن برنامج الطائرات من دون طيار، إنه "يجعل الولايات المتحدة أكثر أمانًا من الإرهاب العالمي مع حدٍّ أدنى من العيوب". لكن الكثير من الأدلة توحي بأن هذه الرواية غير صحيحة.

ويتمثل أحد العيوب بأن البرنامج الذي روّع الناس في باكستان والصومال وأماكن أخرى، جعلهم يكرهون الولايات المتحدة. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه "بيو سنتر" عام 2012 أن 74 في المئة من الباكستانيين يعتبرون الولايات المتحدة عدوًّا. وهذه نسبة كبيرة ناجمة عن قيام أميركا بقتل العديد من المدنيين.

* وقالت جين ماير عام 2009: "عندما تحاول الفوز بمعركةِ قلوبٍ وعقول"، فسيؤدّي قتل مدنيين أثناء محاولة قتل إرهابيين إلى نتائج

عكسية؛ لأن هذا القتل سيولّد "شعورًا مُلتهِبًا ومعاديًا للولايات المتحدة".

*** قال الفريق مايكل فلين، وهو مسؤولٌ أعلى سابق في الاستخبارات العسكرية في إدارة أوباما، الشيء نفسه. "عندما تُسقِط قنبلة من طائرة من دون طيار، فأنت تتسبّب بضرر أكبر مما تتسبب به من عمل صالح".**

*** في وثيقة الطائرات من دون طيار، عبّر جيريمي سكاهيل عن وجهة النظر نفسها، قائلاً إن القتل باستعمال طائرات من دون طيار "زاد من حدة التهديد الذي تسعى الولايات المتحدة إلى مواجهته".**

علاوةً على ذلك، تولّد هذه الطائرات حقدًا على أميركا؛ ليس بسبب قتلها مدنيين فحسب، بل أيضًا بسبب ترويعها الناس. وفي مقالٍ بعنوان "كل شخص يخشى الطائرات من دون طيار: تأثير الغارات على الحياة في باكستان"، وفّر كونر فريدرسدورف بعض الأمثلة عن هذا الإرهاب:

*** قال والد لثلاثة أبناء: "الطائرات من دون طيار تلازم عقلي باستمرار. إنها تصعّب عليّ النوم. هي أشبه ببعوضة. فحتى عندما لا تراها، يمكنك سماعها، وتعرف أنها هناك".**

*** قال رجل آخر: "لا يمكنني النوم في الليل؛ لأنه عندما تكون الطائرات من دون طيار هناك... أسمعها وهي تُحدث ذلك الصوت، ذلك الضجيج. هذه الطائرات تلازم عقلي، ولا يمكنني النوم. وعندما أسمعها وهي تُحدث ذلك الضجيج، أُضيء النور فحسب وأجلس هناك ناظرًا إلى الضوء. كلما حامت الطائرات من دون طيار فوقنا، أثارت في قلبي خوفًا كبيرًا".**

*** قال باكستاني ثالث: "بسبب الضجيج، نعاني من اختلال نفسي، النساء والرجال والأطفال... أربعٌ وعشرون ساعة من الضغط العصبي".**

*** قال صحافي يلتقط صورًا فوتوغرافية للحُفَر التي تُحدثها**

الغارات باستعمال طائرات من دون طيار إن الأطفال "مذعورون على الدوام".

*** وفقًا لسياسي باكستاني: "غالبًا ما يشكو الناس من استيقاظهم في منتصف الليل صارخين بسبب هذيانهم بالطائرات من دون طيار".**

وابتُلِي اليمن بالتأثيرات نفسها. فقد قال مقال في ماذر جونز: "باستطاعة شعب اليمن سماع ضجيج الدمار قبل أن يحدث. في المدن والبلدات والقرى في مختلف أنحاء البلد، يئزّ الهواء بصوت الطائرات الأميركية من دون طيار المحلِّقة فوق رؤوسهم. يأتي عدم اليقين الوجودي الواقعي – إلى حد كبير – بكلفة نفسية عميقة". وتابع المقال: "يصف اليمنيون، على نطاق واسع، المعاناة من أَرَق دائم، وقلق، وسرعة غضب، وعجز عن التركيز، وجنون الاضطهاد غير المفاجئ".

وتابع المقال أنه وفقًا لعالِم النفس الجنائي، بيتر شابفيلد، الخوف من الطائرات من دون طيار "يؤذي جيلاً بأكمله". في الواقع، لقد أفاد "بأن 92 في المئة من عيّنة السكان التي تفحّصها تعاني من اضطراب ما بعد الصدمة، والأطفال هم الأكثر تأثُّرًا إلى حدّ كبير على الصعيد الديموغرافي".

مناقشًا الآثار النفسية على الباكستانيين، قال كليف ستافورد سميث، مدير مجموعة حقوق الإنسان، "ربريف":

> **أُرهِبت منطقة بأَسرها بسبب التهديد المتواصل بالموت القادم من السماوات. أسلوبهم الحياتي ينهار، الصغار مروَّعون من الذهاب إلى المدرسة، والبالغون يخشون حضور حفلات زفاف، وجنازات، واجتماعات عمل، أو كل ما يستدعي الانتظام في مجموعات".**

إلى جانب القتل وترويع الناس، ولّد برنامج الطائرات من دون طيار كرهًا لأميركا يَستلهم رغبة في الثأر. فردًّا على مقتل صديقه، وأنسباء صديقه، ووالده في غارات أميركية بهذه الطائرات، قال شاب يدعى عبد الله:

> **ببساطة، لقد استهدفوهم لأنهم يقتلون المسلمين، أكره أميركا، ببساطة... يبدو الأمر كما لو أنهم يُظهرون قوّتهم ونحن عاجزون. ولكن، يومًا ما سنمتلك القوة وسنلقّنهم درسًا.**

وهذه الكراهية ستزداد بالتأكيد عندما يعلمون أن الولايات المتحدة قد اعتذرت من عائلتَي مدنيَّين – أميركي واحد، وإيطالي واحد – قُتلا في غارة بطائرات من دون طيار، وعوّضتهما ماديًّا. قال "اتحاد الحريات المدنية الأميركية": "لم تتلقَّ أي عائلة من عائلات الضحايا الأخرى اعترافًا رسميًّا واعتذارًا، ناهيك عن تلقّيها وعودًا بالتحقيق والتعويض. إنه ظلم، وهو يزيد من حدة العداء للولايات المتحدة".

لذلك، يبدو أن محاولة محاربة الإرهاب بالإرهاب – التي بدأت مع إدارة بوش – تشيني وتكثّفت مع إدارة أوباما – ذات نتائج عكسية (بالإضافة إلى كونها غير أخلاقية تمامًا). وكما قال ديفيد كيلكولن، الذي كان مستشار الجنرال ديفيد بترايوس لمكافحة التمرد، إنه في حين قتلت الغارات بطائرات من دون طيار نحو 15 قائدًا إرهابيًّا في باكستان في فترة معيَّنة، بلغ عدد القتلى المدنيين عدة مئات... وكذلك، كتب أندرو ماكدونالد إكزوم، وهو ضابط عسكري سابق: "إنّ قتل كل واحد من أولئك المتوفَّين المدنيين يشكّل عائلة مُستعداة، ويحثّ على ثأر جديد، ويؤدي إلى المزيد من العداء، والمزيد من المجنَّدين في حركةٍ مقاتلة".

هذه الملاحظة تؤكّدها عناوين مقالات عديدة. على سبيل المثال:

*** "كيف تتسبب الطائرات من دون طيار بظهور المزيد من الإرهابيين" (ذي أتلنتيك).**

*** "حرب أوباما بالطائرات من دون طيار أداة تجنيد لداعش"، كما يقول مُخبِرو سلاح الطيران الأميركي (غارديان).**

*** "كيف تساعد الطائرات من دون طيار القاعدة" (نيويورك تايمز).**

*** "جنرال متقاعد: الطائرات من دون طيار تتسبب بظهور إرهابيين أكثر مما تقتل" (إنترسبت).**

*** تقرير سِرّي للسي آي أيه: "الغارات بطائرات من دون طيار، والقتل المستهدف تزيد الدعم المقدَّم للجماعات الإرهابية" (إنترناشونال بيرنيس تايمز).**

كما لاحظ توم إنغلهارت، "لم تُنتج الطائرات من دون طيار حربًا فعالة على الإرهاب، بل حربًا تبدو مُروِّجةً للإرهاب".

ووفقًا لذلك، إذا أرادت الحكومة الأميركية تقليص الإرهاب حقًّا – كما تقول – يُفترض بها إلغاء برنامج الاغتيال بطائرات من دون طيار. وبالطبع، يمكننا أن نأمل فقط أن تكون الحكومة في الواقع راغبة في إزالة الإرهاب، بدلاً من حمايةِ موازَنةِ البنتاغون وأرباح صناعة الحرب؛ كما يزعم بعض النقاد.

ألا تحافظ الطائرات من دون طيار على سلامة المقاتلين الأميركيين على الأقل؟

يُعتقَد على نطاقٍ واسع أن الطائرات من دون طيار تحافظ على الأقل على سلامة المقاتلين الأميركيين؛ حتى لو أَنزلت بشعوب البلدان المسلمة قدْرًا كبيرًا من الألم والموت. ولكن، يتبيّن أن هذه المزاعم ليست صحيحة تمامًا. فالتسبّب بالموت باستعمال طائرات من دون طيار لا يحمي محاربينا من التعرُّض للقتل بالبنادق، والصواريخ، والمتفجرات المزروعة على جوانب الطرقات. لكنّ هذا لا يعني بالضرورة أن حرب هذه الطائرات ليست مدمِّرة بالنسبة إليهم.

في مقال بعنوان "قتل شخص عزيزٍ على قلب شخص آخر"، قالت

ماتي كرامر:

> **من حين لآخر، يقوم مشغِّل طائرة من دون طيار بالتنفيس عن العبء العاطفي والنفسي الذي يشعر به نتيجة قضائه مناوبة لمدة 12 ساعة في غرفة محصَّنة وبلا نوافذ في قاعدة لسلاح الطيران، قاتلاً بنقرةِ مفتاح لكسب رِزقه.**

وكما قال مارك تي هاريس، ذات يوم، وبعد توجيه صاروخ، رأى المشغِّل شكلاً بشريًّا أشبه بطفل. لم يكن هذا المشهد يزعج أولئك المشغِّلين الذين "يحيلون صور أطفال تظهر على شاشات الكمبيوتر إلى المزيد من المعالجة، وذلك قبل إزالتهم؛ نظرًا إلى كونهم إرهابيين مصنَّفين للمتعة". لكنّ الصدمة التي شعر بها المشغل حينها، والخوف الذي نجم عن قتله طفلاً دفعه إلى مغادرة القوات المسلَّحة. "بعد استقالته، قضى شتاءً باردًا جدًّا في منزله بولاية مونتانا، محتسيًا الشراب بكثرة لدرجة فقدانه وعيه، أو نائمًا في ملعب عام للأطفال داخل كيس النوم الموزَّع من قِبَل حكومته".

يُخبِر الفيلم الوثائقي السابق ذِكره طائر وطني قصصًا عن أربعة مُشغِّلي طائرات من دون طيار. وأفادت هيذر لاينبو – وهي واحدة من أولئك المشغّلين الأربعة – أن عددًا كبيرًا من زملائها في العمل باتوا مدمنين على تناول الشراب، ويُدعى الشراب أحيانًا "وقودًا للطائرات من دون طيار". ونقلت لاينبو أيضًا أن الكثيرين من زملائها انتابتهم رغبة في الانتحار. لقد شُخِّصت هي أيضًا بأنها انتحارية، بالإضافة إلى تطويرها حالة من اضطراب ما بعد الصدمة. لقد انتحر اثنان من أصدقائها وزملائها في العمل.

وبعد استقالة هيذر، كتبت مقالاً لغارديان عبّرت فيه عن رأيها، وكان بعنوان: "كنت أعمل على البرنامج الأميركي للطائرات من دون طيار. على الجمهور أن يعرف ما يحدث في الواقع". كتبت:

> **قِلّةٌ من أولئك السياسيين الذين يعلنون**

بوقاحة فوائد الطائرات من دون طيار لديهم فكرة حقيقية عما يجري في الواقع. ولكنني، من جهة أخرى، رأيت تلك المشاهد المروِّعة مباشَرةً... ما يحتاج عامّة الناس إلى فهمه هو أن الفيديو الذي توفّره الطائرة من دون طيار لا يكون في العادة واضحًا بما يكفي للكشف عمّا إذا كان أحدهم يحمل سلاحًا؛ حتى إن كان ذلك اليوم شديد الصفاء وقليل السُّحُب وفيه ضوء كُلّي. هذا الأمر يُصعّب – إلى حدٍّ كبير – مهمة أفضل المحلِّلين في تأكيد حمل شخص ما سلاحًا... صحيح أنني لم أكن في ساحة القتال في أفغانستان، ولكنني شاهدت مشاهد من النزاع بتفاصيله الكبيرة على الشاشة طوال أيام متواصلة. لذا، أعرف الشعور الذي ينتابكم عندما ترون أحدًا ما يموت، ولا يمكن لصفة "مروِّع" التعبير عن واقع الحال. وعندما تكونون عُرضةً له مرارًا وتكرارًا، يصبح أشبه بفيديو صغير في رأسكم يتكرر باستمرار، مُتسبِّبًا بألم نفسي ومعاناة لا يختبرهما كثيرون كما يُؤمَل. إنّ جنود الطائرات من دون طيار ليسوا ضحايا ذكريات ملازمة يحملونها معهم فحسب، بل أيضًا ضحايا الشعور بالذَّنْب حول مدى صوابية تأكيداتهم في ما يتعلّق بحمل الأشخاص المُراقَبين أسلحة، أو مدى كونهم أفرادًا عدائيين... لا يتم الكشف عن إحصائيات الانتحار في حقل هذه المهنة، أو عن البيانات التي تتناول عدد الجنود في مواقع الطائرات من دون طيار الذين يخضعون للمعالجة من الاكتئاب، واضطرابات النوم، والقلق.

ووفقًا لمقال آخر وُضِع عام 2015: "الحرب الأميركية باستعمال

طائرات من دون طيار في معظم أنحاء الشرق الأوسط الكبير وأجزاء من أفريقيا تمرّ بأزمة: ربابنة الطائرات يستقيلون بأعداد قياسية"، استقال 240 منهم في عام واحد بسبب اضطراب ما بعد الصدمة. وجاء في التقرير أيضًا أن "سلاح الطيران متردد في شرح الظاهرة".

ربما كان يُفترض بجنرالاته والرئيس مشاهدة طائر وطني، وقراءة مقال هيذر لاينبو، وإجراء مقابلة مع بعض الأشخاص الآخرين الذين قدّموا استقالاتهم.

هل أميركا الآن أُمّةُ قَتَلة؟

اعتبر جيريمي سكاهيل أن القبول بالقتل الذي تقوم به الطائرات من دون طيار جعل من أميركا "أمّةً من القَتَلة". فهل هذا صحيح؟

بالطبع، لا يعني سكاهيل أن كل الأميركيين يؤيّدون الاغتيالات بالطائرات من دون طيار؛ لأن الكثيرين منا يعارضون ذلك صراحةً، حتى إن آخرين عديدين لا فكرة لديهم عن الأمر بعد. إنه يعني، في المقام الأول، أن القادة السياسيين في أميركا يؤيّدون هذا النوع من الاغتيال، والفرع التنفيذي يروّج له بعدائية، ولم تُخضعه المحاكم لمراجعة قانونية، فيما أيّده الفرع التشريعي. وأشار سكاهيل إلى أن التشريع المقترَح "المعارِض لاغتيال مدنيين أميركيين في الخارج من دون إجراءات قانونية حصل على ستة أصوات فقط في مجلس النواب". ولكنه يعني أيضًا أنّ غالبية الأميركيين انتهى بهم الأمر بالموافقة على برنامج الطائرات من دون طيار ما إن أُبلِغ الجمهور به.

أيًّا تكن الدرجة التي بلغتها أميركا كأمّةِ قَتَلة، يزيد هذا الواقع من دمار بلدنا. وكما قال كريس فلويد، إن برنامج الاغتيالات بالطائرات من دون طيار الذي تعتمده الحكومة "يَسِمنا، ويَسِمنا كلَّنا بوصمة العار".

لا شك في أنّ الحكومة الأميركية قاتلة الآن. لا تعبير أفضل يمكن استخدامه في وصفها بسبب ادعائها أنها مُحِقة – كما قال القِسّيس في الجيش الأميركي الآنف ذِكره – "في قتل أي شخص، في أي مكان على الأرض، وفي أي وقت، لأسباب سِرّية، استنادًا إلى دليل سِرّي، وفي عملية سِرّية على يد مسؤولين غير محدَّدين". بالطبع، لن تسلّم الحكومة الأميركية بحق حكومات بلدان أخرى في اغتيال مواطنين أميركيين. وعدم المساواة هذا مثال واضح على دأب بلدنا الآن على العمل من أجل المبدأ الذي يمكن أن يكون مُحِقًّا.

ختام

يطرح البرنامج الأميركي للطائرات من دون طيار الأسئلة الأكثر خطورة حول إرث أوباما، والديمقراطية الأميركية، والعلاقات الدولية.

*** من المحتمَل أن يُعتبَر برنامج الطائرات من دون طيار الذي اعتمده أوباما على نطاق واسع أحد الأجزاء الأكثر تدميرًا لرئاسته. على سبيل المثال، كتب جيمس داوني، محرر الرأي الرقمي في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية في واشنطن بوست، "حرب أوباما بالطائرات من دون طيار جزء مُخزٍ من إرثه". ما يُفترَض به إقلاق أوباما هو أنه كلما كتب يوجين روبنسون في واشنطن بوست عن "حرب الرئيس أوباما اللاأخلاقية بالطائرات من دون طيار"، كتب تشارلز كراوتهامر، المُفرط في تأييده للمحافظين الجدد، دفاعًا قويًّا عن سياسة الطائرات من دون طيار التي تعتمدها الإدارة.**

*** وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة نفسها، يكمن السؤال في ما إذا كان بلدنا سيسمح لسياسة الطائرات من دون طيار التي اعتمدتها إدارتا بوش – تشيني وأوباما بوضع حدٍّ لتدمير الحكم الدستوري الذي أصابته في الصميم سياسات متنوعة لإدارة بوش – تشيني. تزداد أرجحية سماح بلدنا بذلك بعد إصدار أوباما – قُرابة نهاية ولايته الرئاسية – أمرًا بوضع تقرير سنوي عن عدد أعمال القتل المستهدفة بواسطة غارات جوّية خارج المناطق الحربية؛ بما في ذلك الغارات بطائرات من دون طيار. كما كتب تشارلي سافاج وسكوت شاين في نيويورك تايمز: "يضع هذا الأمرُ الغاراتِ الجوية خارج المناطق الحربية في سياقٍ مؤسساتي تطبيعي كجزء من روتين سياسة الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين".**

*** بالرغم من إطلاق أوباما عام 2013، وعدًا بجعل سياسة الطائرات من دون طيار شفافة، لم تُعلن إدارته على الفور إرشادات السياسة الرئاسية. لقد أطلق هذا الوعد عام 2016 تنفيذًا لقرارِ محكمةٍ اتُّخِذ استجابةً لطلبِ قانون حرية المعلومات. وقد شكت مارجوري كوهن بالقول إن "معظم تلك الإرشادات منقَّح أو معتَّم عليه. إنها نقيض الشفافية".**

*** ووفقًا لبول كريغ روبرتس، "أصبحت الحكومة الأميركية منظمة غير خاضعة للمساءلة، وخارجة عن القانون، ومجرمة، وهي خطر على العالم أجمع ومواطِنيه". وقال جيريمي سكاهيل لآيمي غودمان: "لدينا الآن برنامج للاغتيال العالمي" مُسيَّر وفق نظامٍ قانوني موازٍ يلعب فيه "الرئيس ومستشاروه دور القاضي، وهيئة التحكيم، وجلاَّد الشعوب في أنحاء الأرض". ولذلك، يشرف الرئيس ومستشاروه على برنامج قتل. وهذا واقعٌ تُشدِّد عليه عناوين بعض المقالات، مثل "أمر أوباما الصادر في شأن الطائرات من دون طيار: وضعُ عملية قتل الدولة في سياق مؤسساتي"، "وآلية أوباما للقتل بواسطة صواريخ تطلقها طائرات من دون طيار".**

*** من شأن مواصلة الاستخدام الحالي للطائرات الحربية من دون طيار أن تزيد حالة الفوضى الموجودة في العالم. وكما أنّ بلدانًا أخرى لم تسمح للولايات المتحدة باحتكار الأسلحة النووية لمدة طويلة جدًّا، يصحّ ذلك أيضًا على الطائرات من دون طيار المسلَّحة. وكما قال المقرِّر الخاص الحالي للأمم المتحدة في شؤون الإعدامات خارج إطار المحاكمة، كريستوف هينز: "يطرح سلوك الولايات المتحدة السؤال حول عدم انخراط دول أخرى في الممارسة عينها". ما لم تعدّل الولايات المتحدة سياستها، ستنخرط بعض الدول في هذه الممارسة بالتأكيد. كما قال المقرِّر الخاص السابق للأمم المتحدة في شؤون الإعدامات خارج إطار المحاكمة، فيليب ألستون: "إذا ادّعت دول أخرى السلطةَ واسعةَ النطاق التي تعتمدها الولايات المتحدة لقتل أشخاص في كل مكان، وفي أي وقت، فستكون النتيجة فوضى".**

لهذه الأسباب، وللمزيد منها، قام البرنامج الأميركي للقتل بطائرات من دون طيار الذي بدأ إبّان إدارة بوش – تشيني، وتوسّع أثناء إدارة أوباما، بالكثير لتدمير أميركا وسمعتها. يوافق أناس عديدون اليوم، في دول عدة، نوام شومسكي الرأي في وجهة نظره المتمثلة بأن "أسوأ الجرائم الإرهابية التي تحصل الآن هي شنّ حملات بطائرات من دون طيار".

بالإضافة إلى ذلك، ينتهك برنامج القتل بهذه الطائرات – كما تمارسه الولايات المتحدة – التعديل الخامس للدستور الذي يقضي "بعدم حرمان أي مواطن من حياته... من دون إجراءات قانونية"؛ كما سيُناقش في الفصل التالي.

مع ذلك، يبدو أن الحكومة الأميركية لا تخطط – بالرغم من كل الاعتراضات الوطيدة على برنامج الطائرات من دون طيار – لإلغاء البرنامج أو إسدال الستار عليه، كما يُثبت مخطط المؤسسة العسكرية الأميركية لبناء 100 مليون قاعدة لهذه الطائرات في أفريقيا.

8- تمزيق الدستور

كيف دمّرت إدارة بوش – تشيني أميركا؟ من خلال تمزيق الدستور الأميركي. إنها الإجابة الأكثر بديهية. طارحًا السؤال: "هل ما زالت الولايات المتحدة موجودة؟" قال بول كريغ روبرتس:

> **من الواضح أن ما يفرّق الولايات المتحدة عن بلدان أخرى هو الدستور الأميركي. فالدستور هو الذي يُعرِّف عنا كشعب. ومن دون الدستور كنّا سنصبح بلدًا مختلفًا. لذلك، إن فقدان الدستور يعني فقدان البلد.**

بتعبير آخر، إن تغيير أميركا حيث لا تعود قوانينها متناغمة مع الدستور يعني تدمير أميركا. ويوافق خبراء عديدون على أن التدمير نجم عن هجمات 9/11:

*** مميِّزًا بين ثلاث حِقبات لأميركا – مرحلة ما قبل أميركا الدستورية، مرحلة أميركا الدستورية، مرحلة ما بعد أميركا الدستورية – قال بيتر فان بورن: "انتهى جوهر الحقبة الدستورية عندما هُدِم ذانك البُرجان في 11 أيلول/سبتمبر 2001". ووفقًا له، بقدْر ما يحتفل الشعب بأميركا اليوم، هم "يحتفلون بأرض لم تَعُد موجودة".**

*** قال أستاذ القانون جوناثان تورلي: "منذ 9/11، أَوجدنا الحكومة التي خشِي منها واضعو الدستور؛ حكومة ذات قدرات كاسحة وغير مضبوطة إلى حد كبير على أمل استخدامها بحكمة".**

بالطبع، لم يحدث هذا التغيير الجوهري بسبب هجمات 9/11 ذاتها، بسبب طريقة استغلال تلك الهجمات من قِبَل إدارة بوش – تشيني. قُرابة الذكرى العاشرة لـ هجمات 9/11، كتب فينسنت وارين – المدير التنفيذي لمركز الحقوق الدستورية – بحثًا للسي أن أن بعنوان "كيف استهلّت هجمات 9/11 عملية انحدار ديمقراطيتنا". وبعد أربعة أيام،

وبتاريخ 9/11، كتب وارين مقالاً بعنوان "عَقْدُ 9/11 وانحدار الديمقراطية الأميركية"، وقد قال فيه:

> **ردًّا على هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، مزّق جورج دبليو بوش الدستور الأميركي... صمّمت إدارة بوش الفترة الأكثر طولاً للانحلال الدستوري في تاريخنا، وترأستها.**

سرعان ما أصبح هذا التمزيق جَلِيًّا لوجهات النظر القانونية. وفي الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية، كتب المحامي الدولي جون في ويتبيك في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2001، "يبدو أن إدارة بوش تضع الدستور الأميركي، وتقاليد الحُرّيات المدنية الأميركية، والإجراءات القانونية، وحكم القانون في قاطعة أوراق".

وفي الذكرى الثالثةَ عَشرة لـهجمات 9/11، قال بول كريغ روبرتس

> **استُغِلّت هجمات 9/11 لتغيير طبيعة الحكومة الأميركية وعلاقتها بالشعب الأميركي بشكل جوهري. وحلّت القوة التنفيذية غير الخاضعة للمساءلة مكان الإجراءات القانونية والضوابط والتوازنات التي أرساها الدستور الأميركي... بشكل أساسي، لا حقوق للأميركيين اليوم إذا استهدفتهم الحكومة.**

وبتحميل بوش مسؤولية تمزيق الدستور، نعني بالتأكيد إدارة بوش – تشيني؛ حيث قاد ديك تشيني الهجوم على الدستور، وكان في الجوهر الرئيسَ أثناء الولاية الأولى للإدارة؛ كما نوقِش في مقدّمة هذا الكتاب.

عندما يتحدث المعلِّقون عن تمزيق الدستور، فهم يركّزون على انتهاكات شرعة الحقوق، ولا سيما التعديل الأول والرابع والخامس. ويشمل تمزيق الدستور إلى حد كبير هذه الانتهاكات. لكنّ انتهاكات شرعة الحقوق هذه حدثت انطلاقًا من وجهة نظر ديك تشيني حيال

السلطات الأصيلة في الرئاسة. يبدأ هذا الفصل بمناقشة وجهة نظر تشيني حيال هذه السلطات، وقد اعتمدها أوباما على نطاق واسع. ويتعاطى الجزء الثاني من الفصل مع انتهاكات إدارتَي بوش – تشيني وأوباما لشرعة الحقوق.

الرئيس وسلطاته الأصيلة

لدى وصف وجهة نظر تشيني حيال الرئاسة، غالبًا ما قال الكُتّاب إنه يتبنّى وجهة نظر "السلطة التنفيذية المركزية". ويمكن لتلك النظرة أن تعني أن الرئيس مسؤول عن الفرع التنفيذي برُمَّته.

لكنّ نسخة تشيني لهذه العقيدة أقلّ أمانة بكثير. ووفقًا لها، يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية أصيلة. وشرح العالِم الدستوري لويس فيشر أن كلمة "أصيل" تستخدم أحيانًا كمرادِف لكلمة "ضِمني، ولكنهما تختلفان في الجوهر".

"السُّلُطات الأصيلة"، كما شرح القاموس القانوني لبلاك، هي "سُلُطات تعلو تلك الممنوحة بوضوح في الدستور، أو تلك التي تتضمّنها منطقيًّا المسلَّمات الصريحة". وكما يشير هذا التعريف، تختلف السلطات الأصيلة عن السُّلُطات الضِّمنية والسُّلُطات الصريحة. السلطات الصريحة هي بالطبع تلك المذكورة بصراحة في الدستور. والسُّلطة الضِّمنية هي التي يمكن استنتاجها بشكلٍ منطقي من السُّلطة الصريحة. على سبيل المثال، قال فيشر: "بما أن الإشراف على تنفيذ القوانين بأمانة مهمة صريحة ومَنوطة بالرئيس، يمكنه إقالة أي مسؤول تنفيذي يمنع تطبيق القانون".

والسُّلُطات الأصيلة – إذا وُجِدت – تعلو السُّلُطات الصريحة والسُّلُطات الضِّمنية، وتتخطاها. ومشيرًا إلى أنها وجهة نظر تشيني، قال تشارلي سافاج: "اعتنقَ معتقَدًا يقول بتمتّع الرئيس بسُلُطات 'أصيلة' واسعة لا يوضحها الدستور، وتسمح بتحدّي الكونغرس".

وجهة النظر المتطرفة هذه حول السُّلطة الرئاسية تطرّق إليها جون يو، وهو محامٍ شابّ انتسب إلى مكتب المستشار القانوني. قال

يو إنّ الرئيس يتمتع بسُلُطات مُطلَقة لتحديد العلاقات الخارجية للبلد وتفسير القانون الدولي. وقد قال بارتون جيلمان: "ابتداءً من 11 أيلول/سبتمبر، كان يو مزوَّدًا بسُلطةِ صياغةِ الحجج وِفقًا لقانون الفرع التنفيذي". ووفقًا لهذه الحجج، "باستطاعة الرئيس تجاهل القوانين والمعاهدات التي تحظِّر التعذيب، وجرائم الحرب، والتنصّت من دون تفويض، والاحتجاز من دون سماع وجهة نظر المحتجَزين".

شُجِّع يو على اتخاذ هذه المواقف من قِبَل المستشار القانوني لتشيني، ديفيد أدينغتون، الذي كان القوة وراء جلوس تشيني على عرشه في منصبه كنائب للرئيس، وهو الذي وَضَع الأنظمة والأوامر التنفيذية الصادرة عن إدارة بوش – تشيني. أَوحى كاس سونستين، قبل أن يصبح عضوًا في إدارة أوباما، بأن مهمة يو تمثلت "بوضع دستورِ 9/11".

سُلُطات أصيلة غير دستورية

مقتبِسًا تعريف السُّلطة التنفيذية الأصيلة الموجود في القاموس القانوني لبلاك، كتب لويس فيشر: "إن نموذج السُّلطة التنفيذية المركزية – إذا فُهِم بشكل ملائم – متوافق مع الدستور. أما السُّلطة التنفيذية الأصيلة فغير متوافقة".

أيّدت المحكمة العُليا وجهة النظر هذه عام 1972. كان نيكسون قد أعلن عن امتلاكه السُّلطة الأصيلة للموافقة على الرَّقابة من دون تفويض. وبعد قيام محكمة أدنى "برفض المطالَبة بسُلطة رئاسية ضِمنية واسعة"، أكدت المحكمة العُليا هذه النتيجة بالإجماع.

شارحًا سبب عدم دستورية المُطالَبة بسُلُطات تنفيذية ضِمنية، كتب فيشر:

> إن الرؤساء الذين يطالبون بسُلُطات ضِمنية ينقلون الأُمّة من أُمّةِ سُلُطات محدودة إلى أُمّةِ سُلُطات غير محدودة وغامضة، مُضعِفين عقيدة السُّلُطات المنفصلة ونظام الضوابط والتوازنات.

عقيدة السُّلُطات المنفصلة

وِفقًا لعقيدة السُّلُطات المنفصلة، هناك ثلاثة فروع متساوية للحكومة، لكلٍّ منها دوره. وكما ذُكِر في البنود 1 و2 و3 من الدستور، يضع الفرع التشريعي القوانين، ويفسّرها الفرع القضائي، ويعزّزها الفرع التنفيذي.

وبتبنّي فصل السُّلُطات، أعلنت المحكمة العُليا عقيدة "عدم التفويض" المشتقَّة من البند 1 الذي جاء فيه: "كل السُّلُطات التشريعية الممنوحة هنا يُعهَد بها إلى كونغرس الولايات المتحدة". ووفقًا لهذه العقيدة، لا يمكن لفرع ما تفويض فرع آخر بأيٍّ من مهامّه. على سبيل المثال، لا يمكن للفرع التشريعي الذي يملك سلطةَ وضع القوانين تفويضَ هذه السُّلُطات إلى الفرع التنفيذي (باستثناء إمكانية قيام المُشرِّع، بعد صياغة قانون ما، بتفويض الفرع التنفيذي بالتفاصيل).

يحدّد البند 1 سُلُطات إضافية عديدة للفرع التشريعي؛ بما في ذلك سُلطة إعلان الحرب. وقد تحدّى الرؤساء ترومان وجونسون ونيكسون هذه العقيدة، مُدَّعين امتلاك القائد الأعلى للقوات المسلَّحة سُلطةً 'ضِمنية' بأخذ البلد إلى الحرب بمفرده. وكان تشيني يعتقد أنهم مُحِقّون.

*** في العام 1990، عندما كان تشيني وزيرًا للدفاع، حثّ الرئيس إيتش دبليو بوش على شنّ حرب ضد صدام حسين من دون طلب تفويض من الكونغرس.**

*** في العام 1987، كان تشيني هو الجمهوري الأعلى رُتبة في لجنة التحقيق حول فضيحة إيران – كونترا، والتي تمحورت حول انتهاك ريغان لتعديل بولند الذي منع أي مساعدة للمقاومة الوطنية النيكاراغوية "الكونترا" المعادية للماركسية. كان تشيني عضوًا بارزًا في مجموعة صغيرة من الجمهوريين (بمن فيهم ديفيد أس أدينغتون الذي أصبح في ما بعد المستشار لقانوني لنائب الرئيس تشيني)،**

ووضع تقريرَ أقليّة – دُعِي "تقرير أقليّة للسيد تشيني" – رفض ما خَلُصت إليه اللجنة بخرق ريغان للقانون. وفقًا لهذا التقرير، سمحت "سُلُطات الرئيس الأصيلة"، تاريخيًّا، للفرع التنفيذي بالتصرف "عندما يَلزَم الكونغرس الصمت، لا بل أيضًا في بعض الحالات عندما يحظّر الكونغرس القيام بعمل ما".

*** قال تشيني نفسه: "لا أعتقد، شخصيًّا، أن تعديل بولند ينطبق على الرئيس". وخارقو القانون الحقيقيون هم أعضاء الكونغرس أولئك الذين أيّدوا تعديل بولند؛ لأن الدستور "لا يسمح للكونغرس بالتصديق على قانون يغتصب السُّلطة الرئاسية".**

يعود مصدر ولع تشيني بتعزيز الرئاسة إلى زمن أزمة واترغيت؛ عندما سمحت الرئاسة للكونغرس باستعادة السُّلُطات التي فقدتها أثناء "الرئاسة الإمبريالية" لريتشارد نيكسون (الذي ادعى امتلاكه "سُلطة ضِمنية" للتجسس على الأشخاص الذي يعتبرهم أعداء، وأعلن: "عندما يقوم بها الرئيس، فذلك يعني أنها ليست غير قانونية"). شملت استعادة سُلُطات الكونغرس في مرحلة ما بعد واترغيت المصادقة على قانون سُلُطات الحرب الذي لا يسمح للرئيس بأخذ البلد إلى الحرب من دون موافقة الكونغرس.

استاء تشيني من هذه التطورات التي اعتبرها "تآكلاً" لسُلُطات الرئيس الأصيلة. وهكذا، عندما بات في موقع يسمح له بالتحكم برئاسة جورج بوش، اتخذ مع أعضاء فريقه القانوني في البيت الأبيض خطوات مختلفة ليُثبتوا أن سُلُطات الرئيس الأصيلة تسمح له باتخاذ قرار في كل ما يتعلق بالحرب ومسائل أمنية قومية أخرى؛ مثل تفويض وكالة الأمن القومي بالشروع بمراقبةٍ أكثر شموليّة من التجسس الذي انتُقِد نيكسون بسببه.

إدارة بوش – تشيني

وِفقًا لإدارة بوش – تشيني، إنّ سُلطة الرئيس الأصيلة بحماية الأمن القومي تعني أنه إذا قرر الذهاب إلى الحرب فلن يحتاج إلى أن

يمنحه الكونغرس التفويض، أو أن تُعلن المحاكم أن قراره قانونيًّا. لقد منح 9/11 الإدارة فرصة الإعلان عن هذا الادعاء على الملأ. وبعد إقرار الكونغرس تفويض استخدام القوة العسكرية، كتب جون يو مذكَّرةً لوزارة العدل جاء فيها:

> يُثبت السجل التاريخي أن سُلطة بدء أعمال هجومية عسكرية، ولا سيما ردًّا على تهديد بهجوم مسلَّح، بيد الرئيس حَصرًا... وفي قرار سُلُطات الحرب والقرار المشترَك، أَقرّ الكونغرس سُلطة الرئيس باستخدام القوة في ظروف كتلك التي تسببت بها أحداث 11 أيلول/سبتمبر. ولكن، لا يمكن لأيٍّ من القانونَين وضع حدود لقرارات الرئيس في شأن أي تهديد إرهابي، أو مِقدار القوة العسكرية التي يتعيّن استخدامها ردًّا على ذلك، أو طريقة الرد وتوقيته وطبيعته. فهذه القرارات مُناطة بالرئيس دون سواه؛ وفقًا لدستورنا.

بتعبير آخر، جاء في المذكّرة: لم يكن الرئيس بحاجة إلى أي تفويض من الكونغرس.

يستتبع هذا الموقف رفضًا تامًّا لعقيدة السُّلُطات المنفصلة التي توفّر – كما شدّد فيشر – نظام "ضوابط وتوازنات" لسُلطة الحكومة. ويتمثل الهدف الرئيس بالطبع، بمنع الرئيس من أن يصبح مَلِكًا جديدًا. شارحًا أهمية هذه العقيدة، استشهد فيشر بما قاله جيمس ماديسون:

> إنّ اجتماع كل السُّلُطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص واحد، أو في أيدي قِلّةٍ أو عدد كبير – سواء أكانت بشكل وراثي، أم انتخابي، أم بمبادرة ذاتية – يمكن اعتباره بحق تعريفًا للحكم الاستبدادي تمامًا.

لذلك، ولسبب وجيه، أعلن فيشر أن فكرة تشيني حول السُّلُطات التنفيذية الأصيلة التي تتفوّق على عقيدة السُّلُطات المنفصلة غير دستورية.

وبالرّغم من كون تشيني السبب وراء استناد إدارة بوش – تشيني إلى فكرة امتلاك الرئاسة سُلُطات ضِمنية، إلا أن المرء قد يتساءل عمّا إذا كان بوش متحمِّسًا لموقفه. وقد كتب فيشر:

> **هناك أمثلة واضحة عن رؤساء استحضروا سُلطةً ضِمنية حَصرية خارج النطاق الدستوري. ومع ذلك، لم تتمّ في أي وقت في تاريخ أميركا المطالبة بسُلُطات ضِمنية بوتيرة تضاهي الوتيرة التي رافقت رئاسة جورج دبليو بوش.**

رئاسة أوباما

إنّ الادعاء المذكور في هذا الفصل – أي تدمير إدارة بوش – تشيني لأميركا من خلال تمزيق دستورها – ما كان لِيُطرح لو سارعت الإدارة اللاحقة إلى عكس موقف بوش – تشيني من السُّلطة الأصيلة للرئيس. إذ كان من شأن هذا العكس أن يستتبع العودة إلى عقيدة فصل السُّلُطات، واستعادة الحقوق المدنية التي فُقِدت مؤقَّتًا. في العام 2008، قال هارولد كوه، وكان حينها عميدَ كلّية القانون في جامعة يال:

> **السنوات الثماني الأخيرة منذ 9/11 أقل أهمية إلى حد كبير من السنوات الثماني التالية؛ لأن الأخيرة تحدّد ما إذا كان رقّاص ساعة السياسة الأميركية يعود إلى المكان الذي دُفع منه، أو يبقى عالقًا في الاتجاه الذي دُفع إليه في السنوات الثماني الأخيرة. في السنوات الثماني التالية، لا يمكننا ببساطة السماح لسياستنا حيال القانون الدولي وحقوق الإنسان بأن تُدرَج**

بالكامل في خانة الحرب على الإرهاب.

لكنّ رقّاص الساعة لم يَعُد إلى مكانه.

فكما نوقِش في الفصل السابق، واصل أوباما الافتراض بأنه من حقه إصدار أمر بالقيام باغتيالات بطائرات من دون طيار. حتى إنه زاد من معدل عمليات القتل بهذه الطائرات التي يجب اعتبار الكثير منها قَتلاً متعمَّدًا؛ وذلك بخلاف تصريح لكوه في وقت لاحق عندما كان مستشارًا لوزارة الخارجية، إذ قال إن غارات إدارة أوباما بالطائرات من دون طيار "تمتثل لكل قانون قابل للتطبيق".

وفي ما يتعلق بالسُّلطة التنفيذية الأصيلة: بالرغم من عدم قيام أوباما – بخلاف تشيني وبوش – بإعلان الفكرة على الملأ، فقد واصل التصرف على هذا الأساس.

قبل أن يصبح رئيسًا، قال أوباما إنه لن يُبرِّر أعمالاً على أساس السُّلُطات التنفيذية الدستورية (أي الأصيلة). ومُنتقِدًا إدارة بوش – تشيني حول هذه النقطة، قال: "لن أُصِرّ على سُلطة دستورية لنشر القوات بطريقة مُخالِفة للحدّ الصريح الذي يفرضه الكونغرس وتم تبنّيه في القانون، بل سأتّبع القانون القائم". من جهة ثانية، شكا لويس فيشر،

> زال ذلك الفهم للدستور عندما تَسلّم أوباما الرئاسة... على مَرّ السنين، كثيرًا ما ادّعت إدارة أوباما الحق باتخاذ القرار في مسائل متنوّعة؛ مُستندةً إلى سُلُطات رئاسية مستقلة؛ حتى لو كان ذلك في مواجهة أحكام قانونية تقييدية... اتّبع أوباما نمطًا في المطالبة بسُلطة رئاسية لا يستطيع القانون منعها.

تجلّى نمط أوباما هذا بشكله الأكثر دراماتيكية في سلكوه إزاء الكونغرس لدى مهاجمة ليبيا. فأولاً، استهلّ الحرب من دون الحصول على تفويض من الكونغرس، أو حتى السَّعي للحصول عليه. هذا

التفويض ضروري لأنه سبق له أن قال عام 2007:

> لا سُلطة للرئيس، وفقًا للدستور، في التفويض بشن هجوم عسكري بشكل أحادي في ظرف لا يشمل إيقاف تهديد فعلي أو قريب على الأُمّة.

لكنّ هجوم أوباما على ليبيا قام على أسس "إنسانية"، وليس لتجنّب تهديدٍ يستهدف الولايات المتحدة.

معترِفًا بالحاجة إلى تفويض، قال أوباما إن الهجوم قد فوّضت به الأمم المتحدة والناتو. لكنّ أيًّا من الأمم المتحدة أو الناتو لم يكن موجودًا عندما وضع الآباء المؤسِّسون الدستور الأميركي الذي يتحدث فقط عن تفويض الكونغرس في ما يتعلّق بقرار شنّ حرب.

ويتمثّل الدليل الثاني على تصرّف أوباما وفقًا للسُّلطة الأصيلة برفضه التقيّد بقرار سُلُطات الحرب الذي يقول إنّ القوات المسلَّحة لا يمكنها الاستمرار لأكثر من ستين يومًا في حال أقحمها الرئيس في أعمال هجومية من دون الحصول على تفويض من الكونغرس. لكنّ الحرب تواصلت لمدة ثمانية أشهر بدلاً من انتهائها بعد شهرين.

وبهدف مناقشة مسألة عدم انتهاك أوباما لقرار سُلُطات الحرب، استخدم المحامون نمط العرض للحجة بعد إعادة التعريف، وقد اعتمدوا هذا النمط في مسألة الغارات بطائرات من دون طيار. لقد جادلوا في البداية قائلين إن التحرك في ليبيا لم يكن في الواقع حربًا؛ لأن هذه الكلمة تشير فقط إلى "معارك عسكرية مطوَّلة وأساسية، تشمل تعرُّض عناصر القوات المسلَّحة الأميركية لخطر كبير في فترة طويلة". ولكن، كما أشار لويس فيشر: "لا يتحدّث قرار سُلُطات الحرب عن 'خطر'، بل يتحدث عن 'أعمال عدائية'".

بعد ذلك، جادلوا قائلين إن "العمليات العسكرية الأميركية في ليبيا مختلفة عن "الأعمال العدائية" المُشار إليها في مهلة الأيام الستين المُدرَجة في القرار". وباعتماد هذه الحجة، قال المحامون:

> لا تشمل العمليات الأميركية قِتالاً مستمرًّا أو تبادلاً ناشطًا لإطلاق النار مع قوات معادية، كما أنها لا تشمل وجود قوات برّية أميركية، أو إصاباتٍ أميركية، أو تهديدًا جِدّيًا من ذلك المصدر.

لكنّ إعادة تعريف "الأعمال العدائية"– كما يشير فيشر – تتجاهل السياق الذي مُرِّر من خلاله قرار سُلُطات الحرب:

> كان قرار إدارة نيكسون بقصْف كمبوديا يكمن وراء جزء من تمرير القانون. لم تشمل الحملة الجوّية الأميركية الضخمة "قتالاً مستمرًّا أو تبادلات ناشطة لإطلاق النار مع القوات المعادية"، أو وجود قوات برّية أميركية، أو إصابات أميركية كبيرة.

واستنتج فيشر:

> إن قرار التصرف بشكل أحادي من دون التماس سُلطة الكونغرس أرغم الإدارة – في نهاية المطاف – على تبنّي تفسيرات قانونية لم تكن مُكبِّلة فحسب، بل عُرضة للشك في حالات عدة. وسواء أكانت ضعيفة أم لا، فعلى الأرجح، تُوَسِّع تلك السوابق القانونية السُّلطةَ الرئاسية لجهة أعمال عسكرية مستقبلية.

كانت حجج محامِي البيت الأبيض ضعيفة جدًّا. وقد تم التعبير عن حجتهم الحقيقية في ردٍّ على شكوى من الكونغرس بعدم طلب الرئيس تفويضًا منه: "كانت للرئيس سُلطة دستورية [أصيلة]– بوصفه القائدَ العام، والرئيسَ التنفيذي، ومتابعًا لسُلُطاته في الشؤون الخارجية – لتوجيه عمليات عسكرية محدودة في الخارج".

ووفقًا لفيشر، توفّر عقيدة سُلُطات الرئيس التنفيذية الأصيلة الأساسَ للحكم الاستبدادي. يمكن الحكم على حقيقة هذا الادعاء

بالنظر إلى بعض عواقب هذه العقيدة، وتأثيرِها على شرعة الحقوق انطلاقًا من كيفية تعاطي إدارتَي بوش – تشيني وأوباما معها.

اتّضحت هذه العواقب بعد فترة قصيرة من هجمات 9/11، ولا سيما في 26 تشرين الأول/أكتوبر عندما نُشر قانون "يو أس أيه باتريوت أكت". خلافًا لتسميته، هذا المستند غير وطني لأنه غير دستوري. وبموافقة الكونغرس عليه بسرعة – لم يقرأه معظم الأعضاء – أعلن المستنَد عن قيود هامّة على حرّية تكوين ارتبطات، وحرّية المعلومات، وحرّية التعبير، فضلاً عن حق التحرر من أعمال تفتيش غير منطقية، والحق بالتمثيل القانوني ومحاكمة سريعة وعامة. وشملت هذه القيود في المقام الأول التعديلات 1 و4 و5.

انتهاكات التعديل الأول

إلى جانب القول إن الكونغرس لا يُقِرّ أي قانون يُرسِّخ أو يحظر دينًا، يقول التعديل الأول إنه لن يُقِرّ أيضًا أي قانون "يحدّ من حرّية التعبير، أو حرّية الصحافة، أو حق الناس بالتجمّع بسلام، ويلتمس من الحكومة رفع الضَّيم".

بالرغم من ذلك، مرّرت إدارة بوش – تشيني قانونًا يُعرَف "بقانون الدعم المادّي" يبدو أنه حدّ من حرية التعبير. بعد 9/11، قال ديفد كول من مركز الحقوق الدستورية في جامعة جورج تاون، وجيمس أكس دمبسي من مركز بركلي للقانون والتكنولوجيا، إن هذا القانون أصبح "المهمة الأكثر شعبية لوزارة العدل في قضايا مكافحة الإرهاب".

والقانون الحالي نسخة منقَّحة عن قانون يدعى "قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة للعام 1996"، وأُريدَ منه منع المنظمات الإرهابية ذات الأذرع الخيرية أو الإنسانية من جمع أموال تُستخدَم لتعزيز نشاطاتها الإرهابية. يجرّم القانون "الدعم المادّي أو الموارد" بما في ذلك المال، والسِّلع، والأدوات، والموظفين، والتدريب. في العام 2001، أضاف قانون يو أس أيه باتريوت أكت

“مشورة الخبراء أو مساعدتهم”. اعتبرت جماعات حقوق الإنسان وبعض المحاكم أن الكلمات: “الموظفين”، و”مشورة الخبراء أو مساعدتهم” مُبهَمة على نحوٍ لا دستوري. في العام 2004، مُرِّر “قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب” الذي يوفّر المزيد من التعريفات المفصَّلة لهذه التعابير. لكنّ جماعات حقوق الإنسان والمشرِّعين استمرّوا باعتبار القانون تهديدًا لحرّية التعبير.

* يعود السبب الجَليّ لاكتساب قانون الدعم المادي شعبيةً كبيرة، كما قال كول ودمبسي، “إلى أن الإدانات وفقَ القانون لا تتطلب أي دليل على انخراط المدَّعى عليه في الإرهاب، أو تقديمه المساعدة للإرهاب، أو تحريضه عليه، أو التآمر لارتكاب الإرهاب. لكنّ ما يجعل القانون جذّابًا بالنسبة إلى النواب العامّين – نطاقه الشامل – هو بالتحديد ما يجعله شديد الخطورة على الحرّيات المدنية”.

* قال اتحاد الحريات المدنية الأميركية إن قانون “الدعم المادي” يسمح “للحكومة بضمان الإدانات من دون الاضطرار إلى إثبات حدوث أي عمل إرهابي محدَّد، أو التخطيط له، لا بل أيضًا اعتزام المدَّعى عليه دعم الإرهاب”.

* كتبت جين ثيوهاريس، أستاذة العلوم السياسية في كلّية بروكلين: “قوانين الدعم المادّي هي الصندوق الأسود لمحاكمات الإرهاب المحلية. إنها حَيّزٌ يمكن رمي كل أنواع النشاطات المَحميّة دستوريًّا فيه، وتصنيفها بأنها مشبوهة ما لم تُصنَّف بأنها إجرامية. فغموضها هو المفتاح. هم يجرّمون الذَّنْب من خلال الارتباطات، وغالبًا ما يستخدمون المعتقدات السياسية والدينية لإظهار النِّية والحالة الذهنية”.

* قال السيناتور باتريك ليهي: “لطالما حَثثتُ على إصلاح قوانيننا التي تحكم ما يُدعى بالدعم المادي للإرهاب. والقانون الحالي واسع جدًّا، ما يجعله غير قابل للتطبيق. فعلى سبيل المثال، العاملون الذين يحاولون تقديم الإعانة للصوماليين المتضوِّرين جوعًا يخشون التعرّض للمحاكمة إذا وقعت بعض الإعانات في أيدي منظمة الشباب... وهكذا،

في حين يصبح الوضع في الصومال ميؤوسًا منه أكثر فأكثر كل يوم بموت أطفال بلا سبب، تُعيق قوانيننا المُفرِطة في التقييد تسليمَ الغذاء والدواء".

* قال البروفسور ديفيد كول: "استُخدِم هذا الشرط أيضًا كأساس لمحاكمة طالبٍ جامعي بسبب تشغيله موقعًا على الوِب صودِف أن لديه روابط بمواقع أخرى تنشر خُطَبًا لرجال دين مسلمين مؤيِّدين للجهاد. وتمثّلت نظرية الادعاء بأن الطالب يوفّر دعمًا ماديًّا على صورة 'مَشورة الخبراء أو مساعدتهم' من خلال تشغيله الموقع وربطه بهذه التصريحات... واستنادًا إلى هذا الفهم للقانون، إذًا يمكن محاكمة نيويورك تايمز بسبب نشرها رابطًا متعلّقًا بخبر عن التصريح الأخير المسجَّل لأسامة بن لادن".

تُوضِّح قضية تعود للعام 2004، وتدعى مشروع القانون الإنساني مقابل أشكروفت كيف يستطيع القانون الحد من حريّة التعبير بسبب غموض تعبيرَي "تدريب" و" مشورة الخبراء أو مساعدتهم"، مدموجةً بتفسيرها، بصورة عامة، لتعني أنه ليس من الضروري أن يكون هناك دعم إرهابي.

حاول طبيبٌ وستُ منظَّمات مساعدةَ "نمور التحرير" في سريلانكا وحزب العمال الكردستاني؛ وكلاهما صنّفتهما وزارة الخارجية الأميركية كمجموعتَين إرهابيَّتين. كان المُدَّعون يساعدون المجموعتَين بنشاطاتهما اللاعنفية ليس إلا؛ كتوفير تدريب على كيفية استخدام القانون الدولي لحلّ النزاعات بسلام. ولكنّ وزارة الخارجية أخذتهم إلى المحكمة حيث تمّت إدانتهم. رفع المدَّعون القضية للمحكمة العُليا، ولكنها أيّدت إدانة المحكمة الأدنى حيث قال رئيس المحكمة العُليا، روبرتس:

> عارض المدَّعون ببساطة الحكم الذي نظر فيه الكونغرس والمجلس التنفيذي، والقائل إن توفير الدعم لمنظمة إرهابية أجنبية محدَّدة – حتى ولو كان دعمًا حميدًا – يساند النشاطات الإرهابية

لتلك المنظمة.

لكنّ رئيس المحكمة العُليا، روبرتس، أساء تفسير عبارة "الحكم الذي نظر فيه الكونغرس" بسبب ما جاء فيه، وهو أن

> **شرطَ "مشورة الخبراء أو مساعدتهم 'لا يُعتبَر جريمة إلا إذا اقترن' بمعرفة أو نيّة يمكن من خلالها استخدام [مشورة الخبراء أو مساعدتهم] استعدادًا لأي 'اعتداء إرهابي فدرالي'، أو تنفيذًا له... أو للقيام بأيٍّ من الجرائم المرتبطة بالإرهاب.**

إذًا، بالرغم من أن القانون – كما وضعه الكونغرس – لا يجرّم الجهود لتوفير نُصحٍ حميد لمجموعات أُضيفت إلى القائمة الأميركية للمنظمات الإرهابية، إلا أنه كما فسّرته إدارتا بوش – تشيني وأوباما يُجرِّم بعض الأنواع من حرّية التعبير. كتبت ضِيا كَيّالي من مؤسسة الحدود الإلكترونية:

> **قرار المحكمة العُليا المستنِد إلى تفسير الحكومة الواسع في شأن الدعم المادي، يسمح للحكومة بتطبيق القانون على النشاطات التي يحميها التعديل الأول. وفي الواقع، باستطاعة هذا الأمر المساعدة على تجنّب الإرهاب بدلاً من دعمه. لقد صعّبت قوانين الدعم المادي، على مسلمين – أميركيين عديدين، معرفة أُطُر تقديم الهِبات. وهذا عبء كبير على المسلمين بصفةٍ خاصة؛ بما أن الزَّكاة من "أركان الإسلام الخمسة".**

انتهاكات التعديل الرابع

في مقال بعنوان "تمزيق التعديل الرابع في مرحلة ما بعد أميركا الدستورية"، قال بيتر فان بورن: "إذا كان حق التعبير عن الآراء

جهازًا، المذكور في التعديل الأول، جدارَ أمان بالنسبة إلى الشعب، إذًا يكون حق الخصوصية المذكور في التعديل الرابع دعامته". لكنّ إدارتَي بوش – تشيني وأوباما هدّدتا أيضًا التعديل الرابع للدستور الذي ينصّ على أنّ

> حق الناس بأن يكونوا آمنين بأشخاصهم، ومنازلهم، وأوراقهم، ونشاطاتهم، ضد التفتيش غير المعقول والاحتجاز، لن يكون بالإمكان انتهاكه أو إصدار مذكَّرات بشأنه إلا لسبب واضح ومدعوم بقَسَم أو إثبات.

وقد نشأ هذا التهديد لأن إدارة بوش – تشيني فوّضت سِرًّا وكالة الأمن القومي بمراقبة الاتصالات الهاتفية، والنشاطات عبر الإنترنت، والرسائل النَّصّية؛ وذلك من دون أوامر تفتيش.

تفويض بوش – تشيني بإجراء تفتيشات من دون مذكَّرات

تعود الخلفية التاريخية لهذا التهديد إلى إدارة نيكسون؛ وذلك عندما انتهكت وكالة الأمن القومي التعديل الرابع من خلال التجسس على الأميركيين. وقد أدّت جلسات الاستماع التي ترأسها السيناتور فرانك تشورش إلى إصدار قانون يمنع الوكالة من استهداف الأميركيين. ولا تستطيع الحكومة التجسس على جواسيس أجانب في الولايات المتحدة إلا بوجود مذكَّرة صادرة عن محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. واصفًا التقرير، قال تشورش إن ذلك سيؤدي إلى حكم استبدادي إذا "استهدفت الوكالة اتصالات محليّة بتكنولوجياتها المروِّعة". ونتيجة للقانون، طوّرت وكالة الأمن القومي ثقافة احترام للتعديل الرابع، حتى إنها علّقت مُلصَقات إعلانية تحمل اقتباسات من التعديل.

لكن تشيني اعتبر أن هذا القانون خطأ، وسأل مدير الوكالة، مايكل هايدن، عمّا إذا كان الأمر سيختلف إذا "أُطلق العنان" للوكالة؛ أي إذا نُسِي أمر القانون. وعلى أساس إجابته، وضع مع تشيني

وأدينغتون برنامج رقابة جديدًا (دُعي ببساطة "البرنامج"). بعد مرور أقل من شهر على 9/11، أجاز بوش البرنامج الذي أُبقِي سريًا وبعيدًا عن محكمة مراقبة الاستخبارات الخارجية، ولم يُطلب أي تفويض من الكونغرس لأجله.

وبما أنه بقي سِرّيًا، تقدّم البرنامج من دون أي مشاكل حتى العام 2003؛ عندما سُلِّمت مسؤولية مكتب المجلس القانوني إلى محامٍ يدعى جاك غولدسميث. وبعد أن قرر هذا الأخير بسرعة أن البرنامج "أكبر فوضى قانونية رآها في حياته"، وصف الفوضى للمدّعي العام أشكروفت الذي أجاب بضرورة تعديله ليصبح قانونيًّا.

وبعد مقاومة كبيرة من أدينغتون، أشرك غولدسميث في المحادثة مساعدَ أشكروفت الجديد جيم كومي الذي شعر بانزعاج كبير. واتفق جيم مع غولدسميث وأشكروفت في الرأي؛ أي في عدم إعادة تصديق وزارة العدل على البرنامج ما لم تُجرَ فيه تغييرات. غير أن تشيني رفض ذلك، وحذا بوش حذوه. ولذلك، خطّط كومي وغولدسميث ومدير الأف بي آي روبرت مولر وأعضاء عديدون من وزارة العدل للاستقالة. عندها، قام بوش الذي كان قد أجاز البرنامج بمفرده بإلغائه.

هذه القصة مهمة لأنها تُظهِر مدى قوة شعور أولئك المحامين؛ نظرًا إلى شعورهم بأنهم يساهمون في انتهاكات التعديل الرابع.

إفشاءات إدوارد سنودن

إنتاب إدوارد سنودن، وهو مبرمج كمبيوتر في وكالة الأمن القومي، شعور قوي حيال هذه الانتهاكات. فقد مكّنه عمله من ولوج تفاصيل عمليات الوكالة، وعَلِم مثلاً بأمر تاريخ "البرنامج"، كما علم بكيفية قيام أدينغتون وهايدن بكتابة التفويض، وبتمرّدِ وزارة العدل إلى أن تم التصديق عليه بالشكل الملائم.

وبهدف توثيق انتهاكات "البرنامج" للتعديل الرابع، حمّل سنودن عدة آلاف من مستندات وكالة الأمن القومي السِّرّية. ومُدرِكًا أنه

يجازف بحُرّيّته، لا بل بحياته أيضًا ربما، قدّمها سنودن عام 2013 لغلن غرينوالد، وبارتون جيلمان، وصانعة الأفلام الوثائقية الأميركية لورا بويتراس. وبعد رؤية غرينوالد وبويتراس، بالإضافة إلى مراسل متمرّس لغارديان يُدعى إوين ماكاسكيل شيئًا مما يمتلكه، قَبِلوا دعوته للقدوم إلى مكان اختبائه؛ وهو فندق في هونغ كونغ، حيث استخلصوا منه معلومات طوال أسبوع، معتقدين كما قال غرينوالد "أنه بالإمكان اقتحام الباب في أي لحظة".

صُعِق غرينوالد وبويتراس لدى عِلمهما بتفاصيل عن البرنامج؛ كالطلب من فريزون، على سبيل المثال، تسليم سجلات زبائنها الهاتفية لوكالة الأمن القومي. وقال غرينوالد في وقت لاحق:

> **ما كشفه هذا المستند هو أن نظام رقابة وكالة الأمن القومي ليس موجَّهًا ضد أشخاص سيّئين جدًّا أو إرهابيين، بل ضد مواطنين أميركيين ومواطنين آخرين في مختلف أنحاء العالم، من دون تمييز، وبكميات كبيرة.**

يناقض هذا المستند الشهادة التي أدلى بها الجنرال جيمس كلابر، مدير الاستخبارات الوطنية، للكونغرس مؤخَّرًا. فبعد سؤاله عما إذا كانت وكالة الأمن القومي تقوم بجمع أي نوع من البيانات حول ملايين أو مئات ملايين الأميركيين، أجاب: "ليس بشكل متعمَّد". واستنتج غرينوالد: "إن رؤية مسؤول الأمن القومي الأعلى في إدارة الرئيس أوباما وهو يَمثُل أمام لجنة الاستخبارات المنبثقة عن مجلس الشيوخ، وإدلاءه بكِذبة عن قيام الوكالة بإقناع سنودن بأن الأملَ الوحيد لإجراء مناقشة عامة وإصلاح هو بقيامه بما سيقوم به".

مُدركةً تسلُّمَها قصة كبيرة في الواقع، أخبرت غارديان البيت الأبيض بأن الصحيفة ستنشر التسريب ما لم تحصل من الأمن القومي على سبب وجيه كي لا تنشره. فقال نائب مستشار الأمن القومي إن الأمر يتطلّب من الإدارة بعض الوقت كي تفهم مدى حجم التسريب وشمولية الإفشاءات. وقال مدير الامتثال في وكالة الأمن القومي:

“ستكون قصةً قاسية جدًّا عندما تخرج للعلن”.

أشارت قصة غيلمان التي رواها لواشنطن بوست إلى مدى فداحتها. لقد ادُّعي عمومًا أن الوكالة بالإضافة إلى مراقبة الاتصالات التي يشارك فيها أجانب فقط، لم تُلقِ نظرة شاملة سوى على “بيانات حول بيانات، وليس على محتوى الاتصالات”. ومع ذلك، أفاد غيلمان،

> **لا يراقب برنامج “بريسم” بيانات حول البيانات، بل المحتوى. إنه يراقب الصور الفوتوغرافية وأفلام الفيديو التي ترسلونها، والكلمات في بريدكم الإلكتروني، وأصداء صوتكم عبر اتصال سكايب، وكل الملفات التي خزّنتموها في مساحة تخزين على جهاز خادم بعيد. إنه يراقب المحتوى؛ كل شيء.**

لكن قبل إفشاءات سنودن، لم يَقُل الرئيس أوباما الحقيقة عن هذا الأمر. فرَدًّا عن سؤالِ مراسل وجّهَه إليه قال:

> **ما يقوم به مجتمع الاستخبارات هو النظر إلى أرقام الهواتف وفترات الاتصالات. إنهم لا ينظرون إلى أسماء الناس، ولا ينظرون إلى المحتوى... الآن، في ما يتعلق بالإنترنت ورسائل البريد الإلكتروني، لا ينطبق ذلك على المواطنين الأميركيين، ولا ينطبق على الناس المقيمين في الولايات المتحدة.**

بعد وقت قصير، أيقن عامّة الناس أن الأمر غير صحيح.

وكما تمّ توقعه، كانت قصة المستندات مثيرة، ودُعيت “قنبلة”. فازت غادرديان وواشنطن بوست بجائزتَي بوليتزر. وفاز الفيلم الوثائقي سيتيزنفور لبويتراس الذي حاز على شهرة واسعة بجائزة أكاديمي أوارد. ولكن، هل حققت إفشاءات سنودن أي نتائج؟

وقد تأكد أحد توقعات سنودن في الرسالة التي وجّهها لغيلمان في وقت سابق وقال فيها: "أَعي أنني سأتعرّض للتعذيب بسبب أعمالي، وأن تسليم هذه المعلومات للجمهور يشير إلى نهايتي". وبالفعل، سرعان ما اتُّهِم بجُرمَين، ما جعل عودته إلى أميركا مستحيلة؛ على الأقل إلى أن يتلقّى ضمانة بالحصول على محاكمة قانونية ونزيهة.

ولكن، ماذا عن الهدف الرئيس لسنودان؟ بالرغم من بطولته والوعي الذي نشره على مستوى العالم ككل، لم تؤدِّ إفشاءاته إلا إلى القليل لجهة إعادة القانون الأميركي إلى ما نصّ عليه التعديل الرابع. وفي السنوات التي تلت إفشاءات سنودن، واصل مؤيِّدو الحقوق المدنية القول إن أميركا ذهبت بعيدًا في اتجاه فقدان الحقوق التي ضَمِنها هذا التعديل:

*** وفقًا لبيتر بورن عام 2014، "أُلغي التعديل الرابع بعيدًا عن أي تعريف عملي؛ كجزء من مرحلة ما بعد أميركا الدستورية". وقال فان بورن إن إفشاءات إدوارد سنودن عن وكالة الأمن القومي صادمة في ما يتعلق بالتعديل الرابع: "حكومتنا تتجسّس علينا... جميعًا. من دون شُبهة. من دون مذكَّرات. من دون سبب محتمَل".**

*** في ذلك العام نفسه، قال سنودن: "كل سجلاتكم الخاصة، كل اتصالاتكم الخاصة، وكل تحويلاتكم الخاصة، وكل روابطكم، ومَن تتحدثون إليهم، ومَن تحبونهم، وما تقرأونه، كل هذه الأمور يمكن الاستيلاء عليها وحفظها من قِبَل الحكومة، ومن ثم التنقيب فيها لاحقًا لأي سبب كان، ومن دون أي تبرير، من دون أي سبب أحيانًا، ومن دون أي مراقبة حقيقية، ومن دون أي مساءلة حقيقية لأولئك الذين يقومون بأعمال خاطئة". ووفقًا لذلك، قال: "لم يَعُد التعديل الرابع موجودًا كما كُتب".**

*** في مقالٍ نُشر عام 2015، قال المحامي أندرو نابوليتانو: "في الواقع، إن القضاة يقومون بما لا يمكن تخيُّله تحت تأثير محامِي أوباما". أي أنهم يُصدِرون مذكَّرات عامة سبق أن "استُخدمت ضد**

المستعمرين من قِبَل البريطانيين وحظّرها التعديل الرابع"، الذي يشترط أن تكون المذكّرة مستندة إلى سبب محتمَل عن شخص محدَّد أو منظَّمة محدَّدة. علاوةً على ذلك، عندما كان مايكل هايدن رئيسًا لوكالة الأمن القومي، قيل له إن "الخط الفاصل بين الخصوصية والرقابة الحكومية مُطلقة العنان" يمكن نقله، لذلك انقُله. واستنتج نابوليتانو: "في عالَم مماثل، أصبح دستورنا قُصاصة ورق لا قيمة لها".

لكنّ هذه التصريحات أُدلِي بها قبل تمرير قانون "يو أس أيه فريدوم أكت" في 2 حزيران/يونيو 2015 (نسخة منقَّحة عما يُدعى "قانون يو أس أيه باتريوت أكت"). لقد ادّعى أفراد عديدون، ومنظمات، ووسائل إعلام معالجةَ مختلف مشاكل التعديل الرابع. على سبيل المثال:

*** الكاتب بالشيفرة الذي تحوّل إلى مُخبر، وليام بيني البالغ من العمر 30 عامًا، قال قبل وقت قصير من التصويت على مشروع القانون إن المشروع إذا مُرِّر "فلن يُجدي نفعًا". وسأل: "لماذا تعتقدون أن وكالة الأمن القومي [ووكالات استخباراتية أخرى] تؤيّده؟".**

*** تحدّثت مؤسسة الحدود الإلكترونية عن "إصلاحات فريدوم أكت الاستخباراتية الهزيلة".**

*** بالرغم من تأييد المدير القانوني لاتحاد الحريات المدنية الأميركية، جميل جافر، نسخة العام 2013 للقانون (الذي لم يُقَرّ)، قال إن النسخة "تُدخِل تحسينات تدريجية ليس إلا، وإن شرطًا واحدًا على الأقل – شرط الدعم المادي [سبقت مناقشته في قسم التعديل الأول]– سيشكّل خطوة هامّة إلى الوراء".**

*** وكتب ديفيد سيغال، المدير التنفيذي لديماند بروغريس: "اقترع مجلس الشيوخ للتوّ لصالح إعادة فرض بعض سُلُطات الرقابة المتقطعة، ويعني ذلك أن يو أس أيه فريدوم تجعل الأميركيين في الواقع، أقل تمتُّعًا بالحرية".**

استمرّت في العام 2016 وجهة النظر المتمثّلة بأن يو أس أيه فريدوم أكت لم ينجم عنه أي شيء أو أي تحسينات، لا بل نجم عنه ما هو أسوأ من ذلك. على سبيل المثال:

*** قالت افتتاحية في صحيفة نورث كارولاينا تتحدث عن "يو أس أيه فريدوم أكت المُساءَة تسميته"، إنه "أضاف فحسب عقبة واحدة صغيرة إلى مكائد الجواسيس الفدراليين".**

*** كتب بول كريغ روبرتس في مقاله الآنف ذكره الذي سأل فيه عما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال موجودة: "التعديل الرابع تعديل لم يَعُد نافذ المفعول. فلدينا مكانه تفتيشات من دون مذكَّرات، واقتحامات للمنازل من قِبَل فريق 'سوات'، وتفتيشات في تجاويف الجسم، واستيلاء على أجهزة كمبيوتر وهواتف خلوية من دون مذكَّرات، وفقدان كل خصوصية لصالح تجسس عالمي من دون مذكَّرات".**

*** بخلاف الادعاء أن مستندات سنودن لم تكشف عن أي سلوك غير قانوني، كتب غلِن غرينوالد: "وجدتْ محاكم متعددة الآن أن برنامج التجسس على بياناتٍ حول بياناتٍ محلية انتهاك للدستور والقوانين ذات الصلة". وأضاف غرينوالد: "لم تكن عدم القانونية أبدًا نقطة حاسمة للفضيحة التي أطلقتها تلك الإفشاءات عن وكالة الأمن القومي. لكن الأكثر إثارة للصدمة هو ما جُعِل قانونيًّا؛ أي الإنشاء السِّرّي لأكبر نظام تجسّس في التاريخ البشري بَعيد عن الشُّبهة. وما يرقى إلى مستوى الفضيحة ليس أن معظم هذا التجسس ضد القانون، بل هو سماح القانون الآن – على الأقل كما هو مطبَّق ومفسَّر من قِبَل وزارة العدل و'محاكم' مراقبة الاستخبارات الأجنبية السِّرية المتحيِّزة – للحكومة الأميركية وشركائها بالقيام بمراقبة شاملة لكل الشعوب، بمن في ذلك شعوبها".**

التعديل الرابع قد ذُبح

إذا كان التعديل الرابع قد مات، فهو كما قال روبرتس في آذار/

مارس 2016، قد ذُبِح بعد ثلاثة أشهر؛ بفضل قرار أصدرته المحكمة العُليا في يوتا مقابل ستريف، قلب رأسًا على عَقِب قرارًا للمحكمة العُليا في يوتا. وبرأي الغالبية، كما أَوجز مارك جوزف سترن في سليت: "إذا أَوقف ضابط بطريقة غير قانونية شخصًا ما، ومن ثم كشف عن مذكَّرة اعتقال؛ وإن كانت لجُرم ثانوي إلى حدٍّ كبير، كانتهاك لقوانين السير يكون التوقيف مشروعًا، ويمكن استخدام أي دليل في المحكمة. والتقييد الوحيد هو عندما ينخرط الضابط في "سوء سلوك فاضح" (وهو أمر غير محدَّد).

قرار المحكمة هذا – كما قال جون دبليو وايتهد من مؤسسة روثرفورد – "فتح الباب للشرطة، وأتاح لها أن توقِف، وتعتقل، وتفتش المواطنين من دون شُبهة منطقية أو سبب محتمَل". لقد قَلَبَ هذا القرار رأسًا على عَقِب "قاعدة الإقصاء" في التعديل الرابع التي قُبِلت منذ فترة طويلة، ومنعت قبول دليل في المحاكمة يتمّ الحصول عليه بشكل غير قانوني.

أجابت القاضية صونيا سوتومايور بمعارَضةٍ مريرة. وكما شرحت، وفقًا لهذا الحكم "إن الكشف عن مذكَّرة معلَّقة بسبب تذكرة وقوفِ سيارة مثلاً يعفو عن ضابط الشرطة لانتهاكه حقوقكم كما ينصّ على ذلك التعديل الرابع". علاوةً على ذلك، قالت:

> تسمح هذه القضية للشرطة بإيقافك في الشارع، وطلب بطاقة هُويّتك، والتحقق منها لأجل مذكَّرات سَير معلَّقة؛ حتى لو لم ترتكب أي خطأ... فما دام الهدفُ هو أحدَ ملايين الأشخاص في هذا البلد صدرت بحقّه مذكَّرة توقيف معلَّقة، فإن كل ما يعثر عليه الضابط أثناء التفتيش يمكن استخدامه في محاكمة جنائية. وهكذا، يزداد حافز الضابط لانتهاك الدستور. منذ الآن فصاعدًا، هو يرى فائدة محتمَلة في إيقاف الأفراد من دون شُبهةٍ منطقية؛ هذا هو بالتحديد الإغراء الذي

يُفترَض بقاعدة الإقصاء إزالته.

مُتفِقًا في الرأي مع القاضية سوتومايور، قال المحامي الدستوري جون دبليو وايتهد:

> بهذا الحكم، جرّدت المحكمة العُليا الأميركية بفعالية الأميركيين من حقوقهم المنصوص عليها في التعديل الرابع، وزوّدت الشرطة بحوافز أكبر للحدّ من حرّياتنا، وتقويض سيادتنا، وإساءة استعمال ثقتنا، واجتياح خصوصيّتنا، والعمل بصورة عامة فوق القانون.

تابع وايتهد:

> بإعطاء الشرطة ضوءًا أخضر يسمح بتوقيف أي أميركي لأي سبب كان وبطريقة غير قانونية، وباعتقاله لأي انتهاك ثانوي معلَّق، والشروع بحملة بحث عن شخص ومِلكية، جعلتنا المحكمة العُليا عُرضةً لنزوات أي شرطي في منطقة عمله.

قالت القاضية إيلينا كاغان التي وافقت سوتومايور الرأي على غرار القاضية روث بادر غينسبورغ، إن الحكم "يدعو عمليًّا" الشرطة للقيام بعملية توقيف غير قانونية لأميركيين لا يتصرفون بطريقة تُثير الرّيبة.

وذاهبةً إلى النهاية في حديثها عن سخافة هذا الحكم وطبيعته المنتهِكة للدستور، أضافت سوتومايور أنه وفقًا لرأي الغالبية:

> إنّ مجرّد وجود مذكَّرة لا يعطي ضابطًا سببًا قانونيًّا لإيقاف شخص ما وتفتيشه، بل يسامح أيضًا ضابطًا لا معرفة له بالمذكّرة البتّة، على توقيف ذلك الشخص بطريقة غير قانونية لمجرّد نزوة أو حَدْس.

قالت المحكمة إن الحكم يتناول حدثًا "معزولاً"، ولذلك لن يؤثّر في أشخاص عديدين. لكنّ سوتومايور ردّت قائلةً إن وزارة العدل "قد أفادت مؤخَّرًا أن 16,000 شخص في بلدة فرغوسن، ميسوري، حيث يقيم 21,000 شخص، صدرت بحقهم مذكَّرات معلَّقة". وأضافت القاضية كاغان: "في ولاية كاليفورنيا 2,5 مليون مذكَّرة اعتقال معلَّقة". بتعبير آخر، إن نحو 9 في المئة من سكان كاليفورنيا بالغون.

شارحةً أكثر فأكثر مدى رهبة هذا الحكم، قالت سوتومايور:

> إذا اعتقد الضابط أنك قد تكون خطِرًا، فباستطاعته حينذاك "تفتيشك" بحثًا عن سلاح. ويشمل هذا الأمر أكثر من مجرّد تربيت. وبمرور المتفرِّجين بجانبكما، قد "يتحسّس الضابط بأصابعه كل جزء من جسمك. مفتّشًا تفتيشًا شاملاً ذراعيك وإبطَيك، وخط الخصر والظَّهر، والأُربية ومنطقة الخصيتَين، وكل مساحة الساقَين وصولاً إلى القدمَين.

استنتجت سوتومايور أن هذا الحكم "يقول إن جسمك عُرضة للاجتياح، في حين تعذُر المحكمة انتهاكَ حقوقك. ويعني ذلك ضِمنًا أنك لست مواطنًا يتمتّع بالديمقراطية بل أنت تعيش في دولةٍ توحي بالسجن.

أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 2016، حصل الكثير من النقاش حول ما إذا كان البيت الأبيض سينتهي إلى الفاشيّة إذا فاز دونالد ترامب. لكن، يُفترَض القلق أولاً ممّا فعله بوش وتشيني وأوباما والمحكمة العُليا بالدستور.

انتهاكات التعديل الخامس

إذا كان التعديلان الأول والرابع قد دُمِّرا، فماذا عن التعديل الخامس؟ وفقًا للفقرة الأكثر أهمية في التعديل الخامس، لا يُحرَم أحد "من حياته، أو حرّيّته، أو أملاكه، من دون إجراءات قانونية". وتعني

عبارة "إجراءات قانونية"، تلك التي يقرّرها قاضٍ نزيه أو هيئة محلّفين بالتوافق مع شرعة الحقوق.

إن قتل مدنيين أميركيين بطائرات من دون طيار، كما نوقِش في الفصل السابع، ينتهك بوضوح هذا التعديل. لكنّ إدارة أوباما ادعت أنه تمّ الإيفاء بالإجراءات القانونية من خلال إجراء للفرع التنفيذي وُصف في نيويورك تايمز على الشكل التالي:

> **كل أسبوع تقريبًا، أكثر من 100 عضو منتشر من جهاز الأمن القومي يتجمّعون حول شاشات مؤتمرات تُعقَد عن بعد آمنة للتداول في سِيَر مشتبَهٍ في قيامهم بأعمال إرهابية، ويوصون الرئيس بمن يُفترض قتله تاليًا. عملية "التسميات" السِّرّية هذه من ابتكار إدارة أوباما، وهي جماعةٌ مناقِشة ضارية تدقّق في شرائح باوربوينت تحمل أسماء، وأسماء مستعارة، وقصص حياة، لأعضاء مشتبَه فيهم من فرع القاعدة في اليمن أو حلفائه في ميليشيا الشباب الصومالية.**

ولكن، بالرغم من إمكانية إتقان هذه العملية، لا يمكن بالتأكيد اعتبارها "إجراء قانونيًّا"؛ بسبب عدم التمكن من الإيفاء بهذه الحاجة إلا من خلال الفرع القضائي. والسبب الرئيس لإصرار الدستور الأميركي على ثلاثة فروع للحكومة هو لا يكون مَلِكٌ أو دكتاتور قاضيًا، وهيئةَ محلَّفين، وجلاّدًا في الوقت نفسه. ومع ذلك، قال تقرير في تايمز:

> **أعدّ مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل مذكَّرة مطوَّلة تبرّر تلك الخطوة الاستثنائية؛ مؤكِّدًا أنه في حين يضمن التعديل الخامس تطبيق إجراءات قانونية، فمن الممكن الإيفاء بها من خلال تداول داخلي في الفرع**

التنفيذي.

تُرجِمت هذه "الخطوة الاستثنائية" في اغتيال لمواطن أميركي، أنور العولقي، الذي وُلِد في أميركا وعاش هنا منذ سنوات عدة إلى أن قام والده بنقل عائلته إلى اليمن. بعد ذلك، عاد أنور إلى الولايات المتحدة لارتياد الجامعة. إحدى فوائد أن يكون المرء مواطنًا أميركيًّا هي عدم إمكانية سَجنه أو قتله من دون إجراءات قانونية؛ حتى الآن. وردًّا على حكم مكتب المستشار القانوني، كتب غلِن غرينوالد:

> لدينا هنا إدارة أوباما التي تؤكِّد اعتقادي الحقيقي، من دون غُلُوّ، بأنه التفسير الحكومي الأكثر تطرُّفًا لشرعة الحقوق الذي سمعتُه في حياتي، والمتمثِّل بإمكانية الإيفاء بالتعديل الخامس الذي يضمن عدم إمكانية قيام الدولة بتجريدكم من حياتكم من دون "إجراءات قانونية"، من خلال "مداولات داخلية للفرع التنفيذي" سِرّيةٍ تمامًا ولا رقابة عليها.

كيف يمكن لهذا أن يحدث؟ محتذيًا ببوش وتشيني، طلب أوباما من محاميَين في مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل، ديفيد بارون ومارتين فلدمان، وضع مذكَّرة سِرّية تَدّعي كفايةَ مداولاتِ الفرع التنفيذي. وقد عَلِم تشارلي سافاج بأن هذه المذكّرة "قد وفّرت التبرير للتصرف؛ بالرغم من وجود أمر تنفيذي يمنع الاغتيالات، وقانونٍ فِدرالي يمنع القتل، وحماياتٍ تنصّ عليها شرعة الحقوق، وتقييدات متنوعة تفرضها القوانين الدولية للحرب".

وأصدر بارون وفلدمان رأيًا أكثر راديكالية من أي آراء شهيرة تَقدَّم بها مكتب المستشار القانوني في إدارة بوش – تشيني. وبالرغم من ذلك، وبعد عامَين، رشّح أوباما بارون لمنصب قاضٍ فدرالي مهمّ. وفي مقالٍ لـذي أتلنتيك بعنوان "هذا المحامي خوّل بقتل أميركي خارج إطار المحاكمة"، سأل كونور فريدرسدورف: "هل يمكن العَهد بالدستور إلى رجل يعتقِد أنه بالإمكان قتل الأميركيين من دون

إجراءات قانونية؟". ومشيرًا إلى هذه السابقة "هل يمكن السماح باستهداف الأميركيين بالسِّر في المستقبل"، كتب فريدرسدورف:

> **لا أريد العيش في أُمّة مع قاضٍ ساعد الحكومة الفدرالية بوقاحة للتملّص من شرعة الحقوق، ومع مجلس شيوخ يصادق أي عضوٍ فيه على إجراءات القاضي.**

بالرغم من ذلك، أكد مجلس الشيوخ حَدس بارون.

وأيّد المدعي العام، إريك هولدر، علانيةً موقف بارون وفلدمان، قائلاً:

> **"الإجراءات القانونية" و"الإجراءات القضائية" ليست نفسها، وهي غير متماثلة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. فالدستور يضمن الإجراءات القانونية وليس الإجراءات القضائية.**

وقد سخر من هذا الرأي الصاعق ستيفن كولبرت الذي قال: "الإجراءات القانونية تعني فحسب وجود إجراءات تقوم بها".

في الواقع، تشمل الإجراءات القانونية قيام محاكمة قضائية عادلة مع إجراءات عديدة، بما فيها:

> **الحق بالحصول على مساعدة مستشار قانوني، وحق المتّهَم بمعرفة المتّهِم والدليل الموجّه ضده، وحقه بمواجهة ذلك الشخص واستجوابه، والحق باتخاذ قرار بالاستناد فقط إلى سجلّ ناجم عن محاضر مفتوحة، بالإضافة إلى الحق في تقديم الحجة والدليل من تلقاء نفسه.**

من الواضح أن قتل الناس بغارات طائرات من دون طيار يستبعد

كل هذه الإجراءات. لذلك، إن ادعاء إدارة أوباما بأنه من الممكن الإيفاء بالإجراءات القانونية من خلال عمليةٍ داخل الفرع التنفيذي يُدمّر تمامًا الشرط الأكثر أهمية في التعديل الخامس.

يمكن وصف الإجراءات القانونية أيضًا من خلال تعديلات عديدة أخرى في شرعة الحقوق. ووِفقًا لتوم كارتر:

> **تضمّن ذلك الإجراءُ اتهامًا وجّهته هيئة محلَّفين كُبرى مدنية (التعديل الخامس)، واعتقالاً بموجب مذكَّرة صادرة عن قاضٍ محايد (التعديل الرابع)، ومحاكمة سريعة وعلنية من قِبَل هيئة محلَّفين نزيهة (التعديل السادس)، وللمتهَم الحق بالحصول على محام (التعديل السادس)، ولا يمكن تقديم الدليل الذي تمّ الحصول عليه عبر التعذيب أو أي وسائل غير قانونية أخرى (التعديلان الرابع والخامس)، وبإمكان المتهَم مواجهة متهِميه (التعديل السادس)، ويمكن ألا تكون العقوبة "قاسية أو غير عادية" (التعديل الثامن)، وهكذا دواليك... بالإضافة إلى ذلك، وعملاً بالمبادئ المتحدّرة من القانون العام الإنكليزي، من حقّ المتّهَم افتراض براءته، فيما يُلقى على عاتق الادعاء عبء إثبات ذَنبَ المتّهَم بما لا يدع مجالاً لأي شكٍّ معقول.**

ووفقًا لذلك استنتج كارتر: "إن قتلاً خارج إطار المحاكمة يهزأ بكل الحماية القانونية الأساسية التي يوفّرها القانون للضحية، ويتجاهلها".

ويكشف اغتيال أنور العوالقي (الذي قُتل ابنه الأميركي البالغ من العمر 16 عامًا في غارة بطائرات من دون طيار بعد عامَين) مدى قيام الحكومة الأميركية – بدءًا بإدارة بوش – تشيني ومرورًا بإدارة أوباما – بإلغاء مبادئ جوهرية من القانون الدولي والدستور الأميركي.

وفي كلتا الإدارتَين الجمهورية والديمقراطية، قالت ميدي بنجامين: "أصرّ المسؤولون الأميركيون على حق الحكومة في اغتيال أي شخص يعتقدون أنه يشكل خطرًا على أميركا، وفي أي مكان".

مشيرًا إلى المدى الذي بلغه الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري مع حلول العام 2006، عاد غلِن غرينوالد إلى كلمة لآل غور سأل فيها:

> **إذا كانت للرئيس سُلطة أصيلة للتنصت على مواطنين أميركيين من دون مذكَّرة، وسجن مواطنين أميركيين بطلب منه، والاختطاف والتعذيب، إذًا ما الذي لا يمكنه القيام به؟**

لكن كما قال غرينوالد، لدينا اليوم نسخة من السؤال أكثر خطورة:

> **إذا كان باستطاعة الرئيس أن يُعلِن على الملأ سُلطة إصدار أمر للسي آي أيه بإعدام مواطني الأمّة بسِرّية تامة، ومن دون تُهَم أو أدنى قَدْر من الشفافية أو المراقبة، فما الذي لا يمكنه القيام به؟".**

في الواقع، سبق لحكمِ قاضٍ عام 2010 أن أشار إلى أن الرئيس يملك سُلطة القيام بما انتقده بنجامين وغرينوالد. وبعد وضع العولقي على قائمة القتل، طالب والده – الذي كان وزيرًا للزراعة ورئيس جامعة في اليمن – بمراجعة قضائية لادعاء إدارة أوباما الحق باغتيال ابنه. وقد دَعَم اتحاد الحريات المدنية الأميركية، ومركز الحقوق الدستورية طلبه. لكنّ القاضي جون بيتس الذي عيّنه الرئيس بوش في القضاء الفدرالي، قال إن القرار "غير قابل للمراجعة قضائيًّا". وأجاب جميل جافر، نائب المدير القانوني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية:

> **إذا كان حكم المحكمة صحيحًا، لا تملك**

الحكومة سُلطة مراجعة تنفيذ القتل المستهدف بحق أي أميركي يعتقد الرئيس أنه يشكل تهديدًا للأُمّة، في أي مكان. وسيكون من الصعب تخيُّل اقتراحٍ أكثر تضاربًا مع الدستور أو أكثر خطورة على الحرّية الأميركية.

في العام 2012، نقل ناصر العولقي طلب المراجعة القضائية إلى محكمة أخرى، قائلاً إن قتل ابنه عام 2011 قد انتهك "حق عدم التجريد من الحياة من دون إجراءات قانونية". لكنّ القاضي الذي سلّم بطلب وزارة العدل صرف النظر عن القضية، وقال إنه ينبغي الثقة بالفرع التنفيذي؛ لأن توقُّعَ قضيةٍ لاحقة قد يُعيق قدرة المسؤولين في المستقبل على التصرف "من دون تردد دفاعًا عن المصالح الأميركية".

وكما قال سافاج، هاتان القضيتان توحيان بأن الرؤساء سيكونون مُطلَقي العنان في قتل مواطنين أميركيين يدعونهم إرهابيين. وأصبح الخطر أكثر إلحاحًا بعد إعلان فوز دونالد ترامب في السباق الرئاسي للعام 2016، كما ورد في تقرير بعنوان: "ترامب يرث سُلطة اغتيال أي شخص، بمن في ذلك مواطنون أميركيون، ومن دون أي مراقبة".

التعذيب ينتهك الدستور

يستبعد الدستور الأميركي ممارسات عدة غير مبيَّنة بوضوح في شرعة الحقوق. والأكثر أهمية في هذه الممارسات التي اتّبعتها إدارة بوش – تشيني هو التعذيب.

إدارة بوش – تشيني

ناقش رئيس المحكمة العُليا، أنطونين سكالا، المتأثر ربما بصداقته مع ديك تشيني مسألةَ عدم وجود أي شيء في دستور الولايات المتحدة يمنع تعذيب إرهابيين مشتبَهٍ فيهم، وقد قال: "لا أعرف البند في الدستور الذي يعارض التعذيب". لكنّ أستاذة القانون مارجوري كوهن قالت:

لقد صدّقنا على ثلاث معاهدات تجرّم التعذيب والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المُهينة، أو العقوبة. عندما تصدّق الولايات المتحدة على معاهدة، تصبح تلك المعاهدة جزءًا من القانون الأعلى للبلاد بموجب بند السيادة في الدستور.

وأضافت قائلة على سبيل المثال:

> يقول المؤتمر ’ضد التعذيب ومعاملة أخرى وحشية أو لا إنسانية أو مُهينة‘ إنه “لا ظروف استثنائية يمكن استحضارها لتبرير التعذيب، سواء أكانت حالة حرب أو تهديد بحرب، أو حالة عدم استقرار سياسية داخلية أو أي حالة طوارئ عامة أخرى”.

كلما حاول سكالا الدفاع عن الممارسات التي أجازتها إدارة بوش – تشيني من خلال الإنكار ببساطة أن التعذيب يجرّمه الدستور، لجأ جون يو إلى التعريف الضيّق للتعذيب لدرجة تحرُّر الإدارة من ممارساتها. وقد قال يو إنه كي يُعتبَرَ الأمر تعذيبًا:

> يجب على الضحية أن تختبر ألمًا حادًّا، أو أن تعاني من ألم مماثل للألم الذي تتسبب به إصابة جسدية خطِرة قد تنجم عنها وفاة، أو قصورُ عُضوٍ ما، أو ضرر دائم يؤدي إلى فقدان هامّ لوظائف الجسم.

ووفقًا ليو، إن الممارسات المفوَّضة من قِبَل إدارة بوش – تشيني لا يُفترَض دعوتها “تعذيبًا”، فقد كانت ببساطة “تقنيات محسَّنة للاستجواب”.

وما ادُّعِي زيفًا أنه ليس تعذيبًا أصبح جَلِيًّا للعالم في نيسان/ أبريل 2004، عندما بثّت سي بي أس 60 دقيقة *II*: سوء معاملة في أبو غريب الذي عرض صورًا فوتوغرافية ومقالاً لسيمور هيرش نشرته نيويوركر بعنوان “التعذيب في أبو غريب”. وقد استندت هذه التقارير

على مستندات – وضعها في الأساس يو، وزميل له في مكتب المستشار القانوني يُدعى جاي بيبي – وفّرت، كما قالت كارين غرينبرغ:

> تعريفات فريدة للتعذيب، اعتبرت تقريبًا أيَّ عمل لا يرقى فيه الألم المفتعَل إلى مستوى "قصور عُضوٍ ما، أو تعطيل وظيفة جسدية، أو وفاة، مقبولاً".

إدارة أوباما

بالرغم من تسبُّب هذه التقارير عن التعذيب الشديد بغضبٍ شديد واشمئزاز، إلا أنها لم تمنع إعادة انتخاب إدارة بوش – تشيني؛ ربما بسبب الخداع واسع النطاق الذي ساد الانتخابات. وبأي حال، بعد الوعد الذي قطعه أثناء حملة العام 2008 الانتخابية بجعل التعذيب غير قانوني، نفّذ باراك أوباما وعده في الأسبوع الأول من تولّيه الحكم. علاوةً على ذلك، وكما أفادت بوليتيفاكت عام 2011، كان هناك اتفاق واسع النطاق على "صمود حَظر أوباما للتعذيب". وبسبب هذه التطورات، قد يبدو أنه ليس علينا الخوف من أن تؤدي سياسة بوش – تشيني حيال التعذيب إلى أي ضرر دائم لأميركا والعالم. من جهة ثانية، بدت إدارة أوباما غير ملتزمة تمامًا بضمان عدم عودة سياسة بوش – تشيني في ما يتعلّق بالتعذيب.

وتَمثّل افتقار الإدارة إلى الالتزام الكامل بقرار أوباما، كما شكا غلِن غرينوالد، "بمنع وزارة العدل من إجراء تحقيق جنائي ومقاضاةِ تشيني وزملائهِ مرتكبي أعمال التعذيب". وقد قال روبرت ستون (على غرار آخرين عديدين) إن القرار كان كارثيًّا لأن "القوانين لا تكون ذات جدوى إذا لم تُفرَض". وأضاف ستون:

> لم تمتنع وزارة العدل عن محاكمة أيٍّ من مسؤولي بوش فحسب، بل استحضرت تكرارًا امتياز سِرّيةِ الدولة لوقف الدعاوى القضائية

المدنية المرفوعة من قِبَل ضحايا التعذيب. ومن دون الرادع المتمثِّل بمحاكمة جنائية ممكنة، قد يشعر الرؤساء المستقبليون أنه باستطاعتهم ممارسة التعذيب والإفلات من العقوبة.

نشأ مظهر آخر لالتزام أوباما غير الكامل باستبعاد التعذيب بشكل دائم في نهاية عام 2014؛ وذلك مع نشر تقرير لجنة الاستخبارات المنبثقة عن مجلس الشيوخ حول التعذيب بصفحاته البالغ عددها 576. وبوصفها التقرير "بأنه يصوّر وحشيّةً أكثر سوءًا مما حدث في السابق – كما فُهِم – وبرنامجًا لا يمكن وصفه إلا بالسادي"، انتقدت جين ماير أوباما بسبب "ثنائه على ضباط السي آي أيه ووصفهم 'بالوطنيين' والسماح لجون برينان، مدير السي آي أيه، بالتوقف من دون بلوغ حدّ تسمية التكتيكات 'تعذيبًا'".

أفاد نقدٌ لزكاري روث على أم أس أن بي سي بقيام أوباما بكتم انتقاده لإدارة بوش – تشيني، قائلاً إنها واجهت "خيارات مؤلمة" حول كيفية إيقاف هجوم إرهابي آخر. ومناقِشًا نبرة الرئيس الحذِرة، قال روث إنه "عندما يتعلق الأمر بالتعذيب، لا تكون يدا أوباما نظيفتين تمامًا". وذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد أضاف روث، مقتبسًا عن ويلز ديكسون من مركز الحقوق الدستورية الذي قال: "سِجلّ أوباما في التعذيب لا قَعر له، ويبلغ حدَّ العرقلة، والكتمان، والتواطؤ في نهاية المطاف". آخذًا في عين الاعتبار تعويذة أوباما، قال روث: "علينا النظر إلى الأمام وليس إلى الوراء. محاكمة المسؤولين عن التعذيب ليست مجرَّد نظرٍ إلى الوراء، إذ إن الامتناع عن القيام بذلك يزيد من احتمال إحياء البرنامج والسير به قُدُمًا".

في العام التالي، كشف مجلس النواب النقاب عن تمثال نصفي لتشيني مصنوع من المرمر سيوضَع في إمانيسيبايشن هول بمبنى الكابيتول الأميركي. مُقتبِسًا تصاريح ممتنَّة لنائب الرئيس جو بايدن عن تشيني، قال غرينوالد إن إدارة أوباما، وبعد تحصين مرتكبي التعذيب في حقبة بوش، قد انتقلت إلى "تكريمهم والتكلم عنهم

بحماسة علانيةً".

بلا ريب، لم يكن رد أوباما على تقرير التعذيب سيّئًا جدًّا بمقدار سوء رد تشيني الذي رفض التقرير واصفًا إياه بأنه "مليء بالتفاهات"، وهو تعليق وجد فيه أندي بورويتز أساسًا لمقال هِجائي:

> **دعا نائب الرئيس السابق ديك تشيني، يوم الثلاثاء، دول العالم "كي تُحظِّر، مرةً واحدة وإلى الأبد، الممارسة الخسيسة والشنيعة لنشر تقارير عن التعذيب... أَطلب منهم الوقوف والقول، لسنا كذلك".**

وبالرغم من ذلك، إن امتناع أوباما عن محاكمة أيٍّ من مرتكبي أعمال التعذيب تَرَك خليفة له، والذي أعلن أن التعذيب ممارسة ناجحة، من دون أي شعور بالخوف من مقاضاة إدارته إذا اختارت إعادة اعتماد التعذيب كما في السابق.

ختام

استخدمت إدارة بوش – تشيني هجمات 9/11 لتمزيق الدستور الأميركي من ناحية فصل السُّلُطات، وشرعة الحقوق، ومنع التعذيب؛ مُغيِّرةً بالكامل المعاني الأصلية للتعديلات الأول والرابع والخامس، بالإضافة إلى معنى التعذيب. وبالرغم من تجريم إدارة أوباما للتعذيب، لم تُتَّخذ الخطوة نفسها في شأن سريان مفعول التجريم. وإدارة أوباما التي لم تُبطِل أول تغييرٍ قامت به الحكومة بعد 9/11 لمعاني التعديلات 1 و4 و5 الدستورية، عزّزت هذه التغييرات وحوّلتها إلى قوانين.

وادعاء بول كريغ روبرتس بأن الولايات المتحدة تبدو تائهة ليس مبالَغًا فيه. وقد كتب جون دبليو وايتهد في مقال العام 2016 بعنوان "استبداد 9/11": "ما بدأ بتمرير قانون يو أس أي باتريوت أكت في تشرين الأول/أكتوبر 2001 تضاعفت سرعته ليغدو اجتثاثًا لكل إجراء وقائي حيوي ضد تجاوز الحكومة، وفسادها، وإساءاتها". كما قال فينسنت

وارين عام 2011 إن "الحقيقة الأكثر إيلامًا حول العقد الأخير"،

> **هي أنه يشير إلى تراجعٍ خطِر جدًّا للديمقراطية، لدرجة أنه من دون قيام الشعب في هذا البلد بعمل متضافِر ومدروس – ومن خلال قادتهم المنتخَبين، كما يُؤمَل – قد لا يعود بالإمكان استعادة القِيَم التي حدّدت هُوِيّتَنا قبل أن تسمح أحداث 9/11 لإدارة بوش بإعادة تشكيل قدرتنا على فهم السُّلطة التنفيذية.**

يتمثل أحد أسباب إمكانية عدم استعادتها بأن "تحدّي الحقوق الدستورية في مرحلة ما بعد 9/11"، كما قال جيمس زغبي، "غالبًا ما قوبل بالصمت؛ لأن العرب والمسلمين هم المستهدَفون". لذلك، ربما تكون استعادة الدستور وتخطّي الخوف من الإسلام أمرَين مرتبطَين بشكل وثيق.

بأي حال، إذا قرر الرئيس ترامب اتباع منحى فاشيّ، فستكون إدارتا بوش – تشيني وأوباما قد سهّلتا الأمر عليه. في الواقع، نشر أجامو باراكا مقالاً بعنوان "فاشية ترامب الجديدة ستقوم على فاشية أوباما الجديدة والحزب الديمقراطي".

9- إبادة نووية

كما ناقشت الفصول السابقة، إن مستقبل أميركا والعالم مهدَّد بعوامل عدة؛ استهلّتها إدارة بوش – تشيني، أو زادتها حدّة على الأقل، وواصلتها إدارة أوباما. لكنّ هذه التهديدات تراجعت بأهميتها بسبب تهديد آخر: الانقراض البشري الذي يتحقق بسهولة من خلال إبادة نووية أو إيكولوجية. ويناقِش هذا الفصل إمكانية حدوث إبادة نووية، مع إرجاء التهديد الإيكولوجي للفصل التالي.

هل نحن متجهون نحو حرب عالمية ثالثة؟

أوحى معلّقون ذوو وجهات نظر مختلفة أننا متّجهون نحو حرب عالمية ثالثة إذا واصلنا المسار الحالي. (يتحدّث كُتّاب قليلون عن حرب عالمية رابعة، معتبرين الحرب الباردة حربًا عالمية ثالثة. لكنّ معظم الكتّاب يتحدثون عن حرب قادمة وشاملة باعتبارها حربًا عالمية ثالثة). وقد وضع بول كريغ روبرتس، وهو عضو سابق في إدارة ريغان، مقالاً يشرح فيه "سبب وجود حرب عالمية ثالثة في الأُفق". وكتب الأسترالي جون بيلغر ببساطة: "بدأت حرب عالمية".

وحول كيفية اندلاع حرب عالمية جديدة، الكل متوافقٌ عمليًّا على أنها ستبدأ بين أميركا وروسيا. ولكن، ما الذي يثير هذه الحرب؟ إنها الأمور نفسها التي أثارت حروبًا أميركية في أفغانستان والعراق وليبيا، بالإضافة إلى شبه الحرب في سوريا؛ أي رغبة المحافظين الجدد الجامحة في تغيير الأنظمة، ولا سيما في روسيا التي يعتبرونها العقبة الرئيسة أمام إرساء إمبراطورية عالمية شاملة. كما قال روبرتس في مقاله حول وجود حرب عالمية ثالثة في الأُفق:

> عندما سقط الاتحاد السوفياتي، وُلِد شيء جديد، شيء جديد تمامًا؛ عالَم أحادي القطب تهيمن عليه قوة متفوّقة واحدة لا يكبحها أي

منافس، وتملك اليد الطولى الحاسمة في كل زاوية من الأرض... والوضع الخطِر الذي يواجه العالم هو نتاج سياسة المحافظين الجدد المتعجرفة لتحقيق هيمنة أميركية على العالم.

قد تبدأ الحرب العالمية الثالثة أيضًا بين الولايات المتحدة والصين. وبمناسبة زيارة أوباما إلى هيروشيما عام 2016، كتب غريغوري كولاكي، مدير المشروع الصيني لبرنامج الأمن العالمي التابع "لاتحاد العلماء المهتمين"، عن "تزايد خطر حرب نووية مع الصين". موجِزًا تقريرًا جديدًا للاتحاد، ناقش كولاكي أَوجُهًا عدة "لإمكانية تورُّط الولايات المتحدة والصين في نزاع مسلَّح يُصعَّد بسرعة وينتهي في تبادل ضربات نووية".

وقد شكّل هذا الأمر مصدر قلق لخبراء عديدين، مثل نوام شومسكي ووزير الدفاع السابق وليام بيري اللذين ذكرا الصين وروسيا كفريقَي نزاع نووي مع الولايات المتحدة. مشيرًا إلى شومسكي، وبيري، و"مراقبين واعين آخرين لسياسات المحافظين الجدد المعادية لروسيا والصين"، كتب روبرتس، متَّبِعًا توصياتهم أن "الولايات المتحدة تواصل سياسة تَعني نهاية الحياة".

وبالرغم من أن العلاقات مع الصين أو روسيا قد تؤدي إلى حرب نووية، يركّز الفصل الحالي في المقام الأول على روسيا؛ مناقِشًا مسألة الصين في أواخره.

تشيني وروسيا

جادل الرائد تود إي بيرس الذي تقاعد من منصبه كمستشار للدفاع في سلك الضبّاط القضائيين التابع للجيش، قائلاً إن "إيديولوجيا ديك تشيني في شأن الهيمنة الأميركية على العالم أصبحت مبدأ أميركيًّا موجِّهًا وثابتًا؛ بصرف النظر عمّن يجلس في المكتب البيضاوي". وكما ناقش الفصل الثاني، أُعلِن عن هذه الإيديولوجيا للمرة الأولى في مسودة العام 1992 لتوجيهات التخطيط

الدفاعي الهادفة إلى وضع "سياسة أميركية خارجية بعد الحرب الباردة". وبالرغم من نَسْب هذه المسودة إلى مساعد تشيني، بول ولفويتز في المقام الأول، تعود الأفكار في الأساس إلى تشيني. وبالفعل، وكما ذُكِر في الفصل الثاني، دعا أحدُ النقاد هذا الأمر "أغنية أميركا لديك تشيني".

متحدِّثًا عن دوام هذه الإيديولوجيا، قال بيرس إن "الرئيس أوباما وطّد الإرث الإيديولوجي لتشيني عبر متابعة ممارسته الأحادية للحكم، لا بل توسيعها أيضًا". وبالرغم من حدوث تغييرات في التفاصيل، "لم يحدث عمليًّا أي انحراف في الولايات المتحدة عن جوهر إيديولوجيا تشيني"، أي "المواصلة الدؤوب للهيمنة العسكرية الأميركية العالمية والتامة كما توضّح ذلك "توجيهات التخطيط الدفاعي".

مشيرًا إلى هذه الإيديولوجيا بعبارة "الحالة التشينية"، عنوَن بيرس مقاله: "الآن، كلنا من أتباع الحالة التشينية"، قائلاً إنها تجمع "فاشيّة غير أميركية معادية للدستور، مع تسلّط عسكري في حالةِ حرب دائمة، وعدائية حيال الماضي والحاضر، وخصومًا مستقبليين محتمَلين، ولا سيما روسيا". وفي ما يتعلق بروسيا بصفة خاصة، استشهد بيرس بمذكّرات المدير السابق للسي آي أيه بوب غيتس، واجب، التي جاء فيها: "لم يشأ تشيني رؤية تفكك الاتحاد السوفياتي والإمبراطورية الروسية فحسب، بل روسيا نفسها".

شكل الخداع عاملاً رئيسًا في حملة إدارة بوش – تشيني لتغيير النظام في روسيا. ففي العام 1989، تفاوض الرئيس بوش الأول مع ميخائيل غورباتشيف حول تفكيك الاتحاد السوفياتي والوحدة الألمانية. وخشي غورباتشيف من أن يكون السماح لألمانيا الغربية باستيعاب ألمانيا الشرقية الخطوة الأولى لتحرك الناتو في اتجاه روسيا.

لكنّ غورباتشيف وافق على الوحدة على أساس صفقة اقترحها بوش: فمن جهة، لن تستخدم موسكو القوة لإعادة بسط سيطرتها على أوروبا الشرقية. ومن جهة أخرى، لن "يتجاوز" الناتو – وفقًا

لوزير خارجية بوش، جيمس بايكر – ألمانيا في اتجاه الشرق. في الواقع، وعد بايكر بأن الناتو لن يتوسّع "بوصةً واحدة شرقًا". لقد أفاد أشخاص متنوّعون بعِلمهم بهذا الوعد، وأحدهم مستشار ألمانيا الغربية هلموت كول الذي اعتزم الإيفاء به. لكنّ بوش قال: "ليذهب الوعد إلى الجحيم! لقد انتصرنا، أما هم فلا". وعملاً بقول بوش المأثور، كفّت إدارته والإدارات المستقبلية عن ذِكر الوعد، فغدا كما لو أنه لم يُطلَق.

وقد نُقِض هذا الوعد أولاً من قِبَل الرئيس بيل كلينتون الذي أدخل جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا إلى الناتو عام 1999. (وقد قال جون كينان – وهو أحد حكماء أميركا – عن هذا التوسّع إنه "خطأ استراتيجيّ فادح ذو أبعاد يُحتمَل أن تكون بطولية"). وتمّ تسريع خرق الوعد هذا إبّان إدارة بوش – تشيني التي أدخلت بلغاريا، وأستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا إلى الناتو.

من ثم، في العام الأخير لإدارة بوش – تشيني، تحدّث تشيني عن إدخال أوكرانيا إلى الناتو، موحيًا بأنه لا يحق لروسيا الاعتراض على هذه الخطوة. وقال تشيني:

> تُظهِر الحكومة الروسية عداء متزايدًا حيال توسيع الناتو، وتقدُّم الديمقراطية... وقد عارضت موسكو كل إضافةٍ إلى الناتو في اتجاه الشرق... احتجّت موسكو بقوة على عضوية جورجيا وأوكرانيا في التحالف، الآن وإلى الأبد... لِنوضِّحْ أن توسيع الناتو سيستمر كلما ومتى قرر الحلفاء ذلك.

في اليوم التالي، أعلن تشيني عن سياسته في ما يتعلق بأوكرانيا بصفة خاصة، قائلاً:

> للأوكرانيين الحق باختيار ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام إلى الناتو، وللناتو الحق

بدعوة أوكرانيا للانضمام إلى الحلف عندما يعتبرون أنهم مستعدون وأن الوقت مناسب.

لكنّ تشيني لم يذكر أن علاقة أوكرانيا بروسيا مختلفة عن علاقتها بالبلدان الآنف ذِكرها التي أُدخِلت إلى الناتو. فلروسيا علاقة مميَّزة بأوكرانيا، حيث ينطق معظم السكان باللغة الروسية بالإضافة إلى اللغة الأوكرانية، وتسود اللغة الروسية الناحية الجنوبية الشرقية للبلد. لطالما كان القرم جزءًا من روسيا حتى العام 1954 (عندما منحه نيكيتا خروتشيف لكييف لسبب من الأسباب)، ولطالما كانت أوكرانيا بالغة الأهمية بالنسبة إلى الأمن الروسي، كما كان الحال في الحرب العالمية الثانية عندما لعب الأوكرانيون دورًا مركزيًّا في إلحاق الاتحاد السوفياتي الهزيمة بالقوات الألمانية النازيّة. علاوةً على ذلك، لم يسبق لأوكرانيا أن تقدّمت لعضوية الناتو حتى العام 2014.

وكما أوحى تصريح تشيني الآنف ذِكره، ستُدعى أوكرانيا للانضمام إلى الناتو عندما "يكون الوقت مناسبًا". وقد قرّرت إدارة أوباما في العام 2014 أن الوقت مناسب؛ عِلمًا أن أوكرانيا لم تجد الوقت مناسبًا إلا بعد إحداث الولايات المتحدة تغييرًا في النظام هناك. قبل وصف هذا التغيير، يجب وضعه في سياق حدوثه.

خطط المحافظين الجدد لتغيير النظام في روسيا

يعتقد القادة الروس أن الولايات المتحدة تريد تغيير النظام في روسيا. وكلما اعتقد بعض الأشخاص أن الولايات المتحدة تمارس ضغطًا على روسيا لإقناعها بتغيير سياساتها، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "لا تريد الولايات المتحدة ضمان تغيير النظام". وبطريقة مماثلة، قال الرئيس بوتين إن موسكو يجب أن تَحذَر من "ثورة الألوان".

وبالرغم من أنّ ذلك يبدو أشبه بذهان ارتيابي، إلا أنّ مُعلِّقين عديدين يعتقدون بوجود أساس جيد لمخاوفهم.

*** قال روبرت باري إنه بفرض الأزمة المالية على روسيا (تُناقَش**

في الأسفل) "يبدو أن هناك مخطّطًا آخر للمحافظين الجدد 'لتغيير النظام'، مُركّزًا هذه المرة على موسكو بهدف الإطاحة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين واستبداله، كما هو مُفترَض، بدُمية أميركية ما".

*** في مقال معنوَن "النُّخبة الأميركية تريد تدمير روسيا بأي ثمن"، كتب إريك زوس: "أرستوقراطية أميركا تعتزم السيطرة على روسيا. فمنذ نهاية الاتحاد السوفياتي وشيوعيّته، استُبدلت الحرب الباردة بحرب ساخنة أكثر فأكثر، حيث تُوسّع الولايات المتحدة وحلفاؤها الناتو حتى حدود روسيا".**

*** في مقال يطرح السؤال: "هل سيتغير النظام في روسيا؟" قال نيل كلارك: "روسيا أكبر عائق يواجه خطط اللوبي للسيطرة على العالم من خلال حرب لا متناهية. ولهذا السبب، يتمثّل هدفهم الطاغي بإزاحة بوتين واستبداله بدمية متحركة تنفّذ بالتحديد إملاءات المحافظين الجدد.**

أضاف كلارك – وهذا أمر غير مفاجئ – أن هذا المخطَّط ظهر من جديد عندما كان تشيني في سُدّة المسؤولية، وأنه "يمكن تتبّع خطط المحافظين الجدد لتغيير النظام في روسيا حتى العام 2003؛ عندما اتّضح أن فلاديمير بوتين سيؤيّد [بخلاف بوريس يلتسين] مصالح روسيا المشروعة".

وفي ما يتعلق بكيفية التخطيط لتغيير النظام، هناك إجماع على أن الخطة تمثّلت بشنّ حرب هجينة ضد روسيا؛ حرب عسكرية واقتصادية في آن واحد.

الطريق العسكري إلى تغيير النظام

للمقاربة العسكرية الممكنة لتغيير النظام في روسيا أبعاد مختلفة. فعلى الأقل، هناك أربع وقائع قد تحمل روسيا على الخوف من تخطيط الولايات المتحدة لاستخدام الوسائل العسكرية لتغيير النظام في روسيا.

أولاً، في الجزء الأخير من العام 2014، أشار جون بيلغر إلى "أن التعزيز الأكبر للقوى العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية – بقيادة الولايات المتحدة – جرى على امتداد الحدود الغربية لروسيا". لا يعتقد أحد أن روسيا ستهاجم أميركا (على الأقل، ما لم تخشَ استعدادًا أميركيًّا لمهاجمتها). إذًا، قد تسأل روسيا بطريقة منطقية: ما الغاية من التعزيزات في حال لم تستعدّ الولايات المتحدة لمهاجمتها؟

ثانيًا، تُحيط الولايات المتحدة والناتو بروسيا كي تُحاصَرَ من كل الجهات عمليًّا من قِبَل بلدان حلف وارسو السابقة التي ستكون دولاً أعضاء في الناتو. وفي أواسط العام 2016، قال فيليب جيرالدي إن "إدارة أوباما تُعامل جورجيا وأوكرانيا كما لو أنهما عُضوان فعليّان في الناتو". وتعهّدت هيلاري كلينتون، أثناء سباقها الرئاسي عام 2016، بإدخال هاتَين الدولتين إلى الحلف.

ثالثًا، إلى جانب إحاطة الحلفاء بروسيا، ستضع الولايات المتحدة صواريخ في هذين البلدين؛ عِلمًا أن وضع الاتحاد السوفياتي صواريخ في كوبا إبّان إدارة كينيدي كاد يؤدّي إلى حرب نووية. ولكن على ما يبدو، تعتقد الولايات المتحدة أن روسيا ستوافق على وضعٍ لا توافق هي نفسها عليه.

رابعًا، نصبت الولايات المتحدة دِرعًا مضادًّا للصواريخ في رومانيا (وهو أمر باستطاعتها القيام به بسبب إلغاء معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية في العام الأول من إدارة بوش – تشيني). لقد شجبت روسيا هذا الدِّرع، معتبرةً إيّاه تهديدًا؛ لأنه يقوّض نظام الدمار المتبادَل المؤكَّد الذي حال دون نشوب حرب نووية منذ

الحرب العالمية الثانية. وكما يبدو، يعكس هذا التطور الانتقالَ من حقبة نظام الدمار المتبادَل المؤكَّد إلى حقبة التفوق النووي.

وكما أُفيد، لقد أغاظ تطوير الدِّرع الروس. ووفقًا لرويترز:

> أُثير سخط روسيا بسبب عرض القوة هذا الذي قام به خصمها إبّان الحرب الباردة في أوروبا الشرقية السابقة التي حكمها الشيوعيون؛ حيث كانت تملك السلطة ذات يوم. وتقول موسكو إن الحلف بقيادة الولايات المتحدة يحاول الإحاطة بها وصولاً إلى البحر الأسود المهمّ؛ حيث الأسطول البحري الروسي.

لكنّ الولايات المتحدة ادّعت أن لا شيء يدعو موسكو للخوف؛ لأن "النظام ليس موجَّهًا ضد روسيا"، بل ضد إيران.

لكن هذا الادعاء مُنافٍ للعقل. فلا صواريخ نووية لدى إيران، ولن تملكها لبعض الوقت، ولا سيما بسبب المعاهدة الأخيرة (جعلها بوتين ممكنة) التي تمنع إيران من صنع أي سلاح نووي في المستقبل القريب. قال الكرملين:

> الهدف الرئيس من الدِّرع الصاروخي هو تحييد ترسانة موسكو النووية لمدة طويلة؛ بما يُتيح للولايات المتحدة القيام بضربة أولى على روسيا في حال وقوع حرب.

علاوةً على ذلك، قالت الولايات المتحدة إنه لا يُفترض بروسيا الخوف من هجوم أميركي؛ لأن الصواريخ دفاعية تمامًا. لكنّ بوتين ردّ قائلاً إن المواقع الدفاعية قرب حدود روسيا يمكن أن تتحوّل "بشكل غير واضح" إلى أسلحة هجومية.

ويتمثل بُعد آخر للتهديد العسكري الموجَّه ضد روسيا بتطوير الولايات المتحدة أسلحة نووية جديدة تجعل من إمكانية القيام بضربة نووية أكثر عملانية. وأحد هذه الأسلحة قنبلة نووية بالغة الصِّغَر؛ وهي

نموذج جديد (النموذج 12) لـ ’بي61‘ الموجودة منذ زمن بعيد، والتي تمتلك ميزة "التحكم بالطاقة التفجيرية" التي تسمح بتخفيض المستوى إلى اثنين في المئة فقط من قنبلة هيروشيما. ولـ ’بي16–21‘ أيضًا زعانف متحركة تساعد في توجيه القنبلة بدقة أكبر نحو الهدف وهكذا تنتفي الحاجة إلى قنبلة قوية جدًّا لتدمير الهدف.

إن أحد أسباب عدم استخدام أميركا أسلحة نووية منذ هيروشيما وناكازاكي هو نتائجها التدميرية ليس على العدوّ فحسب، بل أيضًا على أميركا بالذات وحلفائها. إذ يمكن أن تؤدي الأسلحة النووية القوية إلى "شتاء نووي" يُنهي كل أشكال الحياة. لكن ’بي61–12‘ قد تحمل القادة الأميركيين على الاعتقاد بأنهم قادرون على شنّ هجوم يَشلّ روسيا مع مستوى "مقبول" من الأضرار الجانبية لها ولحلفائها، وللمحيط.

وخلال إعلان ’استعراض الموقف النووي‘ للعام 2010 (الذي يتضمن ’بي61–12‘)، قال أوباما:

> تقوم إدارتي بخطوة هامة إلى الأمام، وذلك من خلال الإيفاء بتعهّد آخر أعلنتُه في براغ، وهو تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجية أمننا القومي، والتركيز على تقليص المخاطر النووية للقرن الحادي والعشرين.

لكنّ خبراء عديدين يتساءلون حول هذا الادعاء. على سبيل المثال:

* الجنرال جيمس إي كارترايت، الذي كان نائب رئيس هيئة الأركان المشترَكة واستراتيجيًّا نوويًّا مؤثّرًا يستعين به أوباما، يؤيّد الاستهداف الدقيق الذي يسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بعدد أقل من الأسلحة. غير أنه أضاف أن "تخفيض الحجم، يستدعي جعل السلاح أكثر قابلية للتحقيق".

* هانز أم كريستانسن، مدير مشروع المعلومات النووي، قال إنه

أضاف نفسَه إلى مجموعة النقاد الذين يعتبرون أن "الدقة المتزايدة وخيارات التحكم بطاقة تفجيرية أقل يمكنها أن تجعل 'بي61–12' أكثر مَدعاةً للاستخدام بسبب الأضرار الجانبية المخفَّضة والغبار الذَّري المتساقط".

لكن الانتقاد الأكثر أهمية جاء من موسكو، فيما دافعت إدارة أوباما عن تطوير 'بي61–12' بالقول إنها "تؤدي إلى استقرار أكثر استراتيجية". وأدان نائب وزير الدفاع الروسي، أناتولي أنتونوف، اختبار 'بي61–12' (لا تحمل رأسًا حربيًّا) التي أطلقتها مقاتلة – قاذفة من طراز أف –15 إي. واصفًا الاختبار "بغير المسؤول" و"الاستفزازي عَلَنًا"، قال أنتونوف إن استخدام طائرة أف –25 إي لحَمْلِ القنبلة "يدفع للاعتقاد بأن الاختبار أُجري بهدف تفحّص إمكانية استخدام القنبلة الذَّرية 'بي61–12' بواسطة مقاتلات – قاذفات الناتو المتمركزة في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، قال سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف إن الاختبار أظهر أن الدِّرع الصاروخي الأميركي يُقصَد به استخدامه ضد روسيا.

وفقًا لذلك، لا علاقة للذُّهان الارتيابي بخوف الروس من استعداد الولايات المتحدة لتوجيه أول ضربة. ربما يعتقد القادة الأميركيون أنه باستطاعتهم إزالة كل الأسلحة النووية الروسية عمليًّا في الضربة الأولى، وذلك من خلال استخدام 'بي61–12' (مع أسلحة نووية أخرى ربما، ذات طاقة تفجيرية منخفضة)، التي تتسبّب بأضرار جانبية قليلة نسبيًّا. وبفضل الدِّرع الصاروخي، قد يعتقدون أنه باستطاعتهم تدمير أي أسلحة روسية متبقية نجت من الضربة الأولى. نظرًا لمدى ضراوة المحافظين الجدد في سعيهم لتحقيق إمبراطورية عالمية – تحدّث روبرت باري عن "جنونهم"، ودعاهم منتقدٌ آخر "مضطربين عقليًّا"– فهم ربما يعتقدون أن ما يُدعى أضرارًا جانبية يستحق العناء، لا سيّما وأن إزالة روسيا تمنح أميركا السيطرة على الموارد الطبيعية الروسية منقطعةِ النظير.

إذا كانت روسيا تخشى بقوة استعداد الولايات المتحدة لتوجيه

ضربة أولى ضدها، فربما يُقرّر قادتها إطلاق ضربة أولى استباقية، معتقدينَ أنها ستمنحهم فرصة أفضل للنجاة من ضربة أميركية مضادة. وقد تتقلّص الخشية الروسية إذا تبنّت الولايات المتحدة بروتوكول "لا للاستخدام أولاً"، وأقنعت روسيا بالقيام بالمِثل. حمل أوباما اقتراح "لا للاستخدام أولاً" إلى مجلس الأمن الدولي في آب/أغسطس 2016. لكنّ هذه الفكرة قاومها أعضاء نافذون من مجلس وزرائه، بمن فيهم وزراء الخارجية، والدفاع، والطاقة.

ولمقالٍ بعنوان "كيف ينتهي العالم"، اختار فيليب جيرالدي العنوان الفرعي "استدراج روسيا ليس سياسة جيدة". وكما يذكر كبار السنّ، سيُعيدنا "الموقف النووي" الجديد لأميركا إلى النقاشات حول الاستراتيجية النووية التي كنا نملكها في الثمانينيات، وقد وُصِفت هذه النقاشات ببراعة في عَرّافي هرمجدون لفريد كابلان.

الطريق الاقتصادي إلى تغيير النظام

تمثلت الطريقة الثانية التي اعتمدتها الولايات المتحدة لمحاولة تغيير النظام في روسيا باستخدام النفوذ الاقتصادي. فقد انخرطت أميركا – كما شدّد مهدي داريوس ناظم رعيا – في "حرب متعدّدة النطاقات". وأحد أبعاد هذه الحرب اقتصادي. ويركّز النقاش الحالي على مظهر واحد للحرب الاقتصادية؛ وهو فرض عقوبات على الاقتصاد الروسي. وبالنسبة إلى سبب العقوبات، أعطى نيل كلارك هذا الشرح الوجيز عام 2014:

> **يقوم مخطَّط المحافظين الجدد على إضعاف الاقتصاد الروسي من خلال العقوبات التي ستؤدي – كما يأملون – إلى تقليص دعم بوتين، وتسهيل مهمة زعزعة استقرار البلد، وتحقيق "تغيير للنظام" في موسكو. فهم يريدون أداة مُذعِنة في الكرملين تُسَلِّم كل الموارد الطبيعية الروسية، وتسمح لهم بالتخلص من الرئيس الأسد والبعثيين في سوريا؛ وهذا شرط أساسي قبل**

أي هجوم على إيران.

بتعبير آخر، كان البيت الأبيض في عهد أوباما يتّبع المقارَبة التي اعتمدها الرئيس نيكسون عام 1973 لتحقيق انقلاب عسكري في التشيلي: "جَعْلُ الاقتصاد يصرخ".

وبالطبع، كان القادة الروس مُدركين تمامًا لهذه الاستراتيجية. وقد قال وزير الخارجية لافروف: "الآن، تقول شخصيات عامة في البلدان الغربية إن هناك حاجة إلى فرض عقوبات تُدمّر الاقتصاد، وتتسبب باعتراضات شعبية".

لم تحاول إدارة أوباما إخفاء نواياها. ففي أواخر العام 2014، قال الاقتصادي الأكبر في البيت الأبيض جيسون فورمان إن العقوبات الغربية على روسيا، مجموعةً مع انخفاض أسعار النفط، "تضع اقتصادهم على شفير أزمة". وأضاف سكرتير صحافي في البيت الأبيض، جوش إرنست: "ما دام نظام العقوبات ذاك قائمًا، فستستمر التكاليف التي يتكبّدها الاقتصاد الروسي بالارتفاع".

في العام 2014، أخبرت مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية، فيكتوريا نولند – وهي زوجةُ المحافظ الجديد روبرت كاغان، وأحد مستشاري نائب الرئيس تشيني – لجنةَ الشؤون الخارجية في مجلس النواب (بكلمات ناظم رعيا) بأن:

> **أهداف استراتيجية العقوبات الاقتصادية الأميركية ضد الاتحاد الروسي لا تَرمي فقط إلى الإضرار بالروابط التجارية والأعمال بين روسيا والاتحاد الأوروبي، بل أيضًا إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في روسيا، وإحداث حالة عدم استقرار في العُملة، والتسبب بتضخّم.**

وأضاف ناظم رعيا: "كما يبدو، لم تُفعَّل أهداف الولايات المتحدة، وذلك لإرغام الحكومة الروسية على تغيير سياستها الخارجية، بل لِلحَثّ على تغييرِ النظام في موسكو".

هناك طريقتان للتمكن من إزاحة بوتين عن الحكم اقترحهما هربرت إي ماير الذي كان مساعدًا خاصًّا لمدير السي آي أيه في إدارة ريغان. إن الهدف من العقوبات ضد روسيا كما قال ماير هو "حمل الروس الذين يُبقون بوتين في الحكم – أو يحتملون بوتين في الحكم – على توجيه تلك اللكمة القاضية". وأضاف:

> إذا كان بوتين عنيدًا جدًا كي يعي أن مهنته قد انتهت، فإن الوسيلة الوحيدة لإخراجه من الكرملين هي مع ثُقبِ رصاصة في مؤخَّر رأسه. لا بأس بذلك بالنسبة إلينا.

بأي حال، تمثّلت مقاربة إدارة أوباما بالضغط على الاقتصاد الروسي، وتضييق الخناق على الروس تدريجيًا من خلال سلسلة عقوبات.

تغيير النظام في أوكرانيا

لطالما كانت أوكرانيا مقسومة بين الشرق الذي يهيمن عليه الناطقون بالروسية، والغرب الذي يهيمن عليه الناطقون بالأوكرانية. وتاريخيًّا، هناك ترابط بين أوكرانيا وروسيا، ولكن في نهاية العام 2013، بدأت هناك ثورة أدت في أوائل العام 2014 إلى استبدال الرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش. وتبقى كيفية حدوث ذلك وسببه أمرًا مثيرًا للنزاع. ووفقًا للساسة الغربيين ووسائل الإعلام الغربية، يمكن أن تكون الرواية المعيارية لِما حدث على الشكل التالي:

> قُدِّمت عريضة لحكومة يانوكوفيتش بتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من اعتزام يانوكوفيتش في الأصل القيام بذلك، إلا أنه بدّل رأيه في اللحظة الأخيرة. ويعود سبب ذلك جزئيًّا إلى عرض روسيا قرضًا بقيمة 15 بليون دولار يسمح لأوكرانيا بالبقاء معها (هذا ما كان يانوكوفيتش يفضّله). وقد أثار هذا القرار الذي

تسبّب بغضب عارم موجة احتجاجات في ميدان كييف الرئيس (بات المحتجون يُعرَفون بحركة يوروميدان؛ و"مايدان" كلمة أوكرانية تعني "ميدان").

بقي المحتجون مسالمين إلى أن أرسلت حكومة يانوكوفيتش الشرطة، وسمحت لهم باستخدام العنف بهدف تفريق المحتجين. عندئذٍ، انضمّت مجموعات موالية لروسيا، وسرعان ما قُتِل أكثر من 100 شخص؛ لَقي الكثيرون منهم مصرعهم على أيدي قنّاصة مجهولي الهوية ربما قام يانوكوفيتش باستخدامهم. وفي شباط 2014، فرّ يانوكوفيتش إلى روسيا فجأةً لسبب مجهول، وعُيِّن أرسيني ياتسينيوك رئيسًا جديدًا للوزراء، ووقّع اتفاق الانضمام إلى أوروبا.

وفي نهاية المطاف، اندلعت حرب أهلية بين الحكومة الأوكرانية الجديدة والانفصاليين الموالين لروسيا في المنطقة الجنوبية الشرقية لأوكرانيا، والمعروفة بالدونباس، والمكوَّنة من إقليمَي دونيتسك ولوهانسك اللذين أطلقا على نفسَيهما اسمَي جمهوريّة دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية. وُقِّع بروتوكول مينسك الذي يُفصِّل شروط وقف إطلاق النار عام 2014، ولكنه لم يَصمد. وفي العام 2015، وُقِّع مينسك 2، ولكنه لم يَصمد أيضًا. وبحلول العام 2016، قُتِل أكثر من 9,000 شخص؛ وهذه المأساة خطأ روسي ناجم عن تمويل الانفصاليين.

ووسط هذه التطورات، استخدم بوتين الأزمة كفرصة للاستيلاء على القرم بهدف البدء

بإعادة بناء الإمبراطورية الروسية.

على أساس هذه الرواية، فرضت الحكومة الأميركية عقوبات على روسيا؛ بسبب دورها في الحث على النزاع – كما زُعِم – وتوسيع الحرب الأهلية، وتمويل الانفصاليين، واجتياح أوكرانيا لاحتلال القرم. وقامت البلدان الأوروبية بالمِثل بضغط من واشنطن.

وقد كتب جون ميرشيمر – أحد علمائنا السياسيين البارزين – مقالاً لـفورين أفيرز بعنوان "لماذا أزمة أوكرانيا هي خطأ الغرب؟"، وقد قال فيه:

> **وفقًا للمعرفة السائدة في الغرب، يمكن إلقاء اللوم في أزمة أوكرانيا، تمامًا، على العدوان الروسي. وتتابع المناقشة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد ضمّ القرم بسبب رغبة قديمة بإحياء الإمبراطورية السوفياتية. وقد يسعى في النهاية وراء ما تبقّى من أوكرانيا، بالإضافة إلى بلدان أخرى في أوروبا الشرقية. ومن وجهة النظر هذه، وفّرت إزاحة الرئيس الأوكراني، فيكتور يانوكوفيتش، في شباط/ فبراير 2014 ذريعة لبوتين سمحت له بإصدار أمر للقوات الروسية بالاستيلاء على جزء من أوكرانيا.**
>
> **لكن هذه الرواية خاطئة: تتشاطر الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون معظم المسؤولية في الأزمة. فجوهر المشكلة هو توسيع الناتو؛ العنصر المركزي لاستراتيجيةٍ أكبر تهدف إلى إخراج أوكرانيا من الفلك الروسي ودمجها بالغرب... ومنذ أواسط التسعينيات، عارض القادة الروس بعناد توسّع الناتو. وفي السنوات الأخيرة، أوضحوا أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال انتقال جارهم المهمّ على الصعيد الاستراتيجي**

إلى المعسكر الغربي. وبالنسبة إلى بوتين، إنّ الإطاحة غير القانونية بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا، والمنتخَب ديمقراطيًّا، هي بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير. وقد ردّ بالسيطرة على القرم؛ وهي شبه جزيرة خَشِي من أن تأوي قاعدة بحرية للناتو... ما كان يُفترَض برد فعل بوتين أن يكون مفاجئًا. وبالرغم من كل شيء، ينتقل الغرب إلى الباحة الخلفية لروسيا، مهدِّدًا مصالحها الاستراتيجية الجوهرية، وهو ما شدّد عليه بوتين تكرارًا.

في السياق نفسه، أعلن مقال لسيوماس ميلن في غارديان: "القصة التي أُطلِعنا عليها حول الاحتجاجات التي تُحكِم قبضتها على كييف تحمل في طيّاتها العلاقة الأكثر سطحية مع الواقع".

تُظهِر التقارير المستندة إلى الواقع أن كل عنصر في الرواية الرسمية خاطئ، كما أشارت الوقائع المستقاة من مصادر عديدة:

* ما حدث في الميدان "ليس تغييرَ نظام ديمقراطي سِلمي، كما عرضت له وسائل الإعلام الغربية، بل هو محاولة انقلاب متمَّمة بأعمال إجرامية على أيدي قَتَلة مأجورين"، كما أفاد البروفسور فلاد سوبيل من حرم جامعة نيويورك في براغ. وكما قال، كان هناك نحو 20 قنّاصًا قتلوا رجال شرطة ومتظاهرين من كلا الجانبَين للحث على الفوضى.

* لم يُستلهَم الانقلاب من رفض يانوكوفيتش التوقيع على الاتفاق. فقد خطّطت فيكتوريا نولند للانقلاب؛ وهي شقيقة زوجة المحافظ الجديد فريدريك كاغان الذي أيّد بقوة إعادة توجيه أوكرانيا نحو أوروبا. عُيِّنت نولند مساعدةً لوزير الخارجية للشؤون الأوروبية من قِبَل هيلاري كلينتون. ونظرًا لكونها في سُدّة المسؤولية، ذكّرت نولند قادة الأعمال الأوكرانيين بأن أميركا استثمرت 5 بلايين دولار في "طموحاتهم الأوروبية". وفي بداية الانقلاب، وزّعت كعكات مُحَلاّة

في الميدان لمثيري القلاقل المُعادين ليانوكوفيتش.

*** قبل ثلاثة أسابيع من الانقلاب، أخبرت نولند جوفري بيات، السفير الأميركي في كييف، أنه عندما يتم استبدال يانوكوفيتش برئيس جديد، يجب أن يكون أرسيني ياتسينيوك رئيس الوزراء الجديد. وفي اتصال هاتفي بين نولند وبيات دام أربع دقائق، وتمّ اعتراضه، كان بالإمكان سماعها وهي تقول (الآن على اليوتيوب): "ياتس هو الشخص المتمتع بخبرة اقتصادية". ومعبِّرةً أيضًا عن وجهة نظرها حيال ضرورة تغيير النظام من خلال الأمم المتحدة بدلاً من الاتحاد الأوروبي، قالت: "تبًّا للاتحاد الأوروبي!".**

*** طلبت كاترين أشتون، مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، من أورماس بايت التحقيق في سبب العنف الذي أطاح بحكومة يانوكوفيتش. وبالرغم من افتراضها أن القناصة قد أُرسِلوا من قِبَل يانوكوفيتش، أخبرها بايت بأن "يانوكوفيتش ليس من أرسل القناصة، بل شخصًا ما من الائتلاف الجديد". وهذه المحادثة التي اعترضها ضباط من الأجهزة الأمنية موالون ليانوكوفيتش يمكن سماعها على اليوتيوب.**

*** قال راي ماكغوفرن: "إن رأس حربة الانقلاب هي ميليشيا حسنة التنظيم من النازيين الجدد". وأضاف روبرت باري أنه في أشهر النزاع الذي شاركت فيه حركة يوروميدان، كان القائدُ أندري باروبي – وهو نازيٌّ جديد ذائع الصيت – هو الذي أشرف على عمليات جنود العاصفة المنتمين إلى النازيين الجدد.**

*** في مقال حول "مجزرة القناصة"، أشار إيفان كاتشانوفسكي من جامعة أوتاوا، إلى أن الاستنتاج القائل إن "المجزرة قد ارتكبها قناصة الحكومة ووحدات شرطة خاصة، بأمر من يانوكوفيتش، قَبِلته الحكومات ووسائل الإعلام الغربية". ومن جهةٍ ثانية، قال كاتشانوفسكي: "يستنتج هذا التحقيق الأكاديمي أن المجزرة كانت عملية أُلصقت بغير مرتكِبها، وقد خُطِّط لها ونُفِّذت بهدف الإطاحة بالحكومة والاستيلاء على السلطة... كان مطلِقو النار والمستطلِعون**

متمركزين في 20 مبنى أو منطقة على الأقل، مُشرِفة على الميدان. والدليل على مقتل المحتجّين من هذه المواقع يشمل 70 شهادة قدّمها محتجّون في الميدان في المقام الأول، وعدة أشرطة فيديو لقنّاصة يستهدفون محتجين من هذه المباني". (الاستعانة بالقناصة هو ما يُفترَض توقّعه في احتجاج مدبَّرٍ أميركيًّا اتخذ طابع العنف في ما بعد؛ استنادًا إلى تصريح لوليام إنغدال، استُشهد به في الفصل 6، وجاء فيه أن "محتجّي الربيع العربي في واشنطن غالبًا ما استعانوا بالسي آي أيه السِّرّية وقناصةٍ مرتزَقة لإثارة الشعب وإغضابه").

* بخلاف الادعاء القائل إن روسيا هي التي تقف وراء اندلاع حرب أهلية في دونباس، قال المتبحِّر في شؤون روسيا بول روبنسون: "لم يقدَّم أي دليل ظاهر يشير إلى أن أفرادًا من الجيش الروسي قد شاركوا في بداية التمرّد".

* مصمِّمةً على جعل بوتين والأوكرانيين الناطقين بالروسية المحرِّضينَ على العنف، أخفت وسائل الإعلام الغربية ما حدث في الواقع. وواصلت ذي نيويورك تايمز، بصفة خاصة، إنكار وجود انقلاب. لكنّ جورج فريدمان، رئيس ستراتفور، دعا أحداث يوروميدن "بالانقلاب الأكثر وضوحًا في التاريخ".

* في ما يتعلق بالقرم: عَلِم بوتين على الفور بأن تغيير النظام في أوكرانيا غير قانوني، وكما قال المراسل بيبي إسكوبار، عَلِمت الاستخبارات الروسية بسرعة "أن الميدان سيتكرر في القرم، ولذلك تصرّف الكرملين على الفور". من الطبيعي ألا يسمح بوتين بانقلاب غير قانوني لفصله عن القرم الذي كان جزءًا من روسيا منذ القرن الثامن عشر، ومنفذها الوحيد على المياه الدافئة. وبخلاف الادعاء بأن بوتين قد "اجتاح" أوكرانيا، كانت القوات الروسية متمركزة داخل القرم في القاعدة البحرية الروسية في سيفاستوبول. لكنّ بوتين لم يضمّ القرم إلا بعد إجراء استفتاء أظهر أن 96 في المئة من سكان القرم يريدون الانفصال عن أوكرانيا. غير أنّ الصحافة الأميركية تدّعي أن ذلك التصويت المرتفع يُظهِر تلاعبًا بالاستفتاء، لكنّ الاستطلاع

الانتخابي الذي جرى بعد خروج الناخبين من مراكز الاقتراع أظهر أن نحو 93 في المئة من المقترعين قالوا إنهم صوّتوا لصالح الانفصال.

*** وقد كتب باري: "تمثّل النموذج المتطابق لوسائل الإعلام الأميركية السائدة، بتبييض دور النازيين في أوكرانيا". لكن تعليقات قليلة رشحت عن مراقبين أميركيين وبريطانيين. (أ) أشار مقالٌ في نيويورك تايمز إلى تفاخر قائدٍ لجناح اليمين في النازيين الجدد بأن الثورة الأوكرانية ما كانت لِتحدث من دون هذه المجموعة. (ب) أفاد تقرير في تلغراف أن نظام كييف قد جنّد نازيين جددًا كي ينتسبوا إلى جنود العاصفة، وكان بعضهم يحمل رايات تحمل رمز 'فخ الذئب' وهو SS. (ج) بثّت بي بي سي فيديو يُظهر كيف قاد النازيون الجدد عمليات الاستيلاء على مبانٍ حكومية واحتلالها، ومن ثم أرغموا يانوكوفيتش ومعاونيه على الفرار إنقاذًا لحياتهم. (ووفقًا لذلك، ليس صحيحًا أن يانوكوفيتش قد فرّ "لسبب مجهول").**

استنادًا إلى الدليل الغامر بأن تغيير النظام في أوكرانيا كان عملية أُلصِقت بغير مرتكبها، وقد نظّمها أفراد من إدارة أوباما، من الواضح أن البلدان الأخرى في الدول السبع الكبرى قد استخدمت أحداث 2013–14 في أوكرانيا كذريعةٍ لفرض عقوبات على روسيا.

مناقِشًا الخطر البالغ لسلوك أميركا في أوكرانيا، كتب باري:

> **إذا كنتم تتساءلون عن كيفية تمكن العالم من ارتكاب زلّة إشعال حرب عالمية ثالثة كما أشعل الحرب العالمية الأولى منذ قرن، فكل ما تحتاجون إليه هو النظر إلى الجنون الذي غلّف عمليًّا كل البنية السياسية/الإعلامية الأميركية حيال أوكرانيا، حيث ترسّخت رواية خاطئة عن قبعات بيضاء إزاء قبعات سوداء في وقت مبكِّر، وثَبُت عدم تناغمها مع الوقائع أو المنطق.**

لكنّ حربًا عالمية ثالثة قد تنجم أيضًا عن إغفال النظام العدواني

الذي أقامته الولايات المتحدة في أوكرانيا. فقد أعلن نائب وزير الخارجية الأوكراني، فاديم بريستايكو، على إذاعة سي بي سي أن سُلُطات كييف قد سعت وراء "حرب كلّيّة" مع روسيا، وأضاف: "الكل يخشى قتال دولة نووية. لم نَعُد نخشى ذلك في أوكرانيا". وأضاف: "مهما بدا الأمر خطِرًا، فعلينا إيقاف بوتين بأي طريقة". ساعيًا وراء أسلحة مميتة من الغرب، قام بريستايكو بزيارة قصيرة إلى الغرب بحجة تعرّضه "للقليل من التصلب في عموده الفِقري".

إسقاط طائرة ماليزية

في 17 تموز/يوليو 2014، تحطمت طائرة تابعة للخطوط الجوية الماليزية كانت تقوم بالرحلة 'أم إيتش 17' من أمستردام إلى كوالا لامبور قرب الحدود الأوكرانية – الروسية، موديةً بحياة 298 شخصًا كانوا على متنها. ووفقًا للتقرير الرسمي، أُسقِطت الطائرة بصاروخ أرض جوّ روسيّ الصنع.

وبالرغم من قول التقرير الرسمي الذي وضعته الحكومة الهولندية إنه لا دليل على إطلاق صاروخ من قِبَل انفصاليين موالين لروسيا، إلا أن الولايات المتحدة جادلت قائلةً إنه واقع الحال بالفعل، وإن روسيا قد قامت بتوفير الوسائل. وقد قبِلت وسائل الإعلام الأميركية هذا الادعاء كواقع مُطلَق؛ عِلمًا أنه لا وجود لدليل مُقنع. ووفقًا لذلك، وبدعم من وسائل الإعلام، أضافت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد وقت قصير من فرض عقوبات على روسيا بسبب أحداث تغيير النظام، عقوبات أكثر تعجيزًا.

ولكنّ أيًّا من روسيا أو الانفصاليين الروس – كما شرح ديف ليندورف – "ما كان لِيربح أي شيء (لا بل سيخسر كل شيء) من خلال هذا العمل الإرهابي المروِّع".

كانت قوات الانفصاليين الموالين لروسيا تُلحِق الهزيمة بالقوات العسكرية الأوكرانية التي تحاول إخضاع منطقة المتمردين دونباس. وآخر ما

كانوا – أو كان داعمهم روسيا – بحاجة إليه هو القيام بما يضمن تأليب كل أوروبا ضدهم، ومنح الحكومة الأميركية تبريرًا مثاليًّا لتوفير المزيد من الدعم العسكري العدائي لأوكرانيا. ومن جهة أخرى، لأوكرانيا وقواتها المسلَّحة كل سبب يحثّها على ارتكاب هذا العمل المشين إذا اعتقدت أنه بإمكانها إلقاء اللوم على روسيا والفوز بمزيد من الدعم الأميركي.

بأي حال، جاء الادعاء الرسمي حول 'أم إيتش 17' – بأنها أُسقطت بصاروخ أرض – جوّ أطلقه انفصاليون روس – في اليوم التالي؛ مباشَرةً على لسان السفيرة الأميركية إلى الأمم المتحدة، سامنتا باور، التي قالت إن الطائرة قد "أُسقطت على الأرجح بصاروخ أرض – جوّ من طراز 'أس أيه –11' أُطلِق من موقع يسيطر عليه الانفصاليون. والجزء الأول من هذا الادعاء تناقضه ثلاثة أنواع من الأدلة، على الأقل.

*** قال القبطان الألماني وخبير الخطوط الجوّية، بيتر هايسنكو، إن الثقوب في مقصورة الطيار مماثلة لتلك التي يُحدِثها مدفع رشاش. ونُقل الواقع نفسه عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي قالت – في رواية نشرتها وال ستريت جورنال – "إن ثقوبًا مشابهة لتلك الثقوب الناجمة عن مدفع رشاش" قد عُثر عليها "في قطعتين منفصلتين من بدن الطائرة".**

*** أظهرت بيانات الرادار مقاتلة أوكرانية من طراز سو –25 تتعقب 'أم إيتش 17'، كما نقل أيضًا مراقب إسباني لحركة المرور الجوّية وجودَ طائرة عسكرية أوكرانية نَفاثة في المنطقة.**

*** في العام 2014، بثّت بي بي سي فيديو يحتوي على مقابلات مع ثلاثة شهود عيان. وقد تحدّث ثلاثتهم عن سماعهم انفجارًا في الطائرة بعد رؤيتهم طائرة عسكرية تتبع 'أم إيتش 17'. وقال أحد شهود العيان: "كانت هناك طائرة أخرى عسكرية بجانبها. الكل رآها". وبالرغم من مسارعة بي بي سي إلى إلغاء الفيديو، عُثِر على نُسخة**

من التقرير وتمّ إعلانه.

وهناك أيضًا دليل يناقض ادعاء إطلاق سلاح مضاد للطائرات من أوكرانيا الشرقية من قِبَل متمردين روس إتنيين. فوفقًا للتقرير الذي وفّره الهولنديون، كان في حوزة المتمردين بعض صواريخ أرض – جوّ، ولكن نظرًا لمداها المحدود، "لم تكن تشكل تهديدًا على الطيران المدني على ارتفاع التطواف". لكنّ السلاح المضاد للطائرات الوحيد في أوكرانيا الغربية – كما قال التقرير – القادر على إسقاط طائرة على ارتفاع تطواف 'أم إيتش –17' (33,000 قدم) تملكه الحكومة الأوكرانية (ما بعد الانقلاب). علاوةً على ذلك، أظهرت صور القمر الصناعي أن سلاحًا أوكرانيًّا بتلك القدرة كان موجودًا في الجزء الشرقي من البلد.

غيرَ راغبةٍ في الاستسلام للادعاء القائل إن روسيا قد زوّدت المتمردين بمنصة صواريخ، صادقت نيويورك تايمز في أواسط العام 2016 على تقريرِ هاوٍ يدّعي قيام روسيا بتزييف الصور الاصطناعية التي تُظهِر – كما يبدو – وجود بطاريات صواريخ أوكرانية مضادة للطائرات في أوكرانيا الشرقية في ذلك اليوم. لكن الخبير الشهير في التقاط صور بواسطة الكمبيوتر، نيل كراويتز، قال عن التقرير الذي نشرته تايمز: "إن التحليل السيّئ بيانٌ يُقلّل من شأن الوقائع. هذا التقرير خِداع تامّ". كما قال خبير آخر: "هذا التقرير عبارة عن استعراض هُواة أو يراد منه تضليل الجمهور من دون وجود خلفية تكنولوجية". فأجاب كراويتز: "لماذا تستعمل أو؟ إنه استعراض هُواة ومضلِّل".

في العام 2016، بثّت بي بي سي نسخة جديدة عن فيلمها الوثائقي 'أم إيتش 17'؛ وهو كناية عن تقارير مُسبَقة قالت إنها تتناول العناصر التالية:

*** استكشاف فكرة إسقاط الطائرة بواسطة مقاتلة أوكرانية.**

*** "تحليل إمكانية أن يكون إسقاط الطائرة مؤامرة من السي آي أيه لإلقاء اللوم على روسيا".**

* مناقشة ما خَلُصَ إليه المراسل الاستقصائي الألماني، بيلي سيكس، الذي أجرى مقابلة مع 100 شاهد عيان؛ سبعةٌ منهم أفادوا برؤيتهم طائرة مقاتلة.

* مناقشة ما خَلُصَ إليه المحقق الخاص، سيرغي سوكولوف، الذي قال إن عملاءه المئة الذين أَجروا بحثًا في الموقع لم يعثروا على أي شظية من صاروخ روسي الصنع. لقد زُوِّد بمكالمة هاتفية تمّ اعتراضها وتمّت بين عميلين للسي آي أيه تحدّثا فيها عن مسألة زرع قنبلتين على متن ’أم إيتش 17‘؛ كان هذا التصرف “ذريعة لتكثيف العقوبات على روسيا في المقام الأول، وثانيًا لإظهار روسيا أمام العالم بمظهر البلد البربري، وثالثًا لتعزيز حضور الناتو في أوروبا ولا سيما في أوكرانيا”.

أوكرانيا: انقلاب، أكاذيب، عقوبات

لمسألة يوروما يدن فائدة مزدوجة بالنسبة للحكومة الأميركية؛ فإلى جانب نقل أوكرانيا – على الأقل، نقل جزءٍ كبير منها – من الشرق إلى الغرب، لقد كانت ذريعةً لفرض عقوبات اقتصادية على روسيا. وبصورة مماثلة، إن الادعاء بأن الانفصاليين الموالين لروسيا قد استخدموا منصة صواريخ لإسقاط ’أم إيتش 17‘ يوفّر أساسًا لفرض المزيد من العقوبات على روسيا، ولإضعاف اقتصادها أكثر فأكثر.

لكنّ كلا هذين الادعاءين مخالفان للدليل؛ تمامًا كما كان حال الادّعاءات الأميركية بأن صدام متورّط في 9/11 ويملك أسلحة دمار شامل، وأن القذافي يخطِّط لارتكاب حمّام دم في ليبيا، وأن الأسد استخدم أسلحة كيميائية. ومع ذلك، تتعاون البلدان الأوروبية في تنفيذ العقوبات الصادرة ضد روسيا، والمستندة إلى ادعاءات أميركية؛ بمعزل عن أي دليل لا بل أيضًا مخالِفة للدليل. وقد صادقت مجموعة السبعة الكبار بأكملها على المستند الأميركي القائل إنه “يمكن تخفيف العقوبات عندما تفي بهذه الالتزامات”؛ أي الالتزامات التي تطلب الولايات المتحدة من روسيا الإيفاء بها استنادًا إلى الافتراض بأن التُّهم الأميركية ضد روسيا صحيحة. ولكن، في أواسط العام 2016،

ولحسن الحظ، ظهرت دلالات على بدء البلدان الأوروبية بإلغاء العقوبات.

تهديد متمثّل بحرب مع روسيا

وكما أشار الكثير من المعلِّقين الأذكياء، إن ضغط أميركا على روسيا عسكريًّا واقتصاديًّا ليس منطقيًّا. وفي مقالٍ بعنوان "الهدف الهيمَنيّ للمحافظين الجدد المتمثل بإزالة سيادة الدول يحمل في طيّاته إبادة كوكب الأرض"، قال بول كريغ روبرتس:

> ما لم تكن روسيا والصين مقتنعتَين بأن تكونا دولتَين ذليلتَين لواشنطن، فإن قيام المحافظين الجدد المتحكّمين بواشنطن، وبالتالي الغرب، بالضغط على هاتين الدولتين القويّتَين لن يؤدّي إلا إلى حرب. وبما أن واشنطن لا تضاهي روسيا والصين في الحرب التقليدية، فستكون الحرب نووية، وستكون النتيجة نهاية الحياة على الأرض... إنّ رغبة المحافظين الأميركيين الجدد في الهيمنة على العالم ستقود العالم إلى الإبادة.

وأضاف باري أن رغبة المحافظين الجدد في إمبراطورية شاملة تسبّبت بجنون واشنطن والصحافة الأميركية.

وفي مقاله "كيف ينتهي العالم؟"، قال فيليب جيرالدي إنه – وفقًا لميرشيمر – "إذا اتّبعت الولايات المتحدة سياسة خارجية أساسية واحدة فستحتفظ بعلاقة متينة مع روسيا". لكنّ الولايات المتحدة تقوم بالعكس؛ باذلةً قُصارى جهدها لإذلال روسيا وإغضابها. وقد كتب بوتين:

> هناك حدود لكل شيء. ومع أوكرانيا، عَبَر شركاؤنا الغربيون الخط. إذا ضغطتم الزنبرك إلى أقصى حد فسيرتدّ بقوة... لروسيا مصالحها

القومية الخاصة التي يجب أخذها بعين الاعتبار واحترامها.

متحدِّثًا عن هذه المسألة، كتب جيرالدي:

> لا أحد سوى فيكتوريا نولند وآل كاغان يريد حربًا في الواقع. لكنّ موسكو حُشِرت في الزاوية مع ارتفاع المزيد من الأصوات الروسية ضد الانفراج مع واشنطن الذي يراد منه – كما يبدو – إذلال الروس عند كل منعطف؛ كجزء من مشروع جديد لتغيير النظام. وانتهى الأمر بالكثير من القادة العسكريين الروس إلى الاعتقاد بأن التوسّع المستمر للناتو، ونشر المزيد من الوحدات العسكرية على امتداد الحدود، يعنيان أن الولايات المتحدة تريد حربًا.

وأشار جيرالدي إلى أن هذه الديناميكية تملك "القدرة لتصبح الكارثة الدولية الكبرى في كل الأزمنة". وأضاف أن "عَداء إدارة أوباما الثابت لروسيا يُفترَض اعتباره جنونًا بقَدْر جنون الرهانات في المقامرة. إنه رِهانٌ على حرب نووية محتمَلة لا يجدر التفكير فيها".

إنّ تشخيص حالة الولايات المتحدة من قِبَل جيرالدي وباري بالجنون، جاء أيضًا في كتاب وليام إنغدال مؤخَّرًا المهيمن المفقود: الذي ستدمّره الآلهة. فالعنوان الفرعي إشارةٌ إلى قول مأثور ليوريبيديس، "أولئك الذين ترغب الآلهة في تدميرهم يصابون بالجنون أولاً". وتتمثّل فرضية إنغدال بأن يأس طبقة النُّخبة الأميركية للتمسك بإمبراطوريتها، لا بل لإنشاء إمبراطورية شاملة، قد قادها إلى الجنون؛ كما يشهد على ذلك استعدادها للمجازفة بإبادة نووية.

وفي مقاله "حرب عالمية بدأت"، أشار جون بيلغر إلى أن "القوات الأميركية المسلحة تُطوِّر قوات قتالية، ودبابات، وأسلحة ثقيلة" في "لاتفيا وليتوانيا وأستونيا؛ بجوار روسيا". وأشار بيلغر إلى

أنه "التحريض الأقصى لثاني قوة نووية في العالم". وبطريقة مماثلة، قال روبرت باري، مشيرًا إلى الانقلاب في أوكرانيا، إن "هذه المجازفة قد حدثت على الحدود مع روسيا؛ وهي دولة مزوَّدة بسلاح نووي يمكِّنها – إلى جانب الولايات المتحدة – من إبادة كل حياة عن وجه الأرض".

إذا واصلت الولايات المتحدة الضغط، فقد يحدث الأسوأ. وتتمثّل جِدّيّة بوتين في أخذ هذا التهديد على مَحمل الجدّ بتدريبات التأهب القومي النووي التي أجرتها روسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2016.

وفي مقالٍ بعنوان "حرب أميركية على روسيا تلوح في الأُفق"، كتب الصحافي الإيرلندي فينيان كونينغهام عن "العداء المطّرد الذي تقوده الولايات المتحدة ضد روسيا على صورة حملات سياسية استفزازية لشيطنتها، وتشويه سمعتها من خلال اتهامات زائفة، ولتوجيه عقوبات اقتصادية، وازدراء الدبلوماسية والحوار، بالإضافة إلى توسيع انتشار القوات المسلَّحة؛ بما في ذلك تطوير أنظمة صواريخ".

وقد نُشِر مقال كونينغهام في سياق عمليات حربية تدريبية استفزازية قام بها الناتو في حزيران/يونيو 2016، "أكبر عملية حربية تدريبية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991"، كما شرح ستيفن لندمان. فيما اعتبر نائب وزير الخارجية الروسي، أليكسي ميشكوف، أن التدريبات "تحمل في طيّاتها مكوِّنًا خطِرًا ومُزعزعًا للاستقرار"، وقال إن "هدفها الرئيس هو مواصلة تفاقم التوترات". وقد كتب روبرت بريدج؛ وهو صحافي أميركي يُقيم في موسكو:

> لأولئك الذين لم يقتنعوا بعد بأن لروسيا أُسُسًا جِدّية تدفعها للقلق من اقتراب حشرجة آلة الحرب بقيادة أميركية أكثر فأكثر، فَلْنضعِ الظرف في منظور ملائم. لِنتخيَّلْ أن رُقعة الشطرنج الجيوسياسية قد انقلبت فجأةً، وباتت روسيا منهمكة الآن في تشكيل تحالف عسكري من 28

عضوًا قرب الحدود الأميركية، على سبيل المثال، أميركا اللاتينية...

لكن، لماذا التوقف هناك؟ لِنَرمِ النَّرد ونَرَ ما سيكون عليه رد فعل واشنطن إذا أرسلت روسيا للتوّ ثلاث قاذفات بلاك جاك ’تي يو –160‘ إلى أميركا الجنوبية للمشاركة في حرب مع كوبا وفنزويلا والبرازيل مثلاً، بعد أسابيع فقط من انسحاب موسكو من نظام دفاع صاروخي – يمكنه أن يصبح هجوميًّا بنقرة مفتاح – في كولومبيا مثلاً. أجرؤ على القول إنه لا قيود في العالم يمكنها كبح تشنجات المحافظين الجدد المتلوّين التي قد تنشأ عن مسائل هامة.

بجِدّية أكبر، هل يعتقد أحد أن المحافظين الجدد وعديدين آخرين في واشنطن مقتنعون بأن روسيا تستعد لشنّ هجوم نووي على أميركا، ولن يناقشوا وجوب توجيهنا الضربة الأولى؟ هل يمكن لأحد أن يكون واثقًا من أن الكرملين لن يقوم بذلك إذا واصلنا تهديد روسيا وإذلالها؟

قائلاً إن فلاديمير بوتين بات يعتبر الولايات المتحدة "كيانًا غير أخلاقيّ مُصابًا بجنون السيطرة سيدمّر الكوكب قبل أن يتراجع عن هدف الهيمنة على كل الأرض"، سأل روبرتس: "هل تعتقدون أن الروس سيجلسون منتظرين ضربة نووية، أم سيستبقون ذلك بضربة؟".

يمكن إزالة هذا التهديد إذا تبنّت الولايات المتحدة – كما سبق أن ذُكر – سياسة ’لا للاستخدام أولاً‘، كما اقترح أوباما. وقد ازدادت هذه المسألة إلحاحًا عندما سأل دونالد ترامب، كما أُفيد: "إذا كانت لدينا أسلحة نووية، فلماذا لا يمكننا استخدامها؟". وفي مقالٍ نشِر في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحية في نيويورك تايمز، ناقش جيمس إي كارترايت – وهو قائد سابق للقيادة الاستراتيجية الأميركية، ونائب

رئيس سابق لهيئة الأركان المشترَكة – مسألةَ إنهاء الولايات المتحدة لسياسة الاستخدام أولاً. ومن بين الأسباب التي ذكرها، قال: "سيهدأ قادة بلدان أخرى عندما يعرفون أن الولايات المتحدة كانت تعتبر أسلحتها عائقًا أمام حرب نووية، وليست أدواتٍ للعُدوان". ولكن، كما ذُكِر سابقًا، عارض مستشارو أوباما الفكرة.

رفع الوضع في سوريا مستوى التهديد بقيام حرب مع روسيا بسبب أوكرانيا، وهو ما نوقِش في الفصل 6. وفي العام 2014، بدأت الولايات المتحدة بشنّ غارات جوّية في سوريا (بشكل غير قانوني) ضد داعش فقط؛ كما زُعم. وبالرغم من استهداف الطائرات الأميركية للقوات السورية أحيانًا، قيل إن الغارات غير متعمَّدة. ولكن الهجوم على القوات السورية في دير الزور في 17 أيلول/سبتمبر 2016 كان متعمَّدًا بشكل واضح (عِلمًا أن الحكومة الأميركية وصحافتها أصرّتا على الرواية القائلة إن الغارة حدثت خطأً). ومذاك الحين فصاعدًا، قام البَلدان بأمور توحي بأنهما متجهان نحو الحرب. من الجانب الأميركي، كان هناك عدد من التهديدات والأعمال الحربية:

*** بعد أقل من أسبوعين على هجوم دير الزور، دمّرت طائرات الائتلاف بقيادةٍ أميركية جسرَين رئيسيَّين على نهر الفرات في الإقليم نفسه.**

*** بعد قول نائب المدير السابق للسي آي أيه، مايك موريلي، في البرنامج التلفزيوني تشارلي روز، في آب/أغسطس، إنه يُفترَض بالولايات المتحدة الشروع في قتل الروس لتوجيه رسالة لهم، وجّه جون كيلي الناطق بلسان وزارة الخارجية تهديدًا مبطَّنًا لروسيا، قائلاً إن "المزيد من الروس سيُفقَدون، والمزيد من الطائرات الروسية سيتمّ إسقاطها ما لم يتوقف العنف في سوريا".**

*** أعلن السيناتور جون ماكين، رئيس لجنة الخدمات المسلَّحة: "إذا واصلت روسيا قصفها غير المميِّز، فيُفترض بنا التوضيح بأننا سنتّخذ خطوات لتعريض طائرات لخطر أكبر. وعلينا إنشاء مناطق آمنة للمدنيين السوريين".**

*** هدّد مارك ميلي – رئيس أركان الجيش الأميركي – روسيا من خلال سوريا قائلاً: "سنهزمكم في أي مكان... سنهزمكم بطريقة أقسى من أي طريقة هُزِمتم بها يومًا".**

*** تردّد صدى دعوة هيلاري كلينتون لإنشاء "منطقة حظر جوّي" أو "مناطق آمنة" على نطاق واسع بعد شروع روسيا وسوريا بقصف المتمردين الجهاديين في حلب، بهدف طردهم منها، (إثر هجوم دير الزور)، وكانت النتيجة مقتل عدد كبير من المدنيين بالإضافة إلى المتمرّدين. وأثناء المناظرات لشغل منصب نائب الرئيس في العام 2016، أيّد تيم كاين ومايك بنس المناطق الآمنة؛ عِلمًا أنه من غير الواضح إذا كانا قد فهما أن هذه المناطق بحاجة إلى قواتٍ برّية أميركية، بالإضافة إلى تعطيل دفاعات العدوّ الجوّية لإنشاء مناطق حظر جوّي. وربما لم يكونا يَعِيان محاذير نشر قوات برّية؛ لأن كلينتون سبق له أن قال أثناء تأييده إنشاء منطقة حظر جوّي إن نشر قوات برّية في سوريا سيكون "خطأً على درجة كبيرة من الخطورة". ومن جهة ثانية، سبق لوزير الخارجية كيري أن قال لهيئة منبثقة عن مجلس الشيوخ إن إنشاء مناطق آمنة يتطلب ما بين 15,000 و30,000 من القوات البرّية. وبالرغم من الانطباع بأن إقامة منطقة حظر جوّي مسألة بسيطة لا تُزهق الكثير من الأرواح، شرحت كلينتون في خطاب مسرَّب عام 2013: "لإنشاء منطقة حظر جوّي، عليكم إزالة كل الدفاعات الجوّية، والكثير منها موجود في مناطق مأهولة. لذلك، حتى لو كانت صواريخنا بعيدة المدى وذاتية التوجيه كي لا نعرّض ربابنتنا للخطر، فأنتم ستقتلون الكثير من السوريين". وبالإضافة إلى ذلك، قال الجنرال جوزف دانفورد، رئيس هيئة الأركان، إن فرض منطقة حظرٍ جوّي "يقتضي ذهابنا إلى الحرب ضد سوريا وروسيا". إذًا، لو فازت كلينتون بالانتخابات الرئاسية، وتمكّنت من تنفيذ مخططها الهادف إلى الإطاحة بالأسد لأدى ذلك إلى حرب نووية.**

من الجانب الروسي: بعد إجراء تطويرات للتمكن من الدفاع عن سوريا، أصبحت روسيا أكثر من عامل في الشرق الأوسط على نطاق واسع، وأطلقت تصريحات تحذّر فيها الولايات المتحدة من مهاجمة

سوريا أو منع روسيا من الدفاع عنها. جرت بعض هذه التحركات بوضوح ردًّا على هجوم دير الزور:

* في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أوضحت روسيا أنها "ستُسقِط أي طائرة أو صاروخ يستهدف الجيش السوري".

* بعد معرفة وزير الخارجية الروسي، لافروف، بأن صنّاع السياسة الأميركيين يفكّرون مَلِيًّا في استهداف مطارات سورية لتعطيل غارات دمشق الجوّية ضد المتمردين، أعلن أن "روسيا ستحمي مصادر قوّتها إذا شنّت الولايات المتحدة غارات على قواعد سورية".

* أُفيدَ في ما بعد بأن روسيا تخطط لتوسيع قاعدتها البحرية الصغيرة في طرطوس، في سوريا، جاعلةً إيّاها قابلة للاستخدام من قِبَل سفن حربية أكبر حجمًا، ومحوِّلةً إيّاها إلى قاعدة دائمة؛ مُظهِرةً بذلك أنها لن تتخلّى عن سوريا.

* أوضحت روسيا أيضًا أنها تُخطِّط لإنشاء قاعدة عسكرية هناك، مُتمَّمة بقواعد جوّية وبحرية.

وقد كتب أيان غرينهالغ أن هذه التطورات "تُمثِّل نقلةً استراتيجية كبرى لروسيا؛ حيث ستكسب موطئ قدم في شرقي البحر المتوسط، وحضورًا دائمًا في الشرق الأوسط". وقالت ساوث فرونت: "إن تحركات واشنطن لمواجهة الجهود الروسية في سوريا لم تؤدِّ إلا إلى دفع موسكو لتوسيع حضورها العسكري في المنطقة الشرقية للمتوسط". وبصورةٍ أكثر شمولاً، أظهرت هذه التطورات وسواها تصميم روسيا على عدم ازدرائها.

دونالد ترامب وروسيا

قال ديك تشيني إنه حتى لو كانت هناك فرصة بنسبة 1 في المئة لحدوث أمر مروِّع حقًّا، فعلى المرء التصرف كما لو أنه أمر يقين. يُفترض تطبيق هذه العقيدة على إمكانية حدوث إبادة نووية نتيجةَ عداء أميركا لروسيا. "لكنّ المحافظين الجدد"، كما قال باري، "يعتقدون أن

الأمر جديرٌ بالمجازفة". وبرأيه، هذا جنون. ولكنّ المثير للصدمة بصفة خاصة كما أضاف هو "أن الجميع عمليًّا، من مسؤولين أميركيين ووسائل إعلام سائدة، صدّقوا هذا الجنون".

وبالنتيجة، لا فكرة، أو لا فكرة خاطئة لدى معظم الأميركيين عما يدور في أوكرانيا؛ وذلك لأن باري قال إن الكثير من وسائل الإعلام الأميركية "تصرّفت كما لو أنها في الأساس أداة دعائية للنظام الجديد في كييف ووزارة الخارجية". وبطريقة مماثلة، أشار ديف ليندورف إلى أن محرِّرًا في نيويورك تايمز، وأثناء تذمُّره من جهل الأميركيين بالشأن الأوكراني، ساهم في هذا الجهل من خلال نشر دعاية زائفة عن هذا البلد.

يمكن تشخيص هذا الجنون بأنه فيروس المحافظين الجدد الذي أصاب أدمغة صحافيين ومحررين، بالإضافة إلى سياسيّي واشنطن ومساعديهم في إدارة بوش – تشيني، ومن ثم واصل الجنون نُموَّه، ومثال على ذلك هيلاري كلينتون وفيكتوريا نولند المعيَّنة من قِبَلها – شاطرت روبرت كاغان نظرته العالمية، وتزوّجت به – وديك تشيني الذي سبق أن عملت له. باستطاعة هذا الفيروس الموروث من إدارة بوش – تشيني تدمير حضارة بأكملها؛ بكل ما للكلمة من معنى، بإمكانه تدميرها تمامًا. من الممكن أن تكون هزيمة كلينتون في الانتخابات الرئاسية عام 2016 قد جعلت هذا الفيروس أقل أذى.

من الناحية الإيجابية: أثناء الحملة الرئاسية، قال دونالد ترامب إنه يؤيّد علاقات أفضل مع فلاديمير بوتين. إذًا، قد يَثبُت أن إحدى النتائج الجيدة الناجمة عن فوز ترامب المفاجئ هي تخفيف خطر نشوب حرب مع روسيا. وبعد يومين من الانتخابات، كتب ستيفن كينزر عن هذا الاحتمال. بالرغم من عدم تحدّث ترامب عن السياسة الخارجية كثيرًا، قال كينزر إنه عبّر عن فكرتَين واعدتَين.

يريد التخفيف من تصعيد نزاعنا اللولبي مع روسيا... لقد رفض نظرة واشنطن بأن الرئيس فلاديمير بوتين سَفّاح مجنون تهدد سياساته أمننا القومي. وإذا بقي عزمه ثابتًا وأخرجنا من لولب

المواجهة الأميركية – الروسية، فسيُعيد النزاعَ خطوات إلى الوراء، لا سيّما وأنه بدا أكثر احتمالاً للانفجار والتحوّل إلى حرب نووية... قد يسمح انتخابه للناتو بالإفلات من السيطرة الأميركية واتّباع السياسات الأقل عدائية التي تفضّلها فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

بخلاف كينزر، كان رد فعل معظم الصحف سلبيًّا جدًّا حيال تصريح ترامب الذي أعرب فيه عن رغبته في خوض حرب مع روسيا. وبالفعل، كما ذُكِر في مقدمة هذا الكتاب، إن تصريح ترامب قد حوّله من "محبوب الإعلام إلى شرّ متجسّد". في الأساس، أخبرت أجهزة الاستخبارات ترامب بأنه إذا أراد النجاح كرئيس، فعليه اعتماد الحزم مع روسيا.

سرعان ما تلقّى ترامب الرسالة، وطرد مستشارَ الأمن القومي صديق روسيا، وشنَّ غارات عسكرية على سوريا وأفغانستان، وعَكَسَ وجهة نظره حيال الناتو قديم الطراز برأيه، وأفاد أنه "لا يتفق مع روسيا البتة". وأعلن ترامب أيضًا أنه يفوّض البنتاغون باتخاذ القراراتٍ حيال الأعمال العسكرية. في الواقع، قد لا يكون له خيار آخر إذا كان الخوف من فقدانه السيطرة على البنتاغون صحيحًا. بأي حال، قد يَثبت أن انتخاب دونالد ترامب سيجعل الولايات المتحدة أكثر خطورة مما كانت عليه، وليس أقل خطورة.

دفعٌ في اتجاه حرب مع الصين

حذّر الأسترالي جون بيلغر من التهديد المتأتي من الضغط الأميركي على روسيا، قائلاً إن "التعزيز الأكبر للقوات المسلحة في العام 2015 ومنذ الحرب العالمية الثانية – بقيادة الولايات المتحدة – يحدث على امتداد الحدود الغربية لروسيا. فمنذ اجتياح هتلر للاتحاد السوفياتي، لم تشكّل قوات أجنبية تهديدًا واضحًا لروسيا".

ولكن في فيلم بعنوان "الحرب القادمة على الصين"، شدّد بيلغر بالتساوي على الاستفزازات الأميركية لذلك البلد. قائلاً إن الحرب مع الصين بدأت بالفعل، وشرح: "في الوقت الحاضر، إنها حرب دعاية

وأكاذيب وإلهاء، لكنّ هذا الوضع قد يتغيّر على الفور مع أول أمر خاطئ وأول صاروخ".

والسبب المباشَر لهذا القلق هو ما دعاه أوباما "إلى آسيا دُر"، وذلك عندما أمر بنقل نحو ثُلثَي القوات البحرية الأميركية إلى آسيا والمحيط الهادئ. يمثّل هذا النقل أكبرَ تعزيز للقوات المسلَّحة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية موجَّهًا ضد الصين. فمثلما كان تأثير القواعد الأميركية على روسيا، بطريقةٍ ما، "شكّلت أُنشوطة عملاقة من الصواريخ، وقاذفات القنابل، والسفن الحربية التي أحاطت بالصين بدءًا من أستراليا، ومرورًا بالهادئ، ووصولاً إلى آسيا وما وراءها".

في العام 2015، نفّذت الولايات المتحدة تاليسمان سابر؛ وهو أكبر تدريباتها العسكرية المنفردة منذ الحرب الباردة، وقد شمل أسطولاً من السفن وصفًّا طويلاً من القاذفات التي تدرّبت على "مفهوم المعركة الجوية – البحرية مع الصين"، سادّةً الطرق البحرية في مضيق مَلقا، وقاطعةً وصول الصين إلى النفط والغاز وموادّ خام أخرى من الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وهذا أمر مماثل لِما قامت به أميركا في الأربعينيات لحثّ اليابان على مهاجمة بيرل هاربر.

ردًّا على ذلك، شرعت الصين "ببناء مهابط طائرات استراتيجية على حيودٍ وجزر صغيرة متنازَع عليها في جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي؛ أي الممر الإلزامي لطرقها الحيوية". وقد وصفت الولايات المتحدة هذه الإنشاءات بأنها دليل جديد على السلوك العدائي للصين التي تهدّد "حرّية الملاحة" في بحر الصين الجنوبي. ووفقًا لوزير الدفاع في إدارة أوباما، أشتون كارتر، يأتي التهديد من "أولئك الذين يرون الهيمنة الأميركية ويريدون سلبَنا إيّاها". وعلى غرار روسيا، قال بيلغر، إن نشوء الصين كقوة اقتصادية أُعلِنَ أنه "’تهديد وجوديّ‘ لحق الولايات المتحدة في السيطرة على الشؤون البشرية".

من غير المفاجئ أن تكون هيلاري كلينتون من يقف وراء هذا التهديد المزعوم. فعندما كانت وزيرة للخارجية عام 2010، "أعلنت أن

مطالبة الصين بجزر سبراتلي – الواقعة على بُعد 7,500 ميل من الولايات المتحدة – تهديد 'للأمن القومي' الأميركي و'لحُرّيّة الملاحة'". ومن خلال منح ملايين الدولارات للفيليبين على صورة أسلحة وتجهيزات عسكرية، أقنعتها كلينتون بتعليق محادثاتها مع الصين، وإقناع محكمة التحكيم الدائمة التابعة للأمم المتحدة بالحكم ضد مطالبة الصين بسيادتها على الجزر.

وبالرغم من كون الولايات المتحدة الطرف المعتدي، فقد روّجت "للتهديد الصيني"، وقامت وسائل الإعلام "بقرع طبول الحرب بعد إتخام العالم بفكرة أن الصين هي العدوّ الجديد".

وقد اكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما انتُخِب دونالد ترامب رئيسًا؛ إذ سبق أن تحدّث عن الصين أثناء حملته بسلبية كبيرة. وبالرغم من إخفاق أوباما في محاولته إحباطَ الصين، بدأت رئاسة ترامب مع معلِّقين لا فكرة لديهم عما يحاول القيام به. وقد أدى هذا الأمر إلى وضعٍ خطِرٍ؛ نظرًا إلى قيام الصين – ردًّا على التحركات الأميركية – "بمناقشة مسألة وضع صواريخها النووية في حالة تأهّب قصوى كي يكون بالإمكان إطلاقها بسرعة لدى التحذير من هجوم". وسواء أقلّص انتخاب ترامب التهديد بحدوث إبادة نووية ناجمة عن العلاقات مع روسيا أم لا، فقد يزداد التهديد بوقوع المحظور بسبب العلاقات مع الصين.

10- إبادة بيئية

إنّ التهديد بإبادة نووية أمر حقيقي، ويُفترَض أخذه بجِدّية أكبر في عالم اليوم مما كان عليه الحال في السابق. وقد أشار معلِّقون عديدون إلى أن إمكانية حدوث إبادة بيئية تؤدي إلى انقراض البشر أمر ينبغي النظر إليه بالجِدّية نفسها على الأقل.

* في مقالٍ نُشِر عام 2016 بعنوان "انقراض البشر ليس بعيد الاحتمال"، كانت الكلمات الأولى: "حرب نووية. تغيُّر المناخ". ومُشيرًا إلى تقرير حديث العهد لمؤسسة التحديات العالمية، قال الكاتب روبنسون ماير في أتلنتيك: "في التقرير تغيُّر كارثي للمناخ، وحرب نووية قبل كل شيء".

* في تقرير عن مقابلة حديثة أُجريت مع نوام شومسكي، وضعت آيمي غودمان هذا العنوان: "تغيُّر المناخ والانشطار النووي يُشكّلان أسوأ التحدّيات التي واجهتها البشرية يومًا".

* مُشيرًا إلى أنه منذ عقود عدة، "جعلت القوّتان العُظميان 'نهاية الأزمنة' في متناول البشر للمرة الأولى في التاريخ"، لاحظ توم إنغلهارت أنه "في حين تلوح نهايةُ عالَمٍ فَورية في الأُفُق، تدنو نسخة من هذه النهاية – من صنع البشر أيضًا – بحركة بطيئة، ومن دون أن يعترف بها أحد".

من المعروف لدى البشر الذين يُقِرّون بالدليل العِلمي على الأقل، أن التهديد الأكبر للحياة على الكوكب – بالإضافة إلى تهديد الأسلحة النووية – ينجم عن إحراق البشرية كَمًّا كبيرًا من الوقود الأُحفوري الذي يُطلِق وفرةً من غازات الدفيئة إلى الغلاف الجوّي، ولا سيما ثاني أكسيد الكربون، والميثان. والمشكلتان الرئيستان الناجمتان عن ذلك هما الاحتباس الحراري العالمي، و"توأمه الشرير" تحمّض المحيطات.

ما إن جعلت إدارة بوش – تشيني، وأشخاص آخرون أُصيبوا بفيروس المحافظين الجدد، الحربَ النووية أكثر احتمالاً حتّى قرّبونا أيضًا من إبادة بيئية. وفي الواقع، بتسلّمهما مقاليد الحكم في أوائل القرن الحادي والعشرين، حين بدأ العالم يصبح أكثر إدراكًا لمسألة الاحتباس الحراري العالمي، كان بوش وتشيني من أسوأ الأشخاص المحتمَلين لتُسنَد إليهما مسؤولية الحكومة الأميركية.

مسؤولية إدارة بوش – تشيني

لا يسعى هذا الجزء من الفصل إلى تقديم تاريخ كامل عن أداء إدارة بوش – تشيني، وتأثيراتها في المسائل البيئية، بل يهدف إلى إعادة سرد بعض الأحداث لإدراك منحاها الهدّام.

عدائية تشيني

لطالما كان تشيني معاديًا لجهود إنفاق المال بهدف حماية البيئة. وفي إدارة جورج إيتش دبليو بوش، وبينما كان تشيني وزيرًا للدفاع، عمل بعد نهاية الاتحاد السوفياتي على إلغاء فكرة "حصة السلام"، المؤيَّدة على نطاق واسع، والقاضية بتحويل المال الذي كان مخصَّصًا لإنفاقه على الحرب الباردة إلى مسائل محلية؛ كالصحة والتعليم والبيئة. واصفًا هذا الكلام "باللا مسؤول"، نجح تشيني في "مطالبة وزارة الدفاع بكل بِنس يمكن أن يكون قد حُوِّل إلى حصة السلام".

انقلاب بوش على ضبط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

لو لم يختر بوش تشيني نائبًا له لَما كان بهذا السوء في ما يتعلّق بالبيئة. وأثناء سباقه ضد آل غور بهدف الوصول إلى الرئاسة، قال بوش: "سنكون بحاجة إلى كل منشآت الطاقة لتلبية معايير الهواء النظيف؛ بهدف تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في غضون فترة معقولة من الزمن". ولكن، بعد شهرين من دخوله المكتب البيضاوي، نكث بوش بعهده. وما حدث هو أن تشيني أرسل مذكَّرة إلى معاونيه، وقال فيها إنه يُفترَض بهم دفع بوش لاتخاذ الموقف المتمثل "بأن ما توصّل إليه العِلم حتى الآن حيال أسباب الاحتباس الحراري العالمي،

والحلول المطروحة غير حاسم". وفي الواقع، عندما أعلن بوش أنه لن يضبط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، شرح أن ما توصّل إليه العِلم حتى الآن حيال أسباب تغيُّر المناخ العالمي غير كامل، بالإضافة إلى أن ضبط الانبعاثات يتسبّب بفرض تكاليف مرتفعة على الأميركيين.

بوش وآل واتسون

يشمل مظهر آخر لتقديم إدارة بوش – تشيني المساعدة لصناعة النفط والغاز قبولَها توصيات إكسون موبيل حيال رجلَين من آل واتسون. ففي الشهر الأول من رئاسة بوش، جاء في تقرير جديد للّجنة الدولية للتغيرات المناخية أن الاحتباس الحراري العالمي سببه النشاط البشري، بلا ريب. وقد قَبِل بوش اقتراح إكسون موبيل باستبدال رئيس اللجنة (الممتاز)، روبرت واتسون.

في الوقت نفسه، طلبت إكسون موبيل من بوش تعيين هارلن واتسون (لا صِلة قُربى بينهما)– الذي كان المفاوِض المُنتدَب من الرئيس جورج إيتش دبليو بوش في شؤون المناخ في ريو، وتعاون عن كثب مع أعضاء من الكونغرس لمعارضة العمل على الاحتباس الحراري – نظرًا إلى كونه مفاوضًا جديدًا في شؤون المناخ. وإفشاء هذا الطلب دفع غرينبيس إلى طرح السؤال: "الآن، من يمكنه الشك في أن السياسة الأميركية توجّهها أكبر شركة نفط في العالم؟".

إلغاء الحاجة إلى التحالف العالمي للمناخ

كان دعم إدارة بوش – تشيني للنفط واسعًا جدًّا لدرجة انحلال التحالف العالمي للمناخ عام 2002– الذي تَشكّل عام 1989 لمقاومة السياسات المعادية للوقود الأُحفوري المعتمَدة من قِبَل اللجنة الدولية للتغيرات المناخية – بسبب عدم الحاجة إليه؛ نتيجةً للسياسات الجديدة لإدارة بوش.

تعيين فيليب كوني

عام 2007، نشرت رولينغ ستون مقالاً عن "الحملة السِّرّية لإدارة بوش لإنكار مقولة الاحتباس الحراري العالمي". وقد تناول جزء من

المقال تعيين بوش وتشيني فيليب كوني رئيسًا للعمال في مجلس الجودة البيئية. ونظرًا إلى كونه محاميًا من دون مؤهلات عِلمية، استخدم كوني دوره لمراقبة التقارير الحكومية، لا بل لتحريفها أيضًا؛ وذلك "بهدف المبالغة في عدم اليقين العِلمي حيال الاحتباس الحراري العالمي". ويتمثّل أحد أمثلة التحريف بادعاء كوني أن القرن العشرين لم يكن حارًّا بشكل استثنائي. عندها، استقال ريك بيلتز احتجاجًا؛ وهو أحد كبار المشاركين في برنامج علوم تغيُّر المناخ.

رفض مساعدة الزراعة في سوريا

كما هو معروف جيدًا الآن، يتمثل أحد أسباب الحرب في سوريا بالجفاف المطوَّل والمدمِّر الذي ابتُلي به ذلك البلد بدءًا من العام 2006. وفي ما يلي تكرار لسلسلة أحداث نوقِشت في الفصل السادس. إذ طلبًا للمساعدة من برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، قال وزير الزراعة السوري إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجفاف "خارج طاقتنا كبلد للتعاطي معها". لكنّ مدير الوكالة في إدارة بوش – تشيني أجاب – في برقية نشرتها ويكيليكس في وقت لاحق – "نتساءل عمّا إذا كان يُفترَض توجيه موارد الحكومة الأميركية المحدودة لتلبية هذا الطلب في هذا الوقت".

ختام

حين أدرك الصحافيون الحقيقة – وهم الذين أيّدوا ادعاءات إدارة بوش – تشيني حول أسلحة الدمار الشامل – شعر بعضهم بالكَرْب بعد استخدام "'الدليل' الذي بات يُعرَف الآن بالزائف" لدعم الحثّ على الحرب. وقد كتب الصحافي في غارديان ستيفن لواندوسكي إن "التداعيات المميتة الناجمة عن المعلومات المُضلِّلة قبل عقد قد أثّرت في شعب العراق في المقام الأول"، لكنّ "تداعيات المعلومات المُضلِّلة حول تغيُّر المناخ تؤثّر فينا كلنا على الأرجح".

في نهاية العام 2008، أظهر استطلاع للرأي شمل أكثر من 100 مؤرِّخ أن ثلثَيهم وصفوا بوش بأنه أسوأ رئيس أميركي على الإطلاق.

والأكثر خطورة هو رأي سَليم هوك من المعهد الدولي للبيئة والتنمية – وهو أحد واضعي تقرير اللجنة الدولية للتغيرات المناخية عام 2007– بأن بوش ربما يكون الرئيس "الذي أصدر على كوكب الأرض حُكمًا بالموت".

الاحتباس الحراري العالمي

بالرغم من عدم تمكّن عدة أشخاص من تصوّر كيفية حدوث إبادة بيئية، تتمثل الحقيقة المخيفة بوجود طرائق عدة لحدوث الإبادة البيئية، كما توجد طرائق عدة لبدء حرب نووية.

لنبدَأْ بالاحتباس الحراري العالمي: كان هناك إبهام كبير في شأنه. غالبًا ما يُفهَم من عبارة "الاحتباس الحراري العالمي" أنّ حرارة الطقس تزداد باستمرار، وفي كل مكان (ما سمح لسيناتور جمهوري بدحض وجود احتباس حراري عالمي من خلال إحضار كرة ثلجية إلى مجلس الشيوخ). لكنّ الاحتباس الحراري العالمي يعني أن متوسط درجة الحرارة على كوكب الأرض يرتفع. ينجم الاحتباس الحراري العالمي عن ظواهر عدة بالإضافة إلى الحرّ؛ كالأعاصير الأكثر شدة، وحالات الجفاف الطويلة، والعواصف الثلجية السيئة، بالإضافة إلى العواصف المطرية. وبالرغم من ذلك، تنجم عن الاحتباس الحراري العالمي موجات حرّ أكثر حِدّة، ويمكن أن تكون مميتة.

الحرارة

غالبًا ما يظنّ الناس أن الأعاصير والزّوابع هي أخطر أنواع تطرّف الطقس، ولكن وفقًا لخدمة الطقس الوطنية، "الحرّ هو القاتل الأول في الولايات المتحدة". وفي الواقع، يمكن أن تؤدّي موجات الحرّ الشديد إلى قتل آلاف عدة من الناس: ما بين 35,000 و70,000 شخص أثناء موجة الحرّ الأوروبي عام 2003، و50,000 في موجة الحرّ الروسي عام 2010.

علاوةً على ذلك، قال نواه ديفنبو من جامعة ستانفورد إنه "بحلول أواسط هذا القرن، ستكون فصول الصيف الأكثر برودة أكثر

حرارةً من فصول الصيف الأكثر حرًّا في السنوات الخمسين الماضية". ويقول العلماء إنه إذا استمرت درجة الحرارة العالمية بالارتفاع، فستتخطى درجات الحرارة الحدود الملائمة للعيش.

لكن، هل يستطيع الاحتباس الحراري العالمي التسبب بإبادة البشر؟ يقول عُلماء الطقس الآن إنّه لن يمرّ زمن طويل – بالمعدل الحالي لانبعاثات غازات الدفيئة – قبل أن تصبح الحرارة العالمية أعلى بما بين 4 درجات مئوية و6 درجات فهرنهايت مما كانت عليه في الأيام التي تلت العصر الصناعي. وسيحدث ذلك عندما تبلغ نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوّي 550 جزءًا في المليون. ففي العصر الصناعي الذي بدأ في أواسط القرن التاسع عشر تقريبًا، ارتفع ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوّي من 270 إلى أكثر من 400 جزءٍ في المليون، وحدث معظم هذا الارتفاع منذ العام 1950؛ أي عندما تسارع إحراق الوقود الأُحفوري في الواقع. إذًا، إن العالم في منتصف الطريق تقريبًا لبلوغ 550 جزءًا في المليون، ويتَواصل ارتفاع معدل إحراق الوقود الأُحفوري. لذلك، ما لم يَكُن هناك انتقال سريع من الاعتماد على الوقود الأُحفوري إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة (كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية)، فسترتفع درجة الحرارة العالمية 4 درجات مئوية قرابة نهاية هذا القرن. حتى إن بعض العلماء – بمن فيهم جو روم من كلايمت بروغرس، وأولئك العاملون في البنك الدولي – يعتقدون أن الحرارة العالمية قد ترتفع 4 درجات مئوية في ستينيات القرن الحالي.

وقد أبدى علماء المناخ الكثير من الاهتمام لمسألة ما سيكون عليه العالم إذا ارتفعت حرارته 4 درجات مئوية. ووفقًا لكفين أندرسون من مركز تيندال لأبحاث تغيُّر المناخ التابع لإينغدال:

> **إن ارتفاعًا وسطيًّا بمعدل 4 درجات مئوية للحرارة السطحية في العالم يوازي احتباسًا حراريًّا بمعدل يتراوح بين 5 و6 درجات مئوية لحرارة سطح الأرض الوسطيّة... وإن عالَمًا شهد**

ارتفاعًا للحرارة السطحية بمعدل 4 درجات مئوية، من المحتمل أن يواجه أكثر الأيام حرًّا في الصين؛ بمعدل يتراوح بين 6 و8 درجات مئوية [بين 9 و14 درجة فهرنهايت]، مقارنة مع الأيام الأكثر حرًّا في موجات الحرّ الأخيرة التي بذلت الصين قُصارى جهدها للتأقلم معها. وستشهد أوروبا الوسطى موجات حرّ مماثلة لتلك التي حدثت عام 2013، ولكن مع 8 درجات مئوية [14 درجة فهرنهايت] كحد أقصى. وأثناء موجات الحر الصيفية في نيويورك، ستكون الأيام الأكثر حرًّا أكثر حرارةً بما بين 10 و12 درجة مئوية مما كانت عليه [بين 18 و21 درجة فهرنهايت].

وفي ما يتعلّق بما يعنيه ذلك للجنس البشري، قال أندرسون: "أعتقد أنه من غير المحتمَل بتاتًا ألا يكون لدينا موت جماعي عند حصول ارتفاع وسطي للحرارة السطحية العالمية بمعدل 4 درجات مئوية... ربما ينجو نصف بليون شخص".

لسوء الحظ، من وجهة نظر علماء مناخ آخرين، يُعتبَر أندرسون متفائلاً، وسيُناقَش ذلك بعد التطرّق في هذا الفصل إلى بعض الطرائق الأخرى التي قد تحدث من خلالها إبادة بيئية.

ارتفاع مستوى البحر

يعتقد بعض العلماء أن "ارتفاع مستوى البحر سيكون على الأرجح أول ما سيؤدي إلى كارثة بشرية على نطاق عالمي". فشنغهاي، أكبر مدينة في الصين مع أكثر من 14 مليون نسمة، ترتفع فوق مستوى البحر بأقل من مترين (7 أقدام). وفي العام 2010، قال بعض الخبراء إن مستوى البحر قد يرتفع بهذا المقدار في أواخر القرن. وقد اعتُبِروا متطرّفين في رأيهم هذا. ولكن، مع حلول العام 2016، حظيت وجهة النظر هذه بالإجماع. وبإضافة سكان شنغهاي إلى بقية سكان جنوب شرق الصين سيكون جزءٌ هامّ من الجنس البشري بحاجة إلى الانتقال.

وبالطبع، سيُغرِق هذا الارتفاع البالغ 7 أقدام مدنًا على سواحل الولايات المتحدة وبلدان عديدة أخرى.

لكنّها البداية فحسب في حال تواصل الاحتباس الحراري العالمي. إن صفائح الجليد في غرينلاند والقارة القطبية الجنوبية – التي لطالما اعتُبرت مستقرّة – تذوب الآن بسرعة. ومن شأن ذوبان صفيحة الجليد في غرينلاند كُلّيًّا أن يرفع مستوى البحر بمعدل 23 قدمًا، وذوبان القطب الجنوبي الغربي سيرفع مستوى البحر 19 قدمًا، فيما سيرفعه ذوبان القطب الجنوبي الشرقي 197 قدمًا. ما يعني أنّ هذا الأمر سيترك قطعة أرض صغيرة نسبيًّا لنحو 9 بلايين شخص تكتظّ بهم أماكن عدة في الوقت الحاضر.

نقص في الغذاء

في العام 2009، كتب لستر براون مقالاً في ساينتيفيك أميركا، طارِحًا فيه السؤال التالي: "هل يمكن أن يؤدي نقص الغذاء إلى إسقاط حضارة؟". مُجيبًا عن سؤاله بنفسه بالإيجاب، وضع براون كتابًا بعنوان كوكب مليء، صفائح فارغة، وقد قال فيه: "الطعام حَلْقة ضعيفة في حضارتنا الحديثة؛ تمامًا كما كان الحال بالنسبة إلى السومريين والمايا، وحضارات عديدة أخرى ظهرت واختفت. إذ لم يكن باستطاعة تلك الشعوب فصل مصيرها عن مؤن الطعام. ونحن أيضًا لا يمكننا ذلك".

في الوقت الحاضر، يتحوّل بليون شخص في العالم إلى جِياع أو متضوِّرين جوعًا حتى الموت. ولكن، من المقدَّر للوضع أن يسوء، ولا سيما مع تواصل الاحتباس الحراري العالمي. فقد تتقلّص كمية الغذاء بسبب تغيُّر المناخ الناجم عن الحرائق الهائلة المسبّبة للاحتباس الحراري، وقلّة مياه الشَّفة، وارتفاع مستوى البحر، والعواصف (وخاصةً الأعاصير والزّوابع، والأمطار الغزيرة المصحوبة بفيضان)، وبصفة خاصة الحَرّ والجفاف.

قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، إن لتغيُّر

المناخ أثرًا تدميريًّا على إنتاج الغذاء. وذكر تقرير لأوكسفام عام 2012 أن "توقعات الأمن الغذائي في مستقبلٍ لا يُضبَط فيه تغيُّر المناخ كئيبة". كاتبًا في غارديان، قال نفيز أحمد عام 2013 "إذا لم نغيّر المسار، فسيذكر التاريخ هذا العقدَ بأنه بداية نهاية الغذاء العالمي".

تحمُّض المحيطات

بالرغم من تقلّص توافر الغذاء أكثر فأكثر بسبب الاحتباس الحراري العالمي، إلا أنه سيتقلّص أكثر بسبب تحمُّض المحيطات. ولا يعود سبب هذا التحمُّض إلى الاحتباس الحراري العالمي فقط، بل ينجم أيضًا عن زيادة ثاني أكسيد الكربون. لقد بلغ مرحلةَ أزمة؛ لأن 30 في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تُنتجها الحضارات قد استوعبتها المحيطات.

ويشمل تحمُّض المحيطات انخفاضًا في درجة حموضة المحيطات التي حافظت على استقرارها في السنوات الـ 600,000 الأخيرة. ولكنْ منذ الثورة الصناعية، حدثت زيادة ضخمة في الحموضة بنسبة 30 في المئة، والتحمُّض الآن هو الأسرع منذ 300 مليون عام.

إن استيعاب ثاني أكسيد الكربون بشكل متزايد أمر مُهلِك لأنه لدى مزجه بمياه البحر يُنتج حمض الكربونيك؛ وهو المركَّب الذي تُصنَع منه المشروبات الغازية، ويتسبّب باهتراء الأحجار الجيرية في الكهوف. كما أنه يؤذي الحيوانات ذات الهياكل العظمية الطبشورية ويحوّلها إلى كلس، "وهي التي تشكِّل أكثر من ثلث الحياة البحرية على كوكب الأرض". من شأن زيادة نسبة حمض الكربونيك أن تجعل نمو الهياكل العَظمية لدى بعض الكائنات الحية أكثر صعوبة؛ كالعوالق، والشُّعب المرجانية، وفراشات البحر، والسلطعون، والرَّخَويات، وبلح البحر، والمَحار، والقواقع.

والعوالق هي الأكثر أهمية لدورة الحياة، وتشكّل أساس شبكة الغذاء البحري بسبب قدرتها على التركيب الضوئي. فإلى جانب توفيرها نحو نصف كمية الأوكسيجين في المحيط الحيوي، "تُمثِّل

العوالق نحو نصف مجموع المادة العضوية على الأرض"، و"تدعم في النهاية كل أسماكنا". لذلك، إن انخفاض نسبة العوالق في المحيطات ينطوي على خطورة كبيرة. ولسوء الحظ، حدث انخفاض في عدد العوالق بنسبة 40 في المئة منذ خمسينيات القرن الماضي. وقد قال عالِم البيئة البحرية، بوريس وورد، إنه لا يمكنه التفكير في تغيُّر بيولوجي أكبر من ذلك. كما قال زميله دانيال بويس إن "انخفاض عدد العوالق يؤثّر في كل شيء؛ وصولاً إلى السلسلة الغذائية".

كلما ارتفع التحمّض انخفض الرقم الهيدروجيني، وازدادت صعوبة تكلُّس العوالق والكائنات الحية الأخرى الآنف ذِكرها؛ كالشُّعب المرجانية، وفراشات البحر، والسلطعون، والرَّخَويات، وبلح البحر، والمَحار، والقواقع.

وثاني أكسيد الكربون الآن بمعدل 400 جزء في المليون. وإذا بلغ حدّ 500 جزء في المليون، مُخفِّضًا درجة الحموضة أكثر فأكثر – كما قال عالِم الأحياء البحري الدانمركي أوف هيغ – غولدبرغ – "فستُخرِجون التحمُّض من المعادلة في المحيطات". وإذا حدث هذا الأمر، ومتى حدث، فستموت العوالق على غرار بقية المخلوقات البحرية التي تتحوّل إلى كلس. يجب علينا – كما يحثّ العنوان الفرعي لأحد الأفلام – تخيُّل عالَمٍ من دون أسماك.

إذا كان ذلك صعبًا، فسيكون عيش سكان الأرض من دون مأكولات بحرية أكثر صعوبة: فإلى جانب كونها المصدر الأكبر للبروتين في العالم، واعتماد أكثر من 2,6 بليون شخص عليها كمصدر رئيس للبروتين، تشكِّل المحيطات أيضًا المصدر الرئيس للغذاء لـنحو 3,5 بلايين شخص. كيف سننجو إذا لم يَعُدْ بإمكان 3,5 بلايين شخص الاعتماد على ما كان على الدوام مصدرَ غذائهم الرئيس؟ وقد قال أوف هيغ – غولدبرغ: "الاحتباس الحراري العالمي شديد الخطورة، لكن تحمُّض المحيطات قد يكون أشدّ خطورة".

الانقراض

ناقش القسم السابق عوامل متنوّعة يمكن أن تؤدي إلى إبادة بيئية تقضي على بلايين الكائنات البشرية. ولكن، ماذا عن إمكانية الانقراض العالمي؟ هذا الموضوع المحزن تطرّق إليه علماء مناخ عديدون فضلاً عن كُتّاب مختصين بمجال العلوم.

سألت الكاتبة في نيويوركر، إليزابيت كولبرت، في كتابها الصادر عام 2014، الانقراض السادس، "في حادث انقراض من صنعنا، ماذا سيحدث لنا؟"، وعلّقت بالقول إن أشخاصًا عديدين يعتقدون أننا – من ندعو أنفسنا إنسانًا عاقلاً [homo sapiens] – شديدو الحكمة والقوة لدرجة عدم تمكّن أي شيء من جرّنا إلى الانقراض. وأشارت إلى أنه "عندما يحدث انقراض جماعي، فسيُقضى على الضعيف، وسيُصرَع القوي أيضًا". وأضافت أن عالِم الأنتروبولوجيا الشهير، ريتشارد ليكي، قد حذّر من أن "الإنسان العاقل قد لا يكون عامل الانقراض السادس فحسب، بل يجازف أيضًا بأن يكون من بين ضحاياه".

في العام 2013، كتب بول وآن إرليش: "الجنس البشري يجد نفسه منخرطًا في ما وصفه الأمير تشارلز 'بأنه عمل انتحاري على نطاق واسع'". وفي العام التالي، قال توم إنغلهارت إن تغيُّر المناخ جريمة أيضًا "ضد معظم الكائنات الحيّة"، إلى جانب كونه "جريمة ضد الإنسانية".

لم يتوقّع كولبرت وآل إرليش مدى قرب تعرّض الكائنات البشرية للانقراض. لكنّ عالِم الأحياء المِجهري، فرانك فينر، الذي ذاع صيته منذ عقود بسبب إعلان إزالة الجُدَري، قال عام 2010: "سينقرض الإنسان العاقل في غضون 100 عام ربما". وسيتحق الانقراض، كما قال، بسبب تغيُّر المناخ، وتراجع الموارد، والاكتظاظ.

ولكن، هل هناك عامل من نوع ما سيؤدي إلى الانقراض؟ في الواقع، هناك عوامل عدة مماثلة.

حرب المناخ

بات من المقبول الآن على نطاق واسع أن الاحتباس الحراري

العالمي عامل أكثر احتمالاً لصنع الحرب. وقد ناقش الصحافي الكندي، غوين ديير، هذه الفكرة في كتاب له عام 2010، حروب المناخ: قتال لأجل البقاء مع ارتفاع سخونة العالم بشكل مُفرِط. كما قال جو روم – الذي لطالما اعتبر أن الجفاف هو ظاهرة الطقس الذي ستكون له التأثيرات المباشَرة الأكثر سوءًا على الناس – عام 2013 إن "الحرب، والنزاعات، والتنافس على أرض صالحة للزراعة و/أو صالحة للسكن، يمكن أن تؤثّر أيضًا في عدد أكبر من الأشخاص بشكل مباشَر وغير مباشَر". (وقد أشار إلى هذه النقطة أثناء مناقشته مسألة الحرب في سوريا؛ التي يُقَرُّ الآن بأنها تأثرت بتغيُّر المناخ إلى حدّ كبير).

أقرّ وزير الخارجية جون كيري أيضًا بهذه المسألة، وقال إن تحدّي تغيُّر المناخ "ليس مسألة بيئية فحسب، وليس مسألة اقتصادية فحسب. بل إنه مسألة أمنية".

سلّم الأميرال صامويل لوكلير، قائد القيادة الأميركية في المحيط الهادئ، بأن الارتفاع الكبير للاحتباس الحراري "ربما يكون الأمر الأكثر احتمالاً... لشلّ البيئة الأمنية".

بالإضافة إلى ذلك، إن نسخة العام 2014 لتقييم تغيُّر المناخ الصادر عن اللجنة الدولية للتغيرات المناخية، والتي لم تَذكر من قَبل كيفية مساهمة تغيُّر المناخ في حروب الموارد، قالت إن "الأمن البشري سيتعرّض للتهديد تدريجيًا مع حدوث تغيُّرات في المناخ". وبصفةٍ خاصة، سيزيد تصاعد "انهيار النظم الغذائية المرتبطة بالاحتباس الحراري، والجفاف، والفيضانات، وتقلّبات الهطول والتطرف، مخاطرَ نشوب نزاعات عنيفة على شكل حروب أهلية وعنف بين الجماعات".

وحول كيفية تسبُّب تغيُّر المناخ بحرب قال ديير: "هناك احتمال حدوث حروب إذا ارتفعت الحرارة ما بين درجتين و3 درجات مئوية". وبعد القول إن "الأثر الأول المهمّ والأكثر أهمية لتغيُّر المناخ في الحضارة البشرية سيكون أزمةَ مؤن غذائية حادّة ودائمة"، أضاف أنه "من غير المحتمَل للبلدان التي لا تستطيع إطعام شعوبها أن تكون

منطقية حيال ذلك”.

والتهديد البيئي بنشوب حرب في أماكن عدة، ولا سيما في الشرق الأوسط، يشمل على الأرجح مياه الشَّفة. وقد قال الجنرال أنطوني زيني، الرئيس السابق للقيادة الأميركية الوسطى:

> في الواقع، أنتم تُعانون من توترٍ كبير بسبب المياه. وغالبًا ما بُنِيت ثقافات حول مصدر واحد للماء. لذلك، يمكن لأي ضغوط تنشأ بسبب الأنهار والمياه الجوفية أن تكون مصدرًا للنزاع.

في بعض الحالات، يمكن أن تصبح نووية. على سبيل المثال، قال غوين دير إن ذوبان الأنهار الجليدية والثلوج المتراكمة التي وفّرت الماء للأنهار النابعة من الهيمالايا وهضبة التيبت – بما في ذلك أنهار الغانج، وإندوس، وميكونغ، ويانغتسي – “ستؤدّي إلى نقص في الغذاء، ونزاعات عبر الحدود بسبب المياه في شبه القارّة الهندية، وستواجه الهند وباكستان المزوَّدتان بأسلحة نووية خطر خوض حرب بسبب نهر إندوس”.

وبالفعل، قد تؤدي النزاعات حول الماء إلى حرب نووية بين أي قوى نووية في آسيا: الهند، باكستان، الصين. وكما يمكن لحرب نووية بدأت بسبب أراضٍ أن تؤدي إلى الانقراض، قد يحدث الانقراض أيضًا بسبب حرب نووية حول المياه أو موارد طبيعية أخرى.

انهيار النظام البيئي

النظام البيئي هو شبكة الكائنات الحيّة (النباتات، الحيوانات، الميكروبات) التي تتفاعل مع أشياء غير حيّة وتعمل كوحدة (بما في ذلك الهواء، والماء، والتربة، والمعادن). ويمكن للنظام البيئي أن يكون صغيرًا جدًّا مثل بركة ماء صغيرة جدًّا، أو كبيرًا جدًّا كالمحيط. ويمكن اعتبار الأرض ككل نظامًا بيئيًّا؛ لاحتوائها على كل النظم الإيكولوجية المحلية.

يمكن أن تنهار أنظمة بيئية محلية صغيرة وتكفّ عن توفير الدعم

للحيوانات؛ كما هو الحال عندما تتوقف بِركة ماء عن توفير الحياة لأسماكها مثلاً. كما يمكن أيضًا أن تنهار نظم بيئية أكبر حجمًا كالبحيرات أو البحار؛ كما هو الحال عندما تكفّ عن دعم حياة النباتات والحيوانات. وعلى سبيل المثال، البحر الميت ميت لأنه غدا مالحًا جدًّا لدرجة عدم تمكّن أي كائن من العيش فيه سوى الميكروبات. وبسبب تحمُّض المحيطات، قد ينهار النظام البيئي للمحيطات ككل.

أخيرًا، بدأ علماء الأرض بالتفكير في انهيار غير مسبوق للنظام البيئي؛ انهيار النظام البيئي العالمي.

* في العام 2004، قاد كريس توماس، وهو عالِم أحياء في ميدان صيانة الطبيعة ومواردها في جامعة ليدس بإنكلترا، فريقًا يدرس "خطر الانقراض بسبب تغيُّر المناخ". وجاء في الاستنتاج الذي توصّلوا إليه أنه مع تواصل الأعمال بشكلها الحالي، فإن ما بين 15 و37 في المئة من النباتات والحيوانات الأرضية التي يقومون بدراستها "ستتعرض للانقراض" مع حلول العام 2050؛ وهذا استنتاج وجده توماس "مُريعًا".

* في العام 2007، تناول مقال رئيسٌ المأزقَ الذي تواجهه أربعة أجناس أساسية تمامًا لنجاة البشر: العوالق، الأسماك الصالحة للأكل، النحل، التُّربة الفوقية. وقد استنتجت الدراسة أن الأجناس الأربعة تواجه مشكلة.

* في العام 2009، وُضِع مقال "حدود كوكبية" من قِبَل 29 عالِمًا كبيرًا، بمن فيهم جيمس هانسن. والسؤال الكامن وراء المقال: "ما هي الشروط المُسبَقة الكوكبية غير القابلة للتفاوض التي تحتاج البشرية إلى احترامها بهدف تجنّب خطر تغيُّر بيئي مؤذٍ، لا بل أيضًا كارثي، على نطاقات قارّيّة وعالمية؟". وبتسمية هذه الشروط الكوكبية المُسبَقة غير القابلة للتفاوض "عتبات"، تمثّلت فكرة الكتّاب بأن تَجاوُزَ عتبة عالمية واحدة أو أكثر قد يؤدي إلى تغيير حالة النظام البيئي العالمي ككل بشكل فُجائي، كما أن للنظام البيئي المحلّي عتبات إذا تمّ بلوغها فستُعرّضه لحالة تغيُّرٍ مفاجئة.

* بعد ذلك، استنبط الفريق تقديرات تتناول "الحدود الكوكبية" التي نتوقع من البشرية أن تتمكن من العمل في إطارها بأمان. لذلك، لن يكون هناك خطر "عبورِ عتبات تُحدِث تغيُّرًا بيئيًّا غير خطّي داخل النظام البيئي العالمي". مستقرّين في الرأي على تسع عتبات، استنتج أفراد الفريق أنه تمّ تجاوز ثلاثٍ منها – مقدار تكثيف ثاني أكسيد الكربون الجوّي، فقدان التنوّع الحيوي، تغييرات دورة النيتروجين – ويتعيّن عكس هذه التجاوزات بسرعة.

* في العام 2012، وضع أنطوني بارنوسكي من جامعة كاليفورنيا (بركلي) و22 عالِمًا آخرون دراسة بعنوان "مقتربون من حالة تغيُّرٍ في المحيط الحيوي للأرض". ونشرت فانكوفر أوبزرفر هذه الخلاصة:

> توصّل العلماء إلى إجماع شبه تامّ حول تغيُّر المناخ. ولكن، وفقًا للدراسة الجديدة، حين تُضيفون متغيّرات أخرى – كالنموّ السكاني، والاستهلاك المُفرط، والزراعة، والانقراضات – إلى ذلك المزيج، فقد يقف النظام البيئي برُمّته على الحافة مترنِّحًا. في الواقع، يمكن أن يتغيّر كل شيء بومضة عين (أقلُّه على مقياس تاريخ الأرض). ويُدعى ذلك حالةَ تغيُّر عالمية، ويمكن أن تبدأ – وفقًا لتقديرات التقرير – في أوائل النصف الثاني من هذا القرن إذا بقينا في مسارنا الحالي.

* قال أحد المشاركين إن أولئك العلماء الزملاء "قلِقون جدًّا". في الواقع، "بعضهم مذعور". وقال أحد العلماء إن الاستنتاج "يخيفني جدًّا".

تهديد الميثان

الميثان غاز دَفيئة أكثر قوة من ثاني أكسيد الكربون بعشرات المرات. ويعتبر العديد من العلماء أن تزايد إطلاق الميثان في الغلاف

الجوّي هو التهديد الأكبر للنظام البيئي العالمي. فكما قال جو روم، إن إطلاق الميثان نتيجةَ ذوبان الجليد في المنطقة القطبية الشمالية، "هو مصدر التغذية المرتَدّة الأكبر والأكثر خطورة في دورة الكربون برُمّتها".

تَشكّلت التربة المتجمّدة (تُربة في حالة دائمة من التجمّد) في القطب الشمالي في العصر الجليدي الحديث. وهي تحتوي على كمية ضخمة من الكربون الصادر عن نباتات وحيوانات مَيتة، حال مناخ القطب الشمالي شديد البرودة دون ذوبان جليدها. يوجد الكربون في كلاثرات الميثان (أو هيدرات الميثان)، وهي مواد صلبة بلّورية أشبه بالجليد تُشكّل جزيئيات الماء فيها بُنيات قفصية حول جزيئيات الميثان.

وقد شرح مقال للناسا عام 2013 أنه "منذ مئات القرون، أدّت التربة المتجمّدة في القطب الشمالي إلى مخزونات واسعة من الكربون العُضوي... حوالي نصف كمية الكربون العُضوي المقدَّرة في تُربة الأرض". وإذا كان هذا الأمر صحيحًا، فستكون كميّة الكربون المتجمّد في القطب الشمالي أكبر من تلك التي أصدرها الوقود الأُحفوري منذ العام 1850. تجتمع أربعة عوامل لجعل الاحتباس الحراري العالمي المرتبط بالتربة المتجمّدة على درجة عالية من التهديد:

* يُسخَّن القطب الشمالي بسرعة توازي ضعف سرعة الاحتباس الحراري للأرض، باستثناء القطب الجنوبي.

* عندما يذوب الجليد عن التربة المتجمّدة، يُطلِق الكربون.

* معظم الكربون موجود في طبقة التُّربة السطحية المعرَّضة للذوبان ضمن 3 أمتار (10 أقدام) تحت سطح الأرض.

* إذا كانت التربة المتجمّدة في أرض جافة، حيث المادة العُضوية معرَّضة لتهوية جيدة، فستُحوِّل البكتيريا التي تتنفّس الأوكسيجين المادةَ إلى ثاني أكسيد الكربون. ولكن، إذا كانت التربة المتجمّدة في قَعر بحيرة أو مستنقَع، فستدخل المادة العُضوية الغلاف الجوّي على

صورة ميثان.

يتمثّل أحد أسباب نَظَر العلماء بجِدّية إلى إمكانية تسبُّب الميثان بانقراض بشري بأن ذوبان الميثان المتجمِّد يؤدي دورًا أساسيًّا في الانقراض الجماعي الذي حدث في العصر البرمي، أو "الموت الكبير" قبل 250 مليون عام، حيث انقرض 95 في المئة من الأجناس على الأرض.

في العام 2010، اكتشف العلماء أن التربة المتجمّدة في الرَّف الصخري السيبيري بدأت بالذَّوبان. وردًّا على ذلك، قالت مؤسسة العلوم الوطنية: "باستطاعة إطلاق جزء من الميثان المخزَّن في الرَّف الصخري إحداث تسخين مفاجئ للمناخ". وتوقّع مركز البيانات الوطني حول الثلج والجليد بأن ذوبان التربة المتجمّدة، إذا تَواصل، سيطرح 100 بليون طن من الكربون في الغلاف الجوّي بحلول العام 2100.

كما عبّر عالِم الأنهار الجليدية، جيسون بوكس الذي يحظى باحترام كبير، عن خوفه بوضوح أكبر، قائلاً: "حتى لو أُطلِق جزء صغير من كربون القطب الشمالي إلى الغلاف الجوّي، فسيُقضى علينا".

في العام 2013، ازداد القلق من الانقراض بسبب الميثان؛ وذلك عندما أوحت دراسة عن التربة المتجمدة الساحلية في القطب الجنوبي بأنها تذوب بسرعةِ ذوبانها في القطب الشمالي.

ويعود السبب الرئيس لإمكانية تسبُّب ذوبان التربة المتجمّدة بحالة انقراض إلى احتمال ازدياده بشكل تلقائي؛ إذ يُذيب الغلاف الجوّي الأكثر سُخونة بعضَ التربة المتجمدة، ما يؤدي إلى إطلاق الميثان إلى الغلاف الجوّي، مسخِّنًا إيّاه أكثر فأكثر. عندئذٍ، يؤدي الغلاف الجوّي الأكثر سُخونة إلى ذوبان المزيد من التربة المتجمدة، وهكذا دواليك... لذلك، يمكن لذوبان كمية كبيرة من التربة المتجمدة أن يُحدث احتباسًا حراريًّا عالميًّا جامحًا يؤدي في النهاية إلى انهيار بيئي.

يعتقد بعض العلماء أن هذه العملية يمكن أن تتسبّب بتغيُّرات ضخمة بسرعة كبيرة جدًّا:

*** قال البروفسور بول بكويث من جامعة أوتاوا: "من وجهة نظري، إن نظامنا المناخي في المراحل الأولى من تغيُّر مفاجئ سيؤدّي – في حال عدم ضبطه – إلى ارتفاع في الحرارة ما بين 5 و6 درجات مئوية في غضون عقد أو عقدَين".**

*** قالت ناتاليا شاخوفا من جامعة ألاسكا في فيربنكس، وهي التي قامت باكتشافات في الرَّف السيبيري، إن انبعاثات الميثان تَميل إلى نمط غير تدريجي. في الواقع، إن التحوّل من ميثان متجمِّد إلى ميثان غير متجمِّد "مماثل للفارق بين صمام مُغلَق وصمام مفتوح". وقالت إن الظروف المتقلِّبة على امتداد رَفّ القطب الشمالي في سيبريا الشرقية قد تُحدث ظروفًا بالغة الخطورة في غضون "عقود فقط".**

*** أوحى العالِم البريطاني، جون نيسن، وهو الذي ترأّس "مجموعة حالة الميثان الطارئة في القطب الشمالي"، إنه إذا تخطّى فقدان الجليد البحري في فصل الصيف "نقطة اللاعودة"، وتعاظمت "التغذية المرتدَّة الكارثية للميثان في القطب الشمالي"، فسنكون في "حالة طوارئ كوكبية فورية".**

من جهة ثانية، لا يعتقد علماء آخرون عدة أنه لن يعود بالإمكان التحكم بالميثان وتداعياته الكارثية على الحياة في وقت قريب، حتى إنهم يسخرون أحيانًا من أولئك القلِقين. وفي ما يتعلق بهذا الاختلاف في الرأي، أبدى الصحافي في غارديان نفيز أحمد، الذي أجرى بحثًا موسَّعًا حول الموضوع، ملاحظة هامّة. من جهة، "أيٌّ من العلماء الرافضين للسيناريو المعقول ليس خبيرًا في شؤون القطب الشمالي، ولا سيما رَفّ سيبريا الشرقية". ومن جهة ثانية، هناك إجماع ناشئ بين الخبراء حول رَفّ القطب الشمالي في سيبريا الشرقية بوجود "خطر حقيقي من كميّات غير مسبوقة من الميثان المعرَّض للتهوية بسبب ذوبان التربة المتجمدة".

لَقيت ملاحظة أحمد تأييدَ الصحافي البيئي روبرت هانزيكر الذي قال إن "العلماء في هذا الحقل، مثل ناتاليا شاخوفا... التي تسافر

إلى بحر سيبيريا الشرقية وتُجري أبحاثًا، هم الأكثر تخوُّفًا".

بأي حال، إن تهديد الميثان جعل بعض علماء المناخ يعتقدون أنه سيؤدي إلى انقراض، أو على الأقل إلى شبه انقراض للبشر والحيوانات. على سبيل المثال، علّقت إيرا ليفر من جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا التي تتخصّص في ميثان القطب الشمالي، قائلةً إن بعض العلماء أوصوا "بوجوب وضع خطط للتكيّف مع عالَمٍ بحرارة أربع درجات مئوية". ممتلكًا وُجهة نظر أكثر قتامة من كفين أندرسون، أجاب ليفر:

> بالتزام الحَذر، يتساءل المرء حيال السكان الذين يمكنهم التكيّف مع هذا العالم. وبرأيي، هم لا يتجاوزون آلافًا قليلة [يبحثون عن ملجأ] في القطب الشمالي أو القطب الجنوبي.

أوحى بعض العلماء أن "التغذية المرتدَّة الكارثية للميثان في القطب الشمالي" الناجمة عما يُدعى أحيانًا "قنبلة الميثان"، ستُحدِث انقراضًا في غضون عقود.

غي ماكفرسون، وهو أستاذ متقاعد في عِلم الأحياء التطوّري في جامعة أريزونا، يُعتبر أحد الذين كتبوا عن هذا الأمر أكثر من سواهم. وفي مقالات متنوّعة في مدوَّنة تدعى "الطبيعة تنفجر أخيرًا"، وفي كتاب يعود للعام 2013 بعنوان ظلام دامس، عرض ماكفرسون لمجموعة من السيناريوهات يمكن من خلالها انقراض البشرية. ولكن السيناريو الذي يشير إليه في معظم الأحيان هو انبعاثات الميثان من جراء ذوبان التربة المتجمدة. مشيرًا إلى دور الميثان الأساسي في الانقراض الجماعي الذي حدث في العصر البرمي، قال: "لا يمكن المبالغة بأهمية الميثان".

أدلى ماكفرسون بتصريحات استفزازية عدة، ولا سيما ادعاءه المرتكز جزئيًّا على فكرة إطلاقٍ كمية كبيرة من الميثان في المستقبل – المدعو أحيانًا "تجشُّؤ الميثان"– وهو أن "الأرض لن تعود صالحة

للسكن من قِبَل الجنس البشري لفترة طويلة بعد العام 2030”. اعتبره عُلماء عديدون زملاء له، ومعلِّقون آخرون غير عِلمي، ولكنه على عِلمٍ بحقيقة الأمور بالتأكيد، وبعض الأشخاص حسنو الاطلاع مثل ضهر جميل أخذوه على محمَل الجَدّ.

بأي حال، هناك علماء مناخ آخرون لديهم وجهات نظر مماثلة. وإن توقّع انقراض البشر من خلال انبعاثات الميثان من صُلب تفكير العالِم بنُظُم الأرض المتقاعد مالكولم لايت. وفي العام 2012، كتب لايت أن عملية إطلاق الميثان المهمة التي بدأت عام 2010 “ستتسارع باطّراد، وستُطلِق كمياتٍ ضخمة من الميثان إلى الغلاف الجوّي، وستؤدي إلى زوال كل حياة على سطح الأرض قبل منتصف القرن”. وفي العام 2013، قال لايتن إن “تسارع انبثاق الميثان سيؤدي إلى تسخين عالمي جامح لا يمكن التحكم به”. ومع بدء المحيطات بالغليان عام 2080، “سيكون الغلاف الجوّي للأرض عام 2096 قد بلغ درجات حرارة موازية لتلك الموجودة في كوكب الزُّهرة”. وعام 2014، قال:

> هناك احتياطيات كبيرة من الميثان في هيدرات الميثان تحت سطح بحر القطب الشمالي؛ لدرجة أن إطلاق نسبة قليلة منها فقط سيؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل حرارة الغلاف الجوّي للأرض نحو 10 درجات، وسيُحدث انقراضًا كبيرًا على الطراز “البرمي” سيقتلنا جميعًا.

قد يكون المرء متشكّكًا حيال فكرة تسبّب الميثان بانقراض البشر في المستقبل القريب. وعلينا أن نأمل ألا يكون انقراض البشر مقدَّرًا بعد كي يكون هناك وقت للتصرّف. ولكن، من المؤكَّد عمليًّا أن يؤدّي الاحتباس الحراري إلى انقراض البشر في المستقبل غير البعيد إذا لم يحدث أي تغيير في الممارسة؛ ولا سيما مع ازدياد أهمية الميثان في التسبّب باحتباس حراري عالمي. عندئذٍ، قد يتبادر إلى الذِّهن أننا سنوقف على الفور استخدام الغاز الطبيعي المنتِج للميثان، وسنقلّص استخدام الوقود الأُحفوري تمامًا. لكنّ الولايات المتحدة كانت منشغلة

بمشاريع عسكرية، بدلاً من تخصيصها الوقت والمال للمهمة المُمِلّة والمتمثلة بإنقاذ الحضارة.

ختام

بالرغم من قيام إدارة بوش – تشيني بدفع أميركا والعالم في اتجاه الدمار بوسائل عدة، تبقى سياساتها الأكثر تدميرًا تلك التي تهدّد بتغيُّر مناخ يقضي على الحياة.

في التسعينيات، ونظرًا لنهاية الحرب الباردة، كانت هناك مصلحة كبيرة في استخدام المزيد من الميزانية الأميركية لمسائل محليّة، بما في ذلك إبطاء الاحتباس الحراري، وبالتالي تغيُّر المناخ. لكنّ تشيني – كما يبدو – بذل قُصارى جهده لمنع استخدام المزيد من المال لغايات غير عسكرية، ولبّى بوش رغباته. وفي حين حمل التهديد بتغيُّر المناخ أشخاصًا عديدين على استنتاج أننا بحاجة إلى نقل اهتمامنا الأساسي إلى علاقة الطبيعة بالبشر، أعادت إدارة بوش – تشيني، ولا سيما في ردّها على هجمات 9/11، تركيز انتباه العالم على علاقة البشر بالبشر؛ وبطريقة غير جيدة.

يعتقد علماء مناخ عديدون أن العالم لو استَهلّ في بداية القرن برنامجًا سريعًا لمنع استخدامِ الوقود الأُحفوري، لَسنحت لنا الفرصة كي نَحول دون تعريض الحضارة للخطر بسبب الاحتباس الحراري العالمي وتَحمُّضِ المحيطات. لكنّ هذا البرنامج السريع يستدعي قيادة أميركية، عِلمًا أن إدارة بوش – تشيني شكّلت العائق الأساسي للتقدُّم في هذا الاتجاه. ليس من غير المحتمل أن "تقضي إدارة بوش على الأرض".

كانت إدارة أوباما أفضل إلى حد كبير، لكنّ جهودها قليلة جدًّا ومتأخرة. لقد فات الأوان على تجنُّب تطوّرات رهيبة، وربما يكون الوقت متأخرًا جدًّا لإنقاذ الحضارة، لا بل أيضًا للحؤول دون انقراضٍ البشر بشكل تامّ. متحدِّثًا عن مسألة مختلفة، قال مارتن لوثر كينغ:

نحن الآنَ في مواجهةِ حالةٍ طارئة وحادّة.

في لغز الحياة والتاريخ المتكشِّف هذا، ويبقى فوات الأوان هاجسًا كبيرًا... على العظام المُبيَضّة ومزيج رواسب حضارات متعددة كُتِبت كلمتان مُحزِنتان: "فات الأوان".

يبقى سؤال أخير: أيُّهما الأكثر احتمالاً: الإبادة النووية أم الإبادة البيئية؟ يُظهِر الفصل السابق أنه ليس بالإمكان صرف النظر عن الإبادة النووية لكونها مستحيلة أو غير محتمَلة، لكنّ الإبادة البيئية هي الأكثر احتمالاً. وكي تحدث إبادة نووية، يجب على أحد ما القيام بأمر استثنائي؛ أي إطلاق أسلحة نووية. أما لحدوث إبادة بيئية، فليس على أحد القيام بأمر استثنائي، بل يكفي مواصلة الممارسة الحالية ببساطة. كما قال نفيز أحمد: "نساهم بمثابرة وهدوء في حلول نهاية الأزمنة من خلال مواصلتنا حياتنا اليومية المعتمِدة على الوقود الأُحفوري".

بأي حال، إن خطر حدوث أي نوع من الإبادة أمر حقيقي. ومفترِضًا تساوي المخاطر، قد يعتبر المرء أن الولايات المتحدة تُخصِّص مقدار المال نفسه لتجنُّب أيٍّ منهما، ولكنه ليس واقع الحال.

وفي ما يتعلق بتغيُّر المناخ: قدّر نيكولاس سترن، عالِم الاقتصاد المناخي الرائد عالميًّا، الحاجةَ إلى "استثمار تريليون دولار سنويًّا في شؤون المناخ" كي يتم إبقاء زيادة الحرارة العالمية تحت مستوى الدرجتَين المئويَّتين. ويتوزّع هذا المبلغ على كل الشركات الثرية، فتكون الكلفة المتوجِّبة على أميركا جزءًا من القيمة الإجمالية فقط. علاوةً على ذلك، تكون الكلفة رمزية على المدى الطويل؛ لأن تريليون الدولار المُنفَق سنويًّا يحول دون حاجة الأمم الثرية إلى إنفاق تريليونات عدة في السنوات القادمة.

ومع ذلك، لم تُبدِ الولايات المتحدة أي رغبة في تخصيص أي شيء قريب من حصتها العادلة. وفي مؤتمر المناخ للعام 2009 في كوبنهاغن، تعهّدت البلدان الثرية بتقديم 10 بلايين دولار للسنوات الثلاث الأولى، على أن يرتفع التمويل إلى 100 بليون دولار سنويًّا حتى

العام 2020. لكن في العام 2013، قال الدبلوماسي الأعلى لشؤون المناخ في إدارة أوباما، تود سترن، إنه من غير المحتمل توفير البلايين المئة السنوية في وقت قريب. وقال سترن: "إن الواقع المالي للولايات المتحدة والبلدان المتطوّرة الأخرى لن يسمح بذلك؛ بسبب التزاماتنا حيال السكان المُسِنّين وحاجات مُلِحّة أخرى للبنية التحتية، والتعليم، والعناية الصحية، وما شابه ذلك".

وبخلاف ذلك، عندما اتخذت الإدارة قرارًا حول الإنفاق العسكري، لم يَبدُ "الواقع المالي" بهذه القتامة. فالميزانية العسكرية الأميركية للعام 2017 تفوق 770 بليون دولار، ما يعني أن أميركا تُنفق على "الدفاع" أكثر من البلدان السبعة التي تَليها مجتمِعة. وفوق كل ذلك، خطّطت إدارة أوباما كي تُنفق الولايات المتحدة تريليون دولار على مدى السنوات الثلاثين القادمة "لتحديث" أسلحة البلد النووية. ويتضمّن التحديث "رؤوسًا نووية يُعاد تصميمها، بالإضافة إلى قاذفات نووية جديدة، وغواصات، وصورايخ برّيّة، ومختبرات أسلحة، ومنشآت إنتاج".

أما السؤال حول تريليون الدولار فهو: كيف سيعزّز هذا التحديث أمننا؟ لدى الولايات المتحدة 7,000 سلاحٍ نوويّ، وهذه الأسلحة تكفي لتدمير الجنس البشري مرات عدة. ولطالما قال قادتنا إن الغاية الوحيدة من ترسانتنا النووية هي منع هجوم نووي. والأسلحة النووية الحالية كفيلة بذلك بقدْر أي ترسانة متطوّرة. والهدف الوحيد الممكن لما يُدعى تحديثًا هو جَعلُ الأسلحة النووية أصغر حجمًا وأكثر دقة، كما نوقِش في الفصل 9، ما يسمح للولايات المتحدة باستخدامها لمهاجمة روسيا (أو الصين) من دون إحداث أضرار جانبية غير مقبولة. وكما نوقِش في ذلك الفصل، سيجعل هذا التحديث الحرب النووية أكثر احتمالاً، وليس العكس.

لذلك، في حين لا تُبدي الولايات المتحدة رغبة في إنفاق عشرات البلايين من الدولارات المطلوبة لمنع إبادة بيئية، تُنفق بطيب خاطر قَدْرًا أكبر من المال؛ ليس بهدف تجنّب الإبادة النووية، بل لتعزيز

احتمال حدوثها. واستمرّ الجنون التشيني.

في عقدة الاغتيال الذي نوقِش في الفصل 7، دعا الكُتّابُ حربَ أوباما بطائرات من دون طيار "إرثه المميت". ومن المؤكَّد أنها أحد عناصر هذا الإرث. وقد قالت زيوا وودبوري:

> **ما يؤكِّد له دوام تذكّره أكثر من أي أمر آخر هو افتقاره إلى القيادة الصادقة غير القائمة على واعز الضمير، والتي لا يمكن تفسيرها في معظم المسائل الأكثر إلحاحًا في هذا الوقت أو في أي وقت آخر من تاريخنا القصير نسبيًّا؛ أي أزمة المناخ... في حين أُقفِلت نافذة الفُرَص للتخفيف من المعاناة المتوقَّعة لأجيال المستقبل ومنع إبادة الأجناس. كان أوباما يعزّز الإرث الأكثر فَتكًا مقارنةً مع أي رئيس أميركي سابق، وذلك لأن الإبادة السادسة العظيمة على الأرجح تشمل البشر.**

وفي حين تخيّل معظم الناس حربًا عالمية ثالثة على صورة حرب نووية تشارك فيها الولايات المتحدة وروسيا و/أو الصين، قال بيل ماكيبن إنه يُفترَض بنا اعتبار الحرب العالمية الثالثة معركتنا التي نخسرها الآن في مواجهة تغيُّر المناخ. وكتب ماكيبن أن إحراق الكربون والميثان،

> **قد أَوقد تهديدًا عالميًّا فتّاكًا بقدْر انفجار نووي فِطريّ الشكل لطالما خشيناه. والآن، يمثّل الكربون والميثان العدوَّ الأكثر فَتكًا في كل الأزمنة، إنهما القوة الأولى التي تملك كامل القدرة على إنهاك كل حضارتنا، وتشتيتها، وإفقارها.**

بالرغم من استخدامنا المعتاد لكلمة "حرب" كتعبير مجازي –

الحرب على الفقر، على المخدَّرات، على السرطان – إلا أنه لا يمكن اعتبار الحرب على تغيُّر المناخ مَجازًا، كما ناقش ماكيبن.

> للحروب مقاييس، وتَغيُّر المناخ هو المقياس الأكثر واقعية بين جُملة من المقاييس. فالكربون والميثان يسيطران على منطقة فعلية، ناشرَين الخراب والذُّعر، وموقعَين الإصابات، لا بل مُزعزعَين استقرار حكومات أيضًا... وليس سبب ذلك أن الاحتباس الحراري العالمي يُشبه حربًا عالمية، بل لأنه حرب عالمية. ومن السخرية القول إنّ ضحاياه الأوائل هم أولئك الذين قاموا بالقليل؛ متسبِّبينَ بأزمة. إنه حرب عالمية موجَّهة ضدَّنا جميعًا، وإذا خسرنا فسنكون مدمَّرين وعاجزين على غرار الخاسرين في كل نزاع. غير أنه هذه المرة لن يكون هناك فائزون، ولا تستتبع ذلك نهاية احتلال على امتداد مساحة الأرض.

وأكّد ماكيبرن أن الأمل الوحيد لإنقاذ الحضارة هو "التأهّب لحرب عالمية ثالثة على المستوى نفسه الذي اعتمدناه في الحرب العالمية الأخيرة". (شاركتُ في تأليف كتاب صغير حول هذه المسألة). كما تمكن فرانكلين روزفلت من القيام بالكثير مما كان القيام به مطلوبًا بسرعة من خلال عمل تنفيذي. وقد استنتج ماكيبرن أننا سوف نخسر الحرب العالمية الثالثة "ما لم نَقُم بعمل تنفيذي مباشَر".

ويعتقد ماكيبرن أنه لو أصبح برني ساندرز رئيسًا، لَقاد عملية التأهّب المطلوب. فبتأييد نصف أعضاء لجنة المنبر في الحزب الديمقراطي له تقريبًا، نجح المعيَّنون من قِبَل ساندرز في حمل الحزب الديمقراطي على المصادقة على دعوة لتأهُّب وطني؛ على غرار التأهُّب للحرب العالمية الثانية، لإنقاذ الحضارة. حتى إن مفاوضي هيلاري كلينتون وافقوا على الوعد الذي قطعته بعقد قمة للمناخ؛ خلال الأيام المئة الأولى من رئاستها، "لوضع مسار لحلّ أزمة

المناخ". لن نعرف أبدًا ما إذا كانت ستفي بالتزامها أم لا.

كان انتخاب دونالد ترامب رئيسًا – وهو ممّن ينكرون مقولة تغيُّر المناخ – نذير شؤم في ما يتعلّق بتحقيق تصوُّرٍ لتجنّبِ إبادة بيئية، لا سيّما وأن "خطته للطاقة التي تعطي الأولوية لمصالح أميركا مُصمَّمةٌ عمليًّا لإزالة كل عرقلة تقف في وجه استثمار النفط والغاز والفحم الحجري، في أي مكان في البلد أو في مياهه المحيطة". وكما قال مايكل كلير، إنها خطة تحمل في طيّاتها بالتأكيد، "تحقُّق الكابوس الكوكبي".

إن ردّ فعل واشنطن ووسائل الإعلام على قيام ترامب بترشيح ركس تيلرسون، المدير التنفيذي الأعلى لإكسون موبيل منذ مدة طويلة، أظهر عدم مواجهة واشنطن ووسائل الإعلام الأهميةَ الغامرة للتعاطي مع تغيُّر المناخ. وتتحمّل إكسون موبيل مسؤولية أكبر بسبب ارتفاع الاحتباس الحراري العالمي أكثر من أي شركة أخرى منذ العام 1977؛ عندما قال لها علماؤها إن الإحراق المتواصل للوقود الأُحفوري يعرّض مناخ الأرض للخطر. فبدلاً من إطلاعها الجمهور على الأمر، أخفت إكسون موبيل الدليل، وغدت المموّل الرئيس لمنظمات مُنكِرة لمقولة تغيُّر المناخ.

من جهة ثانية، كان قلق واشنطن ووسائل الإعلام الكبرى مُنصَبًّا على علاقات تيلرسون الجيدة بموسكو التي من شأنها مساعدة ترامب على تحقيق هدفه المُعلَن بتطوير علاقة عمل جيدة مع فلاديمير بوتين؛ وهذا معاكس لما كانت هيلاري كلينتون ستفعله على الأرجح. هناك عدة أسباب لمعارضة ترامب وتيلرسون، لكنّ احتمال قيامهما بتهدئة التوتر مع روسيا – وبالتالي تقليص فرصة الإبادة النووية – ليس أحدها. يبدو أن واشنطن ووسائل الإعلام مهتمّة، على غرار تشيني، بمواصلة توسيع الإمبراطورية الأميركية أكثر من اهتمامها بالقيام بكل ما يمكن القيام به لتجنُّب دمار الحضارة.

بأي حال، إن السلوك الكارثي للحزب الديمقراطي الوطني أثناء الترشيح؛ والذي أصرّ فيه على فوز هيلاري كلينتون – عِلمًا أن فوز

برني ساندرز بالانتخابات الوطنية كان أكثر احتمالاً – عنى أن الأَمّة انتهى بها الأمر برئيسٍ وَعَدَ بأن يكون أحد أسوأ الخيارات الممكنة في ما يتعلّق بتولّي مسؤولية المهمة الأكثر أهمية، وذلك بدلاً من رجل كان بالإمكان أن يكون الأفضل في ذلك. قد يَثبُت أن هذا الخطأ المتعمَّد هو القرار الذي سيجعل إنقاذ المناخ من احتباس حراري عالمي جامح أمرًا مستحيلاً؛ الأمر الذي سيؤدّي ربما إلى انهيار الحضارة وانقراض البشر.

وفي هذه الحال، سيتبيّن أن هذا الإخفاق هو الميزة الأكثر شؤمًا في ما يتعلّق بفقدان أميركا عظمتها بسبب حملة المحافظين الجدد لبناء إمبراطورية عالمية. وفي حين تمضي الصين قُدُمًا، وبسرعة قصوى، بتمويل الطاقة النظيفة، تسعى الولايات المتحدة المتقاعسة إلى الاستعداد لعكس التقدّم الضئيل الذي حقّقته. وسيتبيّن أن بوش وتشيني – بمساعدة من إدارتَي أوباما وترامب – هما اللذان دمَّرا أميركا والعالم.

القسم الثاني

9/11: يوم عجيب

11- السبب الكامن وراء عدم إمكانية الوثوق ببوش وتشيني في شأن 11/9

"قُرِّر مصير أميركا عندما صدّق الجمهور والحركة المناهضة للحرب نظرية المؤامرة التي حاكتها الحكومة حول 9/11. فرواية الحكومة عن 9/11 متناقضة كما تُثبت الأدلّة. وبالرغم من ذلك، إن هذا الحدث المميِّز لزمننا، والذي أقحم الولايات المتحدة في حروب عدوانية غير متناهية، وفي دولة بوليسية محليّة، موضوعٌ يُحظَّر إجراءُ تحقيقات حوله في وسائل الإعلام. فمن غير المُجدي التذمّر من الحرب ومن الدولة البوليسية عندما يقبل المرء الفرضية التي استند إليها". – بول كريغ روبرتس، كيف فُقِدت أميركا.

مقدِّمة

من المقبول الآن بصورة عامة، كما نوقِش في الفصل 4، أنّ إدارة بوش بقيادة جورج دبليو بوش ونائب الرئيس ديك تشيني قد أطلقت أكاذيب كبيرة كي تقود الأُمّة إلى هجوم على العراق عام 2003. وقد سأل جو ويلسون الذي خَبِر أكاذيب هذَين الشخصَين في ما يتعلّق بتلقّي العراق خام اليورانيوم من النيجر، وأدرك لجوءهما إلى الكذب لشنّ حرب: "ما الذي يكذبون في شأنه أيضًا؟".

والإجابة الأكثر أهمية عن هذا السؤال هي الادعاء بأن هجمات 9/11 قام بها مسلمون. لا يقدّم الفصل الحالي دليلاً على ذلك الاستنتاج، بل يعطي ببساطة أسبابًا لوجوب عدم الثقة بتصريحات بوش وتشيني.

وأحد الأسباب هو ادعاء إدارة بوش – تشيني امتلاكها دليلاً مؤكّدًا على أن أسامة بن لادن هو الذي كان يقف وراء هجمات 9/11، ولكنها لم تقدّم أي دليل إطلاقًا. وبالفعل، كما ذُكِر في الفصل 2، لم تُدرِج الأف بي آي أبدًا هجمات 9/11 في قائمة الهجمات التي شنّها بن لادن، وعندما سُئلت عن السبب، أجاب رئيس الإعلام الاستقصائي في الأف بي آي: "لأن الأف بي آي لا تملك دليلاً دامغًا يربط بن لادن بهجمات 9/11".

وقد وعدت كلتا الحكومتَين الأميركية والبريطانية بتوفير الدليل، غير أنهما لم تفعلا ذلك. وفي ما يتعلّق بسبب عدم إيفائهما بوعدهما، قال سيمور هيرش إن ذلك يرجع إلى عدم امتلاكهما أي دليل. وبعد ذلك، قالت إدارة بوش – تشيني إنه لا حاجة إلى تقديم دليل؛ لأنها عثرت على شريط فيديو يحمل اعترافًا أدلى به بن لادن. لكنّ عدة أسئلة طُرحت حول ما إذا كان شريط الفيديو زائفًا. وبثّت البي بي سي والسي بي سي مشاهد حول هذه المسألة.

وفي محاولة لتقديم إجابة، يُطرَح سؤال أوّل حول ما إذا كانت

إدارة بوش – تشيني قد أعدّت الفيديو المزيَّف. يمكننا الإجابة عن هذا السؤال بتذكُّر الدليل الزائف الذي وفّرته هذه الإدارة للحصول على تأييد يسمح لها بمهاجمة العراق، ولا سيما الرسالة التي وجّهها طاهر جليل حبوش لمحمد عطا، والتي يعود تاريخها إلى أعوام مضت.

ويتناول السؤال الثاني ما إذا كان إعداد الفيديو مُمكنًا تِقنيًّا. وعندما طرحتُ هذا السؤال على غارديان شون بروتون، وهو أحد الخبراء البريطانيين البارزين في المؤثِّرات البصرية، أجاب أن إعداد فيديو زائف عن بن لادن أمر سهل نسبيًّا بالنسبة إلى شخص محترِف وماهر. وعلاوةً على ذلك، علِمت البي بي سي من الدكتور بيتر فرنش، وهو خبير جنائي يتخصَّص في الصوت المسموع، والكلمات المَنطوقة، واللغات، "أنه بالإمكان اليوم إعداد مثل ذلك الفيديو أو اختلاقه، وذلك باستعمال تجهيزات رقمية، ووسائل تخفى تمامًا عن تقنيات الكشف الجنائي.

يَطرح السؤال الثالث مسألةَ وجود أي دليل يثبت انخراط السي آي أيه أو البنتاغون في هذا التضليل. أجل، في الواقع، يَعتبر أشخاص عديدون أن "فيديو الاعتراف" مزوَّر؛ بمن فيهم (كما ذُكِر في الفصل 2) الخبير الأميركي الرائد في شؤون بن لادن، بروس لورنس، والذي أجاب عن السؤال بكلمتَين: "الشريط مزيَّف". هناك أسباب عديدة تعزّز رأي لورنس:

*** إنه أول تصريح حمل اعترافًا مزعومًا لبن لادن؛ إذ سبق له أن أعلن تكرارًا – في 12 و16 و17 و28 أيلول/سبتمبر – أن لا علاقة له بالهجمات.**

*** في الفيديو الحقيقي الأخير لبن لادن، الذي أُنتج في وقت ما بعد 16 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت لحيته بيضاء، وكان "كئيب الملامح وهزيل المظهر"، "وذراعه اليسرى المتدلّية بارتخاء إلى جانبه"، وقد قال المراسل الطبي للسي أن أن، الطبيب سانجاي غوبتا، إن الذراع اليسرى المرتخية (بسبب سكتة دماغية على الأرجح) و"برودة سلوكه" توحيان بأن بن لادن في المراحل الأخيرة من فشلٍ كلويّ.**

*** بالإضافة إلى ملاحظة غوبتا أن بن لادن على وشك الموت، هناك دليل قوي على وفاته في الواقع قُرابةَ 13 كانون الأول/ديسمبر 2001. وقد نقلت مجلة أوبزرفر في باكستان خبر وفاته وجنازته في 25 كاون الأول، فيما نقلت صحيفة مصرية وفوكس نيوز ذلك الخبر في 26 كانون الأول، ونيويورك تايمز بعد ستة أشهر.**

*** بخلاف ذلك، إن بن لادن الذي ظهر في فيديو الاعتراف ذو بشرة وشعر أكثر قتامة، ويبدو أثقل وزنًا وأفضل صحة، لأنفه مظهرٌ مختلف، ويداه أكثر قصرًا وبدانة. كما أنه رفع ذراعه اليسرى فوق رأسه، وكتب بيده اليمنى (في حين أن بن لادن أَعسَر).**

*** قال الرجل الذي لعب دور بن لادن في فيديو الاعتراف أمورًا عدة ما كان بن لادن الحقيقي ليقولها.**

لكنّ هناك ثلاثة أسئلة وجيهة حول إمكانية أن يكون ادعاء وفاة بن لادن عام 2001 صحيحًا. وأحد هذه الأسئلة هو التالي: لو مات بن لادن عام 2001، فكيف واصل الظهور في أشرطة فيديو في السنوات التالية؟ الجواب عن هذا السؤال هو أنه لم يواصل الظهور. إذ يُشير تفحّص متأنٍّ لمشاهد الفيديو أنها كلّها زائفة، والزيف في بعضها جَلِيٌّ تمامًا.

يتمثل السؤال الثاني في ما إذا كانت الحكومة الأميركية مخادعة لدرجة إعداد فيديو زائف. ويكمن الجواب في تقرير حديث لمكتب الصحافة الاستقصائية بعنوان "البنتاغون دفع لِقاء أشرطة فيديو زائفة عن القاعدة"، وجاء فيه أن نحو 540 مليون دولار دُفعت لشركة علاقات عامة بريطانية.

والسؤال الثالث هو: لو مات بن لادن عام 2001، كيف تمكّن عناصر من القوات الخاصة التابعة للبحرية الأميركية من قتله عام 2011؟ والجواب هو: لم يقتلوه. لقد أظهر بول كريغ روبرتس وآخرون عديدون أن الرواية برُمّتها مجرّد خُدعة.

بأي حال، هناك دليل مُقنِع على أن إدارة بوش – تشيني قد كذبت

في شأن امتلاك دليل يثبت مسؤولية بن لادن عن هجمات 9/11، بالإضافة إلى كَذِبها في ما بعد في شأن مسائل إضافية مرتبطة بالحصول على تفويض لمهاجمة العراق.

ولكن، في حين سُلِّم جدلاً بأن إدارة بوش – تشيني أطلقت أكاذيب كبيرة وكارثية أدت إلى ملايين الوفيات، اعتبر معظم المعلّقين أن الفكرة المتمثلة بتخطيط هذه الإدارة لهجوم 9/11 منافية للعقل تماماً لدرجة إصدار الحكم من دون التحقق من الدليل.

قال ديفيد كورن من ذي نايشن، إن إدارة بوش لم تكن شرّيرة لدرجة القيام بذلك. "من المثير للاشمئزاز قتلُ آلاف الأميركيين، بمن فيهم موظفو البنتاغون". وقد قال ديف غيلسون في الأم جونز إن لا شيء أقنعه بأن "جورج دبليو بوش وخُلاّنه المحافظين الجدد لم يكونوا أشرارًا أو، أكثر أهمية، أذكياء بما يكفي لتنسيق الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة". وفي برنامج له على أم أس أن بي سي، قال تاكر كارلسون لأحد ضيوفه: "أنت تخطئ، وتجدّف، وترتكب إثمًا عندما توحي، أو تُلمِّح، أو تساعد آخرين على استنتاج أن الحكومة الأميركية قد قتلت 3,000 شخص من مواطنيها". كما كتب محرِّر ساوذرن كروس ريفيو:

> هناك عدم ثقة واسع النطاق في الإدارة الأميركية برئاسة جورج دبليو بوش؛ وهذا أمرٌ مُحِق... لكنّ ازدياد عدم الثقة ذاك إلى درجة اتهامه و/أو اتهام أفراد آخرين أو منظمات في الحكومة الأميركية بالتآمر لتدمير مركز التجارة العالمي الذي كان فيه آلاف الأشخاص آنذاك... أمر مُنافٍ للعقل، وغير منطقي، ويدلّ على الجهل.

وقال كاتب آخر في الصحيفة نفسها:

> أيًّا تَكُن الانتقادات الموجَّهة إلى الإدارة

وإلى مقاربتها للحرب على الإرهاب، على المرء أن يكون متشكِّكًا إلى أقصى حد ليصدّق أن الإدارة تقتل أو تسمح بقتل آلاف الأميركيين (على الأقل)، بهدف اكتساب سُلُطات إضافية ببساطة.

هل أخلاق بوش وتشيني تضعهما فوق الشُّبهة؟

هل من غير المعقول حقًّا الاعتقاد أن تشيني – وهو المسؤول الفعليّ عن إدارة بوش – تشيني في ذلك الوقت – كان شريرًا بما يكفي لتَدَبُّر هجمات 9/11؟ في مقالٍ من ضمن سلسلة مقالات حول "أس الأشخاص في أميركا"، قال شون ميرفي:

> على قائمتي الطويلة للأشخاص الأكثر جدارة بالازدراء خلال حياتي، بسبب تلويثهم الأرض، يحتل ديك تشيني المرتبة الأولى من دون أن يكون هناك أي شخص قريب من المرتبة الثانية. فلجهة الطمع الممزوج بالجُبن (لا شيء يُضاهي شخصًا خائفًا يفضّل السياسات العُدوانية ويتجنّب المعركة، مُرسلاً بكل بهجة جنودًا شبّانًا للموت، وموافقًا على إزالة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء من الوجود. لا شيء يضاهي التحالف مع شركات النفط والغاز العالمية الكبرى والاستفادة من سياساتٍ تُدمِّر البيئة. لا شيء يضاهي تروُّس الشركة التي فازت بالحق الحصري "لإعادة بناء" البنية التحتية التي بذلتم قُصارى جهدكم للمساعدة في تدميرها، إلخ...) يصعب تخيُّل أميركيٍّ ألحق ضررًا أكبر أثناء وضعه مخالبه المنتفخة والشاحبة على قَدْر ما يستطيع عَدُّه من أموال قذرة.

إذا لم يكن هذا الانتقاد جائرًا تمامًا، فهل من غير المنطقي

الاشتباه بهذا الشخص الذي بالإضافة إلى كذبه في شأن بدء الحرب على العراق، كذب لتنسيق الحدث الذي استُخدِم كذريعة للحرب في أفغانستان والعراق؟

الحروب مميتة على الدوام. وقد قتلت هاتان الحربان أكثر من 6,500 أميركي، وأعاقتا أكثر من 600,000 شخص. كما أدّتا أيضًا إلى وفاة ملايين العراقيين والأفغان؛ سبعة ملايين وفقًا لأحد التقديرات. أليس من غير المنطقي الإيحاء بأن تشيني وبوش لم يَشحبا لدى استنادهما إلى براهين زائفة للتخطيط لهجوم أزهق أرواح بضعة آلاف من الأميركيين؟

وتتوافر أُسس الشُّبهة أيضًا من خلال علاقة بوش وتشيني بلجنة 9/11.

إنشاء لجنة 9/11

أُجرِي أول تحقيق حول هجمات 9/11 من قِبَل لجان استخبارات مُختارة من مجلسَي النواب والشيوخ الأميركيَّين لدراسة المعلومات الاستخباراتية قبل 9/11. اعتقد عديدون أنه كان يُفترَض بالكونغرس إج تحقيق شامل عن الهجمات، لكنّ زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، توم داشل، وافق على طلب إدارة بوش وتشيني باقتصار التحقيق على إخفاقات الاستخبارات قبل 9/11 (التي افترضت مُسبَقًا، بالطبع، حدوث الهجمات بسبب إخفاقات استخباراتية). تقدّم بوش وتشيني بطلبهما على أساس أن التحقيق "سيحرم الحرب على الإرهاب" من الموارد والموظفين.

لكن، بالرغم من القيود القُصوى التي وُضِعت لهذا التحقيق المشترَك، فقد كشف عن الكثير من الوقائع المُدمِّرة التي تركت بوش أمام خيار محدود؛ وهو إجراء تحقيق شامل حول هجمات 9/11، بسبب تنظيم عائلات ضحايا الهجمات – ولا سيما لجنة توجيه العائلات – حملةً تقودها بعض الأرامل اللواتي لُقِّبنَ "بفتيات جرسي".

أخيرًا، أنشأ بوش لجنة 9/11– دُعيت رسميًّا "اللجنة الوطنية للهجما

على الولايات المتحدة"– في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، بعد 441 يومًا على وقوع الهجمات (في حين أُنشئت هيئات التحقيق في كلٍّ من هجوم بيرل هاربر واغتيال الرئيس كينيدي في غضون 7 أيام). وافق بوش على تفويض هذه اللجنة بالقيام بالتحقيق؛ شريطةَ قيامه بتعيين الرئيس.

خيارات بوش في ما يتعلّق بقيادة لجنة 9/11

كان خيار بوش الأول هو هنري كيسنجر، وقد شكَّ كثيرون في تمكُّنه من القيام بالمهمة بطريقة مستقلة ومنصفة. وقد قالت نيويورك تايمز: "بالفعل، من المُغري التساؤل عما إذا لم يكن اختيار السيد كيسنجر مناورةً ذكية من قِبَل البيت الأبيض لاحتواء تحقيق لطالما عارضه". بأي حال، لم تَدُم ولاية كيسنجر طويلاً؛ فبالرغم من قول بوش إن كيسنجر لن يكون بحاجة إلى الكشف عن العملاء الذين سيستعين بهم، لم توافق دائرة أبحاث الكونغرس على ذلك، لذا استقال كيسنجر.

بعد ذلك، استبدل بوش كيسنجر بحاكم ولاية نيوجرسي، توماس كين، الذي لم يكن يتمتع بخبرة سياسية في شؤون واشنطن، والذي كان الوقت الذي يخصِّصه للّجنة محدودًا نظرًا إلى كونه رئيسًا لجامعة درو. لقد أَوصى كارل روف المستشار السياسي لبوش بكين، وسبق لروف أن قاد مساعي البيت الأبيض لإنشاء لجنة 9/11. بعد إخفاق هذا المسعى، أصبح روف – وفقًا لجون ليمان (أحد الأعضاء الجمهوريين في اللجنة)– "لاعبًا رئيسًا في عملية التعاطي مع اللجنة". وفي ذلك الدور، أَوصى روف بأن يكون كيسنجر الرئيس، وبعد استقالة كيسنجر، أَوصى بكين.

ذهب منصب نائب رئيس اللجنة إلى عضو الكونغرس الديمقراطي السابق لي هاميلتون؛ وهو شخص مطَّلع على شؤون واشنطن، ولطالما ساعد الجمهوريين. فعندما كان رئيس لجنة الاستخبارات الدائمة في مجلس النواب مثلاً، اختار عام 1987 عدم التحقيق في دور الرئيس ريغان في فضيحة إيران – كونترا، قائلاً إن

الدخول في محاكمة أخرى بتُهمة الخيانة لن يكون جيدًا للبلد. وفي العام 1992، أخفى الدليلَ على المؤامرة الجمهورية لدى ترؤُّسه فريق العمل للتحقيق في "مفاجأة تشرين الأول/أكتوبر" عام 1980؛ ما ساعد ريغان على هزيمة جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية. وأثناء التحقيق في فضيحة إيران – كونترا، عمل هاميلتون عن كثب مع ديك تشيني الذي كان الجمهوري الأعلى رُتبة في لجنة الاستخبارات المنبثقة عن مجلس النواب. أثناء ذلك التحقيق، استهلّ الرجلان صداقة تواصلت بعد غُدُوِّ تشيني نائبًا للرئيس.

اختيار فيليب زليكو مديرًا تنفيذيًّا

إن الأكثر إثارةً للجدل من اختيار كين وهاميلتون كرئيسَين للجنة 9/11 هو اختيارُ فيليب زليكو كمدير تنفيذيّ للّجنة. وفي مقدِّمتهما لـتقرير لجنة 9/11، قال كين وهاميلتون إنهما "سعيا ليكونا مستقلَّين، وغير منحازَين... وغير مُواليَين". إذا كانت هذه هي اهتماماتهما الرئيسة، فاختيار زليكو إذًا مُنافٍ للعقل.

في الأساس، زليكو عضو في إدارة بوش – تشيني، وسبق له أن عمل مع كوندوليزا رايس في إدارة مجلس الأمن القومي أثناء ولاية الرئيس بوش الأولى. وعندما خرج الجمهوريون من الحكم إبّان سنوات كلينتون، تعاون زليكو ورايس في تأليف كتاب. بعد ذلك، عُيِّنت رايس مستشارة للأمن القومي في ولاية الرئيس بوش الثانية، وطلبت من زليكو مساعدتها في الانتقال إلى مجلس الأمن القومي الجديد.

علاوةً على ذلك، تسلّمت رايس في العام 2002 مهمة إصدار بيان رسمي جديد حول استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية 2002. وبعد أن وجدت مسوَّدة ريتشارد هاس في وزارة الخارجية غير جريئة بما يكفي، "أمرت رايس بإعادة كتابة المستند كُلّيًّا"– وفقًا لجيمس مان في تاريخ البراكين – و"حوّلت المخطوط إلى صديقها القديم... فيليب زليكو". وكانت النتيجة بيانًا رسميًّا مشاكسًا يُبرّر العمل الاستباقي الذي أيّده بوش في خطابه في وست بوينت

في حزيران/يونيو 2002.

أعلنت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية 2002 التي وضعها زليكو أن السلوك الأميركي على ضوء هجمات 9/11، لم مقيَّدًا بالمبدأ الأساسي للقانون الدولي كما تُجسّده شرعة الأمم المتحدة. فوفقًا لهذا المبدأ، لا يستطيع بلد شنّ هجوم استباقي على بلد آخر ما لم يكن على عِلم أكيد بأنه معرَّض لهجوم وشيك من هذا البلد؛ هجوم وشيك جدًا لدرجة عدم التمكن من عرضه على مجلس الأمن الدولي. وبرفض هذا المبدأ، يكون زليكو قد صاغ ما بات يُعرف بعقيدة بوش. وقد كتب ستيفن هالبر وجوناثان كلارك في كتابهما أميركا فقط: "لم يسبق لأي رئيس أن شرع بعقيدة استراتيجية وطنية رسمية تتضمّن إجراءات استباقية".

علاوةً على ذلك، عند كتابة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية 2002، ضمّن زليكو السياسة أفكارًا سبق له أن عبّر عنها في مستند يعود للعام 1998 وضعه بالتعاون مع جون دوتش (الذي كان قد عُيِّن حديثًا مديرًا للسي آي أيه) وأشتون كارتر (الذي أصبح عام 2015 وزيرًا للدفاع). متحدثًا عن بيرل هاربر والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993، قال هذا المستند الذي وُضِع قبل 9/11 بثلاث سنوات

> لو كان الجهاز الذي انفجر عام 1993 تحت مركز التجارة العالمي نوويًّا... لَفاق الذُّعرُ والفوضى الناجمان قدرتَنا على وصفهما، ولَذُكِر هذا العمل الإرهابي الكارثي في التاريخ الأميركي بأنه حمّام دم تسبّب بخسائر غير مسبوقة في الأرواح والممتلكات في زمن السِّلم، ولقَوّض الحسّ الأميركي الجوهري بالأمان؛ كما حدث إِثر اختبار قنبلة ذَّرية سوفياتية عام 1949. وعلى غرار بيرل هاربر، إن هذا الحدث كان سيقسم ماضينا ومستقبلنا إلى ما قبل وما بعد. وعندها، كانت الولايات المتحدة سترِدّ بتدابير

> صارمة، مُقلِّصةً الحرّيات المدنية، وسامحةً برَقابة أوسع على المدنيين، وباعتقال مشتبَهٍ فيهم، واعتماد قوة مميتة.

توقّع هذا المستند بشكل غير عادي بما سيَثبُت أنه التأثيرات الفعلية لـهجمات 9/11: فبعد البدء بالتحدث عن مركز التجارة العالمي، توقّع هذا المستند أن هذا العمل الكارثي سيقوّض حسّ أميركا بالأمان، وسيكون مماثلاً لبيرل هاربر جديد، وسيقسم تاريخنا إلى "ما قبل وما بعد" (كما تُميّز إدارة بوش بين عقليَّتَي ما قبل 9/11 وما بعد 11/ وستردّ الحكومة "بتدابير صارمة"؛ أي "تقليص الحُرّيات المدنية، والسماح برَقابة أوسع على المدنيين، واعتقال مشتبَهٍ فيهم، واعتماد القوة المميتة". قد يستنتج مؤيِّدُ نظريّةِ المؤامرة أن كارتر ودوتش وزليكو قد علِموا – كما يبدو – بوقوع هجوم على غرار 9/11.

بأي حال، وبعد كتابة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية 2002، عُيِّن زليكو من قِبَل بوش في المجلس الاستشاري للاستخبارات الأجنبية التابع للرئيس. وعلى ضوء هذا التعيين، وقائمة الوقائع السابقة التي تتناول زليكو، ليس من المبالغة القول إنه عضو أساسي في إدارة بوش – تشيني. ويتساءل المرء عما إذا كان كين وهاميلتون قادرين، بعد اختيار زليكو مديرًا تنفيذيًّا للجنة 9/11، على الكتابة باستقامة وأمانة سَعيًا لضمان استقلال اللجنة، وعدم انحيازها، وعدم مُوالاتها.

عالمةً بتضارب مصالح زليكو، طالبت لجنة توجيه العائلات بطَرده في حال عدم استقالته. لكنّ كين وهاميلتون رفضا ذلك، وشرحا لاحقًا في كتابهما الصادر عام 2006، لا سابق له، "أن لديهما ثقة كاملة باستقلالية زليكو".

يبدو أن فكرة استبدال زليكو بشخص آخر كانت أمرًا مُحالاً. وفي كتابهما لا سابق له، أفاد كين وهاميلتون بأن زليكو كان المرشَّح الوحيد الذي نظرا إليه بجِدّية. وبالرغم من "مراجعتهما السِّيَر الذاتية لحوالي عشرين مرشَّحًا، بمن فيهم أولئك الذين اقترحهم البيت

الأبيض"– كتب مراسل نيويورك تايمز، فيليب شينون، في كتابه اللجنة – إلا أنهما قرّرا "عدم وجود من يضاهي زليكو". ونظرًا إلى تضاربات مصالحه كلها، يصعب التصديق بأنهما أخذا بعين الاعتبار احتمال قيامه بإجراء تحقيق مستقل حول هجمات 9/11، وغير منحاز، وغير مُوالٍ. والأ احتمالاً كما يبدو هو أن بوش – بِحَثٍّ من رايس وروف وتشيني ربما – أصرّ على أن يختار كين وهاميلتون زليكو.

وتعزّزت فكرة التزام كين وهاميلتون باختيار زليكو بعدم طردهما إياه بعد اكتشافهما قيامه بإخفاء معظم تضاربات مصالحه الجِدّية. وقد أخفيا وقائع تتضمّن دورَ زليكو في مساعدة رايس على نقل مجلس الأمن القومي من عهد كلينتون إلى عهد بوش، والأكثر أهمية من ذلك، مشاركتَه في كتابة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية 2002. علّق شينون:

> **عندما عَلِم موظَّفو اللجنة أن زليكو هو الكاتب الأساسي، صُعق كثيرون. فقد كان ذلك هو التضارب في المصالح الأكثر جِدّية الذي أدّى إلى تقويض التحقيق. فمن مصلحته – كما هو ملاحَظ – استخدام اللجنة لمحاولة دعم ذريعة الإدارة حول الحرب؛ الحرب التي ساعد في جعلها ممكنة.**

حتى إن كين وهاميلتون لم يستبدلا زليكو بعد عِلمهما بأنه حدَّد مُسبَقًا طبيعة التقرير النهائي للجنة 9/11 قبل بدء فريق العمل بمزاولة مهامه. وفي كتابهما الصادر عام 2006 عن عمل لجنة 9/11، ادّعى كين وهاميلتون – بخلاف مؤيِّدي نظريات المؤامرة – أنهما بدآ بالوقائع ذات الصلة وليس بالاستنتاج؛ فهما لم يكونا "راغبين في تأييد نظريةٍ عن 11 على حساب أخرى، أو تفسيرٍ ما على حساب آخر". ولكنهما كانا يعرفان أن زليكو، عندما وزّع على مختلف فرقاء العمل المواضيع التي يتعيّن عليهم إجراء بحوث عنها، طلب من فريقٍ "إخبار قصة العملية الأكثر نجاحًا للقاعدة؛ أي هجمات 9/11". هل هناك "نظرية أو تفسير" أقوى مر

فكرة قيام القاعدة بتنظيم الهجمات؟

والأسوأ من ذلك، عِلم كين وهاميلتون أن زليكو وأستاذه السابق، إرنست ماي، قد أعدّا موجَزًا عن التقرير النهائي "في مستهل عمل اللجنة". وكتب شينون: "بحلول آذار/مارس 2003، في حين أن فريق عمل اللجنة لم يكن بعد على أُهبة الاستعداد للمباشَرة بمهامه، كان الرجلان قد أعدّا موجَزًا مفصَّلاً؛ متمَّمًا بعناوين الفصول، وعناوين فرعية، وعناوين فرعية للعناوين الفرعية".

ومع ذلك، بدلاً من طرد زليكو بسبب موالاته الكاملة وأسلوبه غير المستقيم، تآمر كين وهاميلتون مع زليكو كي يُخفوا عن أعضاء فريق اللجنة البالغ عددهم نحو 80 شخصًا هذا الواقع؛ وهو أن "عملهم الاستقصائي" سيكون مقتصرًا، إلى حد كبير، على إضافة تفاصيل الاستنتاج الذي توصّل إليه زليكو مُسبَقًا.

وعندما علِم فريق العمل بأمر هذا الموجز بعد عام تقريبًا، مرّر بعضهم فكاهة من صفحتَين بعنوان "تقرير لجنة وارن – موجَز استباقي". وأحد عناوين الفصول يقول: "رصاصة واحدة: لم نرَ الدليل بعد. لكن في الواقع، نحن واثقون". ويعني ذلك بالطبع أنه بالإمكان وضع العنوان التالي لأحد فصول موجَز زليكو: "أسامة بن لادن والقاعدة: لم نرَ الدليل بعد. لكن في الواقع، نحن واثقون".

اتّضح أكثر فأكثر عدم ملاءمة اختيار زليكو كمدير تنفيذي – إلا إذا كان قد تمّ اختياره لحماية إدارة بوش – تشيني – من خلال سلوكه؛ ولا سيما إصراره على التحكم تمامًا بعمل اللجنة:

* أيٌّ من أعضاء اللجنة، بمن فيهم كين وهاميلتون، لم يُمنَحوا مكاتب في مبنى كاي ستريت المستخدَم من قِبَل فريق عمل اللجنة. ونتيجةً لذلك، قال شينون: "نادرًا ما كان معظم أعضاء اللجنة يزورون كاي ستريت. كان زليكو في سدّة المسؤولية".

* بالرغم من أن اللجنة ما كانت لتتواجد من دون جهود عائلات ضحايا 9/11، إلا أنه "لم يُسمَح للعائلات بدخول مكاتب اللجنة بسبب عده

امتلاكها تصاريح أمنية".

*** "سبق لزليكو أن أصرّ على وجود فريق عمل واحد غير مُوالٍ". وعنى ذلك أن كل عضوٍ في اللجنة – كما افترضا – "لن يوضع في تصرّفه أيُّ موظّف، كما هو حال كل اللجان المستقلة". وأشار شينون إلى أن هذه البنية "تمنع أيًّا من أعضاء اللجنة من شطب أيِّ معلومات من التحقيق". حتى إن زليكو أقرّ بأن هذه رغبته، وقال: "إذا كان لأعضاء اللجنة موظَّفون خاصّون بهم، فسيسمح لهم ذلك بمتابعة أجندتهم الخاصة".**

*** قال شينون: "كانت إدارة زليكو التفصيلية تعني أن كل المعلومات تُنقَل إليه أولاً، وهو مَن يقرّر مشاطرتها في مكان آخر". ووفقًا لذلك، "لقد تحكّم بإمكانية تشاطر الدليل في مكان آخر، وفي كيفية تشاطره".**

*** واستنتج شينون: "تحكّم زليكو أكثر من أي شخص آخر بما قد يرد في التقرير النهائي". وقد كان باستطاعته ممارسة هذا التحكم لأنه "أعاد كتابة كل ما سُلِّم إليه من الألف إلى الياء"؛ بالرغم من قيام أحد فرقاء العمل الاستقصائيين بكتابة المسوَّدة الأولى لكل فصل.**

وفقًا لذلك، كُتِب تقرير لجنة 9/11 من قِبَل رجل – عدا عن كونه عم فعليًّا في إدارة بوش – تشيني – سبق له أن توقّع قبل ثلاث سنوات من 9/11 هجومًا على مركز التجارة العالمي تكون تأثيراته مماثلة لتأثيرات هجوم بيرل هاربر، ووضع استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية 2002 وعقيدة الحرب الاستباقية، وصاغ موجَز تقرير اللجنة مُسبَقًا.

بالإضافة إلى ذلك، أثبت زليكو أنه مخادع حيال علاقته بالبيت الأبيض. "فقد سبق له أن وعد أعضاء اللجنة بقطع كل اتصال غير ضروري بمسؤولي إدارة بوش الكبار لتجنُّب أي مظهر من تضارب المصالح"، ولكنه تابع التواصل مع كارل روف وكوندوليزا رايس. وقد أكّدت هذه المعلومات السكرتيرة التنفيذية لمكتب الاستقبال في

اللجنة، كارن هيتكوتر، التي تولّت منصب السكرتيرة التنفيذية في وزارة الخارجية لمدة طويلة. وفي ما يتعلق برايس، كتب شينون:

> **أثناء قيام زليكو بإخبار الناس بمدى استيائه من قطع اتصالاته مع صديقته رايس، كانت هيتكوتر تعرف أنه لم يقطع تلك الاتصالات. فقد طُلِب منها أكثر من مرة تدبُّر إذنٍ لعبور البوّابة؛ وذلك كي يتمكّن زليكو من دخول البيت الأبيض لزيارة مستشارة الأمن القومي في مكاتبها في الجناح الغربي.**

في ما يتعلق بروف – كما أفاد شينون – تشير سجلات هيتكوتر إلى أنه اتصل بالمكتب أربع مرات عام 2003 "باحثًا عن فيليب". وعندما ذاع صيت هذا التواصل المستمرّ بعد أن شاهد أحدُ أعضاء فريق العمل اسمَ روف في سجلات هيتكوتر، طلب منها زليكو عدم الاحتفاظ بسجلات اتصالاته بالبيت الأبيض. وبالرغم من ادعاء زليكو أنه لم يناقش عمل اللجنة مع روف، ناقض هذا الادعاءَ مسؤولٌ كبير في البيت الأبيض تحدّث إليه شينون.

عقبات إضافية

إلى جانب تحميلها مسؤولية ممارسة قيادة غير مناسبة للقيام بأي تحقيق فعلي حول الهجمات، واجهت اللجنة عقباتٍ إضافية عديدة من قِبَل إدارة بوش – تشيني. فأوّلاً، خصّصت لها الإدارة مبلغ 3 ملايين دولار فقط، ومن ثم رفضت طلبها للحصول على 11 مليون دولار إضافية. (قُبِل هذا الطلب أخيرًا، لكنّ المبلغ الـبالغ 14 مليون دولار، أو 15 مليون دولار كما ثَبُت في النهاية، المخصَّص للتحقيق في أسوأ هجوم تعرّضت له أميركا، كان قليلاً مقارَنةً مع نحو 80 مليون دولار أُنفقت على تحقيقات آل كلينتون).

بالإضافة إلى ذلك، وبعد الإصرار على إتمام مهمّة التحقيق في أيار من عام 2004، كانت إدارة بوش بطيئةً جدًّا في إصدار التصاريح

الأمنية والمستندات المطلوبة، ولم تتمكن اللجنة من بدء عملها حتى أواسط العام 2003؛ أي بعد عام من إنشائها. وقد قال أحد أعضاء اللجنة، الجمهوري سليد غورتون، لشينون إن "قلّة التعاون" تجعل "من الصعب جدًّا" على اللجنة إتمام عملها في الموعد النهائي. كما قال عضو اللجنة ماكس كليلاند: "من الواضح أن البيت الأبيض يريد إيقاف الوقت هنا. ما زلنا نتفاوض مع مساعد المستشار القانوني في البيت الأبيض للحصول على المستندات. الأمر مثير للاشمئزاز".

وأُثيرَ اشمئزاز فتيات جرسي أيضًا بسبب هذه العقبات، بالإضافة إلى تعيين زليكو. ففي العام 2004، قالت إحداهنّ، وتُدعى كريستن بريتويزر: "لقد فوّتنا الفرصة. الأمر أشبه بصفعة على وجوه أفراد عائلات الضحايا". كما قالت والدة ضحية أخرى، وتدعى مونيكا غابرييل: "بعد كل هذه المدة، تُرِكنا من دون إجابات. أضعتُ أربع سنوات من حياتي". وبحلول العام 2007، قالت إحدى فتيات جرسي، وتدعى باتي كاساتزا: "يصعب علينا التوصّل إلى أي استنتاج آخر غير أن لجنة 9/11 كانت إخفاءً سياسيًّا للحقائق".

لا مبرِّر للثقة

بما أن الصحافة لم تنقل، بصورة عامة، المشاكل العديدة التي واجهتها لجنة 9/11، افترض معظم الأميركيين أن التقرير صحيح في الأساس. فعلى سبيل المثال، في أواخر العام 2015، عبّر صحافي في بوسطن غلوب عن تفاجئه من قيام مجموعة من المهندسين المعماريين المنتمين إلى منظمة تدعى "مهندسون معماريون ومدنيون لأجل حقيقة 9/11"، بالتأكيد على أن "أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لم تُشرَح تمامًا". وقد قال هذا الصحافي: "لا أوافق على ذلك". وكا يعني بوضوح أن هذا التفسير قد وفّره تقرير زليكو.

لكن، لا سبب يدفع الناس الذين يريدون الحقيقة للثقة بتقرير لجنة 9/11 الذي خطّط له بوش وتشيني خلال اختيارهما كين وهاميلتون وبالتالي زليكو. إذا كانت هجمات 9/11 "عملاً داخليًّا"– كما تقول "حركة حقيقة 9/11"– فلا فرصة إذًا لكشف لجنة 9/11 لهذا الواقع.

سلوك بوش وتشيني حيال 9/11 مثير للشك

بالإضافة إلى الأسباب التي تثير الشك بأن بوش وتشيني أرادا تشكيل لجنة حول 9/11 تُخفي الحقيقة بدلاً من كشفها، كان سلوكهما ف 9/11 مثيرًا للشك.

الرئيس بوش

في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وصل الرئيس بوش إلى غرفةِ صفٍّ في فلوريدا عند الساعة الثامنة وخمسٍ وخمسين دقيقة صباحًا، حيث كان من المقرَّر له قراءة كتاب مع طلاب مدرسة ابتدائية (وكانت تلك فرصة بالنسبة إليه لالتقاط صورة فوتوغرافية بهدف الترويج لسياسته التربوية الجديدة). وبعد إطلاعه على اصطدام طائرة بمركز التجارة العالمي، صرف عنه النظر واعتبره حادثًا، وتابع دورة القراءة. وبعد ذلك بقليل، قال له أندرو كارد، رئيس الأركان، كما نُقِل: "اصطدمت طائرة ثانية بالبرج الثاني. تتعرض أميركا لهجوم".

لدى وقوع حادث مماثل، يُفترَض بجهاز الاستخبارات نقل الرئيس على عَجَل إلى مكان آمن. غير أنه في هذه الحالة، سمح الجهاز لبوش بالبقاء في غرفة الصف، كما قالت تامبا تريبيون، "لمدة ثماني دقائق أو تسع". وبالفعل، أفاد بيل سامون، وهو صحافي موالٍ لبوش في واشنطن تايمز، بأن "الرئيس تريّث إلى أن غادرت الصحافة"، داعيًا إيّاه "رئيس المُتوانين".

مُدرِكًا أن تَواني الرئيس في ذلك الوضع لا يبدو جيدًا، شرع البيت الأبيض برواية قصة مختلفة. فقد قال أندرو كارد للصحافة إن بوش "استأذن المدرّس والطلاب بتهذيب للمغادرة"، وذلك بعد أن أطلعه على تعرّض البلد لهجوم. وروى كارل روف القصة نفسها.

ولكن، لسوء حظ هذه الرواية الجديدة، ظهر شريط فيديو عن هذا الحدث عام 2004، يُظهِر – كما أفادت وال ستريت جورنال – "بوش وهو يتابع القراءة للتلاميذ بصوت مرتفع ولمدة خمس دقائق قصةً عن مِعزاة أليفة". بعد ذلك بمدة قصيرة، ذاع صيت شريط الفيديو هذا

بفضل فيلم فهرنهايت 9/11 لمايكل مور.

وعندما سألت وال ستريت جورنال البيت الأبيض عن هذا التناقض، تم ببساطة تغيير القصة، وأكّد البيت الأبيض أن الرئيس بقي في غرفة الصف لمدة سبع دقائق على الأقل. وشرح الناطق بلسان البيت الأبيض، دان بارليت، أن بوش لم يغادر على الفور لأن "حَدسه قضى بعدم إخافة التلامذة بالاندفاع مُسرِعًا إلى خارج الغرفة".

لم تطلب جورنال من البيت الأبيض شرح سبب محاولته الترويج لرواية كاذبة. ولكنّ هذه المحاولة سلّطت الضوء على مسألة أساسية. وقد كتبت سانت بيترسبرغ تايمز: "أحد الأسئلة العديدة التي لم تتم الإجابة عنها حول ذلك اليوم هو سبب عدم قيام جهاز الاستخبارات بنقل بوش على الفور إلى مكان آمن؛ كما تصرّف مع نائب الرئيس ديك تشيني".

هذا السؤال مهمّ؛ لأنه بالجمع بين سلوك جهاز الاستخبارات و"تَواني" الرئيس، يوحي ذلك بأن بوش كان يعلم، إلى جانب جهاز استخباراته، بعدم وجود أي خطر؛ لأنهما يُدركان أن هجمات 9/11 لم ينفّذها أشخاص غرباء.

نائب الرئيس تشيني

نظرًا إلى وجود الرئيس في فلوريدا، كان تشيني مسؤولاً عن البيت الأبيض. وقد تولّى مهمة الرد على هجمات 9/11– وهذا مُتّفَق عليه بعد نزوله إلى مركز العمليات الرئاسية الطارئة الذي يُدعى أيضًا "غرفة الاجتماعات الواقية"، أو ببساطة "المخبأ". لكن، هناك تباين حول وقت دخوله غرفة الاجتماعات. فوفقًا لـتقرير لجنة 9/11، وصل تشيني "قبل الساعة العاشرة بقليل؛ ربما عند الساعة التاسعة وثماني وخمسين دقيقة".

ومن جهة ثانية، أطلع وزير النقل، نورمان مينيتا، لجنة 9/11 في العام 2003 أنه عندما وصل إلى غرفة الاجتماعات قرابة الساعة التاسعة وعشرين دقيقة، كان تشيني موجودًا هناك ويتولّى

المسؤولية. وقال مينيتا ذلك أثناء إبلاغه عن محادثة جرت بين تشيني وشابّ عندما "كانت الطائرة تقتحم البنتاغون". وهي الطائرة التي قيل إنها اصطدمت بالبنتاغون نحو الساعة التاسعة وثماني وثلاثين دقيقة. وفقًا لذلك، كان يُفترض بتشيني أن يكون في غرفة الاجتماعات قبل 18 دقيقة على الأقل من الهجوم على البنتاغون. لكنّ الجدول الزمني للجنة 9/11، والذي يشير إلى عدم وصول تشيني إلى الغرفة حتى العاشرة تقريبًا، يُلمِّح إلى أنه لم يكن في سُدّة المسؤولية أثناء ذلك الحادث.

ولسوء حظ الرواية التي وردت في تقرير لجنة 9/11، تَقدّم أشخاص عديدون بتقارير تتّفق مع رواية مينيتا. وفي كتابه للعام 2004 ضد كل الأعداء، ذكَر ريتشارد كلارك مستشار مكافحة الإرهاب أن تشيني ومستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس، نزلا إلى غرفة الاجتماعات قبل وصول مينيتا إلى البيت الأبيض (أي قبل التاسعة وعشرين دقيقة). وفي برنامج الأيه بي سي، وصف مصوِّر البيت الأبيض، ديفيد بوهرر، مشهدًا لعملاء من أجهزة الاستخبارات وهم يُنزِلون تشيني إلى غرفة الاجتماعات بعد الساعة التاسعة بقليل. ووفقًا لبرنامج الأيه بي سي هذا، قال جهاز الاستخبارات لرايس: "عليك المغادرة الآن إلى المخبأ. نائب الرئيس هناك".

والأكثر إثارةً للدهشة هو أن أحد الأشخاص الذين أفادوا عن نزول نائب الرئيس تشيني إلى غرفة الاجتماعات باكرًا هو تشيني نفسه. فعند تحدّثه إلى تيم روسرت في برنامج التقِ الصحافة على الأن بي سي بعد خمسة أيام من 9/11، قال تشيني إنه بعد التحدث إلى الرئيس "نزلتُ... إلى مركز العمليات الرئاسية الطارئة... وعندما وصلتُ إلى هناك في غضون فترة قصيرة، بلَغَنا تعرّض البنتاغون لضربة". لذلك، وفقًا لتصريحه الخاص، كان تشيني في مركز العمليات قبل الوقت الذي حدّدته لجنة 9/11.

والتقارير التي تُفيد بأن تشيني وصل إلى مركز العمليات في وقت باكر من ذلك الصباح، قبل التاسعة وعشرين دقيقة ربما، أصبحت

مشكلةً بعد شهادة مينيتا للجنة 9/11 في أيار/مايو 2003. إذ ذكر أن تشيني كان في سُدّة المسؤولية في مركز العمليات الرئاسية الطارئة قرابة الساعة التاسعة وعشرين دقيقة، وأضاف مينيتا:

> أثناء توجّه الطائرة للاصطدام بالبنتاغون، دخل شاب وقال لنائب الرئيس: "الطائرة على بُعد 50 مِيلاً". "الطائرة على بُعد 30 ميلاً". وعندما وصل في عدّه التنازلي إلى أن "الطائرة على بُعد 10 أميال"، قال الشاب أيضًا لنائب الرئيس: "هل الأوامر لا تزال قائمة؟"، فاستدار نائب الرئيس وأدار عُنُقه بسرعة وقال: "بالطبع، لا تزال الأوامر قائمة. هل بلغك أي شيء عكس ذلك؟".

وبالطبع، طرح هذا التقرير إشكالية؛ لأنه كان بالإمكان فهم "أوامر" تشيني بأنها إلغاء لحالة الاستعداد؛ أي عدم اعتراض الطائرة المتجهة نحو البنتاغون.

حلّ تقرير لجنة 9/11، برئاسة زليكوف، هذه المسألة من خلال تجاهل المقابلة التي أجراها برنامج التقِ الصحافة مع تشيني، والتقاريرِ الموجَّهة من كلارك لبوهرر التي تفيد بأن تشيني دخل مركز العمليات قبل فترة من تعرّض البنتاغون للهجوم. وعوضًا عن ذلك، استند التقرير بالكامل إلى مقال ورد في نيوزويك لإيفان توماس يعود تاريخه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2001. وفقًا لتوماس، لم يدخل جهاز الاستخبارات مكتب تشيني حتى الساعة التاسعة وخمسٍ وثلاثين دقيقة؛ وذلك لإنزاله إلى الممرّ المؤدّي إلى مركز العمليات الرئاسية الطارئة تحت الأرض. ووفقًا لهذة الرواية، بقي تشيني في الممر لبعض الوقت حيث أجرى حديثًا طويلاً مع الرئيس، ثمّ عَلِما بالهجوم الذي طال البنتاغون بعد وصول لين تشيني مباشَرةً. وأضاف توماس: "قبل العاشرة بقليل، اقتيد آل تشيني إلى غرفة الاجتماعات... ورفعا أنظارهما إلى شاشات التلفزة. كانت التاسعة وثماني وخمسين دقيقة.

من الواضح أن رواية توماس هي المصدر الذي اعتمدت عليه لجنة تقرير 9/11. وبالنسبة إلى المكان الذي استقى منه توماس هذه المعلومات، أجرت نيوزويك مقابلة مع كوندوليزا رايس في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2001، ومع لين تشيني في التاسع من نوفمبر، ومع نائب الرئيس تشيني في التاسعَ عَشَرَ من نوفمبر. ولكتابة هذه القصة، تعيّن على توماس تجاهل تقارير بوهرر المناقضة لذلك، بالإضافة إلى تقرير أيه بي سي حول ما قاله جهاز الاستخبارات لرايس، وكتاب كلارك، وتصريح تشيني في التقِ الصحافة، لا بل أيضًا قصة توماس في نيوزويك في 24 أيول/سبتمبر؛ والتي جاء فيها أنه عند الساعة التاسعة والنصف، حين طلب جهاز الاستخبارات من العاملين مغادرة الجناح الغربي بسرعة، "كان نائب الرئيس تشيني قد نُقِل على عَجَل إلى داخل الملجأ المُصمَّم لمقاومة صدمة انفجار نووي".

وبالرغم من نزول تشيني إلى مركز العمليات في وقت مبكِّر – وهو أمر بات معروفًا جدًّا – ارتأى تشيني ورايس، كما يبدو، أنه من الأفضل أن يعتقد الشعب أنه لم يصل إلى هناك حتى الساعة العاشرة تقريبًا، وذلك كي لا يُلام على إخفاقه في تجنّب الهجوم على البنتاغون. وما إن نشر توماس روايته المنقَّحة لهذا الغرض، حتى تمكّنت لجنة 9/11، برئاسة زليكو – زميل رايس – من تغيير وقت وصول تشيني إلى مركز العمليات، كما أشارت تقارير سابقة، من خلال ذِكر قصة توماس في نيوزويك العائدة إلى كانون الأول/ديسمبر، والإقرار بوجود "دليل متضارب". غيرَ أن لجنة 9/11 لم تُشر إلى أن هذا الدليل المتضارب يتضمّن تقارير لأيه بي سي، وبوهرر، وكلارك، بالإضافة إلى تصاريح لتوماس وتشيني نفسَيهما، وادّعت استخلاصها استنتاجها "من الدليل المتوافر". ولم تذكر أيضًا أن هذا "الدليل المتوافر" مُستقًى من رواية توماس الجديدة دون سواها، والمستندة إلى مقابلات جرت مع رايس، ولين تشيني، ونائب الرئيس.

من الواضح أن هذه الصورة المشوَّهة تضمّنت تشيني وزوجها. وخلال مقابلةٍ جرت عام 2006، كرّر مينيتا تأكيده، قائلاً إنه بعد نزوله

إلى مركز العمليات الرئاسية الطارئة بسرعة – نوعًا ما – بعد الاصطدام الثاني بمركز التجارة العالمي (الذي حدث عند التاسعة وثلاث دقائق صباحًا)، "كان نائب الرئيس هناك". وفي مقابلة غير رسمية عام 2007، سُئل مينيتا عما إذا كان تشيني موجودًا في مركز العمليات عندما وصل إليه عند الساعة التاسعةَ والنصف، فأجاب: "تمامًا"، مُضيفًا أن "السيدة تشيني" كانت هناك أيضًا. وعندما قيل له إن اللجنة قالت إن تشيني لم يصل حتى الساعة التاسعة وثماني وخمسين دقيقة، عبّر مينيتا عن دهشته وقال: "أوه لا، لا، لا؛ لا أعرف كيف حصل ذلك". وأضاف مينيتا أنه ربما يكون مُخطئًا بشأن وقت وصوله شخصيًّا إلى مركز العمليات. لكن من الواضح أن تشيني كان هناك قبل الهجوم على البنتاغون.

لمدة طويلة، رفضت الصحافة مناقشة الدليل المُستقى من رواية مينيتا التي توحي بأن تشيني ولجنة 9/11 يكذبان. وربما يكون المراسلون والمحرّرون قد برّروا هذا الرفض، قائلين إنهم لا يؤيّدون ادعاءات "مؤيِّدي نظرية المؤامرة"، وربما برّروا تجاهلهم شهادة مينيتا على أساس كونه ديمقراطيًّا، ويعتبرون أنه أدلى بروايته لأسباب حزبية. لكنّ مستنداتٍ رُفعت عنها السِّرية في الآونة الأخيرة تُظهِر دقة رواية مينيتا.

* أحد المستندات عبارة عن مُذكَّرة من شعبة الخدمات التقنية في جهاز الاستخبارات بعنوان "إجراءات شعبة الخدمات التقنية المرتبطة بالحادث الإرهابي". ووفقًا لهذه المذكّرة، كان ديك تشيني في الملجأ قبل الساعة التاسعة والنصف. وعندما دخل داني سبيرغز – مساعد رئيس قسم جهاز الاستخبارات – مركزَ العمليات الرئاسية الطارئة عند الساعة التاسعة والنصف، كان تشيني وكوندوليزا رايس، بالإضافة إلى عشرة آخرين من "فريقَي عمل الرئيس ونائب الرئيس" هناك.

* أُكِّدت رواية مينيتا أيضًا من خلال تصاريح أُدلِي بها أثناء مقابلات أجرتها لجنة 9/11 مع أفراد من جهاز الاستخبارات. ووفقًا لتقارير لجنة 1 المشار إليها بأنها "حساسة"، رافق كارل بروسكوت، العميل الخاص

المسؤول، كوندوليزا رايس إلى مركز العمليات الرئاسية الطارئة قبل قليل من التاسعة والنصف صباحًا. "لدى وصولنا إلى الملجأ، كان نائب الرئيس وعقيلته موجودَين، كما كان نائب الرئيس يتحدث عبر الهاتف".

*** زُوِّدت لجنة 9/11 أيضًا بمعلومات عن العميل الخاص المسؤول، أنتوني زوتو. فظرًا إلى كونه مسؤولاً عن سلامة تشيني، كان زوتو برفقته أينما ذهب. ووفقًا للتقرير الذي رُفِعت عنه السِّرّية، كان تشيني في مركز العمليات الرئاسية الطارئة في الدقائق الثماني الأخيرة قبل الهجوم على البنتاغون.**

*** في العام 2015، نُشِر عدد كبير من الصور الفوتوغرافية لتشيني ومسؤولين آخرين في البيت الأبيض ردًّا على طلب من "حرّية المعلومات". وقد ظهر بعض تلك الصور في إحدى حلقات برنامج فرونتلاين على بي بي أس. ويقول تعليق البرنامج على إحدى الصور الملتقَطة في مكتب تشيني: "نائب الرئيس تشيني يشاهد على شاشة التلفاز التقارير الأولى عن الهجمات الإرهابية. وفي غضون دقائق، دُفِع به من قِبَل عملاء جهاز الاستخبارات إلى المصعد المؤدي إلى الطابق السُّفلي في البيت الأبيض".**

بتوافر هذا الدليل الإضافي الذي يُظهِر أن تشيني وتقرير لجنة 11 قد كَذبا في شأن مكان تواجد تشيني عندما استُهدف البنتاغون، يُفترَض بنا التسليم بأن الصحافة ستنقل الخبر. لكنّ الصحافة التي تملك هذه المعلومات منذ أكثر من عامَين على وضع هذا المخطوط واصلت إخفاء الحقيقة.

هجوم الجمرة الخبيثة

بالإضافة إلى كذب بوش وتشيني في شأن نشاطاتهما في 9/11، هناك سبب كبير آخر للاشتباه بأن روايتيهما حيال هذه النشاطات يمكن أن تكون زائفة. إذ يوحي تفحّصٌ للهجمات التي حصلت بواسطة الجمرة الخبيثة، والتي تسبّبت بوفاة 5 أشخاص ومرض 17 آخرين، بأن

بوش وتشيني كانا مجرّد متفرّجَين.

ووجود الجمرة الخبيثة في الرسائل بطريقتَين مختلفتَين يوحي بأن مصدرها مرتبط بإدارة بوش – تشيني: توقيت الرسائل، ونَسْب مسؤولية الرسائل.

توقيت الرسائل

ظهرت الرسائل المحتوية على الجمرة الخبيثة عندما كانت إدارة بوش – تشيني تطالب بتأييد مشروعِ قانونٍ لمكافحة الإرهاب دُعِي "يو أس أيه باتريوت أكت". ففي 17 أيلول/سبتمبر، أي بعد أسبوع من 9/11، أعلن المدعي العام، جون أشكروفت، عن إرساله التشريع المقترَح إلى الكونغرس رغبةً منه في سَنِّه قانونًا بعد أربعة أيام في 21 أيلول/سبتمبر. "أراد من الكونغرس التصرُّف بسرعة كبيرة والقيام بقفزة ولاءٍ أولمبية".

وفي اليوم نفسه، أي في 17 أيلول/سبتمبر، نشرت واشنطن بوست مقالاً بعنوان "الإرهاب البيولوجي: تهديد أكثر تدميرًا". وقد حذّر المقال من مشاكل ضخمة يطرحها "داءٌ كالجمرة الخبيثة". من المثير للاهتمام ذِكر إمكانية استخدام الجمرة الخبيثة قبل أسبوعين من الإبلاغ عن أول حالةِ إصابة بهذا الداء. (الأمر مماثل تقريبًا لنشر نيويورك تايمز في العام 2002 تقريرًا عن "أجزاء من قنبلة ذَرّية" في العراق؛ وذلك قبل شنّ إدارة بوش – تشيني هجومها الإعلامي الصاعق للإطاحة بصدام حسين، كما نوقِش في الفصل 4).

في 17 أو 18 أيلول/سبتمبر، وبعد إعلان أشكروفت مباشَرةً، وُضِعت رسائل الجمرة الخبيثة في البريد. وُجِّهت إحدى هذه الرسائل إلى توم بروكاو من أن بي سي (وُجّهت رسائل أخرى لأيه بي سي، سي بي أس، نيويورك بوست، وناشونال إنكوايرر). وبأحرفها الكبيرة المطبوعة والكلمة المهجَّأة بشكل خاطئ، أُريدَ من الرسالة الإيحاء بأنها مكتوبة من قِبَل مسلم أجنبي. وقد جاء في الرسالة:

01–11–09

إليكم التالي

تناولوا البَنسلين الآن

الموت لأميركا

الموت لإسرائيل

الله أكبر

لكن هذه الرسالة لم تُحدِث تأثيرًا مباشَرًا لأنها لم تُفتَح حتى وقت لاحق (12 تشرين الأول/أكتوبر).

وفي الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر، لم تكن الجمرة الخبيثة قد تسببت بالذُّعر بعد، ولم يكن الكونغرس مستعدًّا للتحرك بسرعة، لذلك واصل أشكروفت الضغط، مُصِرًّا على أن الإرهاب خطر جليٌّ وقائم. وفي 25 أيلول/سبتمبر، تدخّل بوش وتشيني شخصيًّا. وقد قال بوش: "إننا في حرب، ويتعيّن علينا توفير الأدوات الضرورية لرجالِ تطبيق القانون ونسائه". وحثّ تشيني أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين على تمرير التشريع في الكونغرس قبل موعده النهائي الجديد، 5 تشرين الأول/أكتوبر.

وفي 30 أيلول/سبتمبر، عبّر أعضاء آخرون في الإدارة عن رأيهم جهارًا، وحذّر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وأشكروفت، ورئيس الأركان أندرو كارد، من احتمال وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية.

وشرعت الصحافة أيضًا بممارسة ضغط للتصرف بسرعة. وفي 26 أيلول/سبتمبر، قال الصحافي في نيويورك تايمز مورين دود إنه يُفترض بالناس الاستعداد بسبب "المسلمين الذين ينشرون السموم البيولوجية"، وإن نساء الطبقة المتوسطة العُليا في نيويورك يحملن السيبرو في "حقائبهنّ السوداء الصغيرة من ماركة برادا" بسبب مخاوف منتشرة من هجوم بالجمرة الخبيثة. وفي اليوم التالي، نشرت تايمز مقالاً بعنوان "الخوف من الجمرة الخبيثة يحثّ على الاحتفاظ بمضادات حيوية".

مرةً أخرى، من الملاحظ أن هذا القَدْر من النقاش حول الجمرة الخبيثة من قِبَل وسائل الإعلام وإدارة بوش – تشيني قد تمّ قبل حدوث أي حالات إصابة بالجمرة الخبيثة، وحتى قبل ظهور الرسائل المحتوية على جراثيم الجمرة الخبيثة.

لذلك، وبالرغم من الضغط الذي مارسته الإدارة ووسائل الإعلام، من غير المفاجئ ألا يكون مجلس الشيوخ مستعدًّا للتصرف بسرعة قبل انقضاء الموعد النهائي في 5 تشرين الأول/أكتوبر. وقد جاء الإرجاء في المقام الأول بفضل السيناتور فرمونت باتريك ليهي، رئيس اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، الذي حاول التوصل إلى تسوية يمكنه ولجنته التعايش معها. وبعد الاعتقاد بأن أشكروفت وافق على تسويته المقترَحة، وجد ليهي أنه رفضها، لذا لم يقبل بدَوره مشروع القانون.

وفي 26 أيلول/سبتمبر، قال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، توم داشل، المؤيّد لليهي، إنه "يشكّ في تمكّن مجلس الشيوخ من قبول التشريع قبل الأسبوع المقبل". وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، صدّ عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي، روسل فينغولد، محاولة تسريع تمرير مشروع قانون 'باتريوت أكت' إلى مجلس الشيوخ من دون مناقشة أو فرصة للتعديل.

وفي اليوم نفسه، وُجِّهت رسالتان تحتويان على جُرعات مميتة من الجمرة الخبيثة لعضوَي مجلس الشيوخ داشل وليهي عبر البريد. وعندما فُتِحت الرسالة الموجَّهة إلى ليهي في مكتبه في 15 تشرين الأول/أكتوبر (رسالة ليهي بلغت وجهة خاطئة)، عُثِر فيها على رذاذ الجمرة الخبيثة التي يمكن تنقّلها في الهواء، ودخولها رئات الناس بعد تنشّقها (نوع الجمرة الخبيثة الأكثر فَتكًا). وقد عرَّضت هذه الرسالة 28 شخصًا كانوا في مبنى مكاتب أعضاء مجلس الشيوخ للجمرة الخبيثة، ما أدى إلى إقفال هذا المبنى لمدة ثلاثة أشهر تقريبًا. جاء في الرسالة:

01–11–09

لا يمكنكم إيقافنا

لدينا هذه الجمرة الخبيثة

ستموتون الآن

هل أنتم خائفون؟

الموت لأميركا

الموت لإسرائيل

الله أكبر

علّق ماكوين قائلاً: "على ما يبدو، شعر البعض بكُرهٍ مفاجئ لأعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الذين اغتصبوا الموعد النهائي المحدَّد من قِبَل نائب الرئيس".

بأي حال، تبيّن أن رسالة داشل غير موجَّهة له ولليهي بالضرورة كي يقتنعا بضرورة القبول بمشروع القانون. وقد أقنعهما تقرير للأف بي آي في 11 تشرين الأول/أكتوبر جاء فيه أن "أعمالاً إرهابية إضافية قد تستهدف مصالح أميركية في الوطن والخارج في الأيام العديدة التالية"؛ مصالح مثل مبنى الكابيتول. وذكرت الأف بي آي أيضًا أن وسائل الإعلام أبلغت الجميع أن طائرات رشّ المحاصيل بالمبيدات وسيلة فعالة لنشر كميات كبيرة من الجمرة الخبيثة.

مع ذلك، كانت لا تزال هناك حاجة إلى التوفيق بين نسختَي مجلسَي النواب والشيوخ لمشروع القانون. لذلك، ربما تكون رسالة داشل قد ساعدت أعضاء مجلس الشيوخ في إعطاء الإدارة كل ما تريده في ما يتعلّق بمشروع القانون النهائي الذي أقرّه مجلس الشيوخ في 25 تشرين الأول/أكتوبر (بتصويت كل أعضائه لصالحه باستثناء فينغولد).

كما تُظهِر هذه الرواية، باستطاعة الطريقة التي أُقِرّ بها 'باتريوت أكت' إقناع الناس بسهولة بأن رسائل الجمرة الخبيثة قد

أرسِلت من قِبَل شخصٍ في مكتب تشيني. وبالإضافة إلى ذلك، هناك واقع إضافي يوحي بأن بوش وتشيني لم يكونا متفرّجَين على هجمات الجمرة الخبيثة فحسب، فقد بدآ مع أفراد من فريقَي عملهما بتناول السيبرو – وهو المضاد الحيوي الموصى به ضد الجمرة الخبيثة – في 11/ بالذات".

وفي أيار/مايو 2002، أُقيمت ضد جاديشال واتش دعوى قضائية بسبب تلقّيها مستندات ذات صلة جاء فيها: "لا يبدأ المرء بتناول مضادٍّ حيوي فعال لسبب غير مُقنع. للشعب الأميركي الحق بمعرفة ما كان موظَّفو البيت الأبيض يعرفونه منذ تسعة أشهر".

نَسْب المسؤولية

كما رأينا في الفصل 4، ناقشت إدارة بوش – تشيني مسؤولية العراق، وليس 'القاعدة' فحسب، عن هجمات 9/11. وتطرّقت الإدارة إلى هذه المسألة من باب هجمات الجمرة الخبيثة، مناقشةً ما يدعوه ماكوين فرضية المرتكب المزدوج. وقد استندت هذه الفرضية جزئيًّا إلى وجود نوعين من الجمرة الخبيثة: نوع بسيط جدًّا يمكن إنتاجه من قِبَل منظمة ذات تكنولوجيا منخفضة، ونوع آخر متطوّر جدًّا من رذاذ الجمرة الخبيثة مثل ذاك الذي وُجد في رسالة السيناتور داشل.

وأَوجز ماكوين: "تمثّلت الفكرة في أنه وبالرغم من تسليم بن لادن الجراثيم، إلا أن دولة العراق هي التي تقف وراء هذه المجموعة". ونقلت غارديان عن مصدر للسي آي أيه قوله عن رذاذ الجمرة الخبيثة: "لا يصنعون هذه المادة في كهوف أفغانستان". وكما قالت وال ستريت جورنال: "لم يكن بإمكان بن لادن القيام بكل ذلك في كهوف الأفغان. لا بد من أن يكون العراق هو المزوِّد الرئيس المشتبَه فيه".

وفي هذا السياق، احتكم مسؤولون أميركيون إلى روايةٍ تتحدث عن لقاء محمد عطا عميلاً عراقيًّا في براغ، وذلك بهدف ربط العراق بـهجمات 9/11 وهجمات الجمرة الخبيثة. وقد بدأ مقال غارديان الآنف ذِكره بما يلي:

يعتقد المحققون الأميركيون في قضية تفشّي الجمرة الخبيثة في فلوريدا ونيويورك أن لديهم كلَّ بصماتِ هجومٍ إرهابي. وقد سمّوا العراق واعتبروه المشتبه فيه الأول كمصدر لجراثيم الجمرة الخبيثة. وتُضيف استعلاماتهم إلى ادعاءات الصقور الأميركيين وجودَ كمية متزايدة من الأدلة التي تشير إلى تورّط صدام حسين – بشكل غير مباشَر ربما – بمختطفي طائرات 11 أيلول/سبتمبر.

وتابع التقرير: "في الخريف الماضي، قال مسؤولو الاستخبارات الأميركيون إن محمد عطا التقى عميلاً للاستخبارات العراقية في براغ".

بعد ذلك بفترة قصيرة، نُشِر مقال في الصفحة الأمامية لـ نيويورك تايمز بعنوان "جمهورية التشيك تؤكِّد لقاءَ عميل عراقي رئيسَ عصابة إرهابية". أعطى العنوان هذه القصة وعلاقتها بهجمات الجمرة الخبيثة أهمية كبرى. وقد قال كُتّاب تايمز، "إنّ قيام الجمهور بربط جهاز الاستخبارات العراقي بإرهابيّي القاعدة يطرح السؤال حول ما إذا كانت هذه الصِّلات توحي بتواطؤ عراقي... وفي هجمات الشهر الماضي". (في العام 2002، ثَبُت أنه لا أساس لهذه القصة كما هي موثَّقة في الفصل 4).

وبالرغم من الاستفاضة في مناقشة فكرة توفير العراق أكثر أنواع الجمرة الخبيثة فَتكًا، تبيّن في نهاية العام أن مصدر الهجوم موجود في الولايات المتحدة. وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر، قال السكرتير الصحافي للبيت الأبيض، آري فليشر، إن "المصدر يبدو محليًّا أكثر فأكثر".

نظرًا إلى هذا التطور، تولّت الأف بي آي مهمة العثور على مشتبهٍ فيه معقول، وليس شخصًا في إدارة بوش – تشيني. وقد حاولت لبضع سنوات توريط ستيفن هاتفيل غير أنها فشلت في ذلك. عندها،

صبّت جهودها على الدكتور بروس إيفينز الذي عمل في معهد البحوث الطبية للأمراض المُعدية في فورت دتريك، ماريلند. وبعد وفاة إيفينز عام 2010– سواء أحصل ذلك انتحارًا أم تسمُّمًا – أعلنته وزارة العدل مُذنِبًا. لكن القضية التي تفتقر إلى دليل دامغ قُوِّضت تمامًا؛ وذلك عندما أفاد العميل السابق للأف بي آي المسؤول عن القضية بأن الوكالة الراغبة في "استعجال" المحاكمة قد تكتّمت على "كميةٍ مذهلة من الأدلة المُبرِّئة".

وبإدراك واقع عدم مسؤولية أيٍّ من هاتفيل أو إيفينز عن رسائل الجمرة الخبيثة، كان يُفترض فَتْحَ الطريق أمام التفكير ملِيًّا في المصدر الأكثر احتمالاً كما يوحي الدليل؛ أي إدارة بوش – تشيني. علاوةً على ذلك، إن وجود دليل على هذا الاستنتاج يوحي بأن الإدارة مسؤولة عن هجمات 9/11.

خاتمة: إعادة تفحّص الدليل

كما يُظهِر هذا الفصل، هناك عدة أسباب للاشتباه بأن ادعاءات بوش وتشيني حول 9/11 لا يُفترض الثقة بها. وبالرغم من أن هذه الشُّبهات لا تشكّل دليلاً، إلا أنه يُفترض بها توفير أسسٍ كافية لتفحّص الدليل المزعوم على زيف الرواية الرسمية لـهجمات 9/11 التي أطلقها بوش وتشيني ووكالاتهما.

وأحد أنواع الأدلة الأكثر قوة على صحة هذا الاستنتاج يتكوّن من روايات رسمية رُفِعت عنها السِّرّية، والتي تدحض الميزات الرئيسة لرواية بوش – تشيني حول 9/11؛ على غرار شهادة عملاء جهاز الاستخبارات الآنف ذِكرها.

لكنّ النوع الأقوى من الأدلة يوفّره واقع استناد الرواية الرسمية حول 9/11 إلى أعاجيب. ويُستخدم تعبير أعاجيب هنا بالمعنى الذي كان معتمَدًا من قِبَل فيلسوف القرن الثامن عشر، ديفيد هيوم، في الأوساط العِلمية والفلسفية. وفي استعلام حول الفهم الإنساني، كتب هيوم:

الأعجوبة عبارة عن مُخالفة لقوانين الطبيعة. وبما أن التجارب الإنسانية الثابتة عبر التاريخ هي التي أرست تلك القوانين، إذًا يُعتبر الدليل ضد حدوث أعجوبة – انطلاقًا من طبيعة الواقع بالذات – دليلاً قاطعًا مثل أيِّ حجة ناجمة عن اختبار يمكن تخيُّلها.

وفقًا لذلك، قصد هيوم أن الأعاجيب – التي يُراد بها مخالفات لقوانين الطبيعة – لا يمكنها أن تحدث (ما لم يُثبت المرء، بالطبع، تدخلات خارقة للطبيعة في قوانين الطبيعة).

12- التدمير العجائبي للبرجَين التوأم

ماثيو روتشيلد هو أحد المفكّرين التقدُّميين البارزين. وقد كان في الواقع محرّر ذي بروغرسيف طوال عقدَين. وعلى غرار مفكّرين تقدُّميين آخرين، افترض أن أولئك الذين يرفضون الرواية الرسمية حول 9/11 غير عِلميين، لا بل غير منطقيين. وفي مقالٍ له عام 2006 بعنوان "كفى نظريات مؤامرة حول 9/11"، كتب روتشيلد:

> **هذا ما يعتقده مؤيِّدو نظرية المؤامرة: كانت هجمات 9/11 عملاً داخليًّا... لم يسقط البرجان التوأم بسبب اصطدام الطائرتين بهما والنيران الناجمة عن ذلك، بل بسبب المتفجرات... أنا مندهش من عدد الأشخاص الذين يصدّقون هذه النظريات... ففي الأساس، إنّ نظرية المؤامرة حول 9/11 غير منطقية وغير عِلمية في العمق. ويتخطى الأمر ما بات معروفًا؛ وهو أن التقدُّميين الذين عكسوا العِلم في مواضيع كالتبغ، والخلايا الجذعية، والتطور، والاحتباس الحراري العالمي مستعدّون تمامًا للتخلّي عن العِلم والاستسلام للخيال حول موضوع 9/11.**

لكنّ إلقاء نظرة على الدليل يُظهِر أن أشخاصًا عديدين يقبلون ما يتوصل إليه العِلم في ما يتعلّق بالتبغ، والتطور، والاحتباس الحراري العالمي، كما يقبلون بفكرة حصول أعاجيب أيضًا، بشكل مُطلَق، في ما يتعلق بموضوع 9/11، ولا سيما مركز التجارة العالمي. يتناول الفصل الحالي هذه المسألة بدقة على ضوء المثال الذي أعطاه روتشيلد؛ أي البرجين التوأم.

تقرير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ حول البرجَين التوأم

أَطلِق التقرير الرسمي الأول عن تدمير مركز التجارة العالمي عام 2002 من قِبَل الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ التي وضعت اسمها على دراسة أنجزها بعض أفراد الرابطة الأميركية للمهندسين المدنيين. لكنّ أولئك المهندسين لم يُسمَح لهم بإجراء تحقيق فعلي. فقد رفضت الوكالة تزويدهم "بالبيانات الأساسية؛ كالمخططات التفصيلية للمبنيَين"، كما "رفضت لجوء الفريق إلى الشعب للحصول على صور فوتوغرافية وأشرطة فيديو عن البرجَين". وقد منعتهم الوكالة من دخول موقع مركز التجارة العالمي (باستثناء "رحلة سياحية" وجيزة). على سبيل المثال، قال المهندسون للجنة العلوم في مجلس النواب إنهم لم يحصلوا على إذن "لمصادرة أجزاء من الفولاذ لفحصها قبل إعادة تدويرها".

تعرّض تقرير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ الذي كان بعنوان دراسة أداء مبنى مركز التجارة العالمي لانتقاد لاذع من قِبَل مُحرِّر مجلة فاير إنجينيرنغ الذي قال إن "التحقيق الرسمي بمباركةِ الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، وبإدارةِ الرابطة الأميركية للمهندسين المدنيين عبارة عن مهزلة لم يتم التخطيط لها بالشكل الكافي، وقادتها قوى سياسية تقضي مصالحها الأولية – بعبارة ملطَّفة – بإبقاء التحقيق بعيدًا عن الكشف الكامل.

تقرير لجنة 9/11 حول البرجَين التوأم

بالرغم من أن معظم الناس يعتبرون أن تدمير البرجَين التوأم الميزة الرئيسة لهجمات 9/11، إلا أنه لم يكن لدى لجنة 9/11 الكثير لتقوا ما يتعلّق بهذا التدمير. علاوةً على ذلك، الكثير مما قيل زائف.

لنكون عادلين ينبغي لنا الاعتراف بأن اللجنة قد تولّت مهمة صعبة جدًّا. فمن جهة، كان البرجان التوأم مبنيَين مؤطَّرَين بالفولاذ، ولم يسبق من قبل أن انهارت مبانٍ شاهقة ومؤطَّرة بالفولاذ نتيجة اصطدام طائرات بها و/أو بسبب النار. فقبل 9/11، كان يتم تدمير كل المباني المماثلة للبرجين التوأم باستخدام المتفجرات.

ومن جهة ثانية، كان ينبغي للتقارير الرسمية حول البرجَين التوأم أن تفسّر كيفية انهيار تلك المباني من دون اللجوء إلى متفجرات؛ وذلك لأن إدارة بوش – تشيني قالت إن البرجَين التوأم قد دُمِّرا تمامًا بواسطة طائرتين استولت عليهما القاعدة، ونتيجة النيران الناجمة عن ذلك. وقد أُصدِر أول تقرير مماثل عام 2002 من قِبَل الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ. وتعيّن على لجنة 9/11 القيام بالمِثل ما جعل اللجنةَ تُلمِّح إلى حدوث أعاجيب انتهكت قوانين الطبيعة.

لماذا انهار البرجان: بنية داخلية جوفاء

يتمحور أحد الأسئلة الأساسية التي تُطرَح عن البرجَين التوأم حول سبب انهيارهما. وقد أوحت اللجنة بإجابة من خلال قولها:

> **كانت الناحية الخارجية لكل برج مكسوّة بأعمدة فولاذية بعرض 14 بوصة... وتحمل هذه الجدران الخارجية معظم وزن المبنى. فيما الناحية الداخلية للمبنيَين مصنوعة من قُضبان فولاذية جوفاء، جُمعت فيها المصاعد وبيوت السُّلَّم.**

لكنه ادعاءٌ مثير للسخرية (ربما بسبب سوء فهم لمعنى عبارة

"بناء وفق أنابيب ضمن أنابيب"). فبدلاً من أن تكون البنية الداخلية للمبنيَين عبارة عن "قضيب فولاذيّ أجوف"، تتكون البنية الداخلية من 47 عمودًا فولاذيًّا ضخمًا تتواجد بينها المصاعد وبيوت السلالم. وفي الأسفل، يبلغ قياس كل عمود 14 بـ 36 بوصة، فيما تبلغ سماكة الإطار الخارجي 4 بوصات. ومن ثمّ تتراجع السماكة تدريجيًّا، فتبلغ ربع بوصة في الطوابق العُليا بسبب انخفاض الوزن الذي تحمله. وهذه الأعمدة الفولاذية الضخمة هي التي "تحمل معظم وزن المبنيَين".

يقوّض هذا الواقع فرضية الانهيار "العمودي" الذي قبلته اللجنة. فوفقًا لهذه الفرضية، لدى اصطدام الطائرتين بمكان قريب من السطح انهارت الطوابق العُلوية؛ ما أدى إلى انهيار كل الطوابق تحتها. كان بإمكان هذه الفرضية أن تبدو معقولة لو كانت البنية الداخلية لكل برج أنبوبًا فولاذيًّا أجوف. لكن، بما أن البنية الداخلية لكل مبنى كانت مكوَّنة من 47 عمودًا فولاذيًّا، فإن انهيارًا عموديًا لهذه الأعمدة كان سيتركها مدلاّةً في الهواء على ارتفاع مئات الأقدام. وبما أن كلا البرجين شهدا انهيارًا تامًّا، تاركيْن أنقاضًا بارتفاع طوابق قليلة فقط، فإن الانهيار العمودي – لو حدث فعلاً – سيُعتبرُ أعجوبة.

لماذا انهار البرجان: وقود الطائرتين فائق السخونة

وفقًا لمساعد رئيس لجنة 9/11، لي هاملتون، "أذاب وقود الطائرت فائق السخونة البنية الفولاذية الخارقة لهذين المبنَيين وأدّى إلى انهيارهما". لكنّ درجة حرارة نيران وقود الطائرتين – وهو الكيروسين في الأساس – ترتفع إلى 1,700 درجة فهرنهايت كحد أقصى، في حين أن الفولاذ لا يبدأ بالانصهار إلاّ عند درجة حرارة 2,770 درجة فهرنهايت. لذا، إنّ انصهار الفولاذ بواسطة وقود الطائرتين أعجوبة بحدّ ذاته بسبب عدم إمكانية حدوث ذلك من دون تدخُّل إلهي.

هل يفسّر اصطدام الطائرتين بالبرجين انهيارهما؟

في العادة، يقول الناس المؤيِّدون للرواية الرسمية إن النيران ليست السبب الوحيد للانهيار، بل لعبت النيران دورًا في ذلك أيضًا،

وساهمت بالمشاركة مع اصطدام الطائرتين بحصول الانهيار. على سبيل المثال، وفقًا لرأي روتشيلد، إن وجهات النظر الخاطئة التي يطرحها "مؤيِّدو نظرية مؤامرة حول 9/11"، تتضمن وجهةَ النظر هذه: "لم يسقط البرجان التوأم بسبب اصطدام الطائرتين بهما وما نجم عنه من نيران، بل بسبب المتفجرات". ولكنّ روتشيلد يعتبر وجهة النظر هذه خاطئة، ويقول إن البرجَين لم ينهارا بسبب المتفجرات. وقد ألمح إلى أنهما انهارا نتيجة اصطدام الطائرتين بهما وما نجم عن ذلك من نيران. لكنّ المهندسين المعماريين والمدنيين الذين سعوا إلى معرفة الحقيقة، والذين يفوق عددهم 2,500 شخص – وبعضهم بارزون في مجالاتهم – يعتقدون أن هذا الأمر مستحيل.

ونظرًا إلى أنه لم يسبق لأي مبنى شاهق ومؤطَّرٍ بالفولاذ أن انهار من دون استخدام متفجرات، يُفترَض بمؤيِّدي هذه النظرية تقديم دليل على إمكانية حدوث ذلك. قد لا يكون هناك دليل تاريخي بالطبع؛ لأن حصول انهيار مماثل أمر غير مسبوق. هل هناك أي دليل يثبت عدم تسبّب اصطدام طائرة وما ينجم عنه من نيران مشتعلة بانهيار مبنى شاهق ومؤطَّر بالفولاذ؟ بالرغم من كون مبنى الإمباير ستيت مختلفًا جدًّا عن البرجَين التوأم، إلا أنه يمثّل التشابه الأقرب المتوافر لدينا.

عام 1945، اصطدمت قاذفة بي –25 بالطابق التاسع والسبعين لمبنى الإمباير ستيت المكوَّن من 102 طابق، وأحدثت ثُقبًا باتساع 18 قدَمًا وارتفاع 20 قدمًا. إثر ذلك، "اشتعل وقود الطائرة عالي الأوكتان، قاذفًا لَهَبه على امتداد جانب المبنى وإلى الداخل عبر الأروقة وبيوت السلالم، وصولاً إلى الطابق السابع والخمسين". وقد أودى تحطّم الطائرة بحياة 14 شخصًا (بمن فيهم الطاقم) وأصاب 26 بجراح، لكن "سلامة مبنى الإمباير ستيت لم تتأثّر". حتى إن طابقًا واحدًا لم ينهَر.

صحيح أن الطائرتين اللتين اصطدمتا بالبرجين كانتا أكبر حجمًا من بي –29، لكن صحيح أيضًا أن كلًّا من البُرجين كان أكبر حَجمًا. لذلك، يوحي هذا الدليل التاريخي بأن اصطدام الطائرتين بالبرجين والذي

أدّى إلى اشتعال وقودهما ما كان ليُسقِط البرجَين التوأم.

باختصار، لا دليل لدينا على إمكانية انهيار البرجَين التوأم بسبب اصطدام الطائرتين بهما واندلاع النيران من دون مساعدة عجائبية.

لماذا انهار البرج الجنوبي؟

تتناول مسألة أخرى الترتيب الذي انهار وفقه البرجان. فلو أنّهما انهارا نتيجة حرارة النيران المندلعة فيهما كما قيل، لكان ينبغي أن ينهار البرج الشمالي (مركز التجارة العالمي 1) أولاً؛ فقد تعرّض للاصطدام قبل سبعَ عَشرةَ دقيقةً من تعرُّض البرج الجنوبي (المركز 2) للاصطدام كما اشتعلت فيه النيران أكثر وارتفعت فيه درجة الحرارة أكثر، ومع ذلك انهار بعد 29 دقيقة من انهيار البرج الشمالي (كما أَقرّت اللجنة).

بتعبير آخر، بالرغم من اندلاع النيران بشكل أقلّ في البرج الجنوبي، إلا أنه انهار بعد 56 دقيقة من الاشتعال، في حين صمد البرج الشمالي لمدة 102 دقيقة. وفي حال سقط المبنيان بسبب اصطدام الطائرتين بهما والنيران الناجمة عن ذلك فعلاً، فإن الانهيار المُبكِّر للبرج الجنوبي مثير للحيرة؛ لا بل أعجوبة.

انهيار كامل خلال عشر ثوانٍ

في وجهة نظر لجنة 9/11 هناك مسألةٌ جِدّية أخرى ينبغي عدم تجاهلها، وتتناول الوقت الذي تطلّبه الأمر لانهيار البرجَين التوأم. فمن جهة، قالت اللجنة إن "أيًّا من الخبراء الحاضرين"– على حدّ عِلمها – "لم يعتقدوا أن انهيارًا كاملاً لأيٍّ من البرجين أمر ممكن". ومن جهة ثانية، قالت اللجنة إن "البرج الجنوبي انهار في غضون 10 ثوانٍ". لذا، إنّ حدوث انهيار خلال 10 ثوانٍ رغم كون مثل هذا الانهيار غير محتمل الحدوث إنما يدلّ على حصول أعجوبة بالتأكيد. بالطبع، ما لم تُستخدَم المتفجرات لإزالة الأعمدة الفولاذية الـبالغ عددها 287 عمودًا.

خاتمة

يوافق معظم الناس المقتنعون بالعلوم الطبيعية على وجوب التخلّي عن تلك النظرية؛ لأنها تُناقض قوانين الفيزياء. ووفقًا لذلك، بالرغم من ادعاء روتشيلد أن أولئك الذين رفضوا النظرية الرسمية حول البرجَين هم في الواقع "غير عقلانيين وغير عِلميين"، إلا أن هذين الوصفين ينطبقان في الواقع على أولئك الذين يسلّمون بالنظرية التي قدّمتها لجنة 9/11؛ وذلك لأن هذه النظرية تتطلب تدميرًا عجائبيًّا للبُرجين التوأم.

المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا والبُرجان التوأم

إلى حد ما، من غير المفاجئ أن تكون معالجة لجنة 9/11 لمسألة انهيار البرجَين التوأم مريعة جدًّا؛ لأن أيًّا من الأشخاص الذين تم اختيارهم لعُضويتها ليس عالِمًا. وقد أُوكلت مهمة تطوير شرحٍ ملائم لسبب الدمار إلى المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، على أن يقدّم فريق عُلماء برئاسة المحقِّق شيام سوندر شروحات المعهد.

لكنّ أولئك العلماء لم يكونوا أكثر استقلالية من المهندسين الذين قدّموا تقرير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، ومن أعضاء لجنة 9/11. فقد ادّعى المعهد استقلاليته قائلاً إنه نظرًا لكونه ليس وكالة منظِّمة ولا يُصدر معايير أو قواعد للبناء، "يُعتبر المعهد مُحقِّقًا محايِدًا على صورة طرف ثالث". ومع ذلك، وبعيدًا عن كونه منظمة مستقلة ومحايدة، فالمعهد وكالة تابعة لوزارة التجارة الأميركية. ولذلك، أثناء وضع المعهد تقريره، بدا كوكالة تابعة لإدارة بوش – تشيني. كان اسم كارلوس غوتيريز – وزير التجارة في إدارة بوش – على الصفحة الأولى لـلتقرير النهائي للجمعية، كما كان كل مدرائها مُعيَّنين من قِبَل بوش.

لن يكون من المفاجئ وجود معلومات علمية مخادعة في التقرير الذي قدّمه المعهد؛ وذلك نظرًا إلى صدور تصريح عام 2007 يتّهم إدارة بوش بالمشاركة في "تشويه المعرفة العِلمية لغايات سياسية حزبية"، ومُوَقَّعٍ من قِبَل 12,000 عالِم (بمن فيهم 52 عالِمًا حازوا على جوائز نوبل، و63 تلقّوا ميدالية العلوم الوطنية).

في الواقع، أفاد موظّف سابق في المعهد عام 2007– سبق له أن عمل على برنامج مركز التجارة العالمي – أن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا قد "اختُطِف بالكامل من العالَم العِلمي إلى العالَم السياسي". ونتيجةً لذلك، "فقدَ العلماء العاملون فيه استقلاليتهم العِلمية، وأصبحوا أكثر من مجرَّد مرتزَقة". وفي ما يتعلق بمسائل مرتبطة بـهجمات 9/11، قال هذا المُبَلِّغ:

> بحلول العام 2001، كان كل من يتولى قيادة المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا قد دُرِّب على مراعاة الضغوط السياسية. لا فرصة لدى موظَّفيه "الذين يحقّقون" في 9/11 للتصرف وفقًا للروح الحقيقية للاستقلالية العِلمية... كل ما يصدر عن الخبراء يُدقَّق به بشكل روتيني من قِبَل المكتب الأمامي، وتُقيَّم معانيه السياسية الضِّمنية قبل نشره.

لذلك، ينبغي اعتبار تقرير المعهد حول مركز التجارة العالمي مستنَدًا سياسيًّا وليس عِلميًّا. ومع ذلك، يُفترض بنا تقييم التقرير كما لو أنه مستنَد عِلمي؛ متسائلين عن كيفية تماسك ادعاءاته العِلمية.

بالطبع، يمكننا الاشتباه مُسبَقًا بأن ادعاءات المعهد ليست متماسكة؛ وذلك بسبب إيكال المهمة المستحيلة نفسها إلى فريقه؛ على غرار ما حصل مع واضعي تقرير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ وتقرير لجنة 9/11: شَرْحُ انهيار البرجَين في حين يتمّ إنكار دورٍ مساعدٍ للمتفجرات. ووفقًا لذلك، جادل فريق سوندر قائلاً إن البرجَين انهارا نتيجة ثلاثة أسباب فقط: (1) اصطدام الطائرتين بهما الأمر الذي تسبّب بأضرار هيكلية، (2) النيران الناجمة عن الاصطدام والتي غُذِّيت في الأساس بوقود الطائرتين وانتشرت، و(3) الجاذبية. يُستشَفّ من عرض المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا هذا ثلاث أعاجيب.

أعجوبة السقوط الحُرّ

يمكن استشفاف صعوبة توفير فرضية معقولة من خلال تصريح أدلى به الدكتور ديفيد أيه جونسون، وهو مهندس معماري ذو شهرة عالمية، ومصمِّم مُدُني ومناطقي:

> نظرًا إلى كَوني مصمِّم مدن محترِفًا في نيويورك، فأنا أعرف ذَينك المبنيَين وتصميميهما... لذلك، كنت مُدركًا جيدًّا لقوة البنية الداخلية بأعمدتها الفولاذية... وعندما رأيت الانهيار السريع للبُرجَين، عرفتُ أنهما ما كانا لينهارا بهذه الطريقة من دون استعمال متفجرات، ومن دون تضرُّرِ قاعدة الأعمدة الأساسية... لا يصمد الشرح الرسمي أمام النقد والتحليل.

بتعبير آخر، قال جونسون إن القصة الرسمية بحاجة إلى أعجوبة حتى يكون تحقيقها ممكنًا.

تكمن الأعجوبة التي أشار إليها في اعتراف المعهد بانهيار البُرجَين "بسقوط حُرّ في الأساس". فلكل برج – كما سبق وذُكِر – 287 عمودًا فولاذيًّا داعِمًا، و240 عمودًا محيطيًّا، و47 عمودًا أساسيًّا ضخمًا. وكما أشار جونسون، لا يمكن أن يسقط مبنى مؤطَّر بالفولاذ بسرعة؛ إلا في حال تضرُّر الأعمدة الأساسية. ولا يمكن إحداث هذا الضرر إلا بواسطة المتفجرات. لكنّ المعهد أصرّ على عدم وجود متفجرات.

محاولاً شرح إمكانية حدوث سقوط حُرّ في الأساس، قال المعهد إن كل طائرة أطاحت بأعمدة محيطية أساسية عدة في منطقة اصطدامها، وأشعلت نيرانًا هائلة بدأت بإضعاف الفولاذ. وبعد فترة من الزمن، "سقط القسم العُلوي الضخم من كل مبنى عند مستوى الحريق، وما فوقه، وفي الطوابق التي تم الاصطدام بها" على القسم السُّفلي الذي "لم يتمكن من مقاومة القوة الهائلة التي أحدثتها حركة القسم الأعلى في اتجاه الأسفل". وفقًا لذلك، قال تقرير المعهد:

بما أن الطوابق القائمة تحت مستوى الانهيار لم تقاوم القوة الهائلة التي أحدثها سقوط الجزء الرئيس للمبنى، انهار القسم الأعلى في الأساس بسقوط حُرّ، كما يظهر في شريط الفيديو.

لكنّ هذا الشرح عجائبي لجهة انتهاك قوانين الفيزياء. وكما قال الباحث جيم هوفمان، إن فرضية المعهد "تقتضي منا التصديق بأن الأُطُر الفولاذية الضخمة لبنية البُرجَين السُّفلية لم تؤمّن مقاومة أكبر من مقاومة الهواء للحُطام المتساقط.

وهناك شرحٌ ذو طابع تقني أكبر أدلى به مهندس الإنشاءات وليام رايس الذي قال إن رواية المعهد "تنتهك قانون نيوتن لحِفظ الزَّخم". ووفقًا لهذا القانون، كما شرح، "إن التغلّب على الجُمود الثابت لكل طابق يقتضي تزايدَ سرعة السقوط".

ظهر تقرير العام 2016 "للمهندسين المعماريين والمدنيين من أجل حقيقة 9/11"، بعنوان "الخصائص الفيزيائية لمركز التجارة العالمي وهو يتمحور حول هذا القانون؛ كما يُظهر عنوانه الفرعي: "لماذا يدحض التسارع الثابت الانهيار التدريجي". كما شرحت دراسة لغرايمي ماكوين وتوني زامبوتي، إن سقوط القسم العُلوي سيؤدي إلى حدوث "ارتجاجٍ واحدٍ قوي" في البُنية السُّفلية، ما سيؤدي إلى انهيارها، وسيتسبّب هذا الارتجاج بتباطؤ كبير في الانهيار. لكن، بتتبّع سقوط القسم العُلوي الذي حصل في البرج، يُلاحَظ عدم وجود تباطؤ. لقد سقط المبنى بسرعة ثابتة. ومن هنا، يظهر بوضوح زيفُ نظرية المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا. ولا يمكن شرح التسارع الثابت إلا بواقع استخدام المتفجرات لِبَتْرِ كل الأعمدة الفولاذية الداعمة للمبنى. "لم يؤمّن البُرجان مقاومة أكبر من مقاومة الهواء للحُطام المتساقط" لأن الحُطام سقط في الهواء.

وقد وصف المهندس الميكانيكي، غوردون روس، مدى بُعد نظرية المعهد عن الواقع. إذ أظهر تحليله حول انهيار البرج الشمالي

أن القسم السُّفلي، الذي لم يؤخّر حركة القسم العُلوي للمبنى في اتجاه الأسفل، كان سيوقف بسرعة وبشكل تامّ سقوط القسم العُلوي. وبتحديد أكبر، "كانت الحركة العمودية للقسم المتهاوي"، كما قال روس، "ستتوقف في غضون 0,02 ثانية بعد الاصطدام. وما كان انهيارٌ بفعل الجاذبية فقط لِيتواصل أبعد من تلك النقطة".

وفي حال أدّت أعجوبة ما إلى تهاوي الطابق الأول القائم تحت نقطة الاصطدام، كان الأمر سيتطلب حصول إلى المزيد من الأعاجيب كي يستمرّ تهاوي الطوابق المتبقية بسقوط حُرٍّ عمودي.

أعاجيب في الهواء في البرج الجنوبي

في حين شملت أعجوبة السقوط الحُرّ البُرجَين، تفرّد البرج الجنوبي (المركز 2) بأعجوبة خاصة به. فقد استُهدِف هذا البُرج في الطابق الثمانين، وكان قسمه العُلوي مكوَّنًا من كُتلةٍ من 30 طابقًا. وكما تُظهر أشرطة الفيديو في مستهَلّ انهيار هذا المبنى، بدأت هذه الكتلة بالمَيَلان نحو الزاويةِ الأكثر تضرُّرًا بفعل اصطدام الطائرة. ووفقًا لقانون الحفاظ على الزَّخَم الزاويّ، كان يُفترَض بهذا القسم السقوط على الأرض بعيدًا عن قاعدة المبنى. لكنّ جيم هوفمان وزميله الباحث في شؤون 9/11 دون بول لاحظا أنه

> مع بدء القسم العُلوي بالسقوط، تباطأ الدوران. وبعد ذلك، انعكس الاتجاه؛ عِلمًا أن قانون الحفاظ على الزَّخَم الزاويّ ينصّ على أن جِسمًا صلبًا في حالة دوران سيستمر بالدوران بالسرعة نفسها ما لم يكن خاضعًا لعزم الدوران.

وكما لو أن هذا الأمر ليس عجائبيًّا بما يكفي، أضاف عالِم الفيزياء ستيفن جونز:

> نلاحظ أن 30 في المئة تقريبًا من الطوابق العُلوية بدأت بالدوران كُتلةً واحدة في اتجاه الجنوب والشرق. بدأت بالسقوط ولكن ليس

> باتجاه الأسفل.إن عَزْم الدوران لهذه الكُتلة بسبب الجاذبية كبير على غرار الزَّخَم الزاويّ. ولكن حينئذٍ، تحوّلت هذه الكُتلة في معظمها إلى مسحوق في الهواء! وهذا ما زال يثير حَيرتي. فكيف يمكننا فهم هذا السلوك الغريب من دون وجود متفجّرات؟

إذا سأل أحدهم عن كيفية تمكّن استعمال المتفجّرات من شرح ما حصل، يمكننا العودة إلى تصريح لمارك لوازو، رئيس "شركة التدمير الموجَّه". فرَدًّا عن سؤال في مقابلة حول جَعْل "بُنيات مقبَّبة ترقص أو تسير"، قال لوازو:

> من خلال التحكّم بسرعة الانهيارات في أجزاء مختلفة من البُنية، يمكنكم جعلها تسير، ويمكنكم جعلها تدور حول نفسها، كما يمكنكم جعلها ترقص. لقد أمسكنا بها وحرّكناها، ومن ثمّ أسقطناها أو حرّكناها، وجعلناها تلتوي وحرّكناها إلى الأسفل، وأوقفناها بعد ذلك وحرّكناها مجددًا. لقد أسقطنا بُنياتٍ من 15 طابقًا، وأوقفناها ووجّهناها بعد ذلك جانبيًّا. سنتمكن من التحكم ببُنيات تبدأ بالاتجاه شمالاً ومن ثم ترتدّ نحو الشمال الغربي.

إذا افترضنا أنه تم استخدام المتفجرات، إذًا يمكننا فهم الرقصة في الهواء التي أدّاها القسم العُلوي للبرج الجنوبي.

لكن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا رفض بصراحة "الفرضيات البديلة التي توحي بأن بُرجَي مركز التجارة العالمي أُنزلا بواسطة الهدم الموجَّه باستخدام متفجرات". ووفقًا لذلك، نجد المعهد في مواجهة أعجوبة كبيرة أخرى. فبالرغم من دوران القسم العُلوي ومَيَلانه بطريقة توحي بأن الزَّخَم الزاويّ هو الذي تسبّب بسقوطه جانبيًّا، إلا أنه قوّم نفسه من خلال التفتُّت.

يقوّض هذا التفتت أكثر فأكثر النظرية الرسمية التي اعتبرت أن "القوة الهائلة" لزَخم هذه الكُتلة في اتجاه الأسفل هي التي أدّت إلى انهيار القسم السُّفلي للبُرج الجنوبي. وتقتضي هذه النظرية سقوط القسم العُلوي وتحطُّمه على القسم السُّفلي كُتلةً واحدة. لكنّ شريط الفيديو يُظهر أن الأمر لم يحدث على هذا النحو. وكما أشار جونز وزملاؤه:

> الجزء العُلوي لمركز التجارة العالمي 2 لم يقع كُتلةً واحدة على الجزء السُّفلي غير المتضرِّر، بل تفتّت أثناء سقوطه. وهكذا، لن يكون هناك اصطدام واحد كبير بسبب كُتلة ساقطة... بل سلسلة اصطدامات صغيرة مع وصول حُطام الجزء العُلوي المتفتِّتة.

ونظرًا إلى تفتُّت القسم العُلوي المكوَّن من ثلاثين طابقًا، إن الانهيار السريع لما تبقى من المبنى، من دون استعمال متفجرات، أكثر مدعاةً لاستحضار الأعاجيب.

مقذوفات أُفقية من البرجَين التوأم

كتب دواين ديتس، المدير السابق لهندسة الأبحاث في مركز دريدن لأبحاث الطيران في الناسا، أن "اندفاع مكوِّنات بنيوية ضخمة أُفُقيًّا" من البرجَين التوأم "لم يدَع أي شك باستخدام المتفجرات".

وكان ديتس يشير إلى أن انهيار كلٍّ من البُرجَين التوأم بدأ بانفجار ضخم قرب القسم العُلوي قُذِفت خلاله أجزاء كبيرة من الأعمدة المحيطية أُفُقيًّا وبقوة كبيرة لدرجة أن بعضها قطع مسافة 500 أو 600 قدم. وبالرغم من عدم ذِكر هذا التفصيل في تقرير المعهد ء 2005 حول البُرجَين التوأم، إلا أن الأمر لا يحتمل أي شك؛ لأن بعض هذه الأجزاء الفولاذية انغرست في مبانٍ مجاورة، كما يمكن مشاهدة ذلك في أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية.

بأي حال، إن هذه المقذوفات الآن جزء من الرواية الرسمية؛ لأن

المعهد وجدها ضرورية لشرح كيفية اندلاع النيران في المبنى 7 من مركز التجارة العالمي (مركز التجارة العالمي 7)، كما يناقَش في الفصل التالي. فقد قال تقرير المعهد عن المركز 7: "اندلعت النيران في المركز 7 نتيجة اصطدام حُطامٍ إثر انهيارِ المركز 1، وكان على بُعد 110 أمتار تقريبًا (350 قدمًا) إلى الجنوب". وهكذا، اعترف المعهد بأن حُطامًا قُذِف به أُفُقيًّا من البرج الشمالي مسافةً لا تقلّ عن 350 قدمًا. وجاء في هذا التقرير أيضًا:

> **عندما انهار مركز التجارة العالمي 1 عند الساعة العاشرة وثماني وعِشرين دقيقة واثنتَين وعشرين ثانية صباحًا... قُذِفت بعض أجزاء الحُطام وقطعت مسافات تصل إلى مئات الأمتار. اصطدمت قِطع من مركز التجارة العالمي 1 بمركز التجارة العالمي 7، مُلحِقةً ضررًا بستة أعمدة في الطوابق الممتدة بين السابع والسابعَ عَشر في الجانب الجنوبي، وبعمود واحد في الجانب الغربي قرب الزاوية الجنوبية الغربية. وقد تسبّب الحُطام أيضًا بأضرار بُنيوية بين الطابق الرابعِ والأربعين والسطح.**

لا بدّ للحُطام الذي ألحق هذا الضرر الواسع، بما في ذلك تضرُّر سبعة أعمدة فولاذية، من أن يكون ثقيلاً. لذلك، سلّم المعهد بأن أجزاء الأعمدة الفولاذية اندفعت بسرعة مسافة 650 قدمًا على الأقل (لأن "مئات الأمتار" تعني 200 متر على الأقل). ويتطلّب قذف أجزاء كبيرة من الفولاذ كل هذه المسافة قوة هائلة.

ما الذي يمكن أن يكون قد أنتج هذه القوة؟ وفقًا للمعهد، كما رأينا سابقًا، هناك ثلاثة عوامل أدت إلى انهيار البرجَين التوأم: اصطدام الطائرتين، والنيران، والجاذبية. وأيٌّ من هذه العوامل لا يستطيع شرح أمر المقذوفات:

*** حدث اصطداما الطائرتين قبل 56 دقيقة (البرج الجنوبي) و102**

دقيقة (البرج الشمالي)، لذلك فُقِدت كل الطاقة الحَرَكية.

* بالتأكيد، باستطاعة النار إحداث مقذوفات أُفُقية؛ وذلك من خلال انفجار وقود الطائرتين. لكن الوقود احترق في غضون "دقائق قليلة"– كما أفاد المعهد – لذلك لم يكن بالإمكان حدوث انفجارات الوقود أثناء أحداثٍ تجري بعد 102 دقيقة.

* الجاذبية تسحب الأشياء في اتجاه الأسفل.

بالرغم من إقرار المعهد بوقوع هذه المقذوفات أفقيًا، إلا أنه لم يقترح أيَّ مصدر للطاقة لشرحها.

من جهة ثانية، يمكن شرح هذه المقذوفات بوجود متفجرات (مثل آر دي أكس) أو أدوات الإحراق (مثل نانوثرميت). لكن وفقًا للمعهد، لم تساهم المتفجرات أو أدوات الإحراق بتدمير البُرجين التوأم. لذلك، إن أولئك الذين صدّقوا رواية المعهد يعتبرون حدوث هذه المقذوفات الأُفُقية نتيجةً لأعاجيب مُجترَحة.

نيران يتعذّر إطفاؤها

إلى جانب امتلاك النيران قدرة إنتاج التأثيرات العجائبية الآنف ذِكرها، فقد تعذّر إطفاؤها في مركز التجارة العالمي؛ وهو أمر عجائبي. وقد نُقِل على نطاق واسع استمرار اشتعال النيران في أنقاض موقع مركز التجارة العالمي لأشهر عدة، بالرغم من محاولات إطفائها. وأشار عنوان قصة لـ نيويورك تايمز في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد شهرين من الهجمات، إلى "نار أكثر عِنادًا". وحمل مقال لـ نيو ساينتيست، في كانون الأول/ديسمبر، العنوان "نيران موقع مركز التجارة العالمي لا تزال مشتعلة". فكما نقلت هذه القصص، تَواصل اشتعال نيران شديدة الحرارة في أنقاض الموقع المكدسة؛ بالرغم من هطول أمطار غزيرة، ورشّ ملايين الغالونات الإضافية من الماء، وضَخّ مواد كيميائية مُخمِدة للنار.

وفقًا لغريغ فوشيك، نائب رئيس شركة منتجة لتجهيزات الكمبيوتر التي تكشف عن رُفاة بشرية في الموقع، بقيت ظروف

العمل في موقع مركز التجارة العالمي "في غاية الصعوبة" طوال ستة أشهر بسبب حرارة تتراوح بين 600 و1،500 درجة فهرنهايت.

كانت هذه النيران المتعذّر إطفاؤها لُغزًا. مفترضين صحة الرواية الرسمية في ما يتعلّق بتدمير مركز التجارة العالمي، لم تتواجد في أكداس الأنقاض سوى مواد بناء عاديّة، وباستطاعة هذه المواد الاحتراق بوجود الأوكسيجين فحسب. وفي أكداس الأنقاض مقدار قليل من الأوكسيجين، حيثما توافر، ولَكان من السهل إخماد النيران بواسطة كميات ضخمة من الماء ومواد كيميائية. لذا، لم يكن بالإمكان شرح قوة النار التي بدت عجائبية بسبب مواصلتها الاشتعال بفعل وقود الطائرتين الذي احترق بكامله في غضون دقائق قليلة، كما ذُكِر في السابق.

طُرح تفسير غير عجائبي لدى اكتشاف كمية كبيرة من رواسب النانوثرميت في غبار مركز التجارة العالمي، ونَقلت هذا الخبرَ مجلةٌ عِلمية مستعرَضة من قِبَل أقرانها عام 2009. فنظرًا إلى كونه أداةً للإحراق ومتفجّرًا بالغ القوة، يُعتبر النانوثرميت أحدَ الأنواع العديدة "لمركَّبات حيوية فائقة القوة" وُصِفت في مقال في ذي إنفايرمنتاليست بأنها "مواد كيميائية فعّالة تتزوّد بوقودها ومؤكسداتها الخاصة، ولا تردعها مُخمِدات الماء أو الغبار أو المُخمِدات الكيميائية. وقد وفّر اكتشاف رواسب النانوثرميت في الغبار أساسًا قائمًا على التجربة والملاحظة يدعم شرحًا غير عجائبي لطول أمد اشتعال النيران في موقع مركز التجارة العالمي.

وفقًا للرواية الرسمية، انهار المبنيان من دون مساعدة أي مواد حارقة أو متفجرات. وادّعى المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا أن البرجَين انهارا من خلال تأثيرات اصطدام الطائرتين، والنيران الناجمة، والجاذبية. لذلك، لا بد من أن تكون النيران المتعذّر إطفاؤها ذات قدرات خارقة للطبيعة.

مسألة المتفجرات في البُرجَين التوأم

في ما يتعلق بالبُرجَين التوأم، كان الاهتمام الرئيس بالنسبة لأولئك المسؤولين عن نشر القصة الرسمية هو إقناع الناس بعدم وجود متفجرات في المبنيَين. ولا يمكن اعتبار هذا الأمر إنجازًا عاديًّا بسبب ظهور عشرات التقارير عن التفجيرات على شاشات التلفزة وفي الصحف. وفي ما يلي بعض التقارير التلفزيونية حول يوم 9/11.

* قال مراسل لفوكس نيوز: "كنت أشقّ طريقي نحو مركز التجارة العالمي. فجأةً، وأثناء تحدُّثي إلى ضابط شرطة يطلب رؤية أوراقي الثبوتية الصحافية، سمعنا صوت انفجار مرتفعًا جدًّا. فنظرنا إلى الأعلى، وبدأ المبنى ينهار بكل معنى الكلمة".

* أجرت فوكس نيوز مقابلة مع رجل قال: "كنت في الطابق السُّفلي، وسمعنا فجأةً دويًّا مرتفعًا، وفُتحت أبواب المِصعد بقوة. كان هناك شخصٌ محترِق، فسحبته إلى الخارج. كان جِلده مكشوطًا ومتهدِّلاً".

* أفاد بات دوسن من أن بي سي نيوز: "قبل لحظات فقط، تحدثتُ إلى رئيس دائرة الإطفاء في مدينة نيويورك، ألبرت توري... حاول إخراج رجاله بأسرع ما يمكن، ولكنه قال إن انفجارًا آخر حدث، ومن ثمّ... وقع انفجار آخر في أحد البُرجَين هنا. إنه يعتقد أن هناك أجهزة زُرعت في المبنى".

* عند الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة صباحًا، جاء في عنوان فرعي على سي أن أن لايف: "خبر عاجل: انفجار ثالث يُسقِط مركز التجارة العالمي في نيويورك".

* قالت مراسلة أم أس أن بي سي، آن تومسون: "حاولتُ مغادرة المبنى. ولكن حالما خرجتُ سمعتُ انفجارًا ثانيًا... ركضتُ إلى داخل المبنى... وبعد ذلك، دخل المارشال في دائرة الإطفاء وقال إن علينا المغادرة لأن المبنى قد لا يصمد إذا حدث انفجار ثالث".

* بعد انهيار المبنَيَن، قال لو دوبس من سي أن أن: "كان ذلك نتيجة شيء ما زُرِع. ليس من العَرَضي انهيار المبنى الأول، وانهيار

المبنى الثاني بعد ذلك بالطريقة نفسها تمامًا".

في اليوم التالي، في 12 أيلول/سبتمبر، ظهرت تقارير صحافية عديدة. على سبيل المثال:

*** قالت ذي غارديان: "كان رجال الإطفاء والشرطة يقومون بأول موجة إخلاء عندما انهار أول بُرج من مركز التجارة العالمي. وأفاد بعض شهود العَيان عن سماع انفجار آخر قبل تداعي المبنى. قالت الشرطة إن الأمر بدا أشبه بانفجار داخلي مخطَّط له".**

*** قالت قصة في لوس أنجلوس تايمز: "عند الساعة التاسعة وخمسين دقيقة صباحًا... انهار أول بُرج لمركز التجارة العالمي... أفادت تقارير عن وقوع انفجار قبل تهاوي البُرج مباشَرةً... بعد فترة قصيرة... انهار البُرج الثاني لمركز التجارة العالمي. انفجر القسم العُلوي من المبنى وصار دُخانًا وغُبارًا. لم تكن هناك ألسنة لَهَب، فقط تطايُرٌ للحُطام.**

*** أثناء إجراء مقابلةٍ معها من قِبَل بيتر جنينغز من أي بي سي، قالت امرأة مصابة: "دخلتُ... مِصعد الشَّحن، وسمعتُ الانفجار الأول. فانفجر المِصعد، وانفجرت الأبواب، وسقط".**

لكنّ التقارير التلفزيونية عن حدوث انفجارات توقّفت في ذلك اليوم، وفي اليوم التالي، 13 أيلول/سبتمبر، غابت القصص الصحافية تمامًا. بفضل تعاون وسائل الإعلام، بات بإمكان لجنة 9/11 والمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا تجاهل تقارير الانفجارات وأي حديث عن انفجارات مخطَّط لها. لم يُشِر تقرير لجنة 9/11 إلى شهادات حول انفجارات في البُرجَين، باستثناء القول إنه لدى انهيار البرج الجنوبي، "اعتقد بعض رجال الإطفاء في البرج الشمالي أن قنبلة قد انفجرت"، غير مُدركين ما حدث.

وفقًا للمعهد، "أدّى اصطدام الطائرتين والنيران اللاحقة إلى انهيار البرجَين بعد توجيه طائرات تجارية معبَّأة بالوقود للاصطدام بالمبنيَين". لم يطرح المعهد مسألة المتفجرات في جملة واحدة فقط

(عِلمًا أنها كُرِّرت ثلاث مرات):

> لم يعثر المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا على أي دليل يُثبِت الفرضيات البديلة بتدمير بُرجَي مركز التجارة العالمي من خلال هدمٍ موجَّه باستخدام متفجرات زُرعت قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001.

في العام 2006، أجرى لي هاملتون، وهو نائب رئيس لجنة 9/11، مقابلة مع إيفان سولومون من سي بي سي نيوز الذي طرح سؤالاً حول نظرية "هدم المبنيَين بواسطة تفجير موجَّه، وتدمير موجَّه". فأجاب هاملتون: "لقد نظرنا في هذا الأمر بحرص شديد، غير أننا لم نعثر على أي دليل يُثبت صحة تلك النظرية".

إلى جانب عدم ذِكر تقارير المحطات التلفزيونية والصحف التي تناولت التفجيرات ما قاله شهود عيان، لم تذكر لجنة 9/11 والمعهد أيضًا أن 500 عنصرٍ من دائرة الإطفاء في مدينة نيويورك قد رَووا سلسلة الأحداث في 9/11، ويتضمّن ربع ما رَووه أوصافًا لظاهرة التفجيرات المثيرة المنطلقة من البرجَين التوأم، قبل انهيارهما وأثناء ذلك؛ وهي تفجيرات لم يكن بالإمكان شرحها نظرًا إلى كونها حصلت نتيجةً لاصطدام الطائرتين والنيران. على سبيل المثال:

* متحدِّثًا عن البرج الجنوبي، قال رجل الإطفاء ريتشارد باناشيسكي: "لقد حدث انفجار. بدا تفجير هذَين المبنَيين كما لو أنه مشهد تلفزيوني. اتخذت سلسلة هذه التفجيرات مسارًا دائريًّا".

* قال رئيس دائرة الإطفاء فرانك كروذرز: "حدث أولاً ما يشبه التفجير. بدا الأمر كما لو أنه حدث في الأعلى، ومن كل الجهات في آنٍ واحد، وانطلقت المواد باتجاهٍ أُفُقي. وبعد ذلك، مرّ بعض الوقت قبل أن نتمكن من رؤية بداية الانهيار".

* قال رجل الإطفاء كينيث رودجرز: "حصل انفجار في البرج الجنوبي... طابقًا بعد طابق بعد طابق. طابق تحت آخر بعد آخر، وعندما

بلغ الطابق الخامس، تصوّرتُ أن السبب قنبلة؛ لأن الأمر بدا كما لو أنه عمل متعمَّد ومتزامن".

*** قال النقيب دنيس تارديو: "سمعتُ انفجارًا ونظرتُ إلى الأعلى. بدا الأمر كما لو أن المبنى قد فُجِّر من الأعلى إلى الأسفل، انفجارًا تِلوَ الآخر، بوم، بوم، بوم. فوقفتُ مذهولاً. لم أستطع تصديق ما أراه. هذا المبنى ينهار".**

*** قالت النقيب كارين ديشور، وهي عاملة طبّية في الطوارئ، إن وميضًا برتقاليًّا وأحمر خرج من وسط المبنى. "كان هناك وميض واحد في الأساس. بعد ذلك... تنقّل هذا الوميض في أنحاء المبنى من كل الجوانب بقَدْر ما أمكنني رؤيته. كانت أصوات الانفجارات هذه تزداد قوة في الأعلى والأسفل، ومن ثمَّ حول المبنى.**

بتجاهل الدليل القائم على شهادات حيّة بأن البرجَين هُدِما بواسطة متفجرات، لا بل بإنكار حدوثها أيضًا، وفّر المعهد ولجنة 9/11 سببًا آخر لعدم الثقة بإدارة بوش – تشيني حيال 9/11.

أعاجيب البُرجَين التوأم: خُلاصة

بقبول الحقيقة الأساسية للرواية الرسمية حول هجمات 9/11، أيّد ماثيو روتشيلد ومجموعة أشخاص آخرين، لا يَعرف أحدهم الآخر على الأرجح، رواية البُرجَين التوأم العجائبية. ولم يُدركوا هذا الأمر ربما، لأنهم أُقنِعوا بأن الانتقادات الموجَّهة للرواية الرسمية "غير منطقية وغير عِلمية"، لذلك لم يتكبّدوا عناء النظر إلى الدليل.

ولكن، إذا نظر الناس إلى الدليل، فسيجدون أن رواية بوش – تشيني حول تدمير البُرجَين التوأم تتطلب على الأقل حصول ست أعاجيب:

1– دُمِّر البُرجان التوأم بأعمدتهما الفولاذية البالغ عددها 287 من جراء اصطدام الطائرتين، ونيران وقود الطائرتين، والجاذبية ليس إلا، وبالتالي من دون متفجرات أو مواد حارقة.

2– إلى جانب كونهما أول مبنيَين مؤطّرَين بالفولاذ يُدمَّران من دون مساعدة متفجرات أو مواد حارقة، تداعى البرجان التوأم بسقوط حُرّ.

3– غيّر الطابق الثلاثون العُلوي في البرج الجنوبي زاوية انهياره في الهواء.

4– بعد ذلك، تفتّت هذا الطابق الثلاثون.

5– قُذِفت أعمدة فولاذية من البرج الشمالي، وبشكل أُفُقي، مسافة 500 قدم على الأقل.

6– لم يكن بالإمكان إطفاء النار في أنقاض البرجَين التوأم طوال أشهر.

علاوةً على ذلك، حدثت أعجوبة أخرى ممكنة عندما سقط البرج الجنوبي قبل نظيره الشمالي، رغم أنه تعرّض لاصطدام طائرة به في وقت لاحق، واندلعت فيه نيران أصغر حجمًا من نيران البرج الشمالي. إذا كان من غير المفترَض تسمية ذلك بالأعجوبة تقنيًّا، فإنه على الأقل غريب بشكل مُفرط، وعلى الأرجح غير قابل للتفسير.

أخيرًا، من الواضح أن هناك أعجوبة سابعة: فقد انصهرت المعادن بفعل النيران التي لا ترتفع درجة حرارتها بما يكفي لصهر هذه المعادن. تُناقَش هذه الأعجوبة السابعة في الفصل التالي.

تدخُّل عضو سابق في المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا

في صيف العام 2016، نشرت يوروفيزيكس نيوز، المعروفة "بمجلة مجتمع عِلم الفيزياء الأوروبي"، مقالاً بعنوان "بعد 15 عامًا: حول الخصائص الفيزيائية لانهيار مبانٍ شاهقة". استنتج المقال الذي وضعه عالِم الفيزياء ستيفن جونز مع ثلاثة باحثين آخرين: "يشير الدليل بشكل شبه مؤكد إلى أن المباني الثلاثة قد دمّرها هَدم موجَّه".

بما أن يوروفيزيكس نيوز مجلة، وليست صحيفة مستعرَضة من قِبَل أقرانها، صرف بعض الكُتّاب النظر عن الصحيفة لكونها غير هامّة.

لكنّ رسالةً تم توجيهها إلى المحرِّر بقلم مايكل كتشام، وهو موظف سابق في المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، أوضحت أهمية المقال. مُفيدًا أنه لم يساهم في تحقيق المعهد حول مركز التجارة العالمي، قال كتشام إنه بدأ في آب/أغسطس 2016 بالاطّلاع على بعض تقارير المعهد حول مركز التجارة العالمي، وبمشاهدة أفلام وثائقية تتحدّى نتائج تحقيقه. موجِزًا إجابته، قال:

غضبتُ على الفور. أولاً، شعرت بالغضب من نفسي. فكيف استطعت العمل في المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا طوال تلك السنوات من دون ملاحظة ذلك من قَبل؟ ثانيًا، غضبتُ من المعهد... كلّما استرسلتُ في تحقيقاتي أكثر اتضح لي أكثر فأكثر أن المعهد قد توصّل إلى استنتاج محدَّدٍ مُسبَقًا، متجاهلاً الدليل، وصارفًا النظر عنه، ومُنكِرًا صحّته.

ختام

ما لم يتمّ الإفراط في تخطّي قوانين الفيزياء والكيمياء بشكل خارق للطبيعة في 9/11، فإن الرواية الرسمية التي وفّرها المعهد مستحيلة؛ كما قال كتشام. ونظرًا إلى مدى كون الرواية الرسمية مشؤومة بالنسبة إلى أميركا والعالم بصورة عامة، ربما تجد بعض الصحف أو الشبكات التلفزيونية الشَّجاعةَ للإشارة إلى أن رواية بوش – تشيني حول 9/11 كِذبة؛ على غرار ذريعة بوش – تشيني لمهاجمة العراق.

13- التدمير العجائبي لمركز التجارة العالمي

بالرغم من تمكّن لجنة 9/11 والمعهد من شرح – على الأقل جزئيًّا – سبب انهيار البرجَين التوأم من خلال الاحتكام إلى الأعاجيب ضِمنًا، إلا أنّ مهمة توفير شرح لتدمر مركز التجارة العالمي 7 كانت أكثر صعوبة، حتى إن لجنة 9/11 لم تحاول ذلك. في الواقع، لا تحتوي صفحات تقرير لجنة 9/11 البالغ عددها 571 صفحة على عبارة واحدة تشير إلى انهيار ثلا مبانٍ من مباني مركز التجارة العالمي، لا البُرجَين التوأم فقط. لم يكن لي هاملتون، نائب رئيس لجنة 9/11، مُدرِكًا أن فيليب زليكو، المدير التنفيذي للّجنة، لم يُضِف مناقشةَ مسألة مركز التجارة العالمي 7.

وأثناء مقابلة هاملتون التي أجراها إيفان سولومون من سي بي سي نيوز (ذُكرت في الفصل السابق)، سأل سولومون: "لماذا لم تتطرّق اللجنة إلى انهيار المبنى 7؟". فأجاب هاملتون: "حسنًا، بالطبع، لقد تطرّقنا إليه". وبعد مناقشة مسائل أخرى، عاد سولومون إلى طرح هذا السؤال:

*** سولومون: أريد فقط توضيح أمر ما قلتَه في السابق. قلتَ إن تقرير اللجنة قد ذكر بالفعل المبنى 7 في مركز التجارة العالمي. ماذا حدث؟ هل ذكره أم لا؟**

*** هاملتون: راجعت اللجنة مسألة انهيار المبنى 7. لا أعرف ما إذا كان قد ورد ذكره في التقرير، لا أتذكّر أنه مذكور في التقرير.**

*** سولومون: لا أعتقد أنه ذُكِر في التقرير.**

*** هاملتون: حسنًا، إذًا سأقبل بمعلومتك هذه.**

توضّح هذه المقابلة، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن تقرير لجنة 9/11 لم يضعه كين وهاملتون.

بأي حال، إن واقع عدم ذِكر لجنة 9/11 تدمير المركز 7 يتلاءم مع

الاستراتيجية العامة لإدارة بوش – تشيني القاضية بالتزام الصمت حيال هذا الحدث. مرةً أخرى، تعاونت وسائل الإعلام، كما كفّت الشبكات التلفزيونية الأميركية عن مناقشة مسألة المتفجرات في مركز التجارة العالمي، وكفّت أيضًا عن عرض مشاهد عن انهيار المركز 7. وفي الوقت نفسه، عرضت شبكات تلفزيونية مشاهد عن انهيار البُرجَين التوأم إلى ما لا نهاية. لم يُؤتَ على ذِكر انهيار المركز 7 حتى العام 2008؛ وذلك عندما نشر المعهد أخيرًا تقريره حول هذا المبنى.

الصعوبة الخاصة التي أحاطت بمركز التجارة العالمي 7

يكمن الفارق في توفير اصطدام الطائرتين بالبُرجَين التوأم شرحًا حول سبب انهيارهما؛ لدرجة أن معظم الناس وجدوه معقولاً (بالرغم من كونه غير معقول بالنسبة إلى الأشخاص حسني الاطّلاع)، في حين أن المركز 7 تداعى بالسرعة نفسها؛ بالرغم من عدم اصطدام طائرة به. وبعد شهرين من 9/11، قال الكاتب في نيويورك تايمز، جيمس غلانز، إن انهيار هذا المبنى المكوَّن من 47 طابقًا "لُغز" لدرجة "لفت انتباه المدينة والعالم على الأرجح" لو لم ينهر البرجان التوأم. لم يناقَش الأمر علانيةً، لكنّ مهندسي الإنشاءات شعروا بالارتباك، كما قال غلانز.

> قال خبراء إنه لم يسبق لمبنى مثله، حديثِ العهد وشاهقٍ ومقوّى بالفولاذ، أن انهار بسبب النيران جامحة. ولذلك، يُعتبَر مركز التجارة العالمي 7 في أوساط الهندسة الإنشائية أكثر أهمية لفهم سبب انهياره [من البرجَين التوأم].

إنه أكثر أهمية؛ لأنه نظرًا إلى التوافق على عدم إمكانية شرح سبب انهيار المركز 7 سواء أحصل ذلك بسبب اصطدام الطائرتين، أم انفجار وقود الطائرتين، أم مزيجٍ من الأمرين معًا، فلم تكن هناك وسيلة كما يبدو لشرح السبب؛ على الأقل بطريقة مقبولة. لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى الشعب أو الوكالات الحكومية الإيحاء بأن المبنى

قد هُدِم بواسطة متفجرات و/أو مواد حارقة؛ لأن ذلك الإيحاء يعني أن الانهيار تسبّب به أشخاص غير أولئك المنتمين إلى القاعدة، والذين اختطفوا الطائرات.

تجلّت صعوبة التوصل إلى فرضية مقبولة في تقرير للوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ عام 2002، والذي ذُكِر في الفصل السابق. وبسبب حاجتها إلى إيجاد شرح ما، وفّرت الوكالة سيناريو تَخَيُّليًا يشير إلى اشتعال أنقاض البرج الشمالي بسبب "وقود الديزِل الموجود في الموقع". وتابع السيناريو بالقول إن هذا الوقود "يحتوي على طاقة محتمَلة ضخمة"، نجم عنها جحيم مستعِر في المركز 7؛ لدرجة تدمير المبنى بعد سبع ساعات من الاشتعال. معتبرين أن هذه الفرضية هي "الفضلى"، أقرّ كُتّابُ هذا التقرير بأن "احتمال حدوث السيناريو منخفض". كان الاحتمال ضئيلاً بصفة خاصة، نظرًا إلى عدم وجود "جحيم مستعِر" في أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية التي عُرِضت.

محاولة المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا

وبسبب استيائه من الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، تولّى المعهد بعد ذلك مهمة توفير رواية معقولة حول انهيار المركز 7. وتتجلّى صعوبة هذه المهمة بأن وضع التقرير يتطلّب وقتًا طويلاً. في بادئ الأمر، كان المعهد يُعِدّ العُدّة لإصدار تقريره حول المركز 7 في الوقت نفسه الذي صدرت فيه التقارير حول مبنيَي مركز التجارة العالمي 1 و2 في العام 2005. لكن، وبالرغم من إصدار المعهد تقارير مرحلية حول المركز 7 عامَي 2002 و2003، وتقارير مؤقَّتة عام 2004، وتقريرًا تمهيديًّا عام 2005، إلا أنه واصل إرجاءَ وضع مسوَّدة للتقرير النهائي حول المركز 7 حتى العام 2008.

بالرغم من مواصلة كُتّاب هذه التقارير، على مَرّ السنين، اختبار نظريات مختلفة، بقي عنصر واحد على صورته؛ ألا وهو الادعاء بأن "المعهد لم يَعثر على أي دليل يُثبِت انهيار مركز التجارة العالمي 7 من خلال تدميرٍ موجَّه. وبسبب هذا العنصر الثابت، تعيّن على المعهد

اللجوء إلى الأعاجيب".

الأعجوبة الأساسية

إن أعجوبة المعهد الأساسية هي تلك التي سبق لنا مناقشتها؛ وهي أنه للمرة الأولى في العالم المعروف، يدمَّر مبنى شاهق مؤطَّر بالفولاذ بسبب النيران، ومن دون مساعدة متفجرات أو مواد حارقة. تذكّروا بَحْثَ هيوم حول كيفية مطابقة قوانين الطبيعة: من خلال "اختبار ثابت وغير قابل للتغيير". لقد هُدِمت مبانٍ عديدة ذات أُطُر فولاذية، لكنّ أيًّا منها لم يُهدَم من دون مساعدة متفجرات أو مواد حارقة. علاوةً على ذلك، ومن خلال فهم مبادئ الفيزياء والهندسة الإنشائية، يمكننا فهم سبب عدم احتمال انهيار هذه المباني من دون هذه المساعدة.

قبل التقرير النهائي للمعهد عام 2008، جرت محاولات عديدة لجعل هذا الادعاء يبدو شنيعًا تمامًا، ولا سيما من خلال كتاب نشرته بوبولار ميكانيكس عام 2006 بعنوان افتضاح زيف خرافات 9/11: سبب عدم تمكن نظريات المؤامرة من مواجهة الوقائع. ذاكرًا "فرضية التشغيل الحالية"، أورد كتاب بوبولار ميكانيكس أن وقود الديزل في المركز 7 قد غذّى على الأرجح النيران "لمدة سبع ساعات". وبالاستناد أيضًا إلى تفكير المعهد السائد آنذاك، ادّعت بوبولار ميكانيكس أن "المركز كان معرَّضًا للسقوط والتحوّل إلى أنقاض أكثر مما أشارت التقارير".

وفقًا لذلك، قالت بوبولار ميكانيكس إنه لا يُفترض بالناس رفض نظرية المعهد على أساس أنه أول مبنى شاهق ومؤطَّر بالفولاذ يسقط "بسبب النار فقط"، مُدّعيةً أن انهيار المركز مشابه لانهيار البُرجَين التوأم. "إنه مزيج من الأضرار المادّيّة بسبب الحُطام المتساقط [مشابه للضرر الذي تسبّب به اصطدام الطائرتين] والتعرُّض المطوَّل للنيران [التي غذّاها وقود الديزل كما غذّى وقود الطائرتين النيران في البرجَين التوأم].

استخدم ماثيو روتشيلد تحليل بوبولار ميكانيكس ليجادل قائلاً إنه لا يوجد لُغز في شأن انهيار المركز 7؛ وذلك لسببَين. أولاً، "على حوالي ثلث واجهة الوسط والأسفل – أي عشرة طوابق تقريبًا – جُوِّف نحو 25 في المئة من المبنى". ثانيًا، "دام اشتعال النيران في المبنى نحو ثماني ساعات، ويعود سبب ذلك جزئيًّا إلى وجود مستودعات وقود في الطابق السُّفلي وفي بعض الطوابق".

لكن التقرير النهائي للمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا لم يُشِر إلى أيٍّ من العوامل في هذا الشرح المزدوج. فمن جهة، قال المعهد إن "النيران التي اشتعلت بسبب الوقود لم تلعب دورًا في انهيار المركز 7". ومن جهة ثانية، قال المعهد: "عدا عن اشتعال النيران في المركز 7، لم يكن للضرر الناجم عن حُطام مركز التجارة العالمي 1 [البرج الشمالي] تأثير في استهلال انهيار المركز 7". وفقًا لذلك، أقرّ المعهد بأن انهيار المركز 7 هو "المثال الأول المعروف عن تسبُّب النيران بانهيار كامل لمبنى شاهق". لذلك، لم يَقُم المعهد بأي شيء لإضعاف واقع اعتبار انهيار المركز 7 أعجوبة.

بقَدْر ما أعرف، لم يشرح روتشيلد أبدًا كيفية عدم وجود أيٍّ لُغز حيال انهيار المركز 7 على ضوء إنكار المعهد صحة الادعاءين الرئيسيْن في الشرح المقدَّم من بوبولار ميكانيكس.

بأي حال، اتّضحت الطبيعة العجائبية لهذا الانهيار أكثر فأكثر نظرًا إلى كون النيران المسؤولة عنه – كما يُزعَم – غير مؤثِّرة مقارنةً مع النيران المندلعة في ناطحات سحاب أخرى مؤطَّرة بالفولاذ. في العام 1991، دام حريق ضخم في وان مريديان بلازا بفيلادلفيا 18 ساعة، وأتلف الناحية الداخلية لثمانية طوابق من أصل 38 في المبنى. وفي كاراكاس عام 2004، استعر حريق في مبنى من 50 طابقًا طوال 17 ساعة، وأتلف بالكامل الطوابق العشرين العُلوية. وفي كلتا الحالتين، لم ينهَر المبنى أو حتى طابق واحد.

بخلاف ذلك، أفاد المعهد عن دوام اشتعال النيران في المركز 7 لمدة طويلة في ستة طوابق فقط من الطوابق الـ 47 في المبنى،

وتعني عبارة "مدة طويلة" أن اشتعال النيران دام سبع ساعات فحسب. في الواقع، أقرّ المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا بأنه لا دليل على أنّ اشتعال النيران دام أكثر من ثلاث ساعات. واستنتج المعهد أنّ هذا المبنى المؤطَّر بالفولاذ انهار من دون استعمال متفجرات، وللمرة الأولى على الإطلاق. ويمثّل هذا الادعاء أعجوبة.

المحاكاة العجائبية لانفجار داخلي بسبب المتفجرات

إن الطريقة المحدَّدة لانهيار مركز التجارة العالمي 7 عجائبية بوضوح. فقد انهار ضمن مساحته بشكل متماثل وعمودي، مع خط سطح أُفُقي تامّ. ولحدوث مثل هذا الانهيار المتماثل، يجب أن تسقط كل الأعمدة الفولاذية الداعمة للمبنى في وقتٍ واحد. كان هناك 82 عمودًا، ولذلك أراد المعهد بتلميحه هذا القول إن النيران قد أدّت إلى سقوط الأعمدة الفولاذية الـ 82.

هذا السقوط المتماثل مستحيل عمليًّا؛ حتى لو اشتعلت النيران في المبنى بأكمله، بما في ذلك كل الطوابق. لكنّ النيران كانت مشتعلة في طوابق قليلة، ولم تُغطِّ النار أبدًا طابقًا بأكمله في الوقت نفسه. لذلك، تُلمح الرواية الرسمية إلى أن نمطًا غير متماثل من النيران هو ما أدّى إلى انهيار متماثل تمامًا. إذا لم يكن ذلك أعجوبة حقيقية، فماذا يكون؟!

علاوةً على ذلك، حتى لو كان بإمكان نمط غير متماثل من النيران التسبّب بانهيار متماثل، فلا يمكن لنظرية النيران شرح بدء الانهيار المفاجئ للمركز 7. أحيانًا، يقول الناس الراغبون في تأييد الرواية الرسمية إن الفولاذ يفقد ما يكفي من القوة، حتى إن كان ينصهر في درجة حرارة 1,500 درجة فهرنهايت، وهكذا يتسبّب بسقوط الأعمدة والعوارض الداعمة. ولكن، حتى لو تمكّنت النيران من تسخين الفولاذ إلى هذه الدرجة في ساعات قليلة، فستُضعف الفولاذ تدريجيًّا؛ ما سيؤدي إلى بدئه بالانحناء، ولَأَظهرت أشرطة الفيديو حينها تشويهات في المبنى قبل سقوطه.

ولكنها لم تُظهر ذلك. فبعد أن كان المبنى ثابتًا تمامًا في لحظة، تهاوى في اللحظة التالية بشكل متسارع وفي سقوط حُرّ. كما لاحظ عالِم الكيمياء الأسترالي فرانك ليغ: "لا دلالة على بَدءٍ بطيء يُتوقَّع حدوثه لدى تسبّب التليُّن التدريجي للفولاذ بالانهيار".

تُظهِر أشرطة الفيديو انهيار المركز 7 كنوع من التدمير الموجَّه المعروف "بالانفجار الداخلي"؛ حيث تُستخدَم متفجرات و/أو مواد حارقة لبَتر أعمدة الدعم الفولاذية للمبنى، وهكذا ينهار المبنى ضمن مساحته. إن توجيه انفجار داخلي بطريقة لا تُلحق الضرر بالمباني المجاورة – كما يشرح موقع على الوِب حول التدمير الموجَّه – هو إلى حد بعيد النموذج الأكثر براعة في "مشروع تفجيري"، لدرجة أن هناك "عددًا قليلاً فقط من شركات التفجير في العالم" يملك خبرة كافية للقيام به. وقد شرح مارك لوازو، رئيس شركة التدمير الموجَّه، أن التدمير يجب أن يكون "مُخطَّطًا له بالكامل"؛ باستخدام "المتفجرة الملائمة والنمط الملائم لتوزيع الشُّحنات".

ألا يكون الأمر أعجوبة حين أدّى انهيارٌ بسبب نيران متفرِّقة في طوابق قليلة من الطوابق الـ 47 للمركز إلى انهيار يحاكي تمامًا التدمير الموجَّه الذي لا يمكن سوى لعدد قليل من الشركات في العالم تنفيذه؟

انهيار مركز التجارة العالمي 7 في سقوط حُرّ مُطلَق

منذ البداية، أشار منتقدو الرواية الرسمية إلى دمار المركز 7 وسقوط هذا المبنى بالمعدل نفسه، عمليًّا، لسقوطٍ حُرّ. لكن، لطالما أنكر المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا صحة هذا الأمر. ففي أواخر آب/أغسطس 2008، عندما أصدر المعهد تقريره حول المركز 7 على صورة مسوَّدة للتعليق العام، ادّعى أن الوقت الذي تطلّبه انهيار الطوابق الـ 17 العُلوية – الطوابق الوحيدة المرئية في شريط الفيديو – "كان أبطأ بنحو 40 في المئة من سرعة السقوط الحُرّ المُحتسَبة، ومتناغمًا مع المبادئ الفيزيائية". وكما يُلمِّح هذا التصريح، إن أي جزم بانهيار المبنى نتيجة سقوط حُرّ (مفترضين انهيارًا غير موجَّه) ليس

متناغمًا مع المبادئ الفيزيائية؛ أي القوانين الأساسية لفيزياء نيوتن.

شُرِح سبب عدم تناغم السقوط الحُرّ مع هذه القوانين في بيان موجَز للمحقق الرئيس في المعهد، شيام سوندر. فكما أشار، يحدث السقوط الحُرّ فقط "لشيء ما لا توجد مكوِّنات إنشائية تحته". وبخلاف ذلك – كما قال – إن الوقت الذي تطلّبه اختفاء تلك الطوابق الـ 17 كان أطول بنحو 40 في المئة من مدة السقوط الحُرّ. "وهذا الأمر غير عادي البَتّة"، كما أضاف سوندر،

بسبب وجود مقاومة إنشائية في هذه الحالة، ولديكم سلسلة من الانهيارات الإنشائية. لم يكن كل شيء فوريًّا.

وبقوله هذا، افترض سوندر مُسبَقًا صحة نظرية المعهد المتمثلة بسقوط المبنى بسبب النيران التي إذا كان بإمكانها التسبب بانهيار من أي نوع، فستتسبب فقط بانهيار تدريجي، تصاعدي، بدلاً من انهيار مفاجئ.

ردًّا على ذلك، تحدّى أستاذ الفيزياء والرياضيات، ديفيد شاندلر، الذي وُجِّه له سؤال أثناء هذا البيان الموجَز، إنكارَ سوندر للسقوط الحُرّ، مُشيرًا إلى أن ادعاءه "حدوث الانهيار بمدة أطول بنسبة 40 في المئة" يناقض "مِقدارًا مرئيًّا للجميع، يمكن قياسه بسهولة". بعد ذلك، عرض شاندلر شريط فيديو على الإنترنت يُظهر أنه من خلال قياس هذا المقدار المرئي من قِبَل الجميع، يمكن لكل من يفهم الفيزياء الأولية التحقق من عدم إمكانية التمييز بين تسارع انهيار المبنى "لمدة ثانيتَين ونصف" وبين "السقوط الحُرّ". (إنه بالطبع سقوط حُرّ في الهواء وليس في الخَواء).

وفي تقريره النهائي حول المركز 7 الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، بدّل المعهد ما جاء في مسوَّدة آب/أغسطس: لقد اعترف بالسقوط الحُرّ. مُقسِّمًا تهاوي المبنى إلى ثلاث مراحل، وصف المعهد المرحلة الثانية "بنزول حُرّ فوق ثمانية طوابق تقريبًا بتسارع جَذبي [سقوط حُرّ] لمدة ثانيتَين وربع الثانية تقريبًا". وهكذا، قَبِل

المعهد حجة شاندلر (مُصِرًّا على أن المبنى كان في حالة سقوط حُرّ مُطلَق لمدة ثانيتَين وربع الثانية فقط، بدلاً من ثانيتَين ونصف الثانية)، كما أكّد على وجود انتهاك لقانون واحد أو أكثر في عِلم الفيزياء.

وقد شرح شاندلر ذلك بالقول إنه انتهاك لقوانين الفيزياء؛ لأن "السقوط الحُرّ لا يَحدث إلا في حالة عدم وجود أي مقاومة للحركة". بتعبير آخر، لم يكن بإمكان القسم العُلوي من المركز الانهيار بسقوط حُرّ ما لم يُزِل شيء ما كل الفولاذ والإسمنت في القسم السُّفلي للمبنى، وإلا لكانت هناك مقاومة.

لو لم يُزَل كل شيء ووقع القسم العُلوي بسقوط حُرّ، ولو لجزءٍ من الثانية، لَكان ذلك انتهاكًا لمبادئ الفيزياء؛ أي أعجوبة. شارحًا أحد المبادئ ذات الصلة، قال شاندلر:

> لأي شيء مرتفع طاقة جَذبية كامنة. وإذا سقط، ولم يُستخدَم أيٌّ من الطاقة لأشياء أخرى أثناء السقوط، فستتحوّل كل هذه الطاقة إلى طاقة حَرَكية، وندعوها "سقوط حُرّ". أما إذا استُخدِم أيٌّ من الطاقة لغايات أخرى، فستكون الطاقة الحَرَكية أقل، وسيصبح السقوط أكثر بطئًا. وفي حالة المركز 7، لا يدخل المبنى في حالة سقوط حُرّ إلا إذا أزالت قوة خارجية البُنية الداعمة. وأيٌّ من الطاقة الجَذبية الكامنة الخاصة بالمبنى لم يكن متوافرًا لهذا الغرض وإلا لتباطأ سقوط المبنى.

سبق لسوندر أن شرح هذا الأمر في آب/أغسطس الماضي، قائلاً إن السقوط الحُرّ يحدث فقط "لشيء ما لا توجد مكوّنات إنشائية تحته". لكن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا وافق، في تشرين الثاني/نوفمبر – في حين كان لا يزال يدافع عن نظرية النيران المسبِّبة لانهيار المركز 7– على حدوث سقوط حُرّ نظرًا إلى كونه واقعًا تجريبيًّا. وأقرّ المعهد أنه لمدة ثانيتَين وربع الثانية، تميَّز سقوط

المركز 7 "بتسارع جَذبي (سقوط حُرّ)".

ووفقًا لذلك، سبق لسوندر أن أفاد بأن السقوط الحُرّ للمركز 7، من دون مساعدة متفجرات أو مواد حارقة، هو أعجوبة.

إلى جانب الإشارة إلى أن السقوط الحُرّ للمركز 7 يُلمّح إلى تدمير المبنى بطريقة احترافية، لاحظ شاندلر أن هذا الاستنتاج تعزّزه ميزتان تَطبعان الانهيار الآنف ذِكره:

> المُدهش بصفة خاصة هو فجائية حدوث السقوط الحُرّ. لا يزداد التسارع تدريجيًّا... انطلق المبنى من دعم كامل إلى غياب الدعم على الفور... بين لحظة وأخرى، تحوّل المبنى من حالة الثبات إلى حالة الانهيار في سقوط حُرّ.

أضاف شاندلر أنه علاوةً على ذلك، وإلى جانب فُجائيّته، "تمدّد السقوط الحُرّ ليطال نطاق المبنى ككلّ".

> يُظهِر بقاء السطح مُستويًا أن المبنى في سقوط حُرّ على امتداد نطاقه. لا يمكن للانهيار الذي نراه أن يكون بسبب سقوط عمود أو أعمدة قليلة، أو بسبب سقوط متتالٍ للأعمدة. إذ تعيّن إزالة الأعمدة الداخلية الـ 24 والأعمدة المحيطية الـ 58 كلها... في وقت واحد، وفي غضون جزء صغير من الثانية.

مُدرِكًا أنه أكّد حدوث أعجوبة، لم يدّعِ المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا بعد ذلك أن تحليله كان متناغمًا مع قوانين الفيزياء. وبالعودة إلى مسوّدته في آب/أغسطس، حيث كان لا يزال يدّعي حدوث الانهيار بسرعة أبطأ من السقوط الحُرّ بنسبة 40 في المئة، ادّعى المعهد ثلاث مرات "تناغم تحليله مع مبادئ الفيزياء". لكن كل ما له علاقة بهذه العبارة حُذِف من التقرير النهائي. وهكذا، اعترف المعهد بشكل واضح بأن تقريره حول المركز 7 غير متَّسِق مع المبادئ

الأساسية للفيزياء؛ مؤكِّدًا حدوث سقوط حُرّ مُطلَق، ومواصلاً إنكار حدوث تدمير متعمَّد. وبالتالي، أقرّ المعهد بأنه ليس باستطاعته شرح انهيار المركز 7 من دون الاحتكام إلى أعجوبة.

علاوةً على ذلك، ما إن يحتكم العلماء إلى الأعجوبة حتى يَثبت عدم جدوى نظريتهم برُمّتها. ربما قال سوندر وزملاؤه في المعهد أيضًا: "الله قام بذلك!".

نيران مُذيبة للمعادن

بادّعائه أن النيران تسبّبت بانهيار تامّ للمركز – عِلمًا أن النيران المستعِرة لم تؤدِّ في أي وقت من الأوقات إلى انهيار طابق واحد من مبنى مؤطَّر بالفولاذ– ألمح المعهد إلى أن نيران المركز 7 تتمتع بقدرات عجائبية. لقد أُلمِح إلى هذا الادعاء بوضوح أكبر عندما اعتُبرت النيران قادرة على صهر أنواع مختلفة من المعادن. في الواقع، عُثِر على دليلٍ يثبت وجود نيران مُذيبة للمعادن في أنقاض المباني الثلاثة لمركز التجارة العالمي، لكن الدليل يُناقَش هنا فقط من خلال صلته بالمركز 7.

حديد مصهور: تضرّر مبنًى لدوتش بنك قريب من المركز 7 في 11/9، لكن شركة التأمين أحجمت عن التعويض، مدّعيةً أن الضرر اللاحق بالمبنى لم ينجُم عن تدمير المركز 7. وردًّا على ذلك، استأجر دوتش بنك مجموعة آر جيه لي غروب؛ وهي منظمة أبحاث عِلمية، ليُثبِت أن الغبار الملوِّث لمبناه بعد 9/11 ليس غبار مبنى عاديًا، بل هو ناتج عن دمار مركز التجارة العالمي.

وأظهرت تقارير آر جيه لي غروب أن الغبار في مبنى المصرف يماثل التوقيع الكيميائي الفريد لغبار المركز المكوَّن جزئيًّا من "جُزيئات كُرَوية حديدية". علاوةً على ذلك، كانت هناك مقادير ضخمة من هذه الجُزَيئات: في حين تتكوّن جُزيئات الحديد من 0,04 في المئة فقط من غبار المبنى العادي، لقد شكّلت 5,87 في المئة من غبار مركز التجارة العالمي. وكما قالت آر جيه لي غروب: يُثبِت وجود هذه

الجُزَيئات أن الحديد "انصهر أثناء حادث مركز التجارة العالمي".

أظهر تماثل كُرات الحديد امتلاكَ نيران المركز قدرات عجائبية؛ لأن درجة انصهار الحديد هي 2,800 درجة فهرنهايت، في حين أن نيران المركز لم تتمكن على الأرجح من إنتاج حرارة تفوق 1,800 درجة فهرنهايت. علاوةً على ذلك، أفاد المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا بأنه أظهر بلوغ ثلاثة أعمدة محيطية فقط – من دون أي أعمدة أساسية – "مستويات حرارة تفوق 250 درجة مئوية [482 درجة فهرنهايت]". والنيران التي يمكن أن تكون قد رفعت حرارة الأعمدة الفولاذية إلى نحو 250 درجة مئوية فقط، لا بد أن تكون قد تلقّت دعمًا من قوة مجهولة بهدف صهر الفولاذ أو الحديد.

موليبدينوم مصهور: اكتشف علماء في المسح الجغرافي الأميركي، في دراسة تهدف إلى المساعدة "في مطابقة مكوِّنات غبار مركز التجارة العالمي"، أثرًا عجائبيًّا أكبر للنيران. فإلى جانب العثور على الجُزيئات الكُروية الغنيّة بالحديد، وجد العلماء أن الموليبدينوم، الذي يبلغ مستوى انصهاره 4,753 درجة فهرنهايت (2,623 درجة مئوية)، قد انصهر أيضًا. وهؤلاء العلماء الذين وظّفتهم الحكومة الأميركية لم يذكروا اكتشافهم – وهو أمر يمكن فهمه – في تقريرهم المنشور. لكنّ مجموعة أخرى من العلماء حصلت على بيانات فريق علماء المسح الجغرافي الأميركي، عَمَلاً بقانون حرية المعلومات، وأفادت عن الدليل الذي يُظهِر أن أولئك العلماء قد خصّصوا وقتًا كبيرًا "للكُرَيات الغنيّة بالموليبدينوم". تطلّب صهر الموليبدينوم مساعدة خارقة الطبيعة وأقوى من تلك التي تطلبها صهر الحديد.

فولاذ على صورة جبن سويسري: بعد أشهر قليلة من هجمات 9/11 أصدر ثلاثة أساتذة جامعيون من معهد ورسستر بوليتكنيك تقريرًا موجَزًا عن قطعة فولاذ أُخِذت من أنقاض المركز 7. ووفقًا لهذا التقرير، تعرّضت قطعة الفولاذ تلك "لتغيّرات مِجهرية"، بما في ذلك "انصهار بين الحُبَيبات". وأُضيفت نسخة أكثر توسيعًا لهذا التقرير – الذي يحتوي أيضًا على وصفٍ لقطعة فولاذ متآكلة بطريقة مماثلة

أخِذت من أحد البُرجَين التوأم – إلى مُلحَق تقرير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ حول دمار مركز التجارة العالمي الصادر عام 2002.

وقد أشارت قصة نُشِرت في نيويورك تايمز إلى أجزاء من قطعة الفولاذ تلك بالقول إنها "ذابت"؛ عِلمًا أن "النيران التي اندلعت في المباني لم يُعتقَد أنها كانت كافية لصهر الفولاذ كُلّيًّا". وقيل أيضًا إن هذه الاكتشافات تشكّل "اللُّغز الأكثر غموضًا ربما الذي تمّ الكشف عنه في التحقيق". واصفًا قطع الفولاذ اللُّغزية هذه باستفاضةٍ أكبر، ذكر مقال في مجلة معهد ورسستر بوليتكنيك بعنوان "اللغز الغامض للفولاذ المصهور":

> قد يضعُف الفولاذ– الذي يبلغ مستوى انصهاره 2,800 درجة فهرنهايت – وينثني، ولكنه لا ينصهر أثناء حريق مكتبي عادي. ومع ذلك... انخفضت سماكة عمود تبلغ بوصة واحدة إلى نصف بوصة. لقد رقّت حوافه – الملتفّة كما تلتف ورقة – وباتت بحدّة موسى الحلاقة. كما صارت الفجوات – بعضها أكبر من قطعة دولار فضّيّة – تسمح بدخول أشعة النور عبر حافة فولاذية كانت صلبة في ما مضى. لقد صدم هذا المظهر الشبيه بالجبن السويسري كل أساتذة الحرائق الذين توقّعوا رؤية تشوّهات وانحناءات، ولكن ليس ثقوبًا.

نقلت تايمز عن أحد الأساتذة الثلاثة في معهد ورسستر بوليتكنيك، جوناثان بارنيت، قوله إن الفولاذ "بدا متبخّرًا جزئيًّا في درجات حرارة مرتفعة وبطريقة غير عادية".

أُفيدَ أيضًا عن تبخّر الفولاذ– ليس صهره فحسب – في قصة أخرى لنيويورك تايمز. فعند تحدّثه عن عارضة أُفُقية على شكل I من المركز 7، نُقِل عن الأستاذ الجامعي أبو الحسن أستانة عسل، من جامعة كاليفورنيا في بركلي، قوله: "تبخّرت أجزاء من أعلى العارضة

المسطّح الذي تبلغ سماكته خمسة أثمان البوصة".

لماذا تقتضي هذه الظواهر حدوث أعاجيب؟ لأن نيران المبنى لم يكن بإمكانها تخطّي حرارة 1,800 درجة فهرنهايت، حتى في ظل الظروف الأكثر مثالية (وهذا لم يحدث)، في حين أن مستوى انصهار الفولاذ أقل بقليل من مستوى انصهار الحديد (2,800 درجة فهرنهايت)، ومستوى غليان الفولاذ هو 5,182 درجة فهرنهايت. لذلك، إذا قَبِل أحدهم الرواية الرسمية القائلة إن الحرارة ناجمة فقط عن النيران التي غذّتها موادّ البناء، فيجب عليه إذًا أن يُصدّق أن لهذه النيران قدرات عجائبية.

وقد تجنّب المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا الذي اضطلع بمهمة الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ المتمثلة بوضع التقارير الرسمية حول المركز 7 هذه المسألةَ، ولم يذكر أيًّا من قطع الفولاذ تلك. في الواقع، ادّعى المعهد بصراحة – وهذه إحدى الميزات الأكثر إثارةً للدهشة في تقاريره حول المركز 7– أن أيَّ فولاذٍ لم يؤخَذ من هذا المبنى. وفي تقريره النهائي الصادر عام 2008، ادّعى المعهد أن الفولاذ المأخوذ من المبنى لم يكن بالإمكان مطابقته لأنه "لم يكن يحتوي... على خصائص تساعد على المُطابَقة".

من الواضح أن هذا الادعاء مهمّ بالنسبة إلى المعهد بسبب تكراره في تقارير سابقة. على سبيل المثال:

* "لم تتمّ مطابَقة أيِّ فولاذ مأخوذ من مركز التجارة العالمي 7 مع قطع الفولاذ المأخوذة من مركز التجارة العالمي والتي يمتلكها المعهد" (حزيران/يونيو 2004).

* "لم يحصل المعهد على أي فولاذ من المركز 7" (2005).

* "لم يكن بالإمكان إجراء دراسة للمعادن بسبب عدم الحصول على أيِّ فولاذ من المركز 7" (2005).

* "إن الافتقار إلى عيّنات فولاذ من المركز 7 يمنع إجراء اختبارات على المادة الفعلية للبناء" (2005).

* بما أن المعهد لم يحصل على أيِّ فولاذ من المركز 7، فمن غير الممكن الإدلاء بأي تصاريح حول جودته” (2005).

كان الادعاء مثيرًا للدهشة على نحو خاص لأن المعهد كان قد تحدّث عن فولاذ أُخِذ من المركز 7. في العام 2005، أشار تقرير للمعهد إلى فولاذ تمّ الحصول عليه من هذا المركز؛ بما في ذلك القطعة الشبيهة بالجبن السويسري التي تناقش حولها أساتذة معهد ورسستر بوليتكنيك. كما ادعى المعهد في آب/أغسطس عام 2008 عدم العثور على أيِّ فولاذ من المركز 7، وذلك بعد بثّ بي بي سي – في تموز/يوليو من ذلك العام – برنامجًا عن هذا المركز تحدّث فيه أحد أساتذة معهد ورسستر بوليتكنيك ويدعى جوناثان بارنيت عن موضوع قطعة الفولاذ “المتآكلة والمشوَّهة” التي سبق له أن درسها مع زملائه عام 2001. وقد شرح بارنيت أن أولئك الأساتذة كانوا يعرفون “نَسَبها”؛ لأن النوع الخاص من الفولاذ” استُخدِم في المركز 7 فقط، وليس في البُرجَين التوأم. إذًا، إن الادعاء بأن الفولاذ المستخدَم لتشييد هذا المركز “لم يكن يحتوي... على خصائص يمكن مطابقتها”.

لذا، بالرغم من الادعاء أن انهيار المركز 7 هو “المثال الأول المعروف عن تسبّب النيران بانهيار تامّ لمبنى شاهق”، أثبت المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا اطّلاعه على قطعة فولاذ واحدة على الأقل من هذا المبنى، والتي ما كان بإمكان النار أن تُنتجها؛ ما لم يكن نوع النار غير معروف في السابق.

كبريت خارق للطبيعة

في التقارير التي تناولت قطعة الفولاذ ذات مظهر الجبن السويسري التي أُخِذت من أنقاض المركز 7 (بالإضافة إلى قطعة فولاذ أُخذت من البُرجَين التوأم)، يوجد عنصرٌ يستحق بَحثًا خاصًّا حوله. فقد ذكر تقرير أساتذة معهد ورسستر بوليتكنيك الثلاثة أن انخفاض سماكة الفولاذ نجم عن الكَبرَتة، ولكن لا وجود لشرح حول مصدر الكبريت أو آلية دخوله الفولاذ.

ووفقًا لتحليل أوّلي للأساتذة، "الكبريت الذي أُطلِق أثناء اندلاع النيران – لا أحد يعرف مصدره – امتزج ربما مع ذَرّات الفولاذ ليشكّل مركَّبات تذوب في درجات حرارة أكثر انخفاضًا". نوقِشت هذه الظاهرة باستفاضةٍ أكبر في مقال المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا الآنف ذِكره، "اللغز الغامض للفولاذ المصهور". ووفقًا لهذا المقال، أرجع العلماء سبب حدوث الثقوب وانخفاض السماكة إلى "تفاعل أدّى إلى انصهار بحدٍّ أدنى من الحرارة، وتسبّب بصَهر الخلايا الحُبَيبية القادرة على تحويل عارضة فولاذية صلبة إلى ما يشبه الجبن السويسري".

موجِزين نتائج بحثهم في الدراسة التي ضُمّت إلى تقرير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، كتب الأساتذة الثلاثة:

1– انخفضت سماكة الفولاذ نتيجة تآكله بسبب درجة حرارة عالية ناجمة عن مزيج من الأكسدة والكبرتة.

2– تسخين الفولاذ في بيئة حارّة آكلة تناهز 1,000 درجة مئوية (1,832 درجة فهرنهايت) يؤدي إلى تشكيل مزيج من الحديد والأوكسيجين والكبريت يُذيب الفولاذ بحدٍّ أدنى من الحرارة.

3– إن مهاجمة الكَبرتة لحدود حُبيبات الفولاذ سرّعت تآكل الفولاذ وتعريته.

بعد ذِكر الكَبرتة في كل من هذه النقاط الثلاث، أضاف الأساتذة: "التآكل الحادّ وما تلاه من تعرية في العيّنتَين 1 و2 حدثان غير عاديَّين. لا يوجد شرح واضح عن مصدر الكبريت الذي تمّ تحديده... وهناك حاجة إلى دراسة مفصَّلة عن آليّة هذه الظاهرة".

لكن، بالرغم من قول أردن بيمنت الذي كان مديرًا للمعهد لدى اضطلاعه بمشروع مركز التجارة العالمي من الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، إن تقرير المعهد سيتناول "كل التوصيات الرئيسة الموجودة في تقرير الوكالة"، تجاهل المعهد هذه التوصية. وبالفعل،

كما رأينا سابقًا، لم يذكر أيضًا الفولاذ الأشبه بالجبن السويسري.

وعندما سُئل المعهد في وقت لاحق عن الكَبرتة، حاول التشديد على أن مصدر الكبريت ليس لُغزًا في الواقع، قائلاً إن "الكبريت موجود في ألواح الجصّ المنتشرة في الجدران الداخلية الفاصلة". لكنّ هناك مشاكل جِدّية في هذا الشرح.

أولاً، الجصّ مصنوع من كبريت الكلسيوم، ولو كان مصدر كل الكبريت المكتشَف هو ألواح الجصّ، لَتطابق مع النسبة المئوية نفسها من الكلسيوم. ولكنه ليس واقع الحال.

ثانيًا، لم يُفِد أساتذة معهد ورسستر بوليتكنيك بوجود الكبريت فقط في الأنقاض، بل بتعرُّض الفولاذ للكَبرتة. وهذا يعني أن الكبريت دخل في بُنية الخلايا الحُبَيبية للفولاذ (سبق لمقال في نيويورك تايمز أن أشار إليه من خلال القول إن الكبريت "امتزج مع ذَرّاتٍ داخل الفولاذ"). وكما أشار عالِم الكيمياء كفين راين، إن السؤال الذي يتعيّن على المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا الإجابة عنه هو: "كيف تسرّب الكبريتات من ألواح الجصّ إلى البنية المِجهرية لخلايا حُبَيبات الفولاذ، ومن ثمّ شكّل الكبريتيد في داخله؟". وأضاف عالِم الفيزياء ستيفن جونز:

> **إذا ادّعى المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا أن الكبريت موجود في الفولاذ انطلاقًا من الجصّ، إذًا يُفترَض بهم إجراء اختبار (بسيط) بتسخين الفولاذ حتى حرارة 1,000 درجة مئوية تقريبًا بوجود الجصّ، ومن ثم اختبار ما إذا كان الكبريت قد دخل الفولاذ... وعندها سيجدون أن الكبريت لا يدخل الفولاذ في أيّ ظروف.**

إن ما لم يَقُم عالِم الكيمياء الدانمركي الأستاذ نيلز هاريت بشرحه هو التالي: بالرغم من احتواء الجصّ على الكبريت، فهذا الكبريت ليس كبريتًا عنصريًّا يمكنه التفاعل، بل كبريتًا على صورة

كبريت الكلسيوم لا يستطيع التفاعل.

لذلك، تُلمِّح الرواية الرسمية حول دمار المركز 7 إلى أن الفولاذ المعرَّض للكَبرتة ناجم عن أعجوبة مزدوجة؛ فإلى جانب عدم تمكّن النيران – كما رأينا سابقًا – من صَهر الفولاذ إلا بامتلاكها قدرات خارقة للطبيعة، فهذه القدرات ضَرورية أيضًا كي يدخل الكبريت الموجود في ألواح الجصّ الفولاذَ.

مرةً أخرى، يتوافر شرح غير عجائبي: علينا الافتراض فقط أن الثرميت، وهو أداة إحراق ذائعة الصيت، قد استُخدِم. كما كتب ستيفن جونز: "يجري تفاعل الثرمايت بسرعة وهو، بصورة عامة، أسرع من الثرميت في قَطع الفولاذ بسبب وجود الكبريت. (يشكّل الكبريت العنصري قدرة على صَهر الحديد بدرجة حرارة منخفضة).

إلى جانب توفير شرح للتفاعل المؤدّي إلى صَهرٍ بدرجة حرارة منخفضة، باستطاعة الثرمايت أيضًا – كما أشار جونز – شرح صَهر الفولاذ وأَكسَدَته وكَبرَتَته:

> عندما تضعون الكبريت داخل الثرميت فسيؤدّي ذلك إلى إذابة الفولاذ بدرجة حرارة أكثر انخفاضًا. فبدلاً من صَهره بحرارة 1,538 درجة مئوية [2,800 درجة فهرنهايت]، يذوب في حرارة 988 درجة مئوية [1,820 درجة فهرنهايت]، وتحصلون على الكَبرَتة والأكسَدة في الفولاذ المهاجَم.

لكن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا أصرّ على عدم استخدام موادَّ حارقة كالثرمايت: دُمِّر المركز 7 بالنيران ليس إلا (في حين دُمِّر البُرجان التوأم بنيران عاديّة، ومن جراء اصطدام الطائرتين بهما). لذلك، إن الذين يؤيّدون الرواية الرسمية يجدون أنفسهم في مواجهة المزيد من الأعاجيب.

الأعاجيب الاثنتا عَشرة في مانهاتن السُّفلى

يمتاز تقرير المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا حول انهيار

المركز 7 بميزات عدة زائفة بلا ريب. ولكن الفصل الحالي يتطرق فقط إلى الميزات التي يجب تصنيفها بأنها أعاجيب بسبب تعارضها مع مبادئ الفيزياء. على الأقل، هناك ستٌّ من هذه الأعاجيب: (1) دُمِّر المركز 7 من دون استخدام متفجرات أو موادَّ حارقة. (2) يحاكي انهيار هذا المركز تمامًا نوع الانفجارات الداخلية التي لا تحدث في العادة إلا بواسطة شركة هدم عالمية. (3) هُدِم المبنى بسقوط حُرّ دام أكثر من ثانيتَين؛ وهو أمر لا يمكن حدوثه، وفقًا لمبادئ الفيزياء، إلا إذا قامت متفجرات و/أو مواد حارقة، وفي وقت واحد، بإزالة أعمدة الدَّعم الفولاذية كلها، والبالغ عددها 82 عمودًا. (4) صَهرت نيران المركز 7 الفولاذ، والحديد، لا بل الموليبدينوم أيضًا، ولكلٍّ منها مستوى صَهر أعلى بكثير مما يمكن لحريق مبنى عاديّ بلوغه. (5) هذا الفولاذ الأشبه بالجبن السويسري الذي أُخِذ من المركز 7 لا يمكنه أن يصبح بهذا الشكل من جراء حريق عاديّ؛ فهذا الأمر ما كان ليتحقق إلا بمساعدة عجائبية. (6) هذا الفولاذ الأشبه بالجبن السويسري تعرَّض للكَبرَتة؛ وهي عملية لم يكن بإمكان حرائق مبانٍ عاديّة إحداثها.

وبإضافة هذه الأعاجيب الست إلى الأعاجيب التي نوقِشت في الفصل السابق، نحصل على ما مجموعه 12 أعجوبة حدثت في مانهاتن السُّفلى في 9/11؛ وهي أعاجيب استتبعت رواية المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا حول تدمير مركز التجارة العالمي.

في نهاية الفصل السابق، تمّ اقتباس جزء من رسالة وجّهها الموظَّف السابق في المعهد، بيتر كتشام، لـيوروفيزيكس نيوز. وبعد اتهام المعهد مباشَرةً بتوصُّله "إلى استنتاج محدَّد مُسبَقًا من خلال تجاهل الدليل، وصرف النظر عنه، وإنكار صحّته"، أضاف:

من بين الأمثلة الأكثر فداحة شَرْحُ سبب انهيار مركز التجارة العالمي 7 كسلسلة مُتقَنة من الأحداث بعيدة الاحتمال، والتي أدّت إلى انهيار تامّ ومتّسقٍ تقريبًا لمبنى ذي أُطُر فولاذية ضمن مساحته، وبتسارعِ سقوط حُرّ.

إذا واصل الصحافيون تأييد الرواية النهائية حول تدمير مركز

التجارة العالمي، فيُفترَض بهم استهلال تقاريرهم بالقول: "أثق بحصول الأعاجيب؛ الكثير منها".

14- الهجوم العجائبي على البنتاغون

بالإضافة إلى هجمات 9/11 على مباني مركز التجارة العالمي 1 و2 و7، تعرّض البنتاغون لهجوم أيضًا. ووفقًا للرواية الرسمية عن هذا الهجوم، اصطدمت بالبنتاغون طائرةُ الخطوط الجوّية الأميركية 77 (أيه أيه 77)، وهي من طراز بوينغ 757 بقيادة مختطف الطائرة هاني حنجور المنتمي للقاعدة.

هناك ميزات عدة لهذا الهجوم طَرحت أسئلة حول صِدقية الرواية الرسمية. وقد طُرح أحد الأسئلة في الفصل 11؛ حول قيام نائب الرئيس تشيني بإصدار أمر – أم لا – بإبطال حالة الاستعداد للسماح لطائرة مقتربة من البنتاغون بالاصطدام به. وهناك أيضًا رواية نورمان مينيتا في شأن حوارٍ بين تشيني وشاب، والتي يمكن تفسيرها بأنها أمر بإلغاء حالة الاستعداد؛ ما يتناقض مع الرواية الرسمية حول عدم تواجد تشيني داخل مركز العمليات الرئاسية الطارئة أثناء حدوث هذه المناقشة. ويتمثّل عنصرٌ آخر هامّ بصفة خاصة، ومرتبط بالرواية الرسمية، بتقرير لتيودور "تيد" أولسون، والذي كان النائبَ العام المساعد في إدارة تشيني.

اتصالات أولسون الهاتفية

أفاد أولسون بأن زوجته، باربارا أولسون، كانت على متن أيه أيه 77 من طراز بوينغ 757. وأفاد أيضًا باتصال زوجته به مرتَين، قائلةً له إن الطائرة قد اختُطِفت من قِبَل أشخاص يحملون سكاكين وشفرات حادّة. كانت هذه التقارير مهمّة؛ لأن إدارة الطيران الفدرالية قد اشتبهت، بعد فقدانها إشارات الجهاز المُرسِل المُجيب لـ أيه أيه 77، بتحطُّمها. واتصالات باربارا أولسون المبلَّغ عنها، والتي جاءت قبل قليل من اصطدام الطائرة المزعوم بالبنتاغون، هي الدليل الوحيد على أن هذه الطائرة، وبعد مغادرتها مطار واشنطن دولس إلى لوس أنجلوس، قد توجّهت عائدةً إلى واشنطن. واتصالات أولسون أيضًا هي الأساس الوحيد لفكرة أن الطائرات كان فيها مختطِفون يحملون سكاكين وشفرات حادة. وقد سَخِر الباحث رولند مورغان من ذلك وقال: "أعتقد أن اتصالات أولسون مهمة، لدرجة حدوثها".

وحصل أيضًا الكثير من النقاش حول ما إذا كانت باربارا أولسون قد أجرت هذه الاتصالات المبلَّغ عنها أم لا، ويعود سبب ذلك جزئيًّا إلى عدم وضوح كيفية قيامها بذلك. وقد عاد تيد أولسون مرارًا وتكرارًا إلى مسألة استخدامها هاتفها الخلوي أو الهاتف الموجود على متن الطائرة. وقد ذكرت معظم القصص الأولى أنها استخدمت هاتفها الخلوي، ولكن سرعان ما بات معلومًا أن الطائرة كانت مرتفعة جدًّا حيث لا يمكن إجراء اتصالات عبر هاتف خلوي بهواتف أرضية. لذلك، لا بد أن تكون قد استخدمت هاتفًا موجودًا على متن الطائرة. لكنّ الباحثين علِموا من الخطوط الجوّية الأميركية بأن طائرات بوينغ 757 لا توجد على متنها هواتف. ووفقًا لذلك، يبدو أن اتصالات باربارا أولسون عجائبية بالتأكيد.

في العام 2006، أفادت الأف بي آي بأن السجلات الهاتفية لـ رحلة أيه أيه 77 تشير إلى محاولة باربارا أولسون إجراء اتصال واحد فقط، ولم يتمّ تلقّيه، لذلك دام "صفر ثانية". وهكذا، يُلمِّح هذا التقرير إلى أن تقرير تيد أولسون عن الاتصالَين الهاتفيَّين اللذين تلقّاهما من زوجته

ليس صحيحًا؛ لذلك قُوِّض الدليل بأن أيه أيه 77 قد توجّهت عائدةً إلى واشنطن، بالإضافة إلى الدليل بأن أيًّا من طائرات 9/11 لم يكن على متنها مختطفون مزوَّدون بسكاكين وشفرات حادّة.

الطائرة المهاجِمة وقبطانها

تتمثل مسألة أخرى دار حولها الكثير من النقاش حول ما إذا كانت الطائرة التي اصطدمت بالبنتاغون هي أيه أيه 77 كما أشارت الرواية الرسمية، وما إذا كانت كبيرة. لكنّ باحثين في شؤون 9/11 وافقوا على نقطة واحدة على الأقل: لم تصطدم طائرة أيه أيه 77 بقيادة هاني حنجور بالبنتاغون. وأحد أسباب اعتبار هذا العنصر في الرواية الرسمية كاذبًا على نطاق واسع هو كون اصطدام طائرة البوينغ بقيادة هاني حنجور بالبنتاغون أعجوبة. يناقش ما تبقّى من هذا الفصل هذه المسألة.

مسار الطائرة المهاجمة المثير للدهشة

واصفًا نهاية الطائرة أيه أيه 77، قال تقرير لجنة 9/11:

> كانت رحلة الخطوط الجوّية الأميركية 77 على بُعد 5 أميال غرب – جنوب غرب البنتاغون عندما بدأت بالالتفاف 33 درجة. وفي نهاية الالتفاف، نزلت إلى ارتفاع 2,200 قدَم، وتوجّهت نحو البنتاغون ووسط مدينة واشنطن. بعد ذلك، زاد القبطان المختطِف سرعة الطائرة إلى الحدّ الأقصى.

حدّد تقرير اللجنة هويّة "القبطان المختطِف" بأنه هاني حنجور.

لكن في الأيام الثلاثة الأولى بعد الهجوم، لم يتم تحديد اسم هاني حنجور كقبطان للطائرة. في الواقع، لم يكن اسمه مُدرَجًا على قائمة مختطفي الطائرات التي أُعلنت بعد ظهر 14 أيلول/سبتمبر.

وقبل تحديد هُوِيّة القبطان بأنه حنجور، وُصِفت الدقائق الأخيرة

لمسار الرحلة 77 بأنها تتطلّب خبرة كبيرة. فعلى سبيل المثال، قالت قصة في واشنطن بوست في 12 أيلول/سبتمبر:

> فقط عندما بدا أن الطائرة في مهمة انتحارية تهدف للاصطدام بالبيت الأبيض، نفّذ القبطان مجهول الهوية دورة مِحورية بارعة جدًّا لدرجة تذكير المراقبين بمناورة طائرة مقاتلة. فقد انعطفت الطائرة 270 درجة إلى اليمين للاقتراب من البنتاغون من جهة الغرب. وقالت مصادر الطيران إن الطائرة قد حلّقت بمهارة غير عاديّة لدرجة الاعتقاد بأن شخصًا مدرَّبًا هو الذي كان يتولى القيادة.

في 13 أيلول/سبتمبر، قالت قصة في ديترويت نيوز:

> إن الذين كانوا يقودون طائرات الموت الثلاث أيًا كانوا بدوا شديدي المهارة... وقد بدا المحقِّقون متأثرين بصفة خاصة بالقبطان الذي صدم البنتاغون، والذي نفّذ قبل الاصطدام مباشَرةً انعطافًا جانبيًّا بارعًا بزاوية 270 درجة على ارتفاع منخفض وبدقة عسكرية تقريبًا.

وواقع تطلّبِ هذه المناورة مهارة كبيرة تَعزَّز في تقارير تالية. فقد أجرت باربارا والترز مقابلة مع دانيال أوبراين؛ وهي مراقِبة للحركة الجوّية في مطار دولس الدولي كانت في غرفة الرادار صباح 1
9. مُعيدةً سرد كيفية رؤيتها "طائرة غير محدَّدة إلى جنوب غرب دولس، تنطلق بسرعة كبيرة جدًّا" في اتجاه المجال الجوّي المَحمي فوق واشنطن، قالت:

> السرعة، المناورة، طريقة انعطافها، جعلت كل من في غرفة الرادار – وكلنا مراقِبون متمرِّسون في مراقبة الحركة الجوّية – يعتقدون

أنها طائرة حربية.

أشارت لجنة 9/11 أيضًا إلى الرئيس بوش قائلةً: "نظرًا إلى كونه قبطانًا سابقًا، صُدِم الرئيس بالتمرُّس الظاهر لبعض الرَّبابنة، ولا سيما الاندفاع فائق السرعة لحنجور في اتجاه البنتاغون".

عدم كفاءة هاني حنجور المثيرة للدهشة

بالرغم من أن مسار الطائرة التي اصطدمت بالبنتاغون يوحي بتمتُّع القبطان بقدرة غير عاديّة، إلا أن القصص الصحافية أوضحت أن هاني حنجور لا يتمتع بهذه القدرة. فعلى سبيل المثال، قالت قصة في نيوزداي بعنوان "مِحنة أميركا: تتبُّع أثر مختطفي الطائرات":

> **في مطار فريواي ببووي، ماريلاند، على بُعد 20 ميلاً غرب واشنطن، عرف مدرِّب الطيران، شيري باكستر، على الفور اسم مختطِف الطائرات المزعوم، هاني حنجور، عندما أعلنت الأف بي آي قائمة تتضمن أسماء 19 مشتبَهًا فيهم في الاختطافات الأربعة. وحنجور – وهو المشتبَه فيه الوحيد باختطاف الطائرة 77 الذي أدرجته الأف بي آي بأنه قبطان – جاء إلى المطار قبل شهر سَعيًا لاستئجار طائرة صغيرة. لكن عندما اصطحب باكستر وزميله المدرِّب بن كونر حنجور النحيل، ومعسول اللسان، في ثلاث طلعات اختبارية في الأسبوع الثاني من آب/أغسطس، وجدا أنه يعاني من مشكلة في التحكم بطائرة سيسنا 172 أحادية المحرِّك وكذلك في الهبوط بها. وبالرغم من تقديم حنجور رخصة طيّار فدرالي وكتابَ سِجِلٍّ يؤكّد خبرته بالطيران لمدة 600 ساعة، أحجم كبير مدرّبي الطيران، مارسيل برنار، عن تأجيره الطائرة من دون تلقي المزيد من الدروس.**

عندئذٍ، زادت واشنطن بوست تعقيد المشكلة أكثر فأكثر في قصة بعنوان ”حنجور: دراسة في المفارَقة”. فإلى جانب ذِكر أحداث عدة اشتبه فيها المدرِّبون بكفاءته، بما في ذلك رفض مطار فريواي تأجير طائرة لحنجور، قالت هذه القصة: “كيف حصل حنجور، ومن أين حصل، على رخصة طيّار تجاري؟ يبقى هذا السؤال سؤالاً يرفض مسؤولو إدارة الطيران الفدرالية مناقشته”.

في العام التالي، تعرّضت تقارير عدم كفاءة حنجور لاستهزاء وطنيّ أكبر. في أيار/مايو 2002، كتب جيم ياردلي في قصة لنيويورك تايمز بعنوان “متدرِّب لوحِظ عدم كفاءته”:

> رُفِع تقرير بهاني حنجور إلى وكالة الطيران في شباط/فبراير 2001 بعد اكتشاف مدرِّبيه في مدرسة الطيران أن مهاراته التحليقية رديئة، وأن إجادته للّغة الإنكليزية غير ملائمة؛ لدرجة تساؤلهم عما إذا كانت رخصة الطيار حقيقية.

انتهت قصة ياردلي باقتباس من موظف سابق في مدرسة الطيران قال فيه: “أنا مندهش من قدرة حنجور على توجيه الطائرة نحو البنتاغون” لأنه “لم يكن يُجيد الطيران البتّة”. وبعد أسبوع، نشرت سي بي أس قصة بعنوان “إدارة الطيران الفدرالية نُبِّهت من مختطِف طائرة في 9/11” وقد جاء فيها:

> رفع مدراء في مدرسة طيران في أريزونا إلى إدارة الطيران الفدرالية تقارير حول حنجور خمس مرات على الأقل... وذلك بسبب سوء مهاراته في اللغة الإنكليزية وقيادة الطائرات... ولم يعتقدوا أنه يُفترض به الاحتفاظ برخصة الطيران. وقالت المديرة بيغي شوفريت: “لم أستطع التصديق أنه يملك رخصة تجارية من أي نوع مع ما يمتلكه من مهارات”.

في الذكرى السنوية الأولى لـ هجمات 9/11، اتّضح من خلال واشنطن بوست التناقض بين عدم كفاءة حنجور من جهة، والمهارة التي يتعيّن عليه اكتسابها لقيادة طائرة الخطوط الجوّية 77 في اتجاه البنتاغون من جهة ثانية. ففي مقال بعنوان "رحلة لُغزية إلى رُكن الطيار في طائرة الخطوط الجوية 77"، كتب ستيف فينارو وآليا إبراهيم: "لم يكن بإمكان أحد تقديم وصف نهائي لوجه حنجور، بالإضافة إلى وجود عدد من الوقائع المتناقضة كما يبدو في شأن حياته". على سبيل المثال:

> **بعد الهجمات... استنتج خبراء الطيران أن المناورات الأخيرة لطائرة الخطوط الجوّية 77– انعطاف بارع، تلاه هبوط شديد الانحدار ودقيق في اتجاه البنتاغون – عمل قام به "شخص موهوب جدًّا... انعطاف وهبوط ممتازان".**

وأضافا أنه قبل أشهر فقط من الهجمات، أخفق حنجور في الحصول على تقديرٍ يسمح له بقيادة طائرةٍ. "تنبّه مدرِّبوه إلى خطورة عدم براعته وإجادته المحدودة للّغة الإنكليزية؛ لدرجة طلبهم من إدارة الطيران الفدرالية التحقق مما إذا كانت رخصة الطيّار التي يمتلكها حقيقية".

محاولات لتخفيض التناقض إلى الحد الأدنى

حاول تقرير لجنة 9/11 وبوبولار ميكانيكس تخفيض التناقض بين قدرات هاني حنجور والمهارة المبلَّغ عنها لقبطان الطائرة التي اصطدمت بالبنتاغون.

تقرير لجنة 9/11: من جهة، ذكرت لجنة 9/11 بعض القصص حول افت حنجور إلى مهارة الطيران. على سبيل المثال، أبلغت اللجنة عن حادث في صيف العام 2001، قبل أشهر فقط من 9/11. بعد أن قطع حنجور مجا هدسون، مع وجود مدرِّب معه على متن طائرة صغيرة تملكها أنظمة التدريب على أسطول الطائرات، في تيتربورو، نيو جيرسي، وكتبت

اللجنة: "رفض مدرِّبه طلبًا ثانيًا بسبب ما اعتبره ضعف مهارات حنجور التحليقية". حتى إن اللجنة أقرّت بأن مدرِّب طيران في أريزونا سبق له أن وصف حنجور بـعبارة "الطيار الرديء".

من جهة ثانية، صدرت عن اللجنة بعض التعليقات التي توحي بأن حنجور كان بارعًا تمامًا. ففي مذكَّرة تشير إلى خالد الشيخ محمد، "العقل المدبِّر" المزعوم، قالت اللجنة: "يدّعي خالد الشيخ محمد أنه اختار مبنى البنتاغون لحنجور بصفة خاصة؛ لكونه طيار العمليات الأكثر خبرة". لكن اللجنة لم تسأل عن كيفية وصف "طيارٍ رديء" "بطيار العمليات الأكثر خبرة". كان بإمكان اللجنة – بلا ريب – التوفيق بين هذه التصريحات من خلال القول إن الطيارين الثلاثة الآخرين كانوا أسوأ منه، ولكنها لم تقترح هذا الحل. بأي حال، كتبت اللجنة أيضًا:

> قام حنجور، بنجاح، برحلة تحدٍّ للحصول على شهادة بإشراف مدرِّب من المؤتمرات الجوّية الجَماعية في غايثرسبورغ، ماريلاند، وهبط في مطار صغير يطرح بلوغه بعض الصعوبة. اعتقد المدرِّب أن حنجور ربما يكون قد تدرّب على يد طيّار عسكري لأنه استخدم في الملاحة نظامًا للتعرّف إلى التضاريس.

لكنّ اللجنة لم تشرح كيف يمكن أن تكون لدى المدرِّب وجهة نظر راديكالية عن قدرات حنجور مختلفة عن وجهة نظره حيال كل الآخرين، قائلاً إنه غير كفؤ في الأسبوع الثاني من آب/أغسطس 2001.

إلى جانب الإدلاء بتصريحات تُناقض ما نقلته الصحافة، لم تذكر لجنة 9/11 التصريحات الأقوى حول قبطان الطائرة التي اصطدمت بالبنتاغون. ومنها على سبيل المثال، أن الهبوط اللولبي يتطلب طيارًا "بمهارة غير عاديّة" يستطيع الطيران "بدقة عسكرية تقريبًا".

بوبولار ميكانيكس: اتخذ كتاب بوبولار ميكانيكس، افتضاح زيف

خرافات 9/11، منحى مماثلاً؛ مُقِرًّا بمكامن ضعفٍ لدى حنجور، وساعيًا ف الوقت نفسه للادعاء أنها ليست مميتة. ومن جهة ثانية، أَقرّ بأنه "لم يسبق لأيٍّ من الطيارين مختطفي الطائرات أن حلّق يومًا بطائرة نفّاثة بحجم الطائرات التجارية"، وأن "مهاراتهم التحليقية في الواقع بدائية".

من جهة ثانية، قالت بوبولار ميكانيكس إنه بالرغم من "عدم تمتّع الطيارين بمهارات عالية"، فهم لم يكونوا بحاجة إلى ذلك لأن الطائرات كانت تحلّق عندما استولوا عليها. "وكل ما يتعيّن عليهم القيام به هو تحديد الوُجهة والانطلاق". وتوقّعت بوبولار ميكانيكس أن مختطفي الطائرات ربما كانوا يملكون أجهزة محمولة لنظام تحديد المواقع العالمي، وكل ما كانوا بحاجة إليه هو "إدخال إحداثيات الوُجهة إلى نظام إدارة الطيران وتوجيه الطائرة أثناء النظر إلى شاشة الملاحة".

لكن، في حين يمكن أن يكون هذا الأمر صحيحًا في المبدأ، بالنسبة إلى الطائرات الموجَّهة نحو البُرجَين التوأم، فهو غير صحيح بالتأكيد بالنسبة إلى المسار الذي اتخذته أيه أيه 77 كما أُفيد. كيف تعاطى كُتّاب بوبولار ميكانيكس مع الهبوط اللولبي؟ وكيف أصبحت الطائرة بعد ذلك عمليًّا عند مستوى الأرض للاصطدام بالبنتاغون بين طابقَيه الأول والثاني؟ لقد تجاهلوا الأمر ببساطة. وفي تصريحهم الخاص حول الدقائق الأخيرة لهذه الرحلة الجوّية، كتبوا:

> **أشار مسجِّل بيانات الرحلة... الخاص بالطائرة 77 أن حنجور أدخل تعليمات الطيار الآلي للتوجه إلى مطار ريغان الوطني... وحوّل وُجهة الطائرة يدويًّا في الدقائق الثماني الأخيرة من الرحلة فقط.**

لكن، أثناء تلك "الدقائق الثماني الأخيرة" بالتحديد، "حلّقت الطائرة بمهارة غير عاديّة"، كما نُقِل، "بدقة عسكرية تقريبًا".

ماذا قالت بوبولار ميكانيكس عن الهبوط اللولبي؟ لا شيء. مُشيرةً إلى كل طائرات 9/11، اعترفت بقيامها "بانعطافات بارعة بزاو 330 درجة وهبوطها ربما بانحدار شديد". ولكنها لم تُشِر إلى قيام أيه أي 77– كما هو مُفترَض – بالانعطاف بزاوية 330 درجة "في الدقائق الثماني الأخيرة للرحلة"، قام حنجور خلالها "بتوجيه الطائرة يدويًّا".

ذكر أكثر من قبطان طائرة واحد أنه يستحيل على هاوٍ غير كفؤ مثل حنجور التحليق في تلك الدقائق الثماني الأخيرة. على سبيل المثال، قال قبطان الخطوط الجوية الأميركية السابق تيد موغا، الذي كان في السابق طيّارًا في البحرية الأميركية: "المناورة في اتجاه البنتاغون كانت... هبوطًا لولبيًّا بارعًا عن ارتفاع 7,000 قدم". وفي حين يمكن لطائرة تجارية "القيام بهذه المناورة بما يتلاءم مع بُنيتها، غير أن ذلك أمر بالغ الصعوبة". وأضاف موغا: "يتطلب الأمر الكثير من التدريب، وطيّارين يتمتعون بمهارات عالية. لا يمكنني أن أتخيّل شخصًا هاويًا قادرًا على القيام بأداء يلامس أداءَ مناورةٍ بهذا الحجم".

وفقًا لذلك، أخفقت بوبولار ميكانيكس، على غرار لجنة 9/11، في مواجهة كيفية تمكّن حنجور من قيادة أيه أيه 77 في اتجاه البنتاغون بمهاراته التحليقية "البدائية". ويبقى التناقض. لذلك، أخفقت لجنة 9/11 وبوبولار ميكانيكس في شرح كيف يمكن عدم اعتبار اصطدام هاني حنجور بالبنتاغون أعجوبة مستحيلة.

هل يمكن أن تكون أيه أيه 77 قد تولّت مهمة قطع المسار؟

اقترح بعض الطيارين أنه ما كان باستطاعة أفضلهم على مستوى العالم قطع المسار المبلَّغ عنه في 757. على سبيل المثال، قال رالف كولستاد، وكان طيارًا في البحرية الأميركية تولّى مهمة التدريب في فيلم "توب غان" قبل أن يصبح طيارًا في الخطوط الجوية التجارية: "في رصيدي 6,000 ساعة طيران بطائرات بوينغ 757 و767، ورغم ذلك ما كنت لأتمكّن من التحليق بها كما وُصِف المسار".

انسجامًا مع تصريح موغا بأن 757 قادرة على "القيام بهذه

المناورة بما يتلاءم مع بُنيتها"، اقترح بعض الباحثين "إمكانية تعرّض تلك الطائرة للاختطاف من قِبَل جهاز على متنها بُرمِج مُسبَقًا للقيام بمهمة الطيار الآلي". ووفقًا لباحثين آخرين، "ربما وُجِّهت الطائرة بواسطة تحكُّمٍ تلقائي و/أو مرشد إشعاع لاسلكي".

لكن هؤلاء الباحثين لم يؤكّدوا، مع ذلك، أن الرواية الرسمية للطائرة 77 زائفة. لم يتمكن هاني حنجور ربما من قيادة الطائرة في الدقائق الثماني الأخيرة من المسار في اتجاه البنتاغون.

علاوةً على ذلك، وبالإضافة إلى أن البنتاغون ما كانت لتصطدم به أيه أيه 77 يحلّق بها هاني حنجور، هناك أسباب أخرى لعدم محاولة طيار أفضل منتمٍ إلى القاعدة قطع المسار الرسمي:

*** الإسفين 1 لمبنى البنتاغون الذي هوجِم هو القسم الذي كان سيشكل عائقًا في وجه طائرة مهاجمة.**

*** في حين كانت هناك حاجة إلى مناورة صعبة للغاية للاصطدام بالإسفين 1، كان بإمكان طيار عاديّ الاصطدام بالسطح الذي يشكل هدفًا أكبر.**

*** كان يُفترض بمختطفي الطائرات المنتمين إلى القاعدة الخوف من إسقاط أيه أيه 77 من قِبَل طائرات مقاتلة بسبب اختراقها المجال الجوّي الأكثر تقييدًا. ومن شأن تنفيذ الهبوط اللولبي للاصطدام بالإسفين 1، بدلاً من الاصطدام بالسطح ببساطة، منح الطائرات المقاتلة المزيد من الوقت لإسقاط أيه أيه 77.**

*** من المعروف جدًا أن مكاتب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وكبار الضباط التي رغب نظام القاعدة – كما هو مُفترَض – في الاصطدام بها موجودة في الجانب المقابل للبنتاغون بعيدًا عن الإسفين 1.**

*** كان الإسفين 1 قد خضع للتجديد بإضافة إسمنت معزَّز بالفولاذ، ونوافذ مقاومة للانفجارات، وملابس كيفلار مقاومة للنار، ونظام رَشّ جديد، وبات الجزءَ الأقل عُرضة للهجوم في البنتاغون. ما يعني أن**

الهجوم على الإسفين 1 سيتسبب بضرر أقل مما لو استُهدف أي جزء آخر في البنتاغون.

*** كان الإسفين 1 مأهولاً بشكل متفرِّق، لذلك قُتِل عدد من الناس أقل مما كان سيحصل لو تعرّض أي جزء آخر من البنتاغون لذلك الهجوم.**

وفقًا لذلك، حتى لو كان بين مختطفي الطائرات الطيار الأفضل في العالم، لَما استهدفوا الإسفين 1. بأي حال، تتمثل النقطة الرئيسة بأن الطريقة الوحيدة لتمكّن بوينغ 757 ربما من الاصطدام بالإسفين 1 هي توجيه الطائرة مباشَرةً بواسطة نظام الطيار الآلي.

ختام

من المستحيل أن يتمكن هاني حنجور من التحليق بـ أيه أيه 77 وصدمها بالبنتاغون. وتأييد القصة الرسمية عن هجوم البنتاغون فيه اعتراف بأعجوبتين إضافيّتَين حدثتا في 9/11: اتصالات باربارا أولسون الهاتفية، وإجادة هاني حنجور الطيران. وهذان الأمران المستحيلان يرفعان تعداد الأعاجيب إلى 14.

15- تحوّل محمد عطا العجائبي

حتى الآن، تناولت أمثلةُ الأعاجيب التي ذُكرت في الرواية الرسمية حول 9/11 أحداثًا مُبلَّغًا عنها ومستحيلة فيزيائيًّا من دون تدخُّلٍ خارق للطبيعة. لكن الناس يتحدثون أيضًا عن تحوّلات عجائبية حصلت لأشخاص، ولا سيما عندما أصبح لِصٌّ شخصًا نزيهًا وعطوفًا ومِعطاء. وبالرغم من اعتبار الأمور التي تنتهك مبادئ الفيزياء والكيمياء فقط أعاجيب، إلا أنه يبدو أن محمد عطا – الذي اعتبر زعيم مختطفي الطائرات – قد خضع لتحوّل عجائبي بالمعنى الأكمل للكلمة.

لجنة 9/11 حول عطا

كانت تصريحات لجنة 9/11 حول عطا مختلفة تمامًا عن القصص الت تناولته في الصحف. فقد قال تقرير لجنة 9/11 إن الطائرات الأربع في هجمات 9/11 قد اختطفها مسلمون وَرِعون. وفي ما يتعلق بمحمد عطا بالذات، قالت اللجنة إنه أصبح شديد التديُّن لا بل "متعصِّبًا أيضًا". وساهمت صورة المسلمين الوَرِعين في ما يتعلق بعطا ومختطفي الطائرات الآخرين المزعومين في قيام اللجنة بوصفهم "ككادر من العملاء المدرَّبين والراغبين في الموت".

قصص عن الجنس والكحول في الصحافة

لكن القصص التي تناولت هؤلاء الرجال في الصحافة أعطت صورة مختلفة تمامًا عمّا ورد في تقرير اللجنة. فعلى سبيل المثال، نشرت بوسطن هيرالد مقالاً بعنوان "إرهابيون يحتفلون مع مومس في فندق في منطقة هاب"، وقد جاء فيه:

> قال سائق يعمل في خدمات المرافَقة المحليّة لهيرالد، يوم أمس، إنه أوصل مومسًا إلى بارك إين، في تشستنات هيل، في 9 أيلول/ سبتمبر قرابة الساعة العاشرة والنصف مساءً،

> حيث قضت الليلة مع أحد القَتَلة. كانت تلك رحلتها الثانية إلى غرفة الإرهابي في ذلك اليوم... وفي فلوريدا، أنفق عدد من مختطفي الطائرات – بمن فيهم الزعيم محمد عطا ذائع الصيت – ما بين 200 و300 دولار لكلٍّ منهم على راقصات في نادي التعرّي بينك بوني.

وقد أظهرت ساوث فلوريدا صن – سنتينيل التناقض الكامن في هذه القصص بشكل واضح. ففي مقال بعنوان "أعمالُ مشتبَهٍ فيهم غير منطقية"، قالت هذه الصحيفة:

> ثلاثة رجال يَثِبون راقصين على مسرح نادي العُراة بينك بوني. رجلان آخران يقرعان كأسيهما المليئين بالشراب في ملهى متواضع بهوليود، في عطلة نهاية الأسبوع، وذلك قبل ارتكابهم جريمة جماعية. يصف هذا الأمر ربما سلوك رجال عديدين مشتبَهٍ فيهم في الهجوم الإرهابي الذي حصل يوم الثلاثاء، ولكنه ليس وصفًا لمسلمين وَرِعين.

بصفةٍ خاصة، قالت القصة إن ما حصل لا يصف أشخاصًا متعصِّبين دينيًا في آخر أيامهم. وكما قال محمود مصطفى أيوب، وهو أستاذ في جامعة تامبل في فيلادلفيا: "لا يستطيع مسلم وَرِع شُرب الخمر أو الاحتفال في نادٍ للعراة وتوقّع دخول الجنّة". وأشار إلى أن "تعاليم الدين تمنع شرب الكحول وأي ممارسة جنسية خارج إطار الزواج. هناك أمر ما غير منطقي".

والأشخاص الذين أُشير إلى تناولهم الكحول ليسوا سوى محمد عطا ورجلَين آخرين. وقد فعلوا ذلك كما قيل في حانةٍ في ميامي قبل أربعة أيام من هجمات 9/11. رَوَت مطبوعات عدة حول العالم هذه القص بما في ذلك نيوزويك التي كتبت:

في الأسبوع الماضي، يبدو أن عطا واثنين من زملائه خرجوا للاحتفال في حانة تقدم المأكولات البحرية تدعى شوكومز. شرب عطا خمس كؤوس ستولي مع عصير الفاكهة، في حين شرب أحد الزميلين الآخرَين الرَّم والكوك. وحين فعل الشراب فعله في عطا وصديقيه، أطلقوا الشتائم باللغة العربية – كما نُقِل – بما في ذلك شتيمة تضمنت تجديفًا".

وأضافت النسخة في مجلة تايم، وفقًا لعامل البار، أنهم "كانوا مُسرِفين".

تعاطي لجنة 9/11 مع هذه القصص

لا يعرف الأشخاص الذين قرأوا تقرير لجنة 9/11 هذه القصص عن الجنس والكحول؛ وذلك لأن اللجنة تجاهلتها كلها. فعلى سبيل المثال، قالت سان فرانسيسكو كرونيكل، في مقال بعنوان "عملاء الإرهاب يتركون بصماتهم على مدينة الإثم"، إن خمسةً من مختطفي الطائرات أولئك المنتمين إلى القاعدة، بمن فيهم محمد عطا، "قد انخرطوا في ممارسات غير إسلامية تضمنت ملذات محرَّمة في عاصمة أميركا ذائعة الصيت بالفساد الأخلاقي". وأضاف المقال أن المحقِّقين اكتشفوا أن المجموعة "قامت بست رحلات على الأقل إلى هنا". حتى إن وال ستريت جورنال كتبت عن رحلات لاس فيغاس في افتتاحية بعنوان "إرهابيون في حفلات سَمَر".

لكن تقرير لجنة 9/11 قال: "عدا عن سمعة لاس فيغاس باستقبال السُّيّاح، لم نعثر على أي دليل موثوق يشرح سبب انتقال العملاء إلى لاس فيغاس جوًّا، أو الالتقاء فيها، في هذه المناسبة وفي مناسبات أخرى".

كوكايين عطا وصديقته

بعد 9/11 مباشَرةً، أفادت تقارير صحف فينسيا، فلوريدا، بأن عطا

أقام هناك أشهرًا عدة. وبعد شهرين من 9/11، قصد المراسل الاستقصائي دانيال هوبسيكر فينسيا لإجراء مقابلة مع مَن ذُكِروا في القصص، وعلِم أن عطا وشابة تدعى أماندا كيلر ذهبا في رحلة إلى كي وست، مع عدد قليل من الأشخاص. وقد أفرطوا خلال تلك الرحلة في تناول الكحول وتعاطي الكوكايين (كان بإمكان عطا الحصول عليه في المكان الذي أخذ فيه دروسًا في الطيران). وبعد طرده من شقته، انتقل عطا إلى شقة صديقته التي كان يدفع إيجارها. لكن، سرعان ما كرهته كيلر وطلبت منه الانتقال من منزلها؛ وذلك عندما بدأت بكسب المال بعد عملها كمتعرّية. بعد مغادرته بوقت قصير، عاد عطا إلى منزلها أثناء غيابها، وانتزع أحشاء هرّتها وقطّع أوصال صغارها.

غَنِيٌّ عن القول إن لجنة 9/11 لم تنقل أي شيء عن هذه المرحلة ه حياة عطا. وفي الواقع، أثناء جلسة الاستماع الأولى إلى لجنة 9/11 في آذار/مارس 2003، سأل صحافي من أعضاء اللجنة ريتشارد بن – فنيست: "إذا كان عطا منتميًا إلى مجموعة إسلامية أصولية، فلماذا يشمّ الكوكايين ويتردد على حانات التعرّي؟". فأجاب بن – فنيست: "كما تعلم، هذا سؤال شائك". ولكنه سؤال لم تطرحه لجنة 9/11 عندما أصدرت تقريرها السادسَ عَشَر بعد أشهر.

تحوُّل عطا الشخصي

لا تتناول الرواية تحوُّلاً عجائبيًّا، لكنّ مقارنةَ قصص الصحافة مع تقرير لجنة 9/11 تكشف عن تناقض كبير. فالإيحاء الوحيد بالتحوُّل يعكس تصريح للّجنة يشير إلى غدوّ عطا شديد التديُّن. فكما قالت اللجنة، عندما وصل عطا إلى ألمانيا لم يكن في بادئ الأمر متديِّنًا لدرجة التعصّب، لكنّ "ذلك تغيّر".

وعلى ضوء قصص الصحافة عن سلوك عطا، يبدو وصفه بأنه غدا في الآونة الأخيرة شديد التديُّن غيرَ قابل للتصديق تمامًا. ومن جهة ثانية، يمكن التوفيق بين أوصاف عطا المختلفة في جوهرها بالافتراض أنه كان في الأصل وَرِعًا جدًّا ولكنه أُغوي بعد ذلك بالجِنس، والكحول، والكوكايين. لكن، يصعب التصديق أن الرجل الذي صار عليه

عطا كان شديد الوَرع قبل فترة قصيرة؛ فهذا الأمر قريب إلى الأعجوبة.

هل هناك طريقة أخرى لشرح التغيُّر؟ أجل، يمكن شرحه إذا كان الرجل الذي بات العالم يعرفه بمحمد عطا ليس محمد عطا الأصلي. علاوةً على ذلك، هناك دليل مُقنع على ذلك.

من المعروف أن عطا كان يدرس التخطيط المُدُني في الجامعة التقنية في هامبورغ. وقد أُجرِيت مقابلات عدة مع الأستاذ ديتمار ماشول، مستشار أطروحته، وسُئل عن معرفته بعطا. عرف ماشول هذا الطالب باسم محمد الأمير، عِلمًا أنه يحمل الاسم الكامل لوالده: محمد الأمير عطا. قال ماشول إن طالبه كان "شديد التديُّن"؛ إذ كان يصلّي بانتظام، ولم يلمس الكحول أبدًا. وقد قال الأستاذ الجامعي: "أقسم إن محمد الأمير الذي أعرفه لن يتذوّق الكحول أبدًا أو يلمسه".

علاوةً على ذلك، على نقيض محمد الأميركي الذي كان يدفع المال للمومسات، ما كان الطالبُ الذي عرفه الأستاذ باسم محمد الأمير عطا لِيصافح امرأة لدى تعريفه بها.

بالإضافة إلى ذلك، توافرت لدى الباحث إلياس ديفيدسون اقتباسات عديدة تُظهِر أنه بخلاف عطا الأميركي الموصوف بالبغيض والمتكبّر والذَّميم، وُصِف محمد الأمير عطا من هامبورغ على الدوام بالمتحفِّظ والانطوائي والمهذَّب وشديد اللطف.

ومع ذلك، وبالرغم من كون الأمر بعيد التصديق، قد يواصل المرء الاعتقاد أن محمد الأمير عطا الذي يعرفه الأستاذ ماشول قد تَحوَّل سلوكيًّا إلى الرجل الموصوف من قِبَل دانيال هوبسيكر والصحافة. ولكن، ماذا عن مظهره الجسدي؟

المظهر الجسدي لعطا

غالبًا ما وُصِف عطا الأميركي بالقول إن ملامح وجهه قاسية، كما أظهرت ذلك صورة الأف بي آي المعيارية. وقد كتب مراسل لوس أنجلوس تايمز: "أصبحت نظرة عطا القاسية التي نَفَّست عن الغضَب

عبر بلايين شاشات التلفزة وصفحات الصحف، بالنسبة إلى العديدين، وجهَ الشرّ المتجسِّد". وقال كاتب آخر إن في وجه عطا "الفمَ المطبقَ والعينَين السوداوَين التي ترتبط عادة بالقسوة". وقال كاتب لأوبزرفر: "ليس من الصعب ملاحظة الشبه في ملامح القسوة بين عطا – الذي تبدو ملامح القسوة على وجهه في صورة جواز السفر الذي أفرجت عنه الأف بي آي – وقاتل مانهاتن الجماعي". وقد يُضيف أحدهم أن عطا هذا يبدو أيضًا كرجل باستطاعته انتزاع أحشاء هرة وتقطيع أوصال صغارها.

بخلاف ذلك، تُظهر الصور الفوتوغرافية المُلتقَطة لمحمد عطا أثناء سنواته الجامعية شخصًا ذا وجهٍ لطيف ورقيق يشبه قليلاً عطا الأميركي. كذلك، عُرِف هذا الشاب من قِبَل والده "بالفتى اللطيف والحنون" وكان ملقَّبًا "بالعندليب".

علاوةً على ذلك، وصف الأستاذ ماشول طالبه "بالقصير جدًّا" بسبب طول قامته البالغة "162 سم". لكنّ عطا الأميركي قيل إن طول قامته يبلغ 173 سم، وأحيانًا 178 سم. إضافةً إلى ذلك، قال ماشول إن طالبه السابق لم يكن لديه "مظهر حارس شخصي" بل "مظهر فتاة". وكل من ينظر إلى صورة عطا الأميركي لن يصفه بهذه الطريقة.

خلاصة

إن التحوّل من طالبٍ في هامبورغ يدعى محمد الأمير عطا إلى الرجل المعروف في أميركا بمحمد عطا أمر عجائبي؛ على غرار تحوّل المركز 7 من حالة اشتعال الحرائق في طوابق قليلة منه إلى حالة الدمار التام. من الواضح أيضًا أن عُدُوّه أطول قامةً بعدة بوصات فيه ما يشبه أعجوبة جسدية كاملة. وبالإضافة إلى هذا التحول الجسدي، إن التسليم بالرواية الرسمية حول 9/11 يقتضي التسليم بحدوث 15 أعجوبة في ذلك اليوم.

خاتمة

يسخر معظم أفراد الصحافة الأميركية والحكومة من أي رواية

بديلة حول 9/11 باعتبارها نظرية مؤامرة منافية للعقل. ولكن، هل هناك ما هو أقل جدارةً بالتصديق من نظرية تستتبعها أعاجيب عديدة – معرَّف عنها بأنها مصادفات تُناقض القوانين الأساسية للفيزياء والكيمياء – لشرح الأحداث؟

إلى جانب الفلاسفة والعلماء ومثقَّفين آخرين، يرفض مراسلو الأخبار ومحرِّرو وسائل الإعلام بصورة عامة، الأعاجيب لشرح أحداث 9/11. لكنّ المراسلين والمحرِّرين سلّموا بالرواية الرسمية حول 9/11 وقعت. على الأقل، رفضوا التساؤلَ حولها أو رفضَها علانية – كما عرضت لها إدارة بوش – تشيني وتقرير لجنة 9/11 برئاسة زليكو. وبهذه الطريقة، أيّدوا علانية – وبصرف النظر عن معتقداتهم الخاصة – رواية مستندة إلى 15 أعجوبة كبيرة على الأقل:

1– كان البرجان التوأم ومركز التجارة العالمي 7 ناطحات السحاب الوحيدة المؤطَّرة بالفولاذ التي لم يسبق لسواها أن انهار من دون استعمال متفجرات أو مواد حارقة.

2– هُدِم البرجان التوأم، ولكل منهما 287 عمودًا فولاذيًّا، نتيجة اصطدام الطائرتين ونيران وقود الطائرتين فقط.

3– لم يتعرّض المركز 7 لاصطدام أي طائرة به، ولذلك يُعتبر ناطحة السحاب المؤطَّرة بالفولاذ الأولى التي انهارت نتيجة اشتعال نيران عاديّة ليس إلا.

4– انهارت مباني مركز التجارة العالمي أيضًا في سقوط حُر – البُرجان التوأم في سقوط حُرّ عمليًّا، والمركز 7 في سقوط حُرٍّ مُطلَق – في مدة تتخطى الثانيتَين بقليل.

5– بالرغم من أن انهيار مباني مركز التجارة العالمي لم يحدث بمساعدة متفجرات، إلا أنه يحاكي الانهيارات الناجمة عن انفجارات داخلية يمكن أن تقوم بها شركات هَدم مختصّة.

6– في حالة المركز 7، انهار المبنى بشكل منهجي (إلى الأسفل مباشَرةً، مع سطح يكاد يكون أُفُقيًّا تمامًا)، ما يعني أن الأعمدة

الفولاذية الداعمة والبالغ عددها 82 عمودًا وقعت كلّها في الوقت نفسه؛ عِلمًا أن لنيران المبنى نمطًا غير متَّسِق.

7– غيّرت الكُتلة العُلوية للبرج الجنوبي المكوَّنة من 30 طابقًا زَخَمها الزاويّ في الهواء.

8– بعد ذلك، تفتّتت كُتلة الطوابق الثلاثين تلك.

9– في ما يتعلق بالبرج الشمالي، قُذِفت بعض أعمدته الفولاذية بشكلٍ أُفُقي مسافة 500 قدم على الأقل.

10– لم يكن بالإمكان إطفاء النيران المندلعة في أنقاض مباني مركز التجارة العالمي طوال أشهر عدة.

11– بالرغم من استحالة إنتاج نيران مركز التجارة العالمي – المستندة إلى نيران مبانٍ عاديّة – حرارةً تتخطى 1,800 درجة فهرنهايت، إلا أن النيران صهرت المعادن بطريقة غير قابلة للتفسير، وبمستوياتِ صَهر أعلى بكثير من 2,800 درجة فهرنهايت للحديد، و4,753 درجة فهرنهايت للموليبدينوم.

12– تعرّض بعض الفولاذ في الأنقاض للكَبرَتة؛ فظهر فولاذ أشبه بالجبن السويسري؛ عِلمًا أن نيران المباني العاديّة لا تؤدي إلى الكَبرَتة.

13– سافرت باربارا أولسون على متن الرحلة 77 للخطوط الجوية الأميركية. وقد اتصلت بزوجها، وأخبرته عن مختطفي طائرات على متن طائرتها؛ بالرغم من عدم وجود هواتف على متن تلك الطائرة، وارتفاعها الذي لا يسمح بإتمام أيّ اتصالات هاتفية.

14– لم يكن بإمكان الطيار المختطِف، هاني حنجور، قيادة الطائرة أيه أيه 77 بطريقة تجعلها تصطدم بالإسفين 1 لمبنى البنتاغون، ومع ذلك فقد فعل.

15– إلى جانب مروره بتحوّلٍ شخصي غير قابل للتصديق، خضع زعيم مختطِفي الطائرات، محمد عطا، إلى تحوُّلٍ جسدي مستحيل.

هناك أعاجيب أخرى يمكن روايتها. فعلى سبيل المثال:

* الادعاء بأن جواز سفر مختطف الطائرة المزعوم زياد جرّاح – الذي قيل إنه كان على متن الرحلة 93 للخطوط الجوية الأميركية التي تحطمت في بنسيلفانيا – قد عُثِر عليه على الأرض في موقع التحطم؛ عِلمًا أن لا شيء آخر في الموقع يوحي بأن الطائرة العملاقة قد تحطمت هناك. لم يكن أي شيء مَرئيًّا لأنّ الطائرة التي هبطت بسرعة 580 مِيلاً في الساعة قد دُفنت عميقًا في الأرض. ومع ذلك، خرج جواز السفر من الطائرة في مدة لا تتجاوز جزءًا من ألف من الثانية ووقع أرضًا.

* ادعاء العثور على جواز سفر مختطف الطائرة المزعوم سطام السقامي في موقع البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي؛ ما يعني أن جواز السفر قد نجا بعد تبخُّر الطائرة في كرة نار عملاقة.

نوقِشت أيضًا أعاجيب إضافية في فيلم ممتاز، لا يقبل الجدل، لصانع الأفلام البريطاني توني روك. وتبدأ مراجعة لجايمس ماكدويل، "النفاذ إلى كُنه أعاجيب 9/11" بـعبارة: "للتسليم بنظرية المؤامرة الرسمية حول 9/11، يتعيّن التسليم أيضًا بأن 11 أيلول/سبتمبر 2001 كان يوم أعاجيب". ويشدّد عنوان الفيلم على أن زيف تلك الرواية لا يقبل الجدل لأن الرواية الرسمية مليئة بالأعاجيب.

علاوةً على ذلك، تتضمّن الرواية الرسمية ادعاءات عديدة أخرى تُضاف إلى تلك العجائبية تمامًا والتي لا تصدَّق.

الرواية الرسمية حول 9/11 التي لا تصدَّق

عديدون هم الكُتّاب الذين وضعوا موجزات عن الرواية الرسمية توضّح مغالطاتها أو تناقضاتها. وأحد الموجزات وضعه جون بي كوب، أحد اللاهوتيين الرائدين في أميركا.

> قصة 9/11 التي أُخبِرنا بها في ذلك الوقت، وأُعيدَ تنقيحها وتوسيعها مذاك الحين، هي في الظاهر مُذِلّة وغير قابلة للتصديق. إذ لم يكن

سلاح الطيران الأكثر قوة في العالم قادرًا على توفير أي دفاع ضد طائرات مدنية مختطَفة كما هو مُفترَض، ولم يكن نظام الرادار الأكثر دقةً في العالم قادرًا على اقتفاء أثر طائرة واحدة قادمة في اتجاه البنتاغون، ولم يكن المبنى الأكثر حمايةً في العالم قادرًا على توفير أي مقاومة. كما لم تُطلِق شبكة استخباراتنا الواسعة أي تحذير، مع قيام مجموعة صغيرة من العرب المسلمين الذين يتمتعون بمهارات متواضعة في أفضل الأحول، والمستعدّين لهجوم مذهل حقًّا بتنفيذ هجومهم ذاك ضد الولايات المتحدة العاجزة كما يبدو، أو غير الكفوءة تمامًا.

من الملاحَظ أن الشعب الأميركي قد صبّ جام غضبه – من باب الواجب – على مهاجمين مسلمين مفترَضين؛ من دون أن يطلب تحقيقًا جِدِّيًّا يُجريه أولئك الذين نعطيهم مئات بلايين الدولارات كل عام كي يخطِّطوا للدفاع عنا...

يبدو أننا كشعب قد سلّمنا جدلاً بفكرة إلقاء كل اللوم في إخفاق دفاعاتنا على حماقة إدارة الطيران الفدرالية عالية الفعالية عادة. لكن، بالرغم من الرواية الرسمية حول القصور الفادح في تأدية الواجب، لم تخفَّض رتبة أي موظف في إدارة الطيران الفدرالية، أو يُطرَد...

والملاحَظ أيضًا تسليم الجمهور بالقصة غير العاديّة المتمثلة بتسبُّب طائرتَين باندلاع نيران دمّرت ثلاثة مبانٍ تمامًا. وبالرغم من أنه لم يسبق للنيران أن تسبّبت بانهيار كامل لمبنى من هذا النوع، إلا أنها أدت إلى انهيار ثلاثة مبانٍ في ذلك

اليوم؛ على غرار الانهيارات الناجمة عن الهدم الموجَّه. لقد صودرت تقارير عدة عن انفجارات من النوع الذي يرافق عمليات الهدم هذه وحُجِبت؛ إلى أن طالبت نيويورك تايمز بالكشف عنها. كما تمّ التخلُّص من الفولاذ وصَهره بسرعة، وهو الذي لو تمّ فحصه لكان بالإمكان الإجابة عن السؤال حول سبب الانهيار بسهولة.

هل ستتفحّص وسائل الإعلام الدليل؟

بالطبع، إن التعاطي مع الرواية الرسمية بوصفها غير جديرة بالثقة لن يُقنع بعض الناس؛ لأنهم يفترضون أن كل هذه المسائل قد شرحها تقرير لجنة 9/11 أو دفاع بوبولار ميكانيكس. لكنّ دراسات جِدّية حول تلك السجلاّت يمكنها أن تُظهِر لأولئك الراغبين في دراسة الدليل أن الرواية الرسمية هي التي "لا تستطيع مواجهة الوقائع".

من جهة ثانية، كان من الصعب على العاملين في وسائل الإعلام، ولا سيما في أميركا، دراسة الدليل. وإذا قاموا بذلك واستنتجوا أن الرواية الرسمية خاطئة، فسيمتنعون عن مشاطرة هذا الاستنتاج مع آخرين. كما أن طرح تساؤلات حول الرواية الرسمية سيؤدّي إلى إلصاق صفة "المؤيِّد لنظرية المؤامرة" بالمتسائل. لماذا نخشى هذه الصفة؟

كما شرح لانس دوهافن – سميث في كتابه نظرية المؤامرة في أميركا، بدأت السي آي أيه باستخدام "نظرية المؤامرة" كعبارة ازدرائية عام 1964؛ وذلك بهدف السخرية من الاعتقاد المتنامي – بخلاف تقرير وارن – بأن الرئيس كينيدي قد قتله أشخاص من الحكومة الأميركية، بمن في ذلك السي آي أيه نفسها. وأضاف المدوِّن الجمهوري رون أونز:

> وزّعت السي آي أيه مذكَّرة سِرّية لكل المكاتب الميدانية تطلب فيها تجنيد مصادر قوتها

الإعلامية للسخرية من أولئك المنتقدين والداعمين غير العقلانيين "لنظريات المؤامرة"، ومهاجمتهم. وبعد فترة وجيزة، ظهرت فجأةً في وسائل الإعلام تصريحات جعلت تلك النقاط بالتحديد، مع بعض الكلمات المختارة، والحجج، وأنماط الاستخدام، ملائمة لتوجيهات السي آي أيه. وكانت النتيجة ازديادًا كبيرًا في الاستخدام الازدرائي للعبارة التي انتشرت في كل وسائل الإعلام الأميركية، ولا يزال أثرها باقيًا حتى يومنا هذا.

وسرعان ما باتت العبارة تُستخدَم للسخرية من اتهامات أخرى تقول إن الحكومة قدّمت روايات خاطئة عن الأحداث بهدف تغطية جريمتها. وكما قال دوهافن – سميث: "كانت تلك إحدى المبادرات الدعائية الأكثر نجاحًا على الإطلاق".

وبسبب نجاح هذه الحملة الدعائية، نجد الأشخاص الراغبين في الاحتفاظ بحُسن سمعتهم ومصداقيّتهم، لا بل أيضًا الراغبين في الاحتفاظ بوظائفهم، محفَّزين لعدم الاعتراف بأن الرواية الرسمية حول 9/11 غير قابلة للتصديق. حتى إنهم قد يسلّمون بعدم وجوب أخذ ادعاءات حركة الحقيقة بجِدّية كافية للنظر إلى دليلها.

لكن، من غير المنطقي السخرية من الناس بسبب اعتقادهم بوجود مؤامرات؛ وذلك لأن "المؤامرة" هي أحد الأنواع الرئيسة للجريمة. وبالطبع، تُستخدَم عبارة "نظرية المؤامرة"، في الأساس وبطريقة ازدرائية، لدى وجود ادعاءات بقيام الحكومة الأميركية بتنفيذ نشاط إجرامي. ولكن، لا يُفترض وجود أي شيء غير منطقي لدى الثقة التامة بوجود هذه المؤامرات.

من المعروف جيدًا أن الحكومة الأميركية وُجِدت مُذنبة في مؤامرات مميتة؛ مثل هجوم خليج تونكين المزعوم، ومنذ مدة غير بعيدة، في ادعاءاتها صلة العراق بالقاعدة وامتلاكه أسلحة دمار شامل

لم يكن يُسمَح له بامتلاكها. لكنّ هذه المؤامرات لا تُدرَج في سياق "نظريات المؤامرة" لأنّ الدليل أثبت تآمر قادتنا في البيت الأبيض بالفعل، لإقناع الشعب الأميركي بهذه الأكاذيب. وإذا أفادت وسائل إعلامنا بأن البيت الأبيض نفسه قد كذب أيضًا في شأن هجمات 9/11، فسينتقل ادعاء حركة حقيقة 9/11– بأن حكومتنا قد نسّقت هجمات 9/11 كونه "نظرية مؤامرة" إلى تأكيد مؤامرة حكومية إضافية ببساطة.

وأحد الصحافيين الذين لا يخشون هذه الصفة هو بول كريغ روبرتس الذي كان محرِّرًا مساعدًا في وال ستريت جورنال، وسكرتيرًا مساعدًا في وزارة الخزانة إبّان إدارة ريغان. وفي الواقع، هو يذكر كتابات لانس دوهافن – سميث، وبعد أخذ الموافقة منه، حول مساعي السي آي أيه الناجحة لتحويل "تأييد نظرية المؤامرة" إلى اتهام. بعد ذلك، وفي الذكرى الخامسةَ عَشرَة لأحداث 9/11، وضع موجَزًا للرواية الرسمية حول 9/11 مماثلاً لموجز جون كوب. وقد كتب روبرتس:

> **وفقًا للرواية الرسمية، في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، هُزمت حكومة الأمن القومي المتبجِّحة، التابعة للقوة العُظمى الوحيدة في العالم، من قِبَل شبان مسلَّحين بشفرات حادّة ليس إلا. وأثبتت حكومة الأمن القومي الأميركية عجزها التام، وأُصيبت بأكبر إذلال لَحِق ببلد يدّعي القوة.**
>
> **في ذلك اليوم، لم يعمل أي مظهر من مظاهر حكومة الأمن القومي. فكل شيء أَخفق.**
>
> **إذ لم يتمكن سلاح الطيران الأميركي – وللمرة الأولى في تاريخه – من إطلاق المقاتلات الاعتراضية.**
>
> **كما أخفق مجلس الأمن القومي.**
>
> **وأخفقت وكالات الاستخبارات الستَ عَشرة**

كلها؛ على غرار الناتو بقيادة أميركا وحلفاء إسرائيل.

وأخفقت مراقبة الحركة الجوّية.

وأخفق أمن المطارات أربع مرات في الوقت نفسه، وفي يوم واحد. واحتمال هذا الإخفاق معدوم.

ولو حدث أمر مماثل في الواقع، لَكانت هناك مطالبات من البيت الأبيض، والكونغرس، ووسائل الإعلام بإجراء تحقيق، ولتمّت محاسبة المسؤولين على إخفاقاتهم، ولَتدحرجت رؤوس.

الورقة الرابحة

مع ذلك، مهما كانت الرواية الرسمية مثيرة للسخرية، يملك المدافعون الورقة الرابحة التي يُراد منها تهميش أي ادعاء بأن 9/11 عمل داخلي: ما كانت الحكومة لِتقوم بهذه الأمور الشائنة. وإلى جانب ذلك، لم يكونوا أذكياء بما يكفي.

اقتُبِس جزء "غير شريرة بما يكفي" من نسخة ادعاء ديفيد كورن في الفصل 11. لقد قال إن إدارة بوش لم تكن شرّيرة لدرجة تنظيم الهجمات، مُضيفًا "أنه من المثير للاشمئزاز قتل آلاف الأميركيين، بمن فيهم موظفو البنتاغون". ويعتبر الجزء "لم يكونوا أذكياء بما يكفي" من ادعائه الأكثر إثارةً للضحك: "هذه المكيدة – تنفيذ التدمير المتزامن للبرجين، وتدمير جزءٍ من البنتاغون، وأربع طائرات، وجعلُ الأمر يبدو كما لو أن فريقًا آخر قام بكل ذلك – تتخطى مستوى مهارة الاستخبارات الأميركية". إذًا، كان كورن يعتقد أن الحكومة الأميركية، مع وكالات استخباراتها الست عشرة، والبنتاغون، وفروعها العسكرية الثلاثة؛ بما في ذلك سلاح الطيران عالي التدريب، لم تتمكن من إتمام العملية، في حين أن القاعدة تمكّنت من إنجاز مهمّتها بسهولة مع مجموعة شبان غير مدرَّبين وخبرتهم محدودة – هذا إذا لم تكن معدومة

– في قيادة الطائرات، ومزوَّدين بسكاكين وشفرات حادّة فقط.

جاء ادعاء "غير شريرة بما يكفي"، و"لم يكونوا أذكياء بما يكفي" أيضًا في مناقشةٍ لديف غيلسون، اقتُبِست أيضًا في الفصل 11: "جورج دبليو بوش وخُلاّنه المحافظون الجدد لم يكونوا أشرارًا أو، الأكثر أهمية، أذكياء بما يكفي لتنسيق الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة". من الواضح أن غيلسون وكورن قد أخفقا في الأخذ بعين الاعتبار أن تشيني – الذي كان الرئيس في الأساس في ذلك الوقت – كان ذكيًّا بما يكفي بوصفه وزيرًا للدفاع، وشريرًا بما يكفي كما ثَبُت في وقت لاحق بسبب كذبه وحَمْله أميركا على مهاجمة العراق. إذًا، حتى لو لم يجد كورن أي سبب في العام 2002 للافتراض بأن تشيني شرير بما يكفي، فلا عُذر لديه كي لا يصدّق ذلك الآن.

الحاجة إلى تفحُّص الدليل

عندما يَثبُت عدم جدوى "الورقة الرابحة"، تتّضح ضرورة الإجابة عن سؤال يُطرَح حول ما إذا كان البيت الأبيض برئاسة بوش – تشيني، والبنتاغون برئاسة رامسفيلد، قد قاما بتدبُّر هجمات 9/11؛ ليس من خلا نقاشات أوّلية تتناول صلاح قادتنا، بل من خلال النظر إلى الدليل التجريبي. بالطبع، خَشي الناس طرح أسئلة عن الرواية الرسمية؛ خوفًا من دعوتهم بعبارة "مؤيِّدي نظريات المؤامرة".

وهذه المشكلة على صلة وثيقة أيضًا بالهدف الرئيس الثاني للجزء الأول؛ أي توضيح مدى كارثية حملة المحافظين الجدد بقيادة تشيني لإنشاء إمبراطورية شاملة. فنظرًا إلى قيام المسار الحالي بتدمير ديمقراطية أميركا، وإمكانية تسبّبه بإبادة عالمية – لا بل أيضًا بانقراض بشري ربما – يُفترض بأعداد كبيرة من صُنّاع الرأي، الذين يعرفون أن الرواية الرسمية مجرَّد كَذِب، أن يدركوا ضرورة المجاهرة برأيهم. وإذا لم يُدركوا هذا الأمر بعد، يُفترض بهم أخذ الوقت لدراسة الدليل، ومن ثم المجاهرة برأيهم إذا وجدوه مُقنِعًا؛ مُشيرين إلى أن مسار الموت الذي وضعه المحافظون الجدد قائم على "كذبة كبيرة" أطلقها البيت الأبيض برئاسة بوش – تشيني، أي كِذبةِ قيام أشخاص

مسلمين بمهاجمة أميركا في 9/11.

تستند عبارة "كذبة كبيرة" إلى تصريح لأدولف هيتلر قال فيه إن الناس "يقعون ضحايا الكذبة الكبيرة بسرعة أكبر من وقوعهم ضحايا للكذبة الصغيرة". لماذا؟ "لأنه لن تتبادر إلى أذهانهم أبدًا إمكانية اختلاق أكاذيب هائلة، ولن يصدقوا فكرة امتلاك الآخرين الوقاحة التي تجعلهم يشوّهون الحقيقة بهذه الطريقة الشائنة". وفي ما يتعلق بـ 11/9، أثّرت الكذبة الكبيرة في كل من اعتقد أن إدارة بوش – تشيني ليست شريرة أو ذكية بما يكفي للقيام بالأمر.

وإنّ وصف الرواية الرسمية حول 9/11 بالمزيَّفة يعني ضِمنًا أن 9/11 هجوم نُظِّم ليبدو من فعل مجموعة أخرى. وبالرغم من عدم إدراك عدة أشخاص هذا الواقع، تبقى الهجمات المنسوبة إلى غير مرتكبيها أمرًا غير مألوف.

*** يعتبر مؤرخون عديدون أن الحرب العالمية الثانية بدأت "بحادثة موكدين"؛ حيث دمّر الجيش الياباني الراغب في التأكد من مواصلة استغلال منشوريا، سكك الحديد الخاصة به قرب قاعدة الجيش الصيني في موكدين، وأنحى باللائمة على الصينيين. هذه الحادثة التي دعاها الصينيون 18/9 استُخدِمت كذريعة للسيطرة على منشوريا.**

*** بعد فترة قصيرة من اضطلاع النازيين بالسلطة عام 1933، أحرقوا رايخستاغ برلين، وأنحوا باللائمة على الشيوعيين. بعد ذلك، استخدم النازيون الحادثة كذريعة لاضطهاد الشيوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين، وأقفلوا صحفًا يسارية، وألغوا الحقوق المدنية.**

*** ربما يعتقد مواطنون أميركيون عديدون أن القادة الأميركيين لا يقومون بأمور مماثلة لِما قام به اليابانيون والألمان. لكنّ هذا الاعتقاد دحضته عملية غلاديو. فبعد الحرب العالمية الثانية، أرادت بلدان أوروبية غربية ثَني مواطنيها عن الاقتراع لصالح الشيوعيين ويساريين آخرين. وعمل الناتو – وهو تحت السيطرة الأميركية – مع**

منظمات يمينية، والسي آيه أي، والبنتاغون لتنظيم هجمات إرهابية، ومن ثم زرع دليل لتوريط اليساريين. وأحد الأمثلة عن ذلك انفجارٌ ضخمٌ في محطة سكك الحديد في بولونيا أدى إلى مقتل 85 شخصًا وجرح 200 آخرين.

* قُرابة نهاية ولايته، طلب الرئيس إيزنهاور من السي آي أيه اختلاق ذريعة لاجتياح كوبا. فصاغت السي آي أيه خطة لاستبدال نظام كاسترو؛ "مع تجنُّب افتضاح أمر التدخل الأميركي". وافق إيزنهاور على الخطة قبل مغادرته الحكم، ولكن الرئيس كينيدي اضطلع بالشأن الكوبي بعد الإخفاق التام لخليج الخنازير بمعزل عن السي آي أيه، وأَوكل الأمر إلى قيادة الأركان المشترَكة. وقد وضعتْ خطتُهم المعروفة باسم عملية نورثوودز "ذرائعَ تُوَفِّر تبريرًا لتدخُّل عسكري أميركي في كوبا". وأحد الاقتراحات: "بإمكاننا تفجير سفينة أميركية في خليج غوانتانامو والإنحاء باللائمة على كوبا".

نأمل في هذا الكتاب أن يدرك الصحافيون والسياسيون وأشخاص آخرون، وبعد التحقق من هوس المحافظين الجدد بتحقيق إمبراطورية تقود أميركا والعالم – بصورة عامة – إلى الجحيم، أنّ القلق على السُّمعة تافهٌ مقارَنةً مع هذا الواقع؛ وبالتّالي أن نتشجّع لإيقاف الجنون من خلال فضح حقيقة الكذبة الكبيرة.

تعتري بعض المعلِّقين، مثل روبرت باري، الدهشة بسبب الطابع الكارثي لمشاريع المحافظين الجدد، ولا سيما في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا. ومع ذلك، يبقى تأثير المحافظين الجدد قائمًا، لا بل يواصلون أيضًا حملة السياسة الخارجية الأميركية. يبدو أن سياسات المحافظين الجدد لن يتمّ تحدّيها ما لم يظهر للعلن أن تشيني ورامسفيلد ومحافظين جددًا آخرين هم الذين خططوا لهجمات 9/11.

غالبًا ما يوصَف أولئك الذين نسّقوا لهجمات 9/11 بالأشرار الذين تعجز الكلمات عن وصفهم. على سبيل المثال، كتب جفري غولدبرغ في أتلنتيك:

ما رأيناه صباح 11 أيلول/سبتمبر 2001 شرًّا متبدّيًا... ونفوس الرجال مثل محمد عطا وخالد الشيخ محمد وأسامة بن لادن خالية من أي شيء باستثناء الكره، والجريمة هي ما انبثق من هذه الفراغات... لا تسوية مع عناصر القاعدة القَتَلة المضطربين عقليًّا.

إذا أصبحنا، نحن الشعب الأميركي، مدركين أن "الشر الذي تبدّى" صباح 9/11 لم يكن شرّ القاعدة بل شرّ تشيني وزملائه المحافظين الجد فيُفترض بنا مذاك الحين فصاعدًا النظر إلى المحافظين الجدد باشمئزاز.

وإذا أدركنا، نحن كشعب، أن "القتَلة المضطربين عقليًّا" الذين نظّموا هجمات 9/11 هم المحافظون الجُدُد الأميركيون، فعندها لا يُفترد بنا بعد الآن الاهتمام بهم؛ باستثناء ما يتعيّن علينا تَجَنُّبه.

وإذا أدركنا بشكل جَماعي أن شرّ 9/11 الذي لا يوصَف بكلمات قد خُطِّط له ونُفِّذ بهدف تعزيز حملة مُعَدَّة لتحقيق إمبراطورية عالمية، فقد نَعي أن تلك الحملة شرٌّ ملازِم.

وإذا أيقنّا أن الهدف المتمثِّل بإنشاء إمبراطورية عالمية لا يمكنه أن ينجح من دون تغيير النظام في روسيا، فقد نطلب من قادتنا التخلّي عن تلك المحاولة، متجنِّبين بذلك التهديد بحدوث إبادة نووية.

وإذا أدركنا أن 9/11 كانت – كما يقول غولدبرغ – "ثورة قاتلة ارتكب أشخاص يعشّش الكره في نفوسهم"، فسيتعيّن علينا حينها التعهّد باتّباع القادة الخيِّرين فقط.

بالطبع، تفترض هذه الموعظة الصغيرة مُسبَقًا زيف الرواية الرسمية حول 9/11، وأن القَتَلة الحقيقيين هم تشيني، ورامسفيلد، ومحافظون جدد آخرون، وقادة البنتاغون (لا نعرف الدور الذي لعبه بوش في ذلك اليوم).

أنواع الأدلّة

هناك أنواع عديدة للأدلة التي تُظهِر زيف الرواية الرسمية. فبالإضافة إلى أن هذه الرواية تعني حصول أعاجيب، إليكم ثلاثة أنواع إضافية من الأدلة:

هجمات 9/11 تحقِّق أحلام المحافظين الجدد: من الميزات اللافتة لهجمات 9/11 أنها وفّرت لإدارة بوش – تشيني الأساس لتحقيق رغباتٍ عديدةٍ قديمةِ العهد كان تحقيقها سيبقى مستحيلاً لولا الهجمات. بخلاف برهان الأعاجيب، يبقى هذا الدليل غير حاسمٍ. وهو خلاصة أمثلة مذكورة في القسم الأول من هذا الكتاب لتركيز الانتباه على هذا السؤال: هل من المقبول الاعتقاد أن تحقّق كل تلك الرغبات كان مجرد صُدفة؟

*** ناقش مستند مشروع القرن الأميركي الجديد للعام 2002، إعادة بناء دفاعات أميركا، الرغبة في حصول "ثورةٍ في الشؤون العسكرية"، مُضيفًا أن التحوّل المطلوب لتحقيقها "سيكون طويل الأمد على الأرجح بغياب بعض الأحداث الكارثية المحفِّزة؛ على غرار بيرل هاربر". وكتب الصحافي الأسترالي جون بيلغر، "وفّرت هجمات 11 أيلول/سبتمب 2001 بيرل هاربر الجديد". (لكن بيلغر لم يسأل في مقالاته المطبوعة ع الأقل، عما إذا كان ذلك ببساطة مجرّد مصادفة سعيدة).**

*** بصورة أكثر شمولاً، سمحت هجمات 9/11 بوضع أجندة المحافظي الجدد موضع التنفيذ. وقد قال ستيفن سنيغوسكي إن "الآثار الصادمة لهجمات 9/11 هي التي سمحت لأجندا المحافظين الجدد بأن تصبح سيا، الولايات المتحدة الأميركية". ووفقًا لهاربر وكلارك، "هجمات 9/11 هي التي وفّرت السياق السياسي للتمكن من تحويل فكر المحافظين الجدد إلى سياسة عملانية".**

*** أيّد المحافظون الجدد فكرة الحرب الاستباقية – الوقائية قبل مدة طويلة من 9/11، لكنّ هذه العقيدة أصبحت بعد ذلك سياسة رسمية. وكما لاحظ باسفيتش: "وفّرت أحداث 9/11 فرصةً مفصَّلة على القياس للتحرر من القيود التي تَحول دون ممارسة النفوذ الأميركي".**

* بسبب رغبتها في قيام طالبان بتشكيل "حكومة وحدة وطنية" في أفغانستان كي يتحقّق إنشاء أنبوب نفط، أبلغت إدارة بوش – تشيني حركة طالبان، في تموز/يوليو 2001، بأنه في حال لم تتم الاستجابة لطلب الحكومة الأميركية، ستقوم أميركا "بدفنهم تحت بساطٍ من القنابل"، وسيبدأ القصف "قبل بدء الثلوج بالتساقط على أفغانستان، وفي أواسط تشرين الأول/أكتوبر على الأكثر". ونظرًا إلى توقيت الهجمات على نيويورك والبنتاغون، تمكنت الولايات المتحدة من بدء اجتياحها في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي العام 2004، قال بول ولفويتز للجنة 9/11 إنه إذا طلبت وزارة الدفاع من الكونغرس الإذن لاجتياح أفغانستان قبل 9/11، لَما كان سيُنظر إلى هذا الطلب بجِدّية. وبطريقة مماثلة، قال دونالد رامسفيلد إن الرئيس ما كان لِيُقنع الكونغرس قبل 9/11 بحاجة الولايات المتحدة إلى "اجتياح أفغانستان والإطاحة بطالبان".

* أفاد وزير الخزانة، بول أونيل، أن الموضوع الذي طُرِح أثناء الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي هو السعي وراء صدام، و"إيجاد طريقة للقيام بذلك". كما قال المحافظ الجديد كينيث أدلمان: "في مستهل ولاية الإدارة، كان الناس يتحدثون عن العراق من دون أن يكون الأمر قابلاً للتنفيذ... ولكنّ ذلك تغيّر في 11 أيلول/سبتمبر".

* حقّقت هجمات 9/11 أيضًا رغبة المحافظين الجدد في زيادة القد العسكرية للأُمّة. فعَشِية 9/11، عقد رامسفيلد مؤتمرًا صحافيًا تناول فيه الهجوم الذي تعرّض له البنتاغون، وطُرِح على السيناتور كارل لفين، رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، السؤال التالي: "أيها السيناتور لفين، عبّرتَ مع ديمقراطيين آخرين في الكونغرس عن الخوف من ألا يكون لديكم مالٌ كافٍ للزيادة الكبيرة في الدفاع التي يسعى إليها البنتاغون... فهل يقنعك هذا النوع من الأمور بوجود حالة طارئة في هذا البلد تستدعي زيادة الإنفاق الدفاعي؟". وعلى الفور، رصد الكونغرس 40 بليون دولار إضافية للبنتاغون، ومبلغًا أكبر في وقت لاحق.

* بالرغم من قيام برنار لويس وآخرين بعد نهاية الحرب الباردة بتصدُّر حملة الانتقال من الشيوعية كعدوٍّ أكبر، أشارت ديبا كومار إلى الشعور بالحاجة إلى أمرٍ أكثر دراماتيكية لحمل الجمهور الأميركي على دعم ذريعة المحافظين الجدد بضرورة القيام بتدخلات كبيرة في العالم الإسلامي. وسألت كومار: "هل هناك طريقة أفضل للترويج لهذه الإيديولوجيا من إيجاد عدوّ أكبر؛ كالمسلمين مرتكبي الشرور... الذين يُفترض بأميركا، العظيمة والخيِّرة، شنّ حرب ضدَّهم؟". لقد وفّرت هجمات 11 أيلول/سبتمبر للمحافظين الجدد العدوَّ الذي يحتاجون إليه للترويج لرؤياهم.

عندما تُرتكَب جريمة من قِبَل شخص أو مجموعة مجهولة الهُوية، يكون السؤال الأول الذي يُطرَح عادة: من المستفيد؟ من الذي يملك الدافع؟ كانت لإدارة بوش – تشيني دوافع عديدة لتَدَبُّر هجمات 9/11، وَ أُوجز في السابق، حصلت على عدد كبير من المنافع. لكنّ عددًا قليلاً فقط من الصحافيين أشاروا إلى هذا الواقع.

إجماع الخبراء الساحق: في معظم المسائل التي تمّت مناقشتها، يستند الناس إلى آراء العلماء وخبراء آخرين. وغالبًا ما يكون هذا الأمر غير صحيح في ما يتعلق بمسائل تحمل طابعًا إيديولوجيًّا مثل تغيُّر المناخ، وبالطبع... 9/11. لكنّ التزام المنطق يستدعي رفض الأحكام المُسبَقة لصالح رأي الخبراء. ووسط المحترفين المستقلين (غير الحكوميين) الذين درسوا الدليل، رفضت الغالبية العظمى الرواية الرسمية بسبب زيفها الواضح. وشكّل هؤلاء المحترفون – كالعلماء، ورجال الإطفاء، والمهندسين المعماريين، ومهندسين آخرين – منظَّمات أكبرها "مهندسون معماريون ومهندسون آخرون لأجل حقيقة 9/11" التي بلغ عدد المنتسبين إليها 2,900 عضو في أواسط العام 2017.

بالطبع، قد يفترض المرء أن أولئك المهندسين المعماريين والمهندسين الآخرين ليسوا من الفئة الأولى في اختصاصاتهم، بل

هم أشخاص سُذَّج من الفئة الثالثة، يسهل إقناعهم بنظريات مؤامرة منافية للعقل. علاوةً على ذلك، نظرًا إلى كونهم أعضاء في "حركة حقيقة 9/11"، قد لا يكونون قادرين على التفكير بطريقة منطقية. على سبيل المثال، في مقالٍ له في أتلنتيك، قال جفري غولدبرغ إن عقول أعضاء حركة حقيقة 9/11 "ضالّة بطريقة تجعل معالجة الواقع المرئي مستحيلة".

لذلك، من المفيد تعداد أسماء بعض أعضاء "مهندسون معماريون ومهندسون آخرون لأجل حقيقة 9/11". وفي ما يلي أسماء بعض المهندسين المعماريين:

*** دانيال بي بارنوم؛ عضو في المعهد الأميركي للمهندسين المعماريين، ومؤسس لجنة العمارة السكنية في المعهد الأميركي للمهندسين المعماريين في هيوستن.**

*** ديفيد بول هيلبرن؛ عضو في المعهد الأميركي للمهندسين المعماريين، ومؤسس "مهندسو هيلبرن المعماريون".**

*** ديفيد أيه جونسون؛ مهندس معماري ذو شهرة عالمية، ومخطِّطُ مدن، وقد ترأّس أقسام التخطيط في جامعتَي سيراكيوز وبول ستايت، وشغل منصب رئيس رابطة فولبرايت في الولايات المتحدة.**

*** كفين أيه كيلي؛ عضو في المعهد الأميركي للمهندسين المعماريين، وقد ألّف كتاب بحثٌ عن المشكلة: كتاب تمهيدي للبرمجة الهندسية، كتاب مدرسي معياري.**

*** الدكتور ديفيد ليفر؛ منسق برنامج الدراسات العليا في إدارة المرافق في جامعة سيدني.**

*** بول ستيفنسون أولز؛ عضو في المعهد الأميركي للمهندسين المعماريين الذي أعلنه في العام 1989 عميد الرسامين المعماريين في أميركا.**

في ما يلي أسماء بعض المهندسين الآخرين:

*** الدكتور جون إدوارد أندرسون؛ أستاذٌ فخري في الهندسة الميكانيكية في جامعة مينيسوتا، وأستاذ سابق في هندسة الفضاء الجوّي والهندسة الميكانيكية في جامعة بوسطن.**

*** الدكتور روبرت بومان (متوفَّى)؛ رئيس سابق لقسم الهندسة الملاحية في معهد سلاح الطيران الأميركي للتكنولوجيا، ومدير تطوير برامج الفضاء المتقدّمة ("حروب النجوم") في عهد الرئيسين فورد وكارتر.**

*** دواين ديتس؛ مدير سابق لهندسة الأبحاث ومشاريع الفضاء الجوّي في مركز دريدن لأبحاث الطيران في الناسا، حيث استحق عمله في الناسا جائزة الخدمة الاستثنائية، وتمّ إدراج اسمه في قائمة الأكثر شهرة في العلوم والهندسة.**

*** الدكتور جو هيرشورن؛ أستاذ سابق في هندسة عِلم المعادن في جامعة ويسكونسين، ماديسون، وعضو سابق لموظفي مكتب تقييم التكنولوجيا في الكونغرس.**

*** الدكتور جاك كيلر؛ أستاذ فخري في الهندسة في جامعة ولاية يوتا، وذكرته ساينتيفيك أميريكان عام 2004 كأحد المساهمين الرائدين الخمسين في العالم في العلوم والتكنولوجيا التي تعود بالنفع على المجتمع.**

بدلاً من إلصاق صفة "الضالّين" بأعضاء "حركة حقيقة 9/11"، يقول كاس سانستين بلطف أكبر إن مشكلتهم تكمن في "تعرُّضهم فقط لمعلومات محرَّفة". ونظرًا إلى هذا التشخيص، قد يكون من المفيد بصفةٍ خاصة التأمّل في ضباط استخبارات لأجل حقيقة 9/11، والتي تتضمّن قائمة عضويّتها:

*** تيريل إي أرنولد الذي خدم كمحلِّل في مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية الأميركية، ومن ثم أصبح نائب المدير الرئيس في مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية.**

*** وليام كريستيسون (متوفّى) شملت مهنته مع السي آي أيه**

شغل منصب ضابط الاستخبارات الوطنية لجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، وأصبح بعد ذلك مدير مكتب السي آي أيه للتحليل الإقليمي والسياسي.

*** آني ماشون التي خدمت في قسم مكافحة التدمير التابع لـ "أم آي 5"؛ وهو القسم الإيرلندي لمكافحة الإرهاب ومكافحة الإرهاب الدولي.**

*** النقيب إريك إيتش ماي، وهو ضابط استخبارات في الجيش الأميركي. خدم كخبير في الشؤون العسكرية السوفياتية بسبب إتقانه اللغة الروسية، كما خدم كمفتش عن أسلحة الدمار الشامل، ومترجم لفريق معاهدة القوى النووية الوسيطة.**

*** راي ماكغوفرن الذي كان يُعِدّ الموجَز اليومي للرئيس لكلٍّ من الرؤساء نيكسون وفورد وريغان؛ بوصفه محلِّلاً في السي آي أيه، كما كان يُدير البيانات الصباحية الموجَزة لنائب الرئيس بوش.**

*** اللواء ألبرت ستابلبين؛ وهو القائد العام السابق لقيادة الاستخبارات والأمن في الجيش الأميركي. في منصبه القيادي الأخير، تولّى مسؤولية كل القوى الاستخباراتية الاستراتيجية في الجيش حول العالم، بالإضافة إلى الإشارات والصور الخاصة بالاستخبارات، والاستخبارات البشرية، والاستخبارات المضادة.**

يبدو أن سانستين هو المجرَّد من المعلومات. على أي حال، وردًّا على اتهامات غولدبرغ وسانستين، نورد في ما يلي قائمة بأسماء أعضاء علماء حول حقيقة 9/11 التي تتضمن:

*** الدكتور تيموثي إي إيستمان؛ وهو مستشار في الفيزياء الفضائية وعلوم البلازما لـ "بلازماس إنترناشونال"، ومدير مجموعة لدعم العلوم الفضائية في مركز غودارد للتحليق في الفضاء التابع للناسا.**

*** الدكتور ديفيد أل غريسكوم؛ وهو باحث فيزيائي سابق في مختبرات الأبحاث البحرية، ومؤلِّف رئيس لـنحو 100 بحث في مجلات**

عِلمية، وعضو الاتحاد الأميركي لتقدّم العلوم، وعضو الجمعية الفيزيائية الأميركية.

*** الدكتور نيلز هاريت؛ أستاذ الكيمياء في جامعة كوبنهاغن، ومتخصِّص في الكيمياء المِجهرية.**

*** الدكتور هربرت جي ليبرز؛ أستاذ فخري في الكيمياء والكيمياء الحيوية في جامعة ولاية سان دييغو حيث كان المؤسس المساعد لمعهد البيولوجيا الجُزَيئية.**

*** الدكتورة لين مارغوليس (متوفّاة)؛ أستاذة في علوم الأرض في جامعة ماساشوستس – أميرست، وقيل عنها إنها أستاذة جامعية مميَّزة، وقد مُنحت الميدالية الوطنية للعلوم عام 1999.**

هل يمكن لأحد تصديق أن الصحافيين الذين وضعوا مقالات زائفة عن أعضاء "حركة حقيقة 9/11" يعتقدون حقًّا أنهم يعرفون أكثر عما حد في 9/11 من المهندسين المعماريين، والمهندسين الآخرين، وعُلماء الفيزياء الذين وردت أسماؤهم سابقًا؟

لقد تمّ التسليم بشكل متزايد – في المنشورات السائدة – بادعاءات علماء الفيزياء. فعلى سبيل المثال، نشرت يوروفيزيكس نيوز عام 2016، والمعروفة بمجلة مجتمع الفيزياء الأوروبي، بحثًا بعنوان "بعد 15 عامًا: حول الخصائص الفيزيائية لانهيار مبانٍ شاهقة". واستنتج المقال: "يشير الدليل بشكل غامر إلى الاستنتاج القائل إن المباني الثلاثة قد دمّرها هَدمٌ موجَّه. وعلى ضوء المعاني الضمنية ذات التأثير الكبير، من المُلِحّ أخلاقيًّا أن تكون هذه الفرضية موضوع تحقيق عِلمي نزيه من قِبَل السلطات المسؤولة.

هيئة الإجماع حول 9/11: لدى الكتابة عن المتشكّكين في ما يتعلق بالرواية الرسمية حول 9/11، غالبًا ما امتنعت الصحف عن التمييز بين الباحثين في شأن 9/11 والمتشكّكين الآخرين غير المنطقيين الذين يفتقرون إلى المعلومات. وهذا التجاهل سمح للصحافة باقتباس بعض التصريحات الساذجة التي أدلى بها أشخاص ليسوا باحثين، وبالقول:

“هذا ما يسلّم به أعضاء حركة حقيقة 9/11”. ولمحاولة التخفيف من هذه المشكلة، تشكلت عام 2011 منظمة تدعى إجماع حول 9/11: هيئة أفضل دليل حول 9/11. وتتكوّن هذه الهيئة من 22 عضوًا محترِفًا في حقول متنوعة: هندسة الفضاء الجوّي، الطيران، الكيمياء، الهندسة المدنية، الصحافة، القانون، الفيزياء، الفلسفة، الدين. وهذه الهيئة التي تهدف إلى تشكيل قائمة بنقاط حسنةِ التوثيق تُناقض الرواية الرسمية حول 9/11 تستخدم نموذجًا طبيًّا معروفًا لتحقيق الإجماع. ومن خلال تفحُّص النقاط المُدرَجة في الإجماع حول 9/11، يمكن رؤية مجموعة واسعة من “الوقائع” المسلَّم بها بصورة عامة حول 9/11 والتي وجدت الهيئة أنها زائفة. فعلى سبيل المثال، يُظهِر القسم المُعَنوَن “نقاط إجماع قيادات سياسية وعسكرية حول 9/11” زيفَ قصص سردها جنرالات كبار عدة في البنتاغون حول تحركاتهم في صباح 9/11، على غرار قصة تشيني.

إنقاذ أميركا والعالم

وفقًا لذلك، إذا كان مجتمعنا يتبع – في هذه الحالة – رأي خبراء؛ كما هو حاله في معظم المسائل، فسيَثبُت أن الرواية الرسمية التي وفّرها تشيني وزليكو زائفة بالكامل.

في 11 أيلول/سبتمبر 2016، قال وليام ريفرز بيت، مستذكرًا فرار سكان مدينة نيويورك للنجاة بأنفسهم:

> ما زلنا نركض لأن 11 أيلول/سبتمبر لم ينتهِ أبدًا. فبالعكس، لقد نما، وتوسّع، وانتقل، وفي النهاية صَنّف هذه الأمّة. نحن مكانٌ مختلف جدًّا، وشعب مختلف جدًّا عما كنا عليه منذ خمسةَ عَشرَ عامًا... لقد سلّمنا بأمور مُحِطّة للقَدْر بعد عقدٍ ونصف من الترويض والتدريب... لقد أعطانا 11 أيلول/سبتمبر رُعبَ أبو غريب وعاره، بالإضافة إلى خِزي خليج غوانتانامو. لقد أعطانا مفهوم السلطة التنفيذية الوحدوية التي يستمدّ من

خلالها الرئيس سلطات غير محدودة في تحدٍّ للقانون الدستوري. لقد فجّر قانون باتريوت أكت لعنة الرقابة، وأغرق الأُمّة بعيونٍ وآذانٍ مترقِّبة... بعد مرور خمسةَ عَشرَ عامًا، لا يزال حجاب الدخان السامّ منتشرًا فوقنا كلنا منذ ذلك اليوم. المهمة العظيمة لِما تبقّى من هذا القرن جَلِيّة: يجب علينا الخروج من تحت آلية السيطرة التي أنتجها 11 أيلول/سبتمبر.

خلاصة هذا الكتاب أننا لن نخرج من تحتها ما لم يتم الكشف علانيةً عن كذبة 11/9 الكبيرة.

خاتمة

أحد الأشياء العديدة التي دمّرها المحافظون الجدد هي رئاسة باراك أوباما. ففي مقال بعنوان "باراك أوباما كان إخفاقًا للسياسة الخارجية"، قال ستيفن والت: "وعد الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة بإحداث تغيير، ولكنه في الغالب أغرق البلد أكثر فأكثر". وبالرغم من تحقيق أوباما انتصارات عديدة مهمّة واستمراره في المحافظة على قَدْره من خلال صفاته الشخصية، ولا سيما مقارنةً مع خَلَفه، إلاّ أن سياسة الرئيس الخارجية كانت مأساة.

> سَنحت لأوباما الفرصة لإعادة تشكيل دور أميركا في العالم، وقد بدا أحيانًا راغبًا في القيام بذلك فحسب. كانت أزمة 2008–2009 اللحظة المثالية للتخلّي عن استراتيجية السيطرة الليبرالية المُخفِقة التي اتّبعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، ولكنّ أوباما لم يُقلِع أبدًا عن ذلك المنحى المألوف والمُخفِق. وكانت النتيجة إرثًا من الإخفاقات في السياسة الخارجية التي ساعدت على دفع دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

في مقال بعنوان "أوباما يورث عالَمًا أكثر خطورة"، أعطى روبرت باري تقييمًا أكثر انتقادًا. مؤمنًا بالمفهوم الرومنسي "فريق الخصوم"، قال باري إن اختيار أوباما "السيناتور هيلاري كلينتون وزيرةً للخارجية، وإبقاءه روبرت غيتس الجمهوري في منصب وزير الدفاع – بالإضافة إلى الاحتفاظ بالقيادة العليا التي عيّنها بوش، بمن في ذلك الجنرال ديفيد بترايوس المفضَّل لدى المحافظين الجدد – قد

ضَمِنا تحقيق القليل من التغيير الحقيقي في السياسة الخارجية".

وحتى بعد انتقال كلينتون وغيتس وبترايوس إلى ولاية أوباما الثانية، كتب باري، "تواصل الإذعان لمعظم مطالب المحافظين الجدد والتدخُليين الليبراليين". وبالرغم من تذمُّر أوباما من بعض سياسات المحافظين الجدد/الليبراليين – الصقور، "إلا أنه تعاون معهم؛ وإن كان قد فعل ذلك بفتور في بعض الأحيان". لقد أدّت هذه المقاربة إلى حصول كوارث في ليبيا وسوريا. لكنّ "إرث أوباما الأكثر خطورة" برأي باري،

> هو الحرب الباردة الجديدة مع روسيا التي بدأت بشكل جِدّي عندما ردّ المحافظون الجدد في واشنطن على موسكو بسبب تعاونها مع أوباما لحمل سوريا على تسليم أسلحتها الكيميائية (ما أعاق آمال المحافظين الجدد بقصف القوات العسكرية السورية) ولإقناع إيران بالموافقة على حدود ضيّقة لبرنامجها النووي (عائق آخر أمام خطة القصف التي وضعها المحافظون الجدد). لقد وصفت وسائل الإعلام الأميركية التي يهيمن عليها المحافظون الجدد النزاعَ الأوكرانيَّ بأنه مثال بسيط عن "العدوان الروسي"، ووافق أوباما على هذه الحملة القصصية.

وبالفعل، "اختار أوباما تصعيد الحرب الباردة الجديدة في الأسابيع الأخيرة من حكمه، طالبًا من وكالات الاستخبارات الأميركية تسريب ادعاءات غير حقيقية؛ وهي أن بوتين قد تدخّل في الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وفي تقييم انتقادي أكثر فأكثر، كتب فينيان كونينغهام أن "خطاب وداع أوباما للأُمّة" الذي يُفترَض أن يكون "وداعًا للحرب"، وضعه "أحد الرؤساء الأكثر ولَعًا بالقتال الذين شغلوا البيت الأبيض يومًا". وفي الواقع، قال كونينغهام: "سِجِلّ أوباما في الحكم خِزي

منتقِع بالدم". على سبيل المثال، كتب كونينغهام:

*** "وسّع أوباما تدخلات سلفه جورج دبليو بوش الخارجية الإجرامية. سبع دول على الأقل – العراق، أفغانستان، باكستان، ليبيا، سوريا، اليمن، الصومال – قُصِفت بشكل روتيني تحت إشراف أوباما؛ نظرًا لكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة".**

*** "في العام الماضي [2016] وحده، أسقطت القوات المسلّحة الأميركية أكثر من 26,000 قنبلة حول العالم، قاتلةً أعدادًا لا تُحصى ولا تُعَدّ من الناس".**

*** "ازدادت الاغتيالات باستعمال الطائرات من دون طيار تحت قيادته عَشَرة أضعاف ما كانت عليه؛ قاتلةً آلاف المدنيين الأبرياء الذين وُضعوا في خانة الأضرار الجانبية".**

*** في اليمن، "يُعتقَد أن طفلاً يموت كل 10 دقائق بسبب حملة القصف المدعومة أميركيًّا والحصار".**

*** "في سوريا – أحد البلدان المُبتلاة بسياسة أوباما القائمة على التواطؤ السِّرّي مع الإرهاب بهدف تدبُّر المكائد لتغيير النظام – قُدِّرت محصِّلة الوفيات بنحو 400,000 شخص، مع ملايين النازحين بسبب حرب الوكالة، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، التي بدأت في آذار/ مارس 2011".**

*** "في عام حُكمه الأخير، أشرف أوباما على تصعيد كبير للعمليات الخاصة التي قامت بها القوات الأميركية المسلَّحة حول العالم. ويُقال إن هذه القوات السِّرّية تُنفّذ في 138 بلدًا – 70 في المئة من العالم – انتشارًا عسكريًّا بزيادة 130 في المئة عمّا كان عليه الحال إبّان حكم جورج دبليو بوش".**

*** "العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا غاصت إلى أعماق خطِرة جديدة – لا مثيل لها منذ الحرب الباردة السابقة – بسبب قيام إدارة أوباما، إلى حد كبير، بشيطنة موسكو من خلال سلسلة من التُّهَم المخادعة".**

* “جرّب أوباما الحرب الشاملة من خلال فرض عقوبات متهوِّرة، وتوسيع انتشار قوات الناتو إلى الحدود الروسية”.

وبالإضافة إلى كل ذلك، كتب براتاب شاترجي قائلاً إن أوباما قام في أيام حُكمه الأخيرة بكل ما استطاع القيام به لزيادة قدرة البيت الأبيض في ظل ترامب على شفاء غليله حول العالم. وبفضل تغييرات الدقيقة الأخيرة، جزئيًّا، قال شاترجي،

> عندما ينتقل ترامب إلى البيت الأبيض،
> سيجد جهاز أمن قوميًا مُذهلاً تحت قيادته؛ جهازًا تخطّى الأنظمة التوتاليتارية في القرن الماضي بقدراته... إنه يترك للرئيس الجديد سلسلة صاعقة من السلطات المستبدّة والعدوانية.

كما قال ستيفن والت إن رئاسة باراك أوباما مأساة. فقد كان بإمكانه عكس السياسات الكارثية لإدارة بوش – تشيني، ومنعها من الإمعان في تدمير أميركا والعالم، ولكنه بدلاً من ذلك، لم يضع حدًّا لأي حرب، بل استهل حربًا باردة جديدة مع روسيا. كما أنه لم يبذل أيّ جهد لتقليص الخوف من الإسلام، ومزّق الدستور الأميركي أكثر من تمزيق إدارة بوش – تشيني له، وسمح لإسرائيل، لا بل دفع لها، لمواصلة انتهاك قرارات الأمم المتحدة، فضلاً عن استخدامه حرب الطائرات من دون طيار لقتل أشخاص في بلدان مختلفة، وتدميره ليبيا وسوريا. ويتجلّى إخفاق رئاسة أوباما بعدم قيام روسيا وسوريا وتركيا وإيران بدعوته إلى اللقاءات لتحقيق تسوية سِلمية.

Table of Contents